

جامعة الحاج لخضر باتنة-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

# دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية

-دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية-

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية  
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ:

أ.د/ حسين قادري

إعداد الطالب:

يوسف زدام

## لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
01	أ.د صالح زباني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيساً
02	أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفاً ومقرراً
03	أ.د ناجي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضواً مناقشاً
04	د. عبد الله راقدي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	عضواً مناقشاً
05	د. دخان نورالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضواً مناقشاً
06	د. لعجال اعجال محمد لمين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:

2013-2012

جامعة الحاج لخضر باتنة-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية

-دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية-

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية  
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ:

أ.د/ حسين قادري

إعداد الطالب:

يوسف زدام

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
01	أ.د صالح زباني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيساً
02	أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفاً ومقرراً
03	أ.د ناجي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضواً مناقشاً
04	د. عبد الله راقدي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	عضواً مناقشاً
05	د. دخان نورالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضواً مناقشاً
06	د. لعجال اعجال محمد لمين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:

2013-2012

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد.....

لله الفضل من قبل ومن بعد احمده دوما واستعين به.

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسين قادري المشرف على هذه الرسالة والذي منحني من وقته وجهده الكثير، فكان خير ناصح ومشرف وكانت لتوجيهاته وإرشاداته الأثر الكبير لانجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة فلهم مني وافر الشكر والتقدير .

والشكر كل الشكر لكل من قدم لي نصيحة أو مشورة أو مساعدة طيلة عملي على إعداد هذا العمل حتى خرج بهذا الشكل.

ولله ولرسوله الفضل أولاً وآخراً.

الطالب

زدام يوسف

الفصل الأول: المستوى الفردي في تحليل التفاعل المجتمعي

المبحث الأول:	جدلية الإدماج والإقصاء في فلسفة المواطنة
المطلب الأول:	تطور فلسفة الحق وتأثيرها على مفهوم المواطنة
المطلب الثاني:	المواطنة: نحو فاعل موجه حقوقيا
المطلب الثالث:	المرجعية والفضاء الدولاتي للمواطنة
المبحث الثاني:	المحددات الداخلية والخارجية للسلوك السياسي
المطلب الأول:	الثقافة: منطق تفكير الجماعة لدى الفرد
المطلب الثاني:	النظريات المفسرة لأنماط الثقافة السياسية
المطلب الثالث:	بنية القيم المحلية وإشكالية التنميط السياسي
المبحث الثالث:	التفسير النظري للتغير القيمي المرتبط بمستويات عليا للتنمية الإنسانية
المطلب الأول:	المنطق الحقوقي للتنمية الإنسانية والمواطنة
المطلب الثاني:	السلوك السياسي المرتبط بمستويات عليا للتنمية الإنسانية

الفصل الثاني: السلوك السياسي للمواطن في البلدان العربية: مواطنة الجماعة

المبحث الأول:	انعكاس مستوى التنمية الإنسانية على مكانة المواطن في البلدان العربية
المطلب الأول:	الدحض النظري لإشكالية الندرة في البلدان العربية
المطلب الثاني:	بناء القدرات البشرية ومستوى التمتع بمخرجات النظام السياسي
المطلب الثالث:	توسيع الخيارات ومستوى التأثير في مخرجات النظام السياسي
المبحث الثاني:	الولاءات الفرعية في الثقافة العربية
المطلب الأول:	الجماعات الإثنية في البلدان العربية تنوع أم معضلة ؟
المطلب الثاني:	القبيلة: الفاعل الحاسم، غير الرسمي في الحياة السياسية في البلدان العربية

المبحث الثالث	الجزور الاجتماعية والجغرافية لمكانة الفاعلين ونمط التفاعل السياسي
---------------	---

- المطلب الأول: المضامين التسلطية للعلاقات الاجتماعية في البلدان العربية  
المطلب الثاني: تجليات التنشئة الاجتماعية على السلوك السياسي في البلدان العربية  
المطلب الثالث: المحدد الجغرافي كعامل مفسر لطبيعة الثقافة السياسية

### الفصل الثالث: دراسة في نتائج المسح القيمي للبارومتر العربي

- المبحث الأول: توجهات المواطن العربي اتجاه قضايا محورية في العملية السياسية  
المطلب الأول: مشروع قياس الديمقراطية -البارومتر العربي -  
المطلب الثاني: تحليل البيانات  
المطلب الثالث: التناقضات بين الفكر والسلوك في الثقافة السياسية العربية  
المبحث الثاني: القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للسلوك السياسي - الحالة العربية -  
المطلب الأول: تأثير المحددات الاقتصادية - دراسة لتأثير الوضع الوظيفي والمستوى التعليمي على السلوك والتوجهات السياسية-  
المطلب الثاني: تأثير المحددات النفسية على الثقافة السياسية - دراسة في العلاقة بين المواطن والعملية السياسية والسياسات الحكومية .  
المطلب الثالث: العوامل المؤسسية المؤثرة في الثقافة السياسية .

### المبحث الثالث: مستويات التأثير لخلق ثقافة ديمقراطية

- المطلب الأول: المتطلبات الحكومية لخلق ثقافة ديمقراطية  
المطلب الثاني: دور الفاعلين في خلق بيئة تفاعلية.  
المطلب الثالث: الأثر القيمي لبناء القدرات البشرية

### الفصل الرابع: الاحتجاجات في البلدان العربية، دراسة في احتمالية تغير قيمي

- المبحث الأول: الضرورة المنطقية للتنمية الإنسانية في توفر واستخدام التكنولوجيا في البلدان العربية  
المطلب الأول: انتشار استخدام تكنولوجيا التواصل في المنطقة العربية  
المطلب الثاني: انعكاس مستويات التنمية الإنسانية في مستخدمي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي  
المطلب الثالث: ما الذي تتيحه مواقع التواصل الاجتماعي -الفيسبوك نموذجاً-؟

## خطة البحث

---

- المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي، إعادة النظر في مفهوم رأس المال الاجتماعي.
- المطلب الأول: مستويات التحليل في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على المجال السياسي
- المطلب الثاني: آلية تحول السلوك الفردي إلى نمط مجتمعي
- المبحث الثالث: هل هي احتجاجات من أجل الديمقراطية؟
- المطلب الأول: مطالب ما بعد الاحتجاجات: دراسة في سلم الأولويات
- المطلب الثاني: المنطق التفسيري لأولويات الشباب العربي
- المطلب الثالث: تأثير الاحتجاجات على العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية في السياق العربي

الخاتمة

# مقدمة

انطلاقاً من التوجهات الحالية للتنمية التي تتركز على تنمية الإنسان باعتباره عنصر قوة الدولة الدائم، ومصدر الحراك السياسي<sup>١</sup> ففضي للتعبير السلمي عن المطالب والتوجهات الوطنية لأي دولة، وباعتبار الديمقراطية كما ظهرت في العديد من الأدبيات السياسية هي حكم الشعب للشعب، فإن ذلك يعني مبدئياً أن ضعف الدولة يرتبط غالباً بانتشار ثقافة غير ديمقراطية، الأمر الذي يشكل عائقاً للتطور الديمقراطي ذاته. فبعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات التعددية مخاطر التقسيم والنزاعات الأهلية، وضعف الدولة في هذه الحالة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الفرعية، وتعزز هذه الانتماءات يحد من احتمالات التطور الديمقراطي لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية، تقوم على التعصب وليس التسامح، الانغلاق بدل الانفتاح، والجمود بدلاً للمرونة.

يشير هذا التصور إلى مفهوم الممارسة الديمقراطية في حد ذاته، الذي يجب أن يتضمن عملية سياقية نسقية، يتحدد من خلالها أفضل الطرق والآليات لتسيير الشأن العام وتحقيق المصلحة الوطنية. ولا يتم ذلك إلا من خلال المشاركة بين الفاعلين المحليين، أي الانتقال بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم من الانقياد إلى التفاعل المبني على المساواة أمام القانون. فالديمقراطية ليست مؤسسات تمثيلية، وآليات مفضية إليها (وهو مضمون المفاهيم التقليدية للديمقراطية)، بل تتطلب كذلك قيماً ديمقراطية تمس طرق التعامل مع الغير الداخلي، ومكانة وفعالية البنى التقليدية في المجتمع (الديمقراطية المشاركة). بهذا المنطق، التحول والترسيخ الديمقراطي المستند إلى رفع مستوى الاهتمام والوعي بقيم المشاركة السياسية، والبناء القانوني والمؤسسي يستند قبل ذلك إلى الإنسان المواطن ضمن إطار دولاني عام لنكون بذلك أمام ثنائية السياق والفاعل.

إن ارتباط مفهوم القوة في الماضي بالترسانة الحربية وتعداد الجيوش أثبت قابليته للمناقشة على ضوء التغيرات الدولية؛ كما أن ارتباطها بالأنظمة والتعسف والانغلاق السياسي واجه تحديات إلغائية من خلال الحراك الاجتماعي والسياسي في الدول العربية؛ فدولة العراق التي كانت تتباهى بتنوع الفيلق وقسوة الأجهزة الأمنية لم تستطع الصمود في وجه القوات الأمريكية لأكثر من عشرين يوم. وقبله كان الاتحاد السوفيتي بمساحته الشاسعة جداً وترسانته الحربية التقليدية وغير التقليدية أنهار بعد صموده السوري. كما أن ارتباطه بالمستوى الاقتصادي بمضمونه المادي فقط كان بالضرورة تعبيراً عن التوجهات الفكرية المهيمنة في كل فترة.

على هذا الأساس، لا ينطوي مفهوم قوة الدولة على عنصر سلبى بشأن التطور الديمقراطي ومستقبله، فليست هناك علاقة حتمية بين الديمقراطية وضعف الدولة، ولا بين التسلط وقوة الدولة؛ فوجود دولة قوية لا يرتبط بالتعسف وإحكام السيطرة على سلوكيات المواطنين وقدرتهم على التعبير عن آرائهم، وقوة الدول الديمقراطية لا يوحى بمستوى الحسم الذي يمكن أن نتصوره من مستوى الحريات.



أوجدت هذه المعطيات تحولاً في مستويات التحليل السياسي للأنظمة وقوة الدول، بالتركيز على الربط الوظيفي بين الإنسان المواطن من جهة والديمقراطية الإجرائية من جهة ثانية وتأثير ذلك على قوة الدولة. لكن ذلك يفتح المجال من جهة أخرى للحديث عن الانتماءات الفرعية للأفراد وفق المقاربات التمييزية الثلاث: الإثنية القومية (ethnonationalism)، الإثنية الإقليمية (Ethnoregionalism) والإثنية الدينية (ethnoreligiouness) وتأثيرها السياسي، في ظل المحددات عامة للثقافة العربية تتلخص في المستوى العالي للفتوة السلطوية، الجماعية، السياقية والديمومة (التعدد الزمني).

إن حقيقة الانتقال في تحليل السلوك السياسي من الكل "المجتمعات" إلى الجزء "الفرد/المواطن" لا تحجب حقيقة أن أشكالاً عديدة من السلوك لها جذور مجتمعية متأثرة بالأوضاع الفردية، كما لا تنافي حقيقة وجود قيم مركزية للسلوك السياسي. وعلى هذا الأساس فإن فهم الثقافة لا يتأتى فقط عن طريق التحليل الحضاري - المرتبط عادة بتفسيرات نمطية وأحكام مسبقة - ولا التحليل الفردي وحده، المجرد من التأثيرات سابقة الذكر، ولا الاجتماعي وحده. في نفس الوقت، تبقى تحديد علاقة سببية واضحة المعالم بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي تتخلله ثغرات مرتبطة بمستويات التجانس، وكذا بالأحكام النمطية عن العلاقة بين الأنماط الثقافية والديمقراطية.

## أهمية الموضوع

يتوافق التوجه نحو الديمقراطية وقوة الدولة ونمط الثقافة السياسية وتوجه المضامين الحديثة لمفهوم التنمية في محورية الإنسان في العملية التنموية سواء تعلق ذلك ببناء القدرات أو توسيع الخيارات، بما يكرس مفهوم التنمية الإنسانية الذي نادى وتنادى به كل الإعلانات الدولية وتسعى إليه الجهود الدولية في إطار عولمة حقوق الإنسان وتنميط القيم.

بالرغم من توسع الدراسات السياسية على العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية، وتركيزها على مستوى التحليل التقليدي الأعلى وهي المؤسسات الرسمية، وتوسعها إلى مستوى غير تقليدي وهي المؤسسات غير الرسمية، وتقدم أطروحات مستندة إلى أحكام قبلية عن طبيعة الثقافة السائدة، ونظريات مسلم بقوتها التفسيرية غير المجالية، فإن مشكلة العجز الديمقراطي تبقى قائمة وفق التقارير الدولية والملاحظة البسيطة.

إن الأهمية الكبيرة التي يوليها الباحثون للعامل المؤسسي للديمقراطية، يجب أن لا يغفل أهمية السلوك والدافع السلوكي (الأولويات والإشباعات المختلفة) والثقافة في تفعيل الحقوق على المستوى الفردي ومأسسة ذلك مجتمعياً، ما يحقق أرضية منطقية للتفاعل القائم على الثقة، والحوار القائم على التسامح.

من هذه المنطلقات تكمن أهمية الدراسة في:

- اختبار القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للسلوك السياسي وأنماط الثقافة السياسية الملازمة له على واقع الدول العربية.
- أهمية الربط بين الديمقراطية كمؤسسات تمثيلية، كثقافة سياسية بخصائص محددة خاصة في الدول المتميزة بالتنوع مهما كان مصدره. يسمح ذلك بإبراز فعالية المؤسسات المنتخبة من حيث قدرتها التمثيلية وتجاوز المنطق الانتمائي الفرعي في انتخابها وتمثيلها للمصالح.
- إبراز مكانة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على نمط القيم السائدة في مجتمعات البلدان العربية.

### أسباب اختيار الموضوع

تعتبر النماذج النظرية للديمقراطية كحال، آليات، مؤسسات وتفاعل من بين أهم مضامين الدراسات في العلوم السياسية وأكثرها توسعا، لارتباطها بالدولة التي تشكل في الأصل جوهر كل تنظيم في العلوم السياسية، ولعلاقتها بفلسفة تشكل الدولة في حد ذاتها (تشكل السلطة السياسية وانقسام المجتمع بين حاكم ومحكوم). وباعتبار التخصص، فإن محاولة تطبيق مضامين الجهود النظرية حول الديمقراطية في المجال الاجتماعي والسياسي للدول العربية يُعد أهم أهداف توسيع تدريس التخصص.

أدى تطور مضامين الممارسة السياسية إلى التركيز على مفهوم المواطنة كوضع قانوني ووضع حقوقي وانتماء يستفيد/ يتمتع به الفرد/المواطن، وكأساس للعلاقة بين الحكام والمحكومين. لكن بالرغم من النمطية العالمية في الشكليات الديمقراطية كالانتخابات بمختلف مستوياتها، المؤسسات السياسية بتفرعاتها التنفيذية والتمثيلية، المواثيق الدولية، الدساتير والقوانين الداخلية، يبقى الاختلاف شاسعا في تفعيل الحقوق السياسية وما يتبعها من حقوق اقتصادية وثقافية واجتماعية وحتى ترسيخ السياسي منها، وبالتالي تدرجا في الترتيب ضمن مختلف المؤشرات والتقارير. هذا الاختلاف يوحى بخلل لا يتعلق بالشكليات بالضرورة، بقدر تعلقه بمستوى تحليل مهم في العلوم السياسية وهو الفرد/المواطن.

بالرغم من الإسهامات التي قدمتها الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية عموما، وترسيخها لمستوى تحليل في العلوم الاجتماعية (الفرد)، تبقى جهودها النظرية في سياقها الغربي، وأن قوتها التفسيرية تبقى محل نقاش في سياق غير السياق الغربي. وبالتالي فإن دراسة القوة التفسيرية لمختلف النظريات في العلوم السياسية، تعد موضوعا بالغ الأهمية يتعلق مباشرة بمستقبل دراسة وتدريس العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية في البلدان العربية.

أما ما يتعلق بالأسباب الذاتية لاختيار الموضوع، فالانتماء الحضاري دافع له من القوة ما يكفي لدراسة أسباب القهر السياسي والاجتماعي الذي يعيشه أي مواطن في البلدان العربية، فإذا كانت مظاهر اللاتسامح السياسي واللائقة سلوك شائع في دول لا يعاني معظمها من مشكل الندرة، بالرغم من الموروث الحضاري المشدد على التسامح وحسن الظن حتى فيما يتعلق منها بالعلاقة بين الفرد وربه، فإن دراسة السلوك السياسي أصبح ملحاً إنسانياً أولاً، ثم سياسياً. يظهر هنا التناقض في اعتبار الموروث الحضاري كسبب مفسر لنمط الثقافة الأبوية الذي تُعرف به مجتمعات البلدان العربية في مختلف الأدبيات السياسية، واعتباره عامل تفسير أصبح من المسلمات في الكثير منها، في حين تعتبره دراسات أخرى موروث له وفيه من الآليات ما يكفي لترسيخ ديمقراطي حقوقي وفق معادلة ثنائية الاتجاه، ثلاثية الأطراف.

كما أن الأحداث التي عرفت بها بعض البلدان العربية، قدمت انطباعاً عاماً بإعادة النظر في مجموع الأدبيات السياسية المتعلقة بمنطقة (السلطة الأبوية)، بالرغم من الميزة المهمة للثقافة وهي الاستقرار والتغير البطيء غير الملحوظ في الأزمنة المنظورة. وبالتالي فإن دراسة مغزى التغير وهدفه هدف موضوعي وذاتي، على اعتبار الانتماء الحضاري من جهة، وترسخ هذه الأدبيات في كل الدراسات السياسية الموجهة للطلبة ومتخذي القرار.

### الإشكالية:

يسمح الطرح المتلازم للثنائية (قوة الدولة - مستويات التنمية) بإمكانية طرح مفهوم جديد لقوة الدولة يرتبط بالمضامين الحديثة للتنمية؛ فما يتضمنه مفهوم التنمية الإنسانية من مؤشرات التعليم، المعرفة، التمييز ضد النوع، الحرية، تمثل البداية المنطقية للقوة المجتمعية الواعية بدورها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، سواء تعلق ذلك بالحقوق أو الواجبات أو ارتباطهما بالانتماء الوطني. على أن يستند نظام الحقوق والواجبات على التوافق الداخلي، ما يسمح بتجاوز الانتماءات الفرعية التي تعرفها التركيبة الاجتماعية للدولة.

وعلى اعتبار أن السلوك السياسي انعكاس للثقافة السياسية التي تعد في كل الأحوال امتداد للثقافة المجتمعية، فإن سلوك الإنسان/المواطن لا يتولد من فراغ وإنما هو نتاج السلوك المجتمعي سلماً وإيجاباً، وعليه تكون إشكالية البحث تتمثل في:

إلى أي مدى يعبر نمط الثقافة السياسية السائدة في البلدان العربية باعتباره الموجه للسلوك السياسي عن أولويات في الحاجات الإنسانية؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تعبر المضامين النظرية لمختلف المصطلحات السياسية الحديثة، المعبرة عن علاقة النظام السياسي بالفرد/المواطن، وتمتع المواطن بمخرجات العلاقة عن محورية المواطن كفاعل ومستفيد؟
- هل يمكن اعتبار العامل الثقافي عامل حاسم في تفعيل الحقوق فرديا ومأسستها مجتمعيًا؟
- إلى أي مدى يعبر السلوك السياسي للمواطن في البلدان العربية عن أولويات اقتصادية واجتماعية؟
- بعد الاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي عرفتها بعض الدول بداية من عام 2011، هل يمكن إعادة النظر في نمط الثقافة السياسية السائد في البلدان العربية؟

### الفرضية

تعتمد الإجابة عن الإشكالية البحث في جوانب عدة من الموضوع، انطلاقًا من الفرضية التالية:

يتحكم مستوى تمتع المواطنين في البلدان العربية من المخرجات المادية للنظام السياسي في تكوين تصورهم عن النظام السياسي، ويحدد نمط العلاقات البينية.

تندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

- ترتبط المفاهيم المعاصرة بالإنسانية كقيمة مشتركة.
- إن توافر ثقافة تكون أساس القوة المجتمعية، تكرر آليات تجعل نظم الحكم وفلسفات التسيير متعلقة بقيم جديدة قائمة على التوافق بغض النظر عن ما تحدته قنوات وآليات وخبرات المجتمع (التنشئة السياسية والاجتماعية)، تضمن الاستقرار في جميع المجالات.
- إن تحقيق مستويات عليا من التنمية الإنسانية في البلدان العربية، وانعكاسها على منطق التفكير، يساعد على ظهور سلوكيات ترتبط بعلاقة الحاكم والمحكوم من جهة والمواطن والوطن من جهة ثانية، بما في ذلك تصور الأفراد للعلاقة بينهم وبين البنى التقليدية في المجتمع (الأسرة، القبيلة، الطائفة...)، باعتبارهم مكونات تفاعلية في المنتظم السياسي.
- تعتبر الحاجيات المادية أهم الدوافع للاحتجاجات السياسية والاجتماعية، وبالتالي فنمط الثقافة السياسية يبقى مستندا لمستوى تلبيتها.

### الإطار النظري:

ستعتمد الدراسة من الناحية النظرية على الاقتراب النسقي، نظرية التنمية الإنسانية: النظرية الثقافية، والنظرية المؤسسية.

**الاقتراب النسقي:** ينظر هذا النسق إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذاً ورداً من خلال المدخلات والمخرجات. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثاً وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق التفاعل معها.

**النظرية المؤسسية:** تنطلق النظرية من منظور عقلائي، بأن المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الفرعية ينتظرون انجازات وتحقيق أهداف من مؤسسات الدولة، تتجاوز هذه الانجازات والأهداف الانتماءات الفرعية بما يحقق مبدأ العدالة في التوزيع. يسمح ذلك بالثقة في المؤسسات السياسية وبالتالي التفاعل الايجابي معها.

**النظرية الثقافية:** تفسر نمط التفاعل مع مؤسسات الدولة بالتنشئة الاجتماعية التي قد تتضمن مضامين سلبية اتجاه الانتماء الوطني، لكن تربط ذلك بالوضع السوسيو اقتصادي للمتأثرين بهذا النمط من التنشئة أو ذاك. ما يحيلنا إلى نظرية التنمية الإنسانية.

**نظرية التنمية الإنسانية:** تستند إلى ثنائية بناء القدرات وفق العدالة التوزيعية أولاً، وتوسيع الخيارات بما يسمح بالمشاركة في تسيير الشأن العام، وبالتالي الشعور بالانتماء والخضوع الطوعي لمؤسسات موثوق في طرق تسييرها وتمثيلها للتوجهات المجتمعية.

**نظرية قوة الروابط الضعيفة:** انطلاقاً من الربط بين التفاعلات الجزئية والنمط المجتمعي، أطلق مارك غرانوفيتز Mark Granovetter مفهوم الشبكات الاجتماعية، و مفهوم "قوة الروابط الضعيفة". تستمد هذه الروابط الضعيفة قوتها من طبيعة المعلومات والخدمات المتبادلة التي يفترض أنها غير متوقعة. يُطلق على الروابط بين الحلقات الاجتماعية المختلفة مصطلح "جسور"، تربط هذه الجسور بين "الحواشي".

## أدبيات الدراسة

ورد في الموضوع دراسات عن المواطنة، الثقافة السياسية، والتنمية الإنسانية دراسات مختلفة، حاولت الربط في معظمها بين متغيرين باعتبارهما إما تابعا أو مستقلا وفق للطرح الأولي الذي تناولته الدراسات. أما الكتب التي حاولت الربط بين ثلاث متغيرات فقد حاول الباحثان Ronald Inglehart and Christian Welzel في كتاب **Modernization, Cultural And Democracy : The Human Development Sequence** بعنوان

Change, الصادر عام 2005 عن Cambridge University Press تطرق الباحثان إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مختلف مناطق العالم تأثراً بعاملين أساسيين مستوى الترسخ الديمقراطي، وطبيعة المؤسسات السياسية. قسم الباحثان العالم إلى مناطق ثقافية Cultural Zones وفقاً لانتشار نوعين من القيم وهما القيم التقليدية Traditional values وقيم التعبير عن الذات، هذه الأخيرة تشير إلى مستوى عالي للتنمية البشرية/الإنسانية. لذلك اعتبر هذه الدراسة الأقرب إلى الموضوع محل الدراسة، لكن ما يجب أن نذكره فيما يخص مضمون الكتاب هو اعتماده في بعض المراحل على استنتاجات نظرية في العلاقة بين التنمية والديمقراطية، واعتبارهما هذه الاستنتاجات قابلة للتطبيق في كل السياقات.

من بين الكتب المهمة التي تناولت بتحليل العقل السياسي العربي محدّداته وتجلياته كتابات الأستاذ محمد عابد الجابري، درس من خلال أجزاءه مراحل اشتغال العقل العربي بالسياسة، توصل الكاتب إلى محورية الغنيمة في الانخراط السياسي. وهي النتيجة التي يمكن من خلالها طرح مفهوم الأولويات كما طرحها إبراهيم ماسلو.

كما أتاح كتاب هانز يولاو بعنوان **فن السلوك السياسي**، ترجمة لجنة من الأستاذة الجامعيين في بيروت، طرح مستوى التحليل الأدنى وهو الفرد دون اغفال الروافد الحضارية والعلاقات الاجتماعية، التي هي حسب جذور السلوك الفردي. تبقى الدراسة دراسة نظرية بحتة تدرس في العوامل التي يتأثر بها تشكل السلوك السياسي.

توافقت الكثير من الدراسات في محاولات لإثبات علاقات سببية بين عناصر مختلفة فرعية ومحورية في الدراسة، مثل، **القبيلة والديمقراطية: حالة العراق الملكي (1921-1958)** للباحث عبد العزيز الحيص، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، الصادر عام 2004 عن مركز دراسات الوحدة العربية، **poverty, participation and Democracy** وهو مجموعة دراسات حررها Anirudh .krishna صادر عام 2008 عن Cambridge University Press. **A Theory of citizenship** للباحث Herman R. Van Gunsteren صادر عام 1998. **Democratisation in the middle east** وهو مجموعة دراسات كذلك حررها Birgitte. Rahbek صادر عام 2005.

ما اعتمدت عليه بإسهاب في الدراسة هي مختلف التقارير الصادرة عن مؤسسات رسمية وغير رسمية، منها تقارير التنمية الإنسانية العربية، تقارير التنمية البشرية العالمية، تقارير الشفافية، مؤشر الديمقراطية، مؤشر الدول الفاشلة. إضافة إلى الدراسات الميدانية التي قامت بها جهات أكاديمية مثل كلية دبي للإدارة الحكومية، أصداء بيرسون مارستيلر، والبارومتر العربي.

## أقسام الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية أعلاه، واختبار الفرضية، تضمن **الفصل الأول** من الدراسة إبرازاً للأطر النظرية لمختلف المصطلحات الواردة في عنوان الأطروحة وهي المواطنة، الثقافة السياسية في المبحثين الأول والثاني؛ إذ قدمت متابعة نظرية لتطور مضمون المواطنة لدى المفكرين والتيارات الفكرية الكبرى، وكذا من خلال الممارسة السياسية التي تبدي التحليلات السياسية والاجتماعية للمفهوم. أما المبحث الثاني فقد تم التركيز على مختلف الجهود النظرية لأنماط الثقافة السياسية المعروفة، وذلك بعد محاولة لتحديد تعريف إجرائي للثقافة السياسية انطلاقاً من تعريف الثقافة، على اعتبار أنها جزء من الكل القيمي للمجتمع. من خلال المطلب الثالث للمبحث الثاني المتعلق بتنميط القيم السياسية عن طريق مختلف الروافد الممارساتية والعلمية تم التمهيد للمبحث الثالث، المتضمن المنطق الحقوقي المتحكم في التعاريف والتحليلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنة والسياق الديمقراطي الذي تستوجبه العدالة التوزيعية لمخرجات العملية التنموية. تفترض المواطنة بهذا المضمون تأكيداً على محورية المواطن وهو ما حاولت الدراسة إبرازه في تعريف المواطنة، التنمية الإنسانية القائمة أساساً على بناء القدرات وتوسيع الخيارات الإنسانية، وكذا في اعتباره الوعاء للثقافة السياسية.

انطلاقاً من التفسير الذي تقدمه بعض الأدبيات السياسية والنظريات عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أساساً)، وربط انتشار علاقات اللاتسامح واللاتقاة بمشكل الندرة في الموارد الاقتصادية، تضمن المبحث الأول من **الفصل الثاني** استعراضاً للثروة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول العربية، التي لا تتوافق ومستوى التمتع بمخرجات النظام السياسي وكذا لا تتوافق ومسارات التفاعل التي رسمتها النظريات المذكورة، يبرز ذلك في الطلب الثالث من المبحث الأول؛ فالإعدادة التوزيعية للثروات والمخرجات خلقت فضاءات أخرى للانتماء قصد الحصول على "غنائم" التفاعل الداخلي، فالانتماءات الفرعية في مجتمعات الدول العربية سمة غالبية عليها. يظهر مفعول الانتماء أثناء الأزمات وفي مسارات التفاعل السياسي، تصل في بعض الحالات حد إبرازها كمكون يتم التعامل معه بصفته اللامواطنة بما يلغي محورية الفرد ويعلي محورية الجماعة وفق افتراض عام بالتوافق التام. وتم استعراض نظريات أخرى تفسيرية لنمط الثقافة السياسية السائدة في مجتمعات البلدان العربية والتي أغفلت البعد المادي (الثروة)، وركزت على الأبعاد الاجتماعية للسلوك السياسي وتأثير طبيعة الفضاء الجغرافي.

بالرغم من المحاولات التفسيرية لهذه النظريات التي انتهت إلى تأثير مجموعة عوامل على الممارسة الديمقراطية، فإنها ركزت في شرحها لذلك على الشكليات الديمقراطية ومستوى انتشارها وتفعيلها، أي أن التركيز كان على قدرة التفاعل في التأثير دورية الانتخابات التشريعية، وصلاحيات السلطة التنفيذية، ومضمون الدساتير

والقوانين في شقها المتعلق بحقوق الإنسان والمؤسسات المنوط بها حمايتها وترقيتها. بهذا المضمون يكون التحليل مؤسسيا بالدرجة الأولى؛ وبالتالي فإضافة مستوى تحليل آخر يتطلب التركيز كذلك على الثقافة المتحكمة في السلوك السياسي، أي تأثير الفرد/المواطن بانخراطه أو اغترابه في التمكين الفعلي من الحقوق المرصودة وهدفه من الانخراط والامتناع. من هذا المنطلق تضمن **الفصل الثالث** دراسة في نتائج مسح ميداني قامت به مؤسسة البارومتر العربي، أبرزت من خلال المبحث الأول تناقضات في التوجهات العامة للمجتمع فيما يخص قضايا طال مسار النضال العالمي فيها مثل مكانة المرأة، الانتماء للوطن بدل الجماعات الفرعية، والاستكانة للسلطة التنفيذية بدل السلطة التشريعية (التمثيلية)، ومكانة الدين في الحياة السياسية. توحى هذه التوجهات بضرورة التأكد من أهم العوامل المؤثرة في نمط الثقافة السياسية السائدة، وتنقل محتوى النقاش حول العجز الديمقراطي من المؤسسات إلى الأفراد/المواطنين. من خلال المبحث الثاني من الفصل الثالث تم التركيز على تأثير المحددات الاقتصادية، النفسية، والمؤسسية في تشكل ثقافة ديمقراطية في البلدان العربية ومدى تعبيرها عن علاقات بينية وتطورها إلى المستوى المؤسسي. كما اهتم الفصل الثالث بدور الفاعلين في تغيير التوجه السلبي اتجاه العملية والحياة السياسية بطريقة مباشرة (التمكين السياسي)، وغير مباشرة (الشروط الاجتماعية والاقتصادية).

مسايرة للوضع السياسي في البلدان العربية، تضمن **الفصل الرابع** دراسة لأسباب التغير السياسي الذي كان مصدره ومفعله المواطن العربي، بما لا يتوافق -ظاهريا- ومختلف النظريات السياسية السابقة الذكر. من خلال التركيز على السياق، القنوات، ومضامين المطالب قبل وبعد انهيار الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية. حاولت في ذلك الاستفادة من دراسات ميدانية قامت بها مؤسسات فكرية وأكاديمية عربية.

### الصعوبات التي واجهت البحث

أولا، ومن باب ذكر التسهيلات، فإن سهولة التغلغل لشبكة الانترنت سهلت الحصول على المعلومات بشكل كبير جدا، وهذا ما لم يُتح لباحثين قبلنا.

أما عن الصعوبات التي واجهت سير البحث فقد تعلقت بالحصول على إحصائيات متعلقة بمختلف عناصر الثقافة السياسية، وهذه الصعوبة لا تتعلق فقط بموضوع دراستي بل تمتد للدراسات الكمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما. لذا وبعد محاولات متكررة لإيجاد جهة تمويلية لدراسة ميدانية تشمل عدة دول عربية باءت المحاولات بالفشل، ما جعلني ألجأ إلى عدة دراسات سابقة، تغطي فترات زمنية متوالية و/أو متطابقة، واستغلال مضمون نتائجها، وهذا طبعا بما يحفظ حقوق ملكيتها الفكرية.



من بين الصعوبات التي واجهتني كطالب للعلوم السياسية هو عدم إلمامي بالإحصاء كتخصص علمي يساعدني على توظيف مضمون الدراسات الميدانية، وهي العقبة التي جعلتني أخصص فترة زمنية لا بأس بها لتعلم أبجديات استعمال برامج الإحصاء خاصة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "spss".

بقى أن أشير إلى أن تتابع الأحداث في مصر، سوريا، تونس، اليمن وليبيا الزمني بضرورة دراسة التغيرات -التي قد تكون ثقافية- التي أدت إلى ذلك، خاصة وأن الأمر يتعلق بمحنة مجتمعية عامة مست أنظمة سياسية لطالما اعتبرت مهيمنة ومسيطره ومستقرة. وبالتالي تخصيص جزء من الدراسة بما يترتب على ذلك باستئناف عملية البحث من جديد.

# الفصل الأول:

## المستوى الفردي في تحليل

## التفاعل المجتمعي

أسهبت الكتابات عبر مختلف الحقب الزمنية التي عرفت علاقة واضحة بين الحكام والمحكومين، في وصف حدود القهر المادي والمعنوي للحكام باعتبارهم أشخاصاً أو مؤسسات سياسية، وحدود المواطنين باعتبارهم متساويين أو مختلفين. لذا فتتقفي مسار مضمون مفهوم المواطنة يسمح بمعرفة توسع وضيق المسافة بين الحكام والرعية، ومعرفة فلسفة الاستفادة من مخرجات هذه العلاقة.

أدى التطور الحقوقي العالمي ومحاولات التمييز السياسي إلى بلوغ مستويات عليا من توحيد معايير التمكين الحقوقي، لكن ذلك لا يخفي الفروق الشاسعة في طبيعة الأنظمة السياسية عبر مختلف دول العالم. ما يبرز أهمية دراسة محددات السلوك السياسي باعتباره الفعل للتطور ثم التمكين الحقوقيين.

انطلاقاً من هذا سيتضمن الفصل الأول النقاط التالية:

- الإطار المفاهيمي للمواطنة وتطور مضامينها.
- الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية وأهم محدداتها
- دراسة في إمكانية التمييز الحقوقي وعلاقتها بمخرجات العملية والحياة السياسية.

## المبحث الأول: جدلية الإدماج والإقصاء في فلسفة المواطنة

يتضمن مفهوم المواطنة طبيعة العلاقة بين الفرد/المواطن والجماعة. يختلف مفهوم الجماعة في هذا الصدد باختلاف الزمان، الأساس الفلسفي، ويعكس كذلك الطبيعة الاجتماعية للإنسان. لذلك كانت التعاريف تخضع لنظرة المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة والاجتماع لكيفية تنظيم العلاقات داخل المجتمع من جهة وعلاقة الفرد/المواطن من جهة أخرى فيما بعد.

عموما، من المفترض أن تتضمن المواطنة نسقا عاما لتحديد الهوية السياسية، وبيئة منسجمة من المؤسسات التي تتوافق معه، وتتكون من منظومة قواعد مجردة تحمي الحقوق من جهة وتحقق الأفضليات في الخيارات من جهة، وتضمن سير المؤسسات وذلك في إطار شعوري أخلاقي عام يرتبط بالانتماء للوطن.

تحدد منظومة الحقوق والواجبات الأبعاد المختلفة للمواطنة، من خلال جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتضمن على الأساس البعد القانوني، الاجتماعي والسياسي.

## المطلب الأول: تطور فلسفة الحق وتأثيرها على مفهوم المواطنة

نتيجة للتطور التاريخي لمفهوم المواطنة واختلاف جوانب التطرق له، لا يزال المفهوم يخضع لاتساع وضيق حدوده، خاصة من الظروف التي عاشها العالم بانتهاء الحرب الباردة، واتساع رقعة المناادة بالإصلاح السياسي ورفع مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات وصياغة السياسة العامة.

يرى أفلاطون "Plato" في كتابه الجمهورية بان الطبيعة شاءت أن يخلق الإنسان حاكما أو محكوما فيقول: "إن الحقيقة التي أقرتها الطبيعة هي أن المريض سواء أكان غنيا أم فقيرا، ينبغي عليه أن ينتظر على باب الطبيب، وإن كل إنسان يحتاج إلى أن يكون محكوما، يجب عليه أن ينتظر على باب القادر على الحكم"<sup>(1)</sup>. وامتدادا لكون الدولة خاضعة لحكم الفلاسفة فإنه يرى أنهم مصدر القوانين مستبعدا بذلك مفهوم المشاركة، على أن يتم اختيار الحكام والقادة من قبل الفلاسفة أنفسهم وفق شروط محددة.

يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات، الأولى تتضمن الحكام والفلاسفة، لهم الأمر كله وجزءه، الثانية تتضمن الجند والمحاربين، والثالثة تتضمن الصناع والتجار والزراع. تكمن العدالة التي هي هدف المواطنة في كل طبقة على حدا؛ فتكون في الطبقة الأولى وحدها، والثانية وحدها وكذا الثالثة، ولا يفرق في ذلك بين الرجل

(1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية. ج 1، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936، ص 282.

والمرأة، مُغفلاً الاختلافات الفيزيولوجية التي لها آثار على القدرة. أما العدالة فيرى أنها مستمدة من الطبيعة ذاتها، لكن حد من مستويات الملكية فلا يملك الأغنى أربع أضعاف الأفقر.

أما أرسطو "Aristotle" فيرى أن المواطن هو "الرجل الممتاز من بين الرجال الأحرار المشارك في سياسة الدولة مشاركة فعلية، فهو جندي في شبابه، حاكم في كهولته، كاهن في شيخوخته، فهو متفرغ طول حياته لخدمة الدولة"<sup>(1)</sup>. مع وجود الأعلى و الأدنى (الإنسان والحيوان، الذكر والأنثى، السيد والعبد) على أن لا يكون اليوناني عبداً في كل الأحوال، فتعريف المواطن عند أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان يركز إلى أساس عرقي.

واستناداً إلى هذا التعريف العرقي للمواطنة يرى أرسطو أن أفضل الدساتير هي التي يكون فيها جميع أعضاء الدولة مواطنين، يشكلون باجتماع فضائلهم أجزاء الجسد الواحد، على أن لا يتعدى تعدادهم حداً لا يمكن التحكم فيه وربط ذلك بالتشريع. ولم ير مانعاً في الإجهاض وقتل المشوهين لهدف أسمى هو مجتمع ذو فترة سليمة.

ما يمكن استخلاصه عند الحديث عن أنواع الحكومات عند أرسطو هو اقتصارها على جانب المشاركة في الحياة العامة من جانبها السياسي من جهة، ومكانة المواطن في نظام الحكم؛ إذ نلاحظ في تصنيفه للحكومات ما يلي :

- الحكومة الملكية: حكومة الفرد العادل الفاضل.
- الحكومة الأرستقراطية: حكومة الأقلية الفاضلة العادلة.
- الحكومة الديمقراطية : حكومة الأغلبية الفقيرة.
- الحكومة الطاغية: حكومة الفرد الظالم.
- الحكومة الأوليجارشية: حكومة الأغنياء أو الأعيان.
- الحكومة الديماغوجية: حكومة العامة.<sup>(2)</sup>

يستند في اعتبار الحكومة الديمقراطية أفضل الحكومات إلى مشاركة المواطن في الهيئات السياسية والقضائية.<sup>(3)</sup>

عُرف عن الحضارة الرومانية انتصاراتها السياسية ونظامها القانوني؛ فلم يصلو إلى مستوى الفكر السياسي اليوناني بقدر اهتمامهم بتنظيم المجتمع والعلاقات فيه، وفق أطر قانونية تتناسب وظروف كل زمان ومكان. إذ

(1) ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ. ترجمة: عطيات أبو السعود، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص 28.

(2) المرجع نفسه، ص 269.

(3) حاتم النقاطي، مفهوم المدنية في كتاب السياسة لأرسطو. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1995، ص 81.

كانت روما في بداية الأمر مدينة عاشت صراعات طبقية انتهت إلى طبقة واحدة تتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وباستتباب الأوضاع داخليا، وتوسعها خارجيا، لزمه تنوع في الشعوب، كان من الضروري تنظيم علاقات المواطنين الرومان بالأجانب.<sup>(1)</sup>

استنادا إلى القانون الطبيعي ذاته، فقد كانت الأوضاع بالنسبة لغير الرومانيين، أي الأجانب و الرقيق نفس الوضع في الفكر اليوناني، إضافة إلى اقتناعهم بضرورة وجود قوة عليا تضع النواميس وتخضع الغير لها. انطلاقا من التفريق بين المواطنين وغيرهم كانت الحرية تعني المشاركة في تسير شؤون العامة. وقُسم المجتمع إلى طبقتين هما طبقة النبلاء يُعترف لهم بحقوق المواطنة، وطبقة العمال لا يشاركون في انتخاب المجالس المنتخبة ولم يُعترف لهم بحقوق المواطنة.

كان همزة الوصل بين الفكر اليوناني والفكر الروماني، الفكر الرواقي شيشرون "Cicero"، ومن أبرز معالم ذلك نظريته إلى القانون الطبيعي؛ فعلى ضوء القانون الطبيعي يرى أن العقل هو الملكية العامة لجميع الناس، وبالتالي فهو مركز كل شيء، يتمتع الناس وفقا لذلك بالمساواة، لكن يخضع المساواة لمفهوم العدالة لديه "عادة إيتاء كل ذي حق حقه".<sup>(2)</sup>

ويحدد القانون الطبيعي حقوق الملكية ببساطة، على أساس القدرة على استخدام الملكية جيدا. ووفقا لذلك فإن أفضل الأنظمة لدى شيشرون هو "نظام حكم معتدل ومتوازن، أي نظام حكم يضم مزيجا فطنا من دساتير ومبادئ كل أنظمة الحكم البسيطة، ويبين بدوره توزانا للحقوق والواجبات والوظائف"<sup>(3)</sup>

يُقر شيشرون أن قوة الدولة تنبثق من قوة الأفراد مجتمعين ما دامت أنها بقوانينها ملك للناس، فالأفراد يكونون بمثابة منظمة تحكم نفسها بنفسها. ويقول في هذا الصدد في كتابه الجمهورية: "ألا تعلم إذن أنه بحكمة رجل واحد لا يظهر شعب جديد إلى الوجود، ثم يترك بعد ذلك كطفل رضيع في المهدي، وإنما يترك كامل النضج بالفعل". يبين شيشرون بهذه العبارة مكان المواطن وحدود قيمة المواطنة في تحقيق قوة الدولة.

أما سنيكا "Seneca" فقد دعا إلى الاغتراب السياسي، وعدم الاهتمام بالسياسة ووظائفها. يعود ذلك أساسا إلى الانهيار الأخلاقي والسياسي الذي عرفته الحضارة الرومانية في زمانه.

(1) محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق. بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 92.

(2) مصطفى سيد أحمد صفر، فلسفة العدالة عند الإغريق. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989، ص 99.

(3) ليونستراوش، جوزيف كرويسي، تاريخ الفلسفة السياسية. ترجمة: محمود سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 244.

بدأ الحديث في الفكر السياسي على اتجاهين اثنين، الاتجاه الديني والاتجاه الدنيوي وربطنا بالغايات، غايات دينية وغايات دنيوية. كان ذلك أساسا بعد اعتبار قسطنطين المسيحية دين الإمبراطورية. واعتبر الباحثون أن ذلك يعود لأسباب سياسية مرتبطة بأعداد المعتنقين لها، وكذا كسب رجال الدين فيها. أعلن بعدها الأسقف بالتزواج بين الدين والدولة، وتركز مجال سلطة الكنيسة في قوى ثلاث: القوى الدينية المرتبطة بالأسرار المقدسة، والثانية قوة تشريعية أو قانونية، والقوة الثالثة تعليمية.<sup>(1)</sup>

يظهر مبدأ الغايات في فكر القديس أوغسطين "Saint Augustine" في تعريفه للمجتمع "مجموعة من الناس يربطها تسليم عام بالحق ومجموعة من المصالح"<sup>(2)</sup>، حيث يبحث الإنسان عن أقرانه ويتجهون معا إلى الهدف النهائي للوجود البشري، وفقا لتنظيم هرمي تعلوه ذوو الهامات الفاضلة من حكام حكماء الخاضعون "للقانون الإلهي". بهذا التنظيم "يستفيد الناس في هذه الحالة من كل مزايا المجتمع بدون أي عناء ومتاعبه،... ويجب أن يشاركوا في كل الأشياء بصورة متساوية بمودة تامة وحرية"<sup>(3)</sup>.

يربط القديس أوغسطين بين العضوية للكنيسة والمجتمع، يكون عضو في الكنيسة ما اتسم بالفضيلة ويكون هدفه في ذلك غاية دينية، أما العضوية في المجتمع فهدفها منح الخبرات وتحقيق السعادة التي لا تكون إلا بالاجتماع، وبناء على ذلك فالعضوية في الكنيسة "مدينة الله" تدعم العضوية في المجتمع نحو هدف عام للمجتمع ووفق القانون الإلهي.

أقر أوغسطين بحرية المعتقد "يجب أن لا يكره أحد على أن يقبل الإيمان بدون رغبة خاصة منه"<sup>(4)</sup>، واعتبر أن الملكية الخاصة لخبرات مؤقتة تُشبع وتكبح جشع الإنسان الفطري للملكية.

يبرز تأثير المسيحية على الفكر السياسي للقديس توما الإكويني "Thomas Aquinas" كذلك في اعتبار أن الحاكم يكون منتخبا، يختار بعد ذلك مجلسا أرستقراطيا لمساعدته في شؤون الحكم، عد هذا محاكاة للنبي موسى عليه السلام الذي اصطفاه الله وقام هو باختيار الأحرار مساعدين له.

يعتبر الإنسان اجتماعيا من خلال غاية دنيوية يبلغها باحترام القوانين التي تتوافق والقانون الطبيعي الإلهي، ومؤمنا من خلال غاية دينية. يتفق هذا الطرح إلى حد بعيد مع فلاسفة العقد الاجتماعي فيما يخص الاجتماع الإنساني لتحقيق المصلحة العامة، وعلوية المصلحة العامة على المصلحة الفردية، لكن يختلف في التشريع إذ يرى أن الأقلية الأرستقراطية الحاكمة الواعية بالقانون الطبيعي هي أفضل مصادر التشريع بحكمتهم.

(1) محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، مرجع سابق، ص 99.

(2) ليونستراوش، جوزيف كرويسي، مرجع سابق، ص 269.

(3) المرجع نفسه، ص 271.

(4) المرجع نفسه، ص 291.

إن قوة الدولة عند القديس توما الإكويني تركز على قيام كل عضو فيها بعمله الخاص وخضوعهم جميعاً لمنطق المدنية، بقانونها المستمد من العقل ما يوفر الاستجابة الطوعية له ف "النظام السياسي الذي ينتهي إليه بوصفه مواطناً في مجتمع معين، ويجد نفسه عن طريق المشاركة في هذا القانون مع كل الموجودات العاقلة الأخرى عضواً في مجتمع كلي، أو في مدينة كبيرة تحكمها العناية الإلهية وتفوق عدالتها، بصورة كبيرة، عدالة أي نظام حكم بشري"<sup>(1)</sup>. نادى كذلك بالتملك و الحق في تكوين الأسر.

بالنظر إلى الأخلاق السياسية المستمدة من القانون الطبيعي ومن الديانة المسيحية التي نادى بها فلاسفة اليونان والرومان، فقد ظهر اتجاه جديد في تفسير طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، من أبرز مفكره نيكولا ميكيافيلي "Niccolò Machiavelli" الذي اعتبر أن الدولة هي أسمى أنواع الحياة وأنبأ ما صنعت الذات البشرية<sup>(2)</sup>. استناداً إلى الظروف التي عرفت إيطاليا من كساد سياسي وأخلاقي وتفتت وانقسام، جعل الهدف في فكره السياسي هو الدولة القوية، دون مراعاة الجوانب الأخلاقية والدينية، ابتداءً من اعتبار الإنسان شريراً استغلالي بطبعه؛ فعند الحديث عن قوة الدولة في الباب العاشر من كتابه "الأمير" يربط قوة الدولة بحماية مركز الأمير ومستوى حاجاته لمساعدة الآخرين "أنني أعتبر من يستطيعون المحافظة على مراكزهم أولئك الذين يملكون الكثير من الرجال والمال ويستطيعون حشد جيش كاف، ويصمدون في الميدان ضد كل من يهاجمهم"<sup>(3)</sup>.

كما أبرز أن أهم أسباب تمسك الشعوب بأمرائها هو إحساسهم بالرفاهية في حاضرتهم، ما يُكسب الحاكم محبة شعبه، وأبدى اهتمامه بكيفية تحصين الحكم، وبسط سيطرة الحاكم أكثر من اهتمامه بالمحكوم، واعتبر أن على هذا الأخير أن يعيش بالصورة التي صورها أرسطو في مدينته الفاضلة.

أما جون بودان "Jean Bodin" فقد أبرز في كتابه "سنة كتب في الدولة" أن هناك نوعين من المواطنين، الطبيعي وهو الذي تكون مواطنته استناداً لمولده ومولد أبويه ويعتبره "الرعية الحر"، أما المواطن بالتطبع الذي أبدى طاعة طوعية للسلطة ذات السيادة وتم قبوله كمواطن. ركز على خضوع الجميع للقانون بغض النظر عن اللغة، العرف السائد، الدين، الأصل. ويرى أنه من الخطأ اعتبار المواطن فقط المؤهل لتولي المناصب العمومية، أو ذوي الجاه، أو أصحاب المناصب القانونية و التداولية<sup>(4)</sup>.

(<sup>1</sup>) ليونستراوش، جوزيف كرويسي، مرجع سابق، ص 376.

(<sup>2</sup>) Johna kasper Bluntshli, **The theory of the state**. canada : Batoche booke, 2000, p 63.

(<sup>3</sup>) نيكولو ميكيافيلي، الأمير. ترجمة: خيرى حماد، ط4، بيروت: دار الأفق الجديدة، 2002، ص 109.

(<sup>4</sup>) Jean bodin, **Six books of the commonwealth**, thanslated by : M.J. tooley,

[<http://www.condtitution.org/bodin/bodin.1.html>]. (25.02.2005).

ليس للمواطن عند جون بودان حق للمشاركة، وعليه واجب الطاعة فقط. الملاحظ في فكره أن الدولة عنده هي تجمع للعائلات يتخلى رؤوسها عن سيادتهم لصالح سيادة عظمى، وبالتالي فإنه إلى حد ما يتحدث في طبيعة علاقة الدولة بالمواطن عن طريق طبيعة العلاقة بين العائلة والدولة.

يشكل الفكر السياسي لفلاسفة العقد الاجتماعي نقله نوعية في النظر إلى مصدر الحقوق، من حقوق طبيعية إلى حقوق نشأت وفق للتعاقد، وامتد الأمر إلى مصدر السيادة؛ ففلاسفة العقد الاجتماعي هوبر (Hobbs) ولوك (lock)، وجان جاك روسو (J.J rousseau) ورغم اختلاف نظرتهم إلى حدود ومستوى العلاقة بين المجتمع والسيد فإنهم متفقون في اعتبار أن السيد نتاج للتنازل الجزئي أو الكلي لأفراد المجتمع عن حقوقهم الطبيعية.

بعد دراسة هوبز للوضع السياسي في إنجلترا عام 1940، سن نظريته السياسية على ثلاث قواعد أساسية؛ تجاوز ما هو سائد من حدود وعقائد، البرهنة على ضرورة وجود سلطة في يد سلطان سيد وثالثا، اعتبار قوانين السيد صائبة دائما وعلى أساسها يتم تصنيف العادل وغير العادل<sup>(1)</sup>. وبالتالي تجاوز فكرة العدالة الطبيعية إلى عدالة ترسيها قوانين السيد التي لا يمكن أن تكون خاطئة.

إن الدارس لكتاب "laviathan" يلاحظ التركيز الذي أولاه هوبز لمكانة السيد بالمقارنة بالمواطن، وذلك إنطلاقا من الطبيعة السيئة للفرد، الذي اعتبره ذئب لأخيه الإنسان، وبالتالي فإن الطبيعة عند هوبز هي حالة الفوضى، يرجع ذلك إلى ما اعتبره " Condition of war of every one against every one in wich case every one is governed by his own reason" (2)

أدت الطبيعة الشريرة للفرد حسب هوبز إلى حياة الفوضى التي يسيطر عليها الخوف الدائم من الموت و التنافس الدائم العنيف من أجل التملك والمجد، وللخروج من هذه الوضعية - نظرا لسأم الأفراد من هذه الوضعية - اجتمعوا واتفقوا على التنازل عن كامل حقوقهم الطبيعية لصالح سيد واحد دون أن يكون طرفا في هذا العقد، ما يعني احتفاظه بحقوقه الطبيعية. بهذه الطريقة يتم الانتقال من حالة الطبيعة إلى التنظيم السياسي وفق ما يسميه فقهاء السياسة "الدولة الحارسة". يستمد الملك فيها سلطته من الأفراد مباشرة دون أن يكون مسؤولا أمامهم ولا مسؤولا أمام هيئة أخرى (استبعادا كذلك للمسؤولية أمام الله بالنظر لتأليه الحكام الذي كان سائدا في عصور الظلام في أوروبا). لذلك فحقوق المواطنة في فكر هوبز مقتصرة فقط على طلب السلم والطمأنينة، ويستند تنظيم العلاقات بينهم على ما يراه الحاكم عدالة وخير وشر: "السيد الحاكم هو المشرع وهو حر في أن يصدر أو

(1) موريس فردوارد، موسوعة مشاهير العالم. ج5، بيروت: دار الصداقة العربية، 2002، ص 43.

(2)Thoms Hobbs . Leviathan..1651. ch xiv.



لا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين مادام يعتقد أنها في صالح الجماعة، وليس لإنسان الحق في الإدعاء أنه كان ضحية للظلم على يد السيد الحاكم<sup>(1)</sup>

يرى هوبز أن الدولة ستبقى قوية ما ألتمز الأفراد بالعقد الذي اتفقوا عليه، ويتأبها "الضعف" ما استكان الناس إلى حالة الطبيعة الأولى أي حالة الفوضى؛ فإذا عاد المجتمع إلى هذه الحالة انتفى سبب وجوه الدولة أي حفظ الأمن والطمأنينة للأفراد، والتي اعتبرها (الدولة) مصدر السلطة الوحيدة والعليا (بالمقارنة بالكنسية). وحرية المواطن لديه لا تكمن في التمثيل أو الغياب في المجالس التمثيلية ولكن هي قدرة السيد أو الحاكم في الحفاظ على تلك الحرية، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي إن كان ملكيا أو جمهوريا، فالحرية حسب هوبز هي ذاتها.

بهذه النظرة للدولة والمجتمع التي قدمها هوبز، فإنه يكرس مفهوم "المواطن السلمي" أي المواطن الذي لا يهتم بطرق تسيير الشؤون العامة مادام قد خول أمر ذلك إلى الحاكم السيد صاحب السلطة المطلقة والسيادة، يؤدي الجمع بين "الدولة الحارسة" و "الموطن السلمي" إلى تجلي حدود العلاقة بين المواطن "الرعية" و الدولة التي تتميز بالانفصال التام؛ إذ يرتبط الطرفان فقط بحق المحاسبة في أمر واحد هو "حماية الحق في الحياة" بالمنظور الحالي لمنظومة الحقوق، وما يتبعها من حقوق لحماية الحق المؤسس.

بالرغم من تركيزه في قوة الدولة على سطوة السيد، إلا أن هوبز لا يغفل مبدأ الشرعية وأثره في قوة الدولة، إذ يرى أن "أفضل طريقة يعتمدها الحاكم ليحصن نفسه هي تلبية حاجات رعاياه والإقلاع عن استعدادهم"<sup>(2)</sup>، على أن يكون ذلك بطبيعة الحال في سياق الحقوق والواجبات المتعاقد عليها.

على العكس من موقف هوبز عن القانون الطبيعي وحالة الطبيعة، صاغ جون لوك عقده الاجتماعي، فهو لا يرى أن حالة الطبيعة هي حالة الحرب والفوضى، وإنما حالة إنسانية تسودها المساواة وفق القانون الطبيعي الذي يضع حدود الحرية المطلقة للأفراد. انطلق لوك من اعتبار الإنسان خير بطبعة وأنه مساو لأخيه الإنسان "خلق الناس بطبعهم أحرارا مستقلين، ولم يحرم أحد من هذا الحق أو يخضع لأي سلطان سياسي دون رضاه وهو رضى يتفق فيه مع آخرين"<sup>(3)</sup>.

يكمّن الهدف من العقد الاجتماعي حسب لوك في تكوين سلطة سياسية تكفل الانتقال من حال الطبيعة إلى حالة المدنية، أي إنشاء مجتمع سياسي، يكون أطراف العقد بهذه الصيغة المواطنون جميعا من طرف والحاكم الذي يتم اختياره من الطرف الآخر، على أن لا يتنازل المجتمع عن كامل حقوقه، بل ما يكفي فقط

(<sup>1</sup>) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1994، ص 59.

(<sup>2</sup>) موريس فردوارد، مرجع سابق، ص 48.

(<sup>3</sup>) John Locke, *tow treatise of government*, vol v, ch 8, p 146.

لحفظ وتنظيم الاستفادة من الحقوق الطبيعية الرئيسية الثلاث: الحق في الحياة، الحق في الحرية، الحق في الملكية. يكون الملك أو الحكومة مسؤولة أمام الأفراد في حالة إخلالها ببنود العقد.

يبرز طرفا النظام السياسي بوضوح كنديين "حاكم" و "محكوم" مجتمعان لعقد أبرم برضى الطرفين مكرسا ثنائية (حكومة-مواطنين)، وفي حالة إخلال الحاكم ببنود العقد يجوز للمواطنين الثورة عليه بالقوة<sup>(1)</sup>. بالمقابل يعتمد الحاكم كذلك لعقاب المواطن الذي ينتهك القوانين على سلطة مواطنيه وقوتهم.

أقر لوك كذلك بحرية المعتقد، واعتبر أنه الحكومة المدينة لها فقط هدف رعاية الشؤون المدنية وتنظيم الانتفاع بالحقوق الطبيعية، ومرد ذلك أن الحاكم لم يفوض بإرادة إلهية، وأن "خلاص النفوس" حسبه لا تدخل في صلاحيات الحاكم ولا يتضمنها العقد المبرم بينهما<sup>(2)</sup>.

تبرز مكانة المواطن في تسيير الشأن العام بشكل واضح، ابتداء من قوته في السلطة التشريعية من خلال الثقة التي يمنحها لها، وكذا من خلال سحبها في حالة انحرافها عن المهمة المنوطة بها، إضافة إلى إمكانية - كما ذكرت آنفا - الثورة على الحكومة بقرار جماعي. وهنا يبرز مبدأ الفصل بين السلطات في حكم جون لوك كأهم القيود على سير السلطة التنفيذية وسطوتها مع علوية السلطة التشريعية.

بنظرة مغايرة نسبيا لنظرة كل من هوبز ولوك عن طبيعة الإنسان صاغ كذلك روسو عقده الاجتماعي، إذ يرى أن الإنسان في أصله خير بطبعه ويتميز بالفضيلة ويتمتع بالمساواة التي خلقها الله في جميع الناس "لقد كان الإنسان سعيدا دائما حتى جاءت اللحظة التي ابتداء يحتاج فيها للآخرين فحينئذ اختفت المساواة وظهر مبدأ الملكية". نتيجة لذلك بدأت ملامح عدم المساواة تظهر في المجتمع، وأضحت قيمة الفرد تتحدد بمرتبه وما يملك. انحصر الاهتمام بالظهور بما ليس فيهم فبدأت مظاهر الخداع والنفاق، وتخلّى الناس بذلك عن وضعيتهم الطبيعية، إلى وضعية مصطنعة أفقدت الناس قيمهم الفاضلة، فالسبب في غلبة الجانب السيئ في حياة الأفراد هو اجتماعهم، وتنظيم اجتماعهم يستلزم وجود سلطة.

انطلاقا من صيغة تعاقدية "يضع كل منا شخصه وجميع قوته، وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة، ونستقبل بصفقتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ عن الكل"<sup>(3)</sup>، ينتج "صاحب السيادة" الممثل للإرادة العامة والمنشأ الوحيد للقوانين والتشريع، ويكون بذلك "كل مواطن هو وباستمرار عضوا من أعضاء المجموعة التي تسن القانون. إن كل مواطن يجد نفسه في علاقة مزدوجة مع الدولة بوصفه مشرعا من حيث أنه عضو من

(1) موريس فرادوارد، مرجع سابق، ص 54.

(2) John Locke, A letter concerning toleration. translated by: William Popple, 1689, p 07.

(3) محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، مرجع سابق، ص 166، نقلا عن: Rousseau, contract social VI

أعضاء صاحب السيادة، ومن حيث أنه يخضع للقانون أي بوصفه فردا لا بد أن يطيع"<sup>(1)</sup>. ينبثق عن هذا العقد ولاء وخضوع الفرد للجماعة، متساوين في ذلك دون تمييز، ما ينمي روح الانتماء لها ويعزز الارتباط والمفاهيم المشتركة لتسييرها.

أعطى روسو دورا كبيرا للمواطن في مراقبة الحكومة من خلال اقتراح اجتماع "المواطنين" لدراسة إمكانية الإبقاء على الحكومة "شكلا وتشكيلة" وهو بذلك يعاكس تماما نظرة هوبز عن "الموطن السلي". ويرى بذلك (روسو) أن على الفرد مراقبة سير أعمال حكومته من خلال حضور جلساتها أو الإطلاع على نتائج نشاطاتها<sup>(2)</sup>.

من بين أهم نواتج هذه المرحلة التاريخية هي ارتكازها فكريا من بين عدة قواعد على قاعدتين هامتين هما فصل الدين عن الدولة بما نسميه حاليا "العلمانية" والحرية كأساس لقياس حق الإنسان في تقرير مصيره، إضافة إلى اعتبارها سببا من أسباب الحراك الثقافي المستقل عن الطغيان الديني الذي مارسه الكنيسة فيما مضى من القرون الأوربية، ويظهر ذلك جليا -بالإضافة إلى أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي- في فكر مونتسكيو وغيره من فلاسفة عصر التنوير، وكان ذلك بعد معاهدة واست فاليا 1648 وبروز مفهوم الدولة القومية الناتجة عن إتباع المواطنين لدين حكامهم، وأدى هذا الوضع إلى إعادة النظر في القضايا المطروحة على مستوى علاقة الحكام بالمحكومين بالاتجاه بالدرجة الأولى إلى المبادئ التي تحكمها.

لقد أكد مونتسكيو "Montesquieu" على فكرة فصل السلطات إلى تشريعية وقضائية وتنفيذية وفق نظريتين؛ نظرية الفصل العمودي، تتميز خلالها مؤسسات المجتمع المدني باستقلالها النسبي اتجاه السلطة كممثلة للأمة، وفصل أفقي تداركا لاحتمالات التماهي في استخدام السلطة<sup>(3)</sup>. واعتمد في دراسته لأشكال الحكومات على كيفية تشكيل هذه المؤسسات ومكانتها ومستوى التواجد المواطني فيها؛ فالنظام الديمقراطي لديه مثلا هو أن يعهد الشعب صاحب السيادة بالسلطة، وأن يختار المواطنين القضاة في مختلف المستويات (لكنه يميز بين المواطن الغني و المواطن الفقير في بعض المواضع)، ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق القرعة بين المتطوعين غير الفقراء.

(1) ليونستراوش، جوزيف كرويسي، مرجع سابق، ج2، ص 151.

(2) محمد علي محمد، علي عبد المعطي، مرجع سابق، ص 176.

(3) عبد الله التركماني، "في الحداثة السياسية".

يربط مونتيسكيو الأحقية في التصويت بالمستوى المادي أي فقط الأغنياء، وهي الفكرة المؤسسة لمجلس اللوردات الحالي في بريطانيا، ويعود ذلك أساساً إلى دفع الضرائب التي كان من الصعب جبايتها دون أن يكون لدفعها تمثيل سياسي.

يعتبر أن "الشهامة العامة" أو "الاهتمام بالخير العام" تكون عندما يشارك المواطنون في صياغة القوانين التي تطبق عليهم فتنشأ الفضيلة، والتي هي باختصار: الوطنية أي حب الوطن، والقوانين التي تنشأ منها فضائل المواطن الخاصة مثل: الاستقامة، العفة والشجاعة والطموح الوطني<sup>(1)</sup>، وذلك لا ينشأ حسب مونتيسكيو إلا إذا شعر المواطنون بمساواة مقاربة عن طريق وضع حد أدنى وأعلى للملكية، لخلق ذلك الشعور بالمساواة.

برزت العقلانية السياسية والعلمانية كذلك في فكر طوماس بين "Thomas Paine"، فالبرغم من اعتباره أن الدولة هي سبب المشاكل والصراعات والفقر والفوضى الاجتماعية، إلا أنه يرى بأنه من غير المنطقي الاستغناء عنها بل إعادة بناءها على أسس صحيحة من قبل مواطنيها؛ ف"لأمة الحق في تشكيل أو إصلاح، إنشاء أو تجديد الدساتير والحكومات، وبالنتيجة أهدافها"<sup>(2)</sup>. ويميز بين حقوق طبيعية متعلقة بوجود الإنسان في حد ذاته، والحقوق المدنية المتعلقة بعضويته في المجتمع. كما نادى بالمساواة بين المواطنين فيما يخص الانتخاب والترشح، ونظراً لأهمية المواطن في اختيار أعضاء المجلس المنتخب فإنه يرى أن السلطة التشريعية هي أسمى السلطات. إن قوة الدولة عند طوماس بين، تنتج من كونها نتاج تجمع إنساني وترابط وطني وأن الحكومة وكيل عن الشعب في الاستفادة من الحقوق المدنية التي تستوجب تدخل الدولة. أما الواجبات التي تترتب عن العضوية في المجتمع فهي بصورة أو بأخرى أداء لحقوق المواطنين في نفس المجتمع.

بإمعانه في الحقوق الطبيعية التي تشمل حقوق الفكر والحقوق المتعلقة بسعادته الفردية، وتغليبه لفكرة حق الأغلبية بدل احتكار الأقلية الثرية للمجال السياسي، وباعتباره أن الإنسانية تعني حق الجميع في مستوى كريم من الحياة، وواجب الأثرياء في توفير ذلك، يكون طوماس بين اختصر المحاور الكبرى لمفهوم دولة الرفاه الذي ظهر فيما بعد<sup>(3)</sup>. كما يمكن اعتباره من فلاسفة العقد الاجتماعي باختلافات معينة، عندما اعتبر الحكومة تجمعاً للإرادات الفردية، وأن المصلحة العامة هي تجميع للمصالح الفردية.

إضافة إلى أفكار المساواة والحرية والعقلانية السياسية، ونداءات فصل الدين عن الدولة من الجانب النظري، تجسدت هذه الأفكار في حدثين تاريخيين هامين هما إعلان استقلال الأمريكي والثورة الفرنسية، فركز إعلان الاستقلال الأمريكي على المساواة بين الناس واعتبار الحقوق بديهية مرتبطة بالمواطن، وكان ذلك عام

(1) ليونستراش، جوزيف كروبيس، مرجع سابق، ج2، ص 77

(2) Thomas paine , the rights of man.ch1.

(3)Gregory claeys.Thomas Paine Social And Political Thought. London : Un win hyman, LTD, 1989, p216.

1776، أما الثورة الفرنسية فمن أهم نتائجها إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789، تضمن المساواة عند المولد، والحرية السياسية والفكرية والفصل بين السلطات، وكل هذا من أجل حماية حقوق الإنسان والمواطن، فالملاحظ عدم مخاطبته للفرنسيين فحسب بل كل البشر.

تم عام 1793 إقرار فكرة أن المواطن هو كل رجل بلغ 21 سنة وهو بالضرورة ناخب، أي التأكيد على المواطنة كفعل أكثر منها صفة. الأمر الذي أصل للفارق الأساسي بين الكتابات الانجلوسكسونية حيث تتوافق المواطنة مع الجنسية إلى حد كبير، والكتابات الفرانكفونية التي تؤكد على ارتباط المواطنة بالمشاركة الفعلية في الحياة العامة ومشكلات المجتمع<sup>(1)</sup>.

قبل هاتين الوثيقتين ظهرت عام 1215 وثيقة العهد الأعظم MAGNA CRETA على إثر الثورة المسلحة التي فجرها البارونات ضد الملك جون، وتضمنت الوثيقة تقييد سلطة الملك لمصلحة النظام الإلهي، وكذا احترام حقوق جميع طبقات المجتمع، إضافة إلى حرية التجارة، حق التملك، الحق في الإنسان...

كانت نظرة هيغل "Georg Wilhelm Friedrich Hegel" للثورة الفرنسية سلبية نوعاً ما، عندما اعتبر أن الحريات الفردية، والحقوق والمساواة لا تفضي إلى الديمقراطية لأن ذلك يعبر عن وجود إرادات جزئية، وكذا عن حرية سلبية مدمرة. في كتابه "فلسفة الحق" 1821، أدرج هيغل منظمات المجتمع المدني من بين مؤسسات الدولة في مواجهة التجارة والاقتصاد القائم على الربح، مع اعتبار نظام الحكم البناء العلوي super structure.

إن اعتبار هيغل للمجتمع المدني بأنه "لحظة الجزئية" يعطي فكرة واضحة عن لحظة الكلية وهي الدولة، هذه النظرة تنعكس بالضرورة عن الحرية الفردية والحرية الكلية؛ فهيغل يرى أن للدولة سلطان مطلق في تسيير الشؤون العامة دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الفردية التي يمكن أن تضحي بها عند الاقتضاء<sup>(2)</sup>.

يظهر رأي الفرد حسب هيغل من خلال مجالس النظام، باعتباره (الفرد) عضواً في البناء الاجتماعي دون إعطاء مكانة للرأي الفردي المنعزل المجرد، "وكل شيء يتم لكي يمنع الشعب من حيث أنه جمهور غير متميز من المشاركة في السلطة بصورة مباشرة، بينما يعطيها علاقة بالدولة، وبالتالي ليس هناك اقتراع فردي مباشر، يعترف بوجود الفرد المنعزل و المجرد ودوره"<sup>(3)</sup>.

(1) عبد العزيز قريش، "مفهوم المواطنة وحقوق المواطن"

[http://www.ouidacituy.net/regional-article-12488-ar.html . Juin, 2008]

(2) محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، مرجع سابق، ص 201.

(3) ليونستراوش، جوزيف كويشي، مرجع سابق، ج2، ص 395.

بهذا المنطق تحدث هيغل عن المساواة بين المواطنين باعتبار إمكانية انتمائهم للبناء العضوي مع فتح المجال للتمييز، فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي. وفي حديثه عن حرية التعبير عن الرأي أقر هيغل بثلاث طرق للتعامل مع الآراء وهي "التشجيع، الإغفال، الكبح" وذلك يعتمد على موضوع الرأي ومستوى أهميته مع إمكانية التسامح الكلي على الجزئيات. ويتوقف قوة الدولة أثناء الأزمات حسبها على مستوى التضحيات التي يقدمها الأفراد.

أما ماركس "Karl Marx" ففي مجمل انتقاده للديمقراطية الليبرالية، اعتبرها ناقصة بالنسبة للطبقة الكادحة نتيجة لطبيعة الإنسان الأنانية وما ينجر عنها من نظم الملكية. و الدولة حسبها هي أداة القهر الطبقي لدى الطبقة أو القلة المالكة. وبالرغم من تنويهه بأن الديمقراطية فعلا نقلت الأفراد من الأنظمة الاستبدادية القديمة إلى وضع جديد، إلا أنه ينتقد فيها نقل معنى الاستبداد إلى طرف آخر هو الأقلية المالكة.

في معرض شرحه لمراحل تصدع المجتمع وإنتاج الطبقة، يتحدث عن الانقسام الأول في الإنسان ذاته بما تبغيه مقتضيات تقسيم العمل، ثم في المرحلة الثانية عن طريق الانتماء والعضوية في الطبقة الغالبة (المالكة) أو الطبقة الاقتصادية والاجتماعية،... "ويحط من نفسه إلى وسيلة ويصبح لعبة لقوى غريبة"<sup>(1)</sup>، ويصبح بذلك المجتمع المدني حسبها هو: "طبقة الحياة العامة التي يعطيها أناس يثبتون وجودهم طابعها الجوهري، كل واحد ضد آخر، باسم حقوقهم التي لا يحرم إنسان منها ولا يمكن إنقاصها"<sup>(2)</sup>

والعكس بالعكس لتعريف الحرية عندهم أي انتفاء الاستغلال، واستعمال الدولة كوسيلة للقهر الطبقي، أعطى المجتمع المدني مهمته تحقيق هذا التحرر الاقتصادي والاجتماعي وخاصة من خلال البروليتاريا، ويكون ذلك استكمالاً للتحرر السياسي الذي حققه المجتمع المدني البرجوازي بالقضاء على الإقطاع.

إن التحام الحرية السياسية بالاقتصادية والاجتماعية تسمح بالاستفادة من الحقوق المصاحبة لها وبناء نمط من العلاقات خالي من الاستغلال والأوهام التي يسببها الدين -حسبه-، إذ يتخذ موقفا مضادا لمكانة الدين في تسيير الشأن العام ويعتبره "ضرب من ضروب المخدرات، التي تراخي العزيمة، وتثلم النشاط، وتغري بالزهادة والاستسلام"<sup>(3)</sup>.

كان للفلسفة الماركسية بالغ الأثر في الدول الاشتراكية وأعطت الأهمية للتنظيمات الاقتصادية، وللابتعاد عن ظروف الاستغلال؛ فقد جعلت وسائل الإنتاج مملوكة للدولة أو "للمجتمع" على أساس الملكية الجماعية

(1) ليونستراوش، جوزيف كويسبي، مرجع سابق، ج2، ص 274.

(2) المرجع نفسه، ص 274.

(3) علي أدهم، المذاهب السياسية المعاصرة. مصر: مطبعة المعارف ومكتبتها، د.ت، ص 83.

لوسائل الإنتاج. تماشى ذلك مع اعتبار العمل حقا تكفله الدولة وواجبا كذلك يلزمه حقوق اجتماعية كالسكن والتأمين الصحي وغيرها، وربطت الحقوق والحريات العامة كحرية الرأي والتعبير والتجمع بالمصلحة العامة وما تقتضيه أولويات الاشتراكية.

يعتبر مفهوم الحقوق والحريات الفردية الأساس الفلسفي لليبرالية؛ إذ تركز أساسا على اعتبار الإنسان حاملا للحقوق والأفضليات عبر آليات سياسية ورؤية في تسيير الاقتصاد، أي أن الفرص والأفضليات المتاحة للأفراد تعتمد على قيم الليبرالية وعلى آليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

يرى أصحاب الفكر الليبرالي أن المصلحة الجماعية تتحقق بالمصالح الفردية للمواطنين؛ وأخذا بهذه النظرية فإن الحرية العامة تعكس الحريات الفردية، والعدالة الجماعية تعتمد على مستوى العدالة التي يتمتع بها الأفراد المتكافئين في الأصل. وقد طرح الكثير من مفكري السياسية إشكالية التصادم بين حدود المصلحة الخاصة والحرية الخاصة، والمصلحة العامة إضافة إلى إشكالية طرق تكوين أفكار الناس بما يتلاءم وهذه الحدود، وكان الرد في ذلك هو وجود آليات التمثيل السياسي والمساواة أمام القانون، التسامح الديني، والتأكيد على الحقوق والحريات في الشق السياسي ستسمح يتجاوز هذه الإشكاليات .

وقد ساهمت الجذور الفكرية من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين منذ القرن السابع عشر في إنجلترا وفرنسا، وخاصة كتابات آدم سميث وجون ستيوارت ميل Adam Smith and John Stuart Mill خاصة كتابه "عن الحرية" في ظهور الفكر الليبرالي في عصره الذهبي بشكل عملي خلال القرن التاسع عشر في المجال الاقتصادي من خلال الثورة الصناعية بمبدأ شهير laissez faire laissez passer وتدخلت الدولة لضبط ظروف العمل من خلال تأمين حقوق العمال والأطفال والنساء، ومراعاة ظروف الصحة و الأمان.

ساهمت ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 والحرب العالمية الأولى إلى تراجع الأفكار الليبرالية والمناداة بتدخل الدولة التنظيمي، لكن لم يمنع من بروز كتابات مثل كتابات فون هايك Von Hayek في "الطريق إلى العبودية"، "في مواضيع الحرية ودولة القانون" و "نظرية العدالة" لرولز. لتظهر الليبرالية وفق هذه الكتابات وغيرها دعوة للحرية وحقوق الإنسان والكفاءة الاقتصادية والاستقرار العام بقيم التسامح و التعايش<sup>(1)</sup>، في إطار الدولة ووفقا للتوافق العام كما قال بذلك ألكسيس دي توكفيل.

فدي توكفيل Alexis de Tocqueville يرى بأن "العناية الإلهية لم تخلق البشرية مستقلة تماما حرة تماما، صحيح أن هناك دائرة حتمية ترسم حول كل إنسان لا يستطيع أن يجاوزها، بيد أنه قوي وحر بداخل الحافة

(1) حازم البلاوي، الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل. القاهرة: دار الشروق، 1993، ص ص[16-19].

الواسعة لهذه الدائرة"<sup>(1)</sup>. من خلال دراسته للمجتمع الأمريكي يرى دي توكفيل أن الدين في الديمقراطية الأمريكية أبقى الأفراد في حدود معقولة من الحرية، ويؤكد على مفهوم المساواة في "الأوضاع" دون النظر للمساواة بصفة عامة ويقصد بها المساواة في فرص التربية، حظوظ الثراء، الحقوق السياسية.

ترتكز الليبرالية عموماً إلى التوازن بين اعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق، وبالتالي خلق نوع من الردع المنظم من طرف الدولة قائم على آليات سياسية تحترم تعدد الآراء، والمساواة والتمثيل والتسامح،... وكذلك الاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية وتحقيق الشروط الموضوعية، فضلاً عن خلق أخلاق عامة تتحكم في عموم السلوك.

فيما تبقى من الدراسة سيتم تناول مفهوم المواطنة، وفق التطورات التي عرفها المفهوم فكراً وممارسة.

(<sup>1</sup>) ليونستراوش، جوزيف كروسي، مرجع سابق، ص 413.



## المطلب الثاني: المواطنة: نحو فاعل موجه حقوقيا

تلتقي جل التعاريف اللغوية المقدمة لمفهوم المواطنة في الارتباط بمفهوم الوطن أي "موطن الإنسان ومحله"، وتفيد أغلبها مكان الولادة والإقامة. تجلّى المفهوم عموما بصيغة "وطن" و "واطن" بمعنى المصاحبة والإخاء وتقاسم العيش.

أما اصطلاحا، يدل مفهوم المواطنة على ترتيبات مؤسسية، قواعد واتفاقات توجه وتُقبل قرارات السياسة العامة ومجموع النفقات المتزامنة معها، المشكلة بتفاعل ثنائي بين المواطنين وبين المواطنين والنظام<sup>(1)</sup>. يكون هذا التفاعل محلي أي في دولة واحدة، ويرتبط بأسبقيات الانتماء القانوني. يشير هذا التعريف وغيره من التعاريف الاصطلاحية بهذا المفهوم إلى المشاركة أو العضوية في مجتمع، وتظهر من خلال نظام حقوق واجبات ومؤسسات، وتنقسم هذه الحقوق إلى حقوق مدنية وحقوق سياسية وحقوق اجتماعية.

في مقالة لـ مارشال T.H MARSHAL عام 1949 بعنوان "citizenship and social class" قسم المواطنة إلى ثلاث أقسام مدنية، سياسية واجتماعية؛ تتضمن المواطنة المدنية مجموع الحريات الفردية، حرية التعبير والتفكير والمعتقد والحق في إبرام المعاهدات والملكية، أما المواطنة السياسية فتتضمن حق المشاركة في أعمال السلطة السياسية كعضو في الهيئة الناحية، وتتضمن المواطنة الاجتماعية، حسب مارشال "الحق في الحصول على قدر من الرفاه الاقتصادي والأمن، إلى الحق في المشاركة على نحو كامل في التراث الاجتماعي والحياة وفق معايير سائدة في المجتمع"<sup>(2)</sup>.

تطرق T.H Marshal و Stein Rokkan إلى المواطنة باعتبارها نتاجا لعمليات مترابطة هي بناء الدولة، وظهور المجتمع التجاري والصناعي وأخيرا بناء الأمة. يرتبط بناء الدولة بتوحيد الهيئات الإدارية والعسكرية والنخبة المثقفة، مصحوبة بدعم الهيئات البيروقراطية المحلية، وينتج عن هذه العملية خلق سلطة تكون متحركة في مجموع النشاط على التراب الذي تسيطر عليه. ونتج عن ظهور المجتمع التجاري والصناعي وضع مقاييس موحدة للأوزان والعملات، مع إنشاء بنية تحتية ضرورية بهذا النشاط، كما أدت إلى دعم الملكية الفردية وحقوق الملكية وإبرام العقود والاستفادة من عائداتها. وبهدف توحيد اللغة والانتماء الشعوري يكون بناء الأمة من خلال أساليب

<sup>(1)</sup> Melissa A Hackell , **Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis**. A thèses of the degré of doctor, Istitute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, 2007,p63.

<sup>(2)</sup> Luk Buckmaster , matthew thomas , **Social inclusion and social citizenship-towards a truly inclusive society**. Australia : research paper , n 8, 2009.

[http://www.aph.gov.au/About\\_Parliament/Parliamentary\\_Departments/Parliamentary\\_Library/pubs/rp/rp0910/10rp08](http://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/rp/rp0910/10rp08). 2009-2010.

التنشئة الاجتماعية عن طريق المدارس (المناهج التربوية)، التجمعات في الشككات العسكرية التوجيه الإعلامي (الإعلام المعرفي و التوجيهي)<sup>(1)</sup>.

الملاحظ أن هذه العمليات المترابطة التي طرحها علما الاجتماع البريطانيان ترتبط بأقسام المواطنة المذكورة سالفاً؛ إذ نلاحظ أن المواطنة المدنية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحق في المساواة الذي يجسده ويدعمه بناء الدولة، والمواطنة السياسية مرتبطة بالبرلمان والمجالس المنتخبة المحلية من خلال الحق في الانتخاب وحرية التعبير، وتتجسد ويتم دعمها كذلك من خلال بناء الدولة وبناء الأمة. وترتبط المواطنة الاجتماعية بالاستفادة من نواتج ظهور النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويدعمها الانتماء الوطني عن طريق أساليب التنشئة الاجتماعية. وترتبط الاستفادة من الحقوق المتعلقة بأقسام المواطنة بفترات تاريخية تضمنت تطور منظومة الحقوق المستفاد منها في الممارسة الغربية.

هناك من يعرف المواطنة باعتبار اشتغالها على بعدين رئيسيين، بعد قانوني يرتبط بمجموع الحقوق والواجبات التي يستفيد منها ويؤديها المواطن "أي المواطنة على الورق"، وبعد ممارساتي يرتبط بمستويات التمكين من هذه الحقوق لمجموع المواطنين بمختلف فئاتهم.

قدمت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"، وموسوعة الكتاب الدولي بأنها "عضوية كاملة في دولة في بعض وحدات الحكم".

ترى جونسون أن المواطنة تتكون من أربع عناصر تساهم في ترتيب الفضاء التمثيلي للمواطنين وإعطاء مضمون للمؤسسات و الممارسات التي تدعم بقاؤها:

1- المواطنة ترسي المسؤولية المشتركة: وهذا يعني أن افتراضات وممارسات المواطنة تضع حدود الدولة والسوق والمجتمع والأسرة والمسؤولية الفردية، أي أنها تبين حدود أو نطاق الممارسة الفعلية للحقوق وكذا حدود الحريات التي ترتبط بالضرورة بحريات الآخرين.

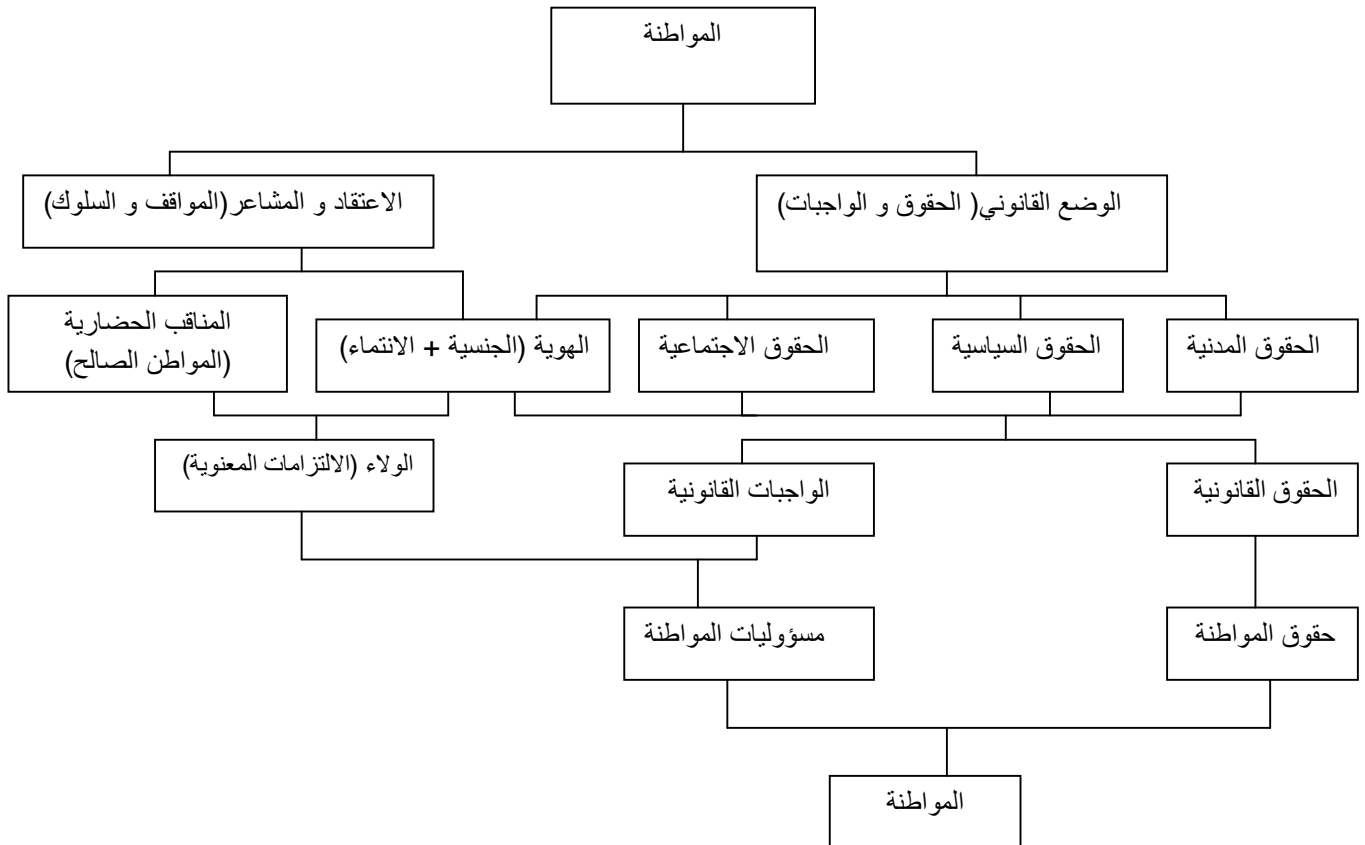
2- ترسي المواطنة حدود الاندماج أو الإقصاء في المجتمع السياسي وفق إطار التمكين السياسي.

3- تشكل نظام ممارسات، بما في ذلك قواعد مجردة وطرق وآليات وصول المواطنة للنظام بما في ذلك شرعية وقانونية طرق صياغة المطالب "من خلال تعبئة مشروعة لصياغة المطالب".

(<sup>1</sup>)Richid Bellamy, **Citizenship a very short introduction**. New York: oxford university press, 2008, p 45-46.

4- تساهم في تعريف الأمة، فبناء أي أمة يعبر عن، ويوجه شرعية العلاقات الاجتماعية وفق إرث تاريخي وتوافقات مجتمعية متماشية معها".<sup>(1)</sup>

بتضمن الشكل رقم (01) نموذج يبين حقوق المواطنة وواجباتها، قام بترجمته خليفة الكواري من مصدر سيتم ذكرهما فيما بعد:



الشكل رقم 01: نموذج حقوق المواطنة وواجباتها.

المصدر: علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية. في: بشير نافع وآخرون، المواطنة الديمقراطية في البلدان

العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2004، ص32. نقلا عن:

Dawn Oliver, Darek Heater, **The Foundations Of Citizenship**. New york : Harvester Wheatsheaf, 1994, p209-210.

<sup>(1)</sup>Melissa A Hackell , op.cit, p 63.

بالنظر إلى هذا النموذج يمكن القول بأن المواطن هو محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومصدر الثقافة المتحكمة في السلوك الإنساني، وعلى أساسه يكون التشكيل والإصلاح، "المواطنة في حد ذاتها يمكن اعتبارها مؤسسة عمومية والتي تحتاج ليس فقط لدافع ذاتي بل كذلك لمؤسسات أخرى لأداء وظائفها"<sup>(1)</sup>

عموماً يمكن القول أن مفهوم المواطنة يستخدم في معناه الضيق للإشارة إلى وضع المساواة السياسية والمساواة في المشاركة، ومعناه الواسع في المشاركة في المجال الاجتماعي، وفي معناها القانوني عن وضع قانوني للحقوق والواجبات، وفي معناه الموضوعي عن حدود التأثير الفعلي الذي يملكه أو يمكن أن يتحكم فيه المواطن اتجاه السياسات العامة.

بالنظر إلى مضمون مقال مارشال عن المواطنة والشكل رقم 01، يمكن القول أن المواطنة تفاعل متعدد الأطراف بين عنصر بشري بين حاكم ومحكومين، في إطار آليات قانونية كالانتخاب مثلاً، ومن خلال مؤسسات سواء كانت مرتبطة بالجهاز القضائي أو المجالس المنتخبة محلياً ومركزياً، إضافة إلى جهاز تنفيذي وخدمي. مقرونة بثقافة سياسية تعترف بأهمية المشاركة في تسيير الشأن العام من جهة ودورها في تعزيز التمكين من الحقوق ضمن إطار عام من الشعور بالانتماء. وتطرح بذلك السياق المنطقي للجوهر الديمقراطي الذي يسمح من خلال مظاهره إلى الاشتراك الفعلي للمواطن.

لعل أكثر المعاني شيوعاً الديمقراطية هو "حكم الشعب"، لكن الكثير ممن يرى أن "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" يمثل غاية الديمقراطية، وأن الديمقراطية في جوهرها "هي نهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، وهي منهج ضروري يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع بالتالي من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية"<sup>(2)</sup>. الديمقراطية وفق هذا المفهوم عملية واعية تقتزن بالتنمية تتأسس حول المواطن، وترتبط بعملية تغييرية بنائية ووظيفية تقوم على مبادئ الحرية.

تتوافق اعتبار مفهوم الديمقراطية حسب روبرت دال Rober Dhal متضمناً لحكم الأغلبية أو الكثرة مقارنة ببدائله من أنظمة الحكم، يجعلها تتضمن محاولة تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة المصالح، وتتيح إدارة الاختلاف بطرق مؤسسية سلمية، وذلك عن طريق ضمان حق المشاركة السياسية سواء بالانتخاب أو بمؤسسات تكفل حماية الحريات العامة، مع قرارات الأمم المتحدة كالقرار رقم 2004/46 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان

<sup>(1)</sup> Herman R. Van Gunsteren , A Theory of citizenship. U.S.A: Westview press, 1998, p 16 .

<sup>(2)</sup> علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 14

المتضمن تحديد عناصر النظام كخطوة لا غنى عنها لضبط ممارسات النظم السياسية، وتلك العناصر هي: احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التعددية السياسية، وتداول السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون، إجراء انتخاب دورية ونزيهة بالاقتراع العام، وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب، فصل السلطات، استغلال القضاء والشفافية والمساءلة، والقرار 1999/57 المتضمن الحق في الديمقراطية الصادر عن نفس اللجنة والذي أورد مجموعة حقوق تمثل أساس نظام الحكم الديمقراطي وجوهره وهي: الحق في حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد، وتكوين الجمعيات السلمية والتجمع السلمي، الحق في الوصول إلى المعلومات وتداولها، سيادة القانون، الحق في الاقتراع العام على قدم المساواة في انتخابات حرة ونزيهة، الحق في المشاركة السياسية، .. يبرز هذا مجموع المقومات الأساسية التي توحى بوجود ممارسة ديمقراطية نذكر منها:

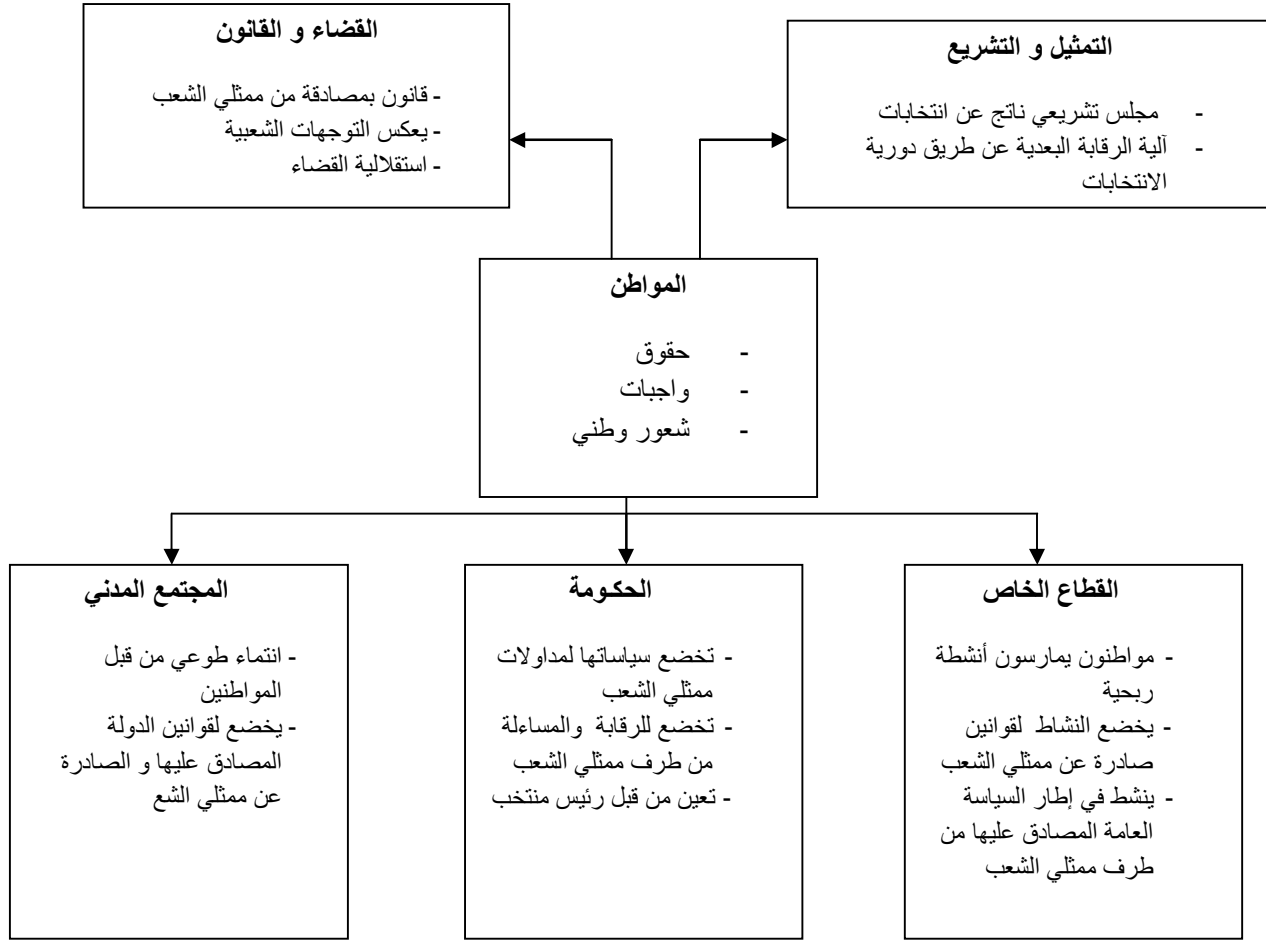
- وجود تعددية سياسية.
- وجود نظام للانتخاب.
- الاعتراف بالحريات العامة والخاصة وإقرارها.
- إقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلالية القضاء.
- الشفافية و المساءلة.
- توفر حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تبرز هذه المقومات والحقوق المجال العام الذي يمكن المواطن سواء فرديا أو جماعيا (مؤسسيا)، كما تضمن هذه الظروف مجتمعة أن تكون مصدرا للمواطن الناحب والمواطن المنتخب، وأساسا للمحاسبة في حالة العجز أو سوء التسيير، وضمان استقلالية القضاء فـ"حرية التصويت بما تعنيه من حق المواطن في الانتخاب أو الترشح للانتخاب وإفراز النتائج بشكل نزيه، تشكل بحق جوهر كل ديمقراطية مؤسساتية تقوم على السلطات الثلاث، ولا يمكن البتة أن تُنعت بلاد بأنها تعيش وفق نظام ديمقراطي إذا لم تكن تعمل وفق قوانين واضحة تحتمل أقل ما يمكن من التأويل، ويتم احترام هذه القوانين من قبل السلطات الثلاث"<sup>(1)</sup>.

يبين الشكل (02) تواجد المواطن على المستوى الفردي والمؤسسي في الظروف التي يمكن أن تخلقها البيئة الديمقراطية.

هذا النمط من المواطنة يتضمن اعتبارا ثنائيا للمواطن كحاكم بتواجده في مؤسسات إتخاذ القرار عن طريق عملية الانتخاب والمشاركة في اتخاذ القرار من خلال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذا

(<sup>1</sup>) أحمد جوزلي، دولة الحق و القانون في الوطن العربي. في: علي خليفة الكواري وآخرون، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق ،



الشكل رقم 02: تواجد المواطن على المستوى الفردي والمؤسسي.

المصدر: من إعداد الطالب.

محكوما بتواجده في نطاق المجتمع أو المنتظم السياسي بصفة عامة، ومن المقبول عموما أن إضفاء الطابع المؤسسي للمواطنة يفرق بين أمة القرن الثامن عشر عن غيرها من المجتمعات العرقية والإقليمية السابقة. بالرغم من أن الفكر النيوليبرالي يهتم بدرجة أكبر بالحرية والحقوق الفردية إلا أن العلاقة المميزة بينها وبين "المصلحة العامة" هي القيمة الجوهرية للمشاركة السياسية، والتي تعبر عن أعلى أشكال التعايش بين الأفراد/المواطنين، وهذا ما أسس وكان له بالغ الأثر فيما يسمى بالمجتمع المدني بمضامينه الحالية<sup>(1)</sup>.

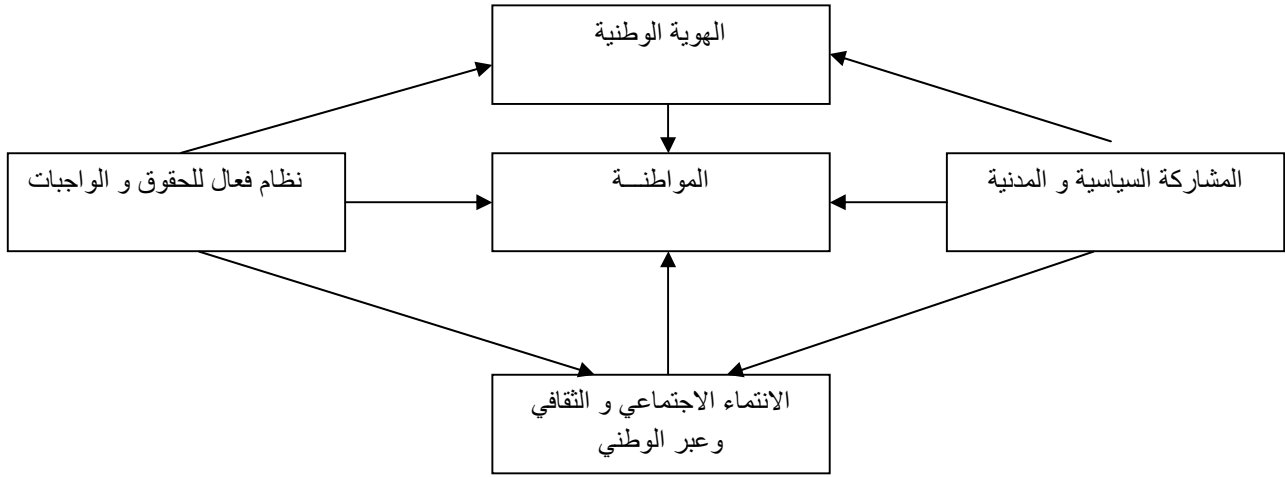
### المطلب الثالث: المرجعية والفضاء الدولتي للمواطنة

(1) Josephine Shaw, **Citizenship Of The Union: Towards Post-National Membership?**

<http://centers.law.nyu.edu/jeanmonnet/archive/papers/97/97-06-.html>, (07.08.2009).

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد، من جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حسب التعريف التطبيقات والخطابات المرتبطة بها، تتضمن على الأساس بعد من الأبعاد القانوني، الاجتماعي أو السياسي. كثيرا ما يكون الحديث عن الجنسية من جوانب الحقوق والامتيازات المرتبطة بها، وشروط الحصول على الجنسية وتوريثها للأبناء، وحالات ذلك بالنسبة للمهاجرين والمقيمين أو المشاركة في الانتخابات وقضايا المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

بالرغم من أهمية ومحورية هذه القضايا في دراسة مفهوم المواطنة إلا أن الحديث عن أهم المضامين المرتبطة بمفهوم المواطنة يقودنا للحديث عن الهوية الوطنية، والانتماء الوطني وعبر الوطني وكذا الحديث عن نظام الحقوق ومستويات المشاركة السياسية، وقد طرح كل من Michel page , France ganon في دراسة عام 1999، هذا الشكل التوضيحي لمفهوم المواطنة وأبعادها السياسية والاجتماعية والإنتمائية الثقافية.



الشكل رقم 03: الإطار المفاهيمي لتحليل المواطنة في الديمقراطيات الليبرالية.

المصدر:

Michel page, France ganon, **conceptual framework for an analysis of citizenship in the liberal democracies**". Canada : **Strategic and analysis**, may 1999, p06.

**1- الهوية الوطنية:** كغيره من مصطلحات العلوم الاجتماعية، مفهوم الهوية الوطنية لا يلقي الإجماع فيما يخص تعريفه، خصائصه، محدداته، وأطره المنهجية والمعرفية، لكن هذا لا يمنع من محاولة إبراز أهم التعريفات المرتبطة به، ومعظم أو جل القواسم المشتركة بين هذه التعريفات.

لا تختلف التعاريف المقدمة لمفهوم الهوية في اعتبارها منظور الناس لذاتهم وعلاقتهم مع الآخرين، لذلك فهو يرتبط بمفهوم آخر هو الأنا؛ فالهوية هي منظور الناس فيمن يكونون وأي نوع هم، وكيف يتصلون بالآخرين، وبالتالي فهي تشير إلى الطرق التي من خلالها يُميز أفراد وجماعات في علاقتهم الاجتماعية مع أفراد وجماعات

أخرى، وبتوسيع هذا المفهوم نتحدث عن مفهوم الهوية الوطنية المرتبطة إذا بمجتمع دولة ما ، استنادا إلى ذلك نتقل من مفهوم الأنا إلى مفهوم "الأنا المجتمعي" ومن مفهوم الفرد إلى المجتمع، ومن الآخر إلى الأجنبي، ما يعني أنه في المقام الأول مقارنة اجتماعية تميز مجموعة ما عن باقي المجموعات.

يرى انطوني سميث Anthony D.Smith في كتابه National Identity أن مفهوم الهوية الوطنية يرتبط بالمفهوم الغربي للدولة على اعتبار أن هذا المفهوم مفهوم نطاقي أي أنه مرتبط برقعة أرضية ما نسميها نحن أرض الوطن؛ فمن مقومات الدولة الإقليم، و الإقليم مرتبط باتفاقيات دولية ترسم الحدود الترابية لكل دولة، لكن هذه الإقليم أو "الأرض" لا تكون في أي مكان وهي أرض الأولين من أبناء تلك الدولة، والأولون كان لهم تاريخ فيها، هذا التاريخ الذي نحفظه الآن ونستمد منه، وخلف لدينا خبرات مشتركة في تسيير أمورنا اليومية، ولتسيير أمورنا اليومية أحدثت مؤسسات تمثل التوجهات المجتمعية، وتحاول في حدود طبيعية النظام إشراك الجميع في تسيير شؤونهم<sup>(1)</sup>.

يستند المفهوم، إضافة إلى ما سبق على الأوجه التي تمس مقومات أساسية حسب انطوني سميث وهي:

- التاريخ.
- الأجداد و الذاكرة التاريخية المشتركة.
- قدر معتبر من الثقافة المجتمعية المشتركة.
- الحقوق والواجبات المشتركة.
- اقتصاد وحرية مشتركة في التنقل للأفراد في حدود "الأمة"<sup>(2)</sup>

لكن إذا طبقنا هذه المقومات على أمة من الأمم بمفهومها الحالي (مثلا الأمة الإسلامية) فقد نلاحظ وجود اختلالات خاصة فيما يتعلق بالعنصرين الرابع والخامس؛ إذ أن الحقوق والواجبات التي يتمتع بها أو يؤديها مواطن في مصر أو السعودية، ليست نفسها التي يتمتع بها أو يؤديها مواطن في جيبوتي. نفس الشيء ينطبق على الاقتصاد المشترك وحرية تنقل الأفراد، فالوضع الاقتصادي في اليمن ليس نفسه في السعودية، ولا في تونس، إضافة إلى الانتقال من دولة إلى دولة عربية أخرى قد يتطلب في بعض الحالات تأشيرة لذلك. إن هذه المقومات الخمسة ترتبط بشكل أصح بمفهوم الدولة، فإذا كانت العناصر الأولى والثانية والثالثة مرتبطة بمفهوم الأمة والدولة، فإن العنصرين الرابع والخامس لا يمكن على الأقل - في وقتنا الحالي - تعميمها على جميع ذوي الثقافات والتاريخ المشترك، كما أن ارتباطها بمفهوم الدولة يستند إلى:

<sup>(1)</sup> Anthony D. Smith, **National Identity** . England:Penguin Books, 1991, no page (introduction).

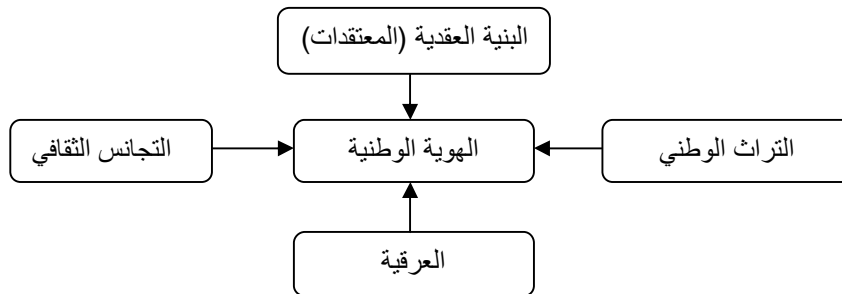
<sup>(2)</sup> Ibid , p 14



- وحدة القوانين والمؤسسات مع إرادة سياسة قد تكون منتخبة، وينتج عن ذلك قدر ما من المؤسسات الدستورية المعبرة عن أهداف وتوجهات سياسية موحدة.
- الحقوق والواجبات المشتركة المرتبطة بالعضوية، والمعبرة عن مفهوم واسع للمساواة بين أعضاء المجتمع وهو "المواطنة" بتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ينتج عن المنظومة المشتركة للحقوق والواجبات تمييزا بين من يتمتعون بها ومن لا يتمتعون بها، وينتج عن ذلك تهميشا منطقيا للغرباء. يطرح في هذا الصدد مفهوم "روح القانون" المرتبط بالقبول بهذه المنظومة في حد ذاتها أو رفضها على اعتبار أن الجميع متساوون أمام القانون.
- إن المساواة أمام القانون ينتج عنها بداية منطقية لحد أدنى من القيم والعادات المشتركة أي أن المجتمع لا بد أن يحمل قدرا من الثقافة المشتركة، ينتج عنها سلوك سياسي منتج لقوانين يخضع لها الجميع.
- وقد أوكلت مهمة خلق ثقافة مشتركة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة التعليم المتضمن معاني الذاكرة المشتركة، الرموز العادات والتقاليد، والمهيم لسلوك مواطني المستقبل، بما فيهم المواطنين غير الأصليين.<sup>(1)</sup>

إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتضمنها مفهوم الهوية الوطنية بارتباطها بمفهوم الدولة، فإن لها جوانب ثقافية مترسخة مرتبطة بالمجتمع، وقد أكد على ذلك كل من هالت وكيلور عام 1999 "Hult And Keillor" من خلال تعريفهما للهوية الوطنية بأنها "منظومة المعاني التي تملكها ثقافة معينة تميزها عن باقي الثقافات"، و أوضح كيلور من خلال الشكل أدناه ما اسماء أبعاد الهوية الوطنية.

أ- البنية العقدية (المعتقدات): و المقصود بها مكانة الدين وتأثيره في سلوكيات الأفراد المعبرة عن الانتماء لمجتمع ما؛ هذه السلوكيات المرتبطة بمجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية ونشاطات ثقافية، ويمكن اعتباره محدد من محددات مفهوم الهوية الوطنية نظرا لتأثيره البالغ سواء كان بالسلب أو بالإيجاب؛ إذ أن المجتمعات التي لا تتميز بالتنوع الديني نلاحظ عليها مستوى أعلى من الاستقرار مقارنة بغيرها من المجتمعات، وما يقال عن الدين يقال



الشكل رقم 04: أبعاد الهوية الوطنية.

المصدر:

<sup>(1)</sup>Anthony D. Smith, op.cit, p 10-11

Bruce D. Keillor, G. Thomas, **A Five Country Study Of National Identity. International. Marketing Review**, Vol 16, N1, 1999, p68.

كذلك على المذاهب الدينية المرتبطة بكل ديانة (أي الفروع المرتبطة بدين ما مثلاً: المالكية والحنبلية والسنة و الشيعة في الإسلام، الكاثوليك و البروتستانت بالنسبة للمسيحية ..)، ويظهر هذا الاختلاف عموماً عند الحديث عن الهوية الوطنية داخلياً، ويختفي عند مقارنتها بمجتمعات دول أخرى، لذا فلا يمكن اعتبار هذا البعد رئيسياً ووحيداً بل يتبعه أبعاد أخرى توحد مفهومه. عموماً فالمعتقدات تتضمن كيف وماذا نفكر أو نعتقد ولماذا نؤمن ونعتقد به بأنفسنا أو بالحيط وبالتالي فهو يتضمن كيفية ربطنا للعلاقات مع أنفسنا ومع المحيط.

ب- التجانس الثقافي: يتعلق هذا البعد بالخصوصية الثقافية لكل مجتمع، والأكد أن المزيد من التجانس الثقافي يخلف المزيد من الاستقرار، وقد أشارت الدراسة المذكورة سالفا للباحثين France Ganon و michel Page إلى هذا المصطلح بمعنى آخر قد لا يشمل كل جزئياته وقد يتعداه وكذلك غلى مفهوم التراث الوطني؛ إذا عبرا عليه بمفهوم الثقافة المجتمعية، واعتبرا إنما تشير إلى كل شيء يميز أسلوب الحياة العامة للأفراد في مجتمع ما "فالثقافة المجتمعية هي ثقافة مركزة إقليمياً تركز على لغة تستخدم على نطاق واسع من المؤسسات الإجتماعية بما في ذلك المدارس، الإعلام، القانون، الاقتصاد، النظام"<sup>(1)</sup>.

تضطلع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمهمة توحيد طريقة العيش والسلوكيات اليومية للأفراد من خلال المناهج التربوية التي بالضرورة تكون موحدة خاصة في الدولة البسيطة. يتكرس هذا الوضع أكثر فأكثر من خلال الانتقال الحر للأفراد في إقليم البلد الذي يجعل الأفراد يتخلون عن سلوكيات متعلقة بقبيلة أو عشيرة لصالح سلوكيات تحظى بقبول عام على المستوى الوطني، إن لم نقل العالمي.

ج- التراث الوطني: يطلق لفظ التراث عموماً على نتاج الحضارات السابقة، التي تعبر عن أو عبرت عنها سلوكيات وأدوات اتصالية واستغلال للطبيعة ومواردها من أجل الحياة، وبالتالي فهو يعبر عن التاريخ المادي والمعنوي. وبالحديث عن التراث الوطني فهو بذلك التاريخ المادي و المعنوي لدول ما ويضم كل ما شيد وكل ما ورث من قنوات وآليات اتصالية كاللغات المحلية أو اللهجات وهو يعبر عن خصائص مميزة لمجتمع معين.

بهذه الشمولية فإن مفهوم التراث الوطني يعبر عن معنى شامل مقارنة بالثقافة المجتمعية، التي ربما تعبر عن قيم عامة سائدة، لكن التراث الوطني يعبر عن المساهمات الفردية والجماعية، المحلية والوطنية، القديمة والحديثة، الواسعة والمحدودة الاستعمال.

(<sup>1</sup>) France ganon , michel , op.cit , p 09

د- العرقية: وهو مصطلح بيولوجي يستخدم لتصنيف جماعة من البشر، تبني روابطهم بين بعضهم البعض على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية. فالبشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض، ويكرسون الاختلافات عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل، وذلك عندما تفصل الحواجز التي استمرت لآلاف من السنين إحدى الجماعات عن الجماعات الأخرى.

**2- الانتماء الاجتماعي و الثقافي عبر الوطني:** يمكن تلخيص هذه العبارة بفضاءات الانتماء الفرعية. ويقصد بها ضرورة التوافق على قدر معين من الثقافة والاعتزاز بالثقافة الوطنية، بما لا يتنافى طبعاً مع وجود انتماءات فرعية للمواطنين في حدود المجتمع من جهة وعبر وطنية؛ فبالإضافة إلى الانتماء للمجتمع عموماً، نلاحظ أن المواطن بحكم مجموعة عوامل قد ينتمي كذلك لأقلية وطنية أو محلية تتميز بلغة أو ثقافة مختلفة، أو إقليمية لها انتماء إقليمي أو عبر وطني إضافة إلى مزدوجي الجنسية خاصة من تزايد موجات الهجرة. إن تجاوز الحدود الوطنية إلى إقليمية أو عالمية نتيجة لتوافق الرؤى أو انتماء تحكمه مؤسسات وقوانين كما هي حالة الاتحاد الأوروبي مثلاً، يخلق ما يعرف بـ "أقطاب الانتماء"

يُعبّر مصطلح الأقلية عن الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم أو يعتبرهم الآخرون مشتركين في بعض السمات و الخصائص التي تميزهم عن المجتمعات الأخرى، في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى محددات مفهوم الأقلية المرتبطة في أصل تسميتها بعدة اتجاهات؛ إذ يرى اتجاه أن سبب تسمية الأقلية يعود إلى أقلية العدد، فينظر إلى الأقلية باعتبارها الأقل عدداً، وتعرف بأنها "مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس أو اللغة أو العقيدة أو التاريخ أو العادات أو كل ذلك"<sup>(2)</sup>. وقد يكون السبب النفوذ والتأثير، وينظر بذلك للأقلية بأنها "مجموعة من الأشخاص في الدولة ليس لها السيطرة أو الهيمنة تتمتع بجنسية الدولة، إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب، وتصبوا إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة"<sup>(3)</sup>. كما قد يكون ذلك راجع إلى المكانة في المجتمع، ويكون النظر إليها مرتبطاً بالسلم الاجتماعي.

بالنظر إلى محددات المفهوم فإن الأقليات هي: "مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، أو اللغة، أو الثقافة أو السلالة،... لذلك فإن توصيف جماعة معينة كأقلية لا يعني

(1) محمد عمار، الإسلام والأقليات. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 07.

(2) محمد بن شاكر شريف، وضع الأقليات في الدولة الإسلامية.

[[www.saaaid.net/alsharef/k8.Doc](http://www.saaaid.net/alsharef/k8.Doc)] , (07.06.2010). p 03.

(3) المرجع نفسه، ص 03.

بالضرورة أي حكم مسبق على اتجاهاتها نحو مسألة الوحدة، والعبرة كما قلنا هي ما إذا كان أي من هذه المتغيرات (الدين، اللغة، الثقافة، السلالة) يضيف على مجموعة بشرية معينة قسما اجتماعية، اقتصادية، حضارية، تكون سلوكها ومواقفها السياسية مسائل مجتمعية رئيسية<sup>(1)</sup>.

تبرز الحقوق الثقافية للأقليات في مختلف دول العالم مقرونة في العموم بمطالب مرتبطة بتحسين التمثيل في المجالس المنتخبة والتمثيل عموما، وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع تمكينها من ممارسة كل الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من مواطني الدولة، ولذا ينظر إلى النظام الديمقراطي بمبادئه "المثالية" الحل للتمثيل والاستفادة من مخرجات النظام السياسي، لأنه ببساطة يعتمد على بناء القدرات وتوسيع الخيارات ولا يرتبط بأي أساس آخر من التصنيف و الانتماء.

انتقل النقاش في مفهوم المواطنة ببرز الإتحاد الأوروبي إلى دراسة مفهوم المواطنة في الكيانات عبر الوطنية، وبالرغم من استقرار الرأي فيما سبق على نطاقها الوطني، إلا أن بروز المؤسسات العابرة للأوطان خلق نقاشا فعليا حول نطاقها أي: إمكانية التمتع بحقوق وأداء الواجبات وربطهما بالانتماء إلى كيان عبر وطني. طرح في هذا الصدد التساؤل حول تبعات مواطنة الإتحاد الأوروبي وكيفية اكتساب الحقوق.

قدم جون جونسون وسوزان فيليبس Susan Phillips & Jane Janson نظاما للمواطنة وطبقاه على حالة الإتحاد الأوروبي وتوصلا إلى أدوات تحليلية مهمة في إطار نطاق أو مجال المواطنة، بما سمح بتقديم أربعة أبعاد هي :

أ- تحدد المواطنة حدود الانتماء أو مجتمع سياسي، سواء في المعنى الضيق للجنسية، أو المفهوم الأوسع للهوية.

ب- وبالتالي فهو ينطوي على حقوق وواجبات، والاعتراف الذي قد يساهم في وضع حدود الإدماج أو الإقصاء من المجتمع السياسي.

ج- تحدد كتلة المسؤوليات ذات الصلة بالمواطنة لمختلف المؤسسات الفاعلة.

د- تحدد قواعد اللعبة السياسية في الكيان السياسي الجديد، كآليات العضوية في المؤسسات، طرق المشاركة في الحياة المدنية و النقاشات العامة، مشروعية نماذج معينة من صناعة المطالب.<sup>(2)</sup>

(1) سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات. القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992، ص 18.

(2) Auvachez, Elise, *supranational citizenship-building and the UN: What can we learn from the European experience?*. Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference in Montreal, Quebec, Canada, May 17-May 19, 2007, p04.

إضافة إلى الطابع المؤسسي الذي قد يرمي الانتماء عبر الوطني، فإن الاتفاق في الرؤى اتجاه قضايا عالمية قد يطرح بعدا آخر للانتماء، أي الانتماء العالمي القائم على محدد مجال الاهتمام؛ إذ نلاحظ حاليا في دول العالم عموما انتماء ضمينا أو صريحا لأحزاب سياسية ذات توجهات مختلفة كالأحزاب الاشتراكية أو الأحزاب المتفتحة على فكر الإخوان المسلمين، الحزب الأخضر، وقد ساهم التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم في فتح المجال لبروز أقطاب انتماء واسعة خاصة مع سهولة انتقال المعلومات تخطت مفهوم القبيلة أو العشيرة و الوطن... إلى مفهوم يركز على بعد العالمية لكن الملاحظ أن هذه الانتماءات غالبا ما لا يترتب عليها آثار قانونية مرتبطة بالحقوق والواجبات.

يمثل مفهوم ازدواجية الجنسية "Dual Citizenship" فضاء مزدوجا للانتماء يتجاوز البناء المؤسسي ويتجاوز حيوية مفهوم المواطنة، كما يتجاوز التقاء مجالات الاهتمام؛ يُقصد بمزدوجي الجنسية أن يكون الشخص مواطنا لدولتين في نفس الوقت، لكل دولة سياستها فيما يخص منح الجنسية، وقد يمتد ذلك إلى أكثر من دولتين ليكون الحديث بذلك عن متعددتي الجنسية "Multiple or Plural citizenship".

اختلف التعامل فيما سبق مع قضية ازدواج الجنسية مقارنة بالحاضر، فبالنظر إلى مجموعة عوامل منها:

- الحدود القانونية للمواطنة تعكسها الحدود الجغرافية للدولة.
- دولة الانتماء الوحيدة ( نتيجة مكان الولادة أو حق الدم) هي المصدر الوحيد للمخرجات.
- الولاء السياسي للمواطن يكون للدولة، وهذا يعتبر معطى محلي وعالمي لا يناقش، ما يعد احتكارا للولاء.

ساد إجماع عالمي على تجنب ازدواج الجنسية، كرس ذلك في عبارة واحدة لعصبة الأمم عام 1930 لخصت هذا التصور وهي: "لكل الأشخاص الحق في امتلاك جنسية واحدة، لكن جنسية واحدة فقط"، لتتجه الدول بعد ذلك إلى إمكانية اكتساب الفرد لجنسية أخرى شرط التخلي عن الجنسية الأصلية، ويتم ذلك بطريقة آلية أو بمجرد بروز دلائل على الولاء السياسي لدولة أخرى<sup>(1)</sup>.

لكن ظهور قوى العولمة قلصت حدود الدولة الاقتصادي ونفوذها، وشكلت تحديات للأدوار التقليدية للدولة خاصة مع تزايد فرص التوظيف للأفراد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، وتزايد تأثيرها السياسي جنبا إلى جنب مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية. هذه الظروف سمحت بإعادة النظر في قضية مزدوجي الجنسية، وأضعف الحجة القائلة بالولاء السياسي واحتكاره، وتزامن ذلك مع الاتجاه العالمي نحو قضايا حقوق الإنسان

(<sup>1</sup>) Thomas Faist, Jürgen Gerdes, *Dual Citizenship in an Age of Mobility*.

<http://www.migrationpolicy.org/transatlantic/docs/Faist-FINAL.pdf>, (12.06.2010), p05.

والذي اعتبر اكتساب جنسية ثانية حقا من الحقوق، أي حق الأفراد في "اكتساب جنسية الدولة التي يقيم فيها بشكل دائم"<sup>(1)</sup>.

طرح التساهل في قضية ازدواجية الجنسية مسائل نقاشية مرتبطة بالاندماج الاجتماعي والتمتع بالحقوق السياسية للمغتربين سواء في دولة الأصل أو دولة الاغتراب، فهذا التساؤل عزز دعم حقوق المغتربين. لكن يبقى الاندماج مرتبط بسياسات ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وكذا مستوى التعاون الذي يبديه المغتربون، أما فيما يخص حق التصويت فقد أصبح أكثر تقبلا من قبل دول الأصل.

**3- المشاركة السياسية:** تطرح دراسة موضوع المشاركة في الحياة السياسية والمدنية عديد العروض النظرية والمناقشات المفاهيمية، مرتبطة بنماذج تفسيرية ميدانية أو نظرية، لكن الأكيد أن كلا منها حاول تقديم نموذج واضح وشاملا عن المؤسسات والفواعل والعوامل المؤثرة على وجه الخصوص في نوع معين من السلوك السياسي.

في أبسط التعاريف المقدمة لمفهوم المشاركة السياسية، التعريف الذي قدمه نورمان ناي، وسيدني فيربا (N.NE And S.Verba): "الأفعال التي يقوم بها المواطنون، ويكون لها الشرعية القانونية التي ترتبط بعدة عمليات كالانتخاب والمشاركة والنقد والاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية ... إلخ"<sup>(2)</sup>، أي تمكن الناس من التعبير عن مطالبهم من خلال قنوات اتصال عديدة على أن تكون سلمية وقانونية، يفترض من ذلك استجابة من النظام السياسي. تشمل هذه القنوات التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية والانخراط في الأحزاب والجمعيات، المشاركة في الاحتجاجات السلمية، الهدف منها التأثير في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات كما هو موضح فيما يلي:

- 1- المشاركة في الخطاب السياسي: من خلال المشاركة في المناقشات المرتبطة بالشأن العام، والمشاركة في الاتصالات بين المجتمع المدني و النظام السياسي والمنظومة الإدارية.
- 2- المشاركة في العملية الانتخابية: من خلال جهود المواطنين لممارسة حقوقهم الانتخابية، ودور المؤسسات في إحاطة المواطن بالشؤون والتغيرات الراهنة والمسائل الدستورية.
- 3- المشاركة في الحراك المجتمعي: بالانخراط في الجمعيات الثقافية والدينية والاجتماعية والأحزاب السياسية، وانضمام المواطن للاجتماعات العامة والاحتجاجات والمظاهرات السلمية، و المبادأة بإثارة القضايا العامة.

<sup>(1)</sup> Anna Ohanyan, **THE DEVELOPMENTAL VALUE OF DUAL CITIZENSHIP**. Paper presented at conference titled "Dual Citizenship: Alternative Arrangements, Economic Implications, and Social Dimension", Yerevan, Republic of Armenia, June 17-18, 2006 , p05.

<sup>(2)</sup> سعد عبد الحليم الزيات، اسماعيل علي سعد، في المجتمع و السياسة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 449.

تلخص هذه القنوات ما يسميه الباحثون "فضاءات المشاركة السياسية" من حيث مجال الاهتمام (مديني وسياسي) أو مستوى المشاركة (محلي أو وطني)، بالإضافة إلى قنوات المشاركة التي كانت تقتصر في أغلب الدراسات وكذا أغلب التجارب الديمقراطية على الإقبال الانتخابي.

الملاحظ في الدراسات المرتبطة بالمشاركة السياسية تركيزها على العزوف السياسي أكثر من تركيزها على المشاركة السياسية في حد ذاتها، ما يوحي بأن دراسة العزوف السياسي هو بطريقة غير مباشرة دراسة لقضية معاكسة وهي المشاركة، بينما يرى البعض الآخر أن بروزها وتهديدها لمبدأ التمثيل الذي يقوم عليه مفهوم الديمقراطية جعل منها موضوعا متزايد الاهتمام.

طرح المفكر اليوناني روسو Rousseau إشكالية محورية تتعلق بكيفية إيجاد شكل من أشكال الارتباط، تسمح من جهة بحماية الأشخاص والممتلكات عن طريق ما سماه "سلطة مشتركة"، ومن جهة أخرى تَبْقِي على حريات الأشخاص، مع ملاحظة أساسية هي أن تكون السيادة في يد الفاعلين السياسيين أي "المواطنين". ويفرق في هذا الصدد بين "إرادة الجميع" و"الإرادة العامة"، فالأولى تتطلب حسب إجماعا يصعب تحقيقه والثانية تضمن وترعى الصالح العام وفق آليات المشاركة بالفكر الحالي.

تفترض الإرادة العامة العيش المشترك والمساحة المشتركة وقضايا الحياة العامة المشتركة، وذلك يطرح إشكالية أخرى -لا ترتبط بالإجماع و العيش المشترك- ترتبط بالنشاط ذو البعد المشترك، فالإشكالية انتقلت من الهوية المجتمعية إلى النشاط بمفهومه السياسي<sup>(1)</sup>، لنعود بذلك إلى ما قاله روسو وما قالت Jane Mansbridge من جامعة هارفارد. ربطت أرندت Arendt ذلك بالديمقراطية المشاركة التي اعتبرها "وسيلة الانتقال الأخلاقي للمواطنة"<sup>(2)</sup> تسمح بالتوفيق بين المصالح الشخصية للأفراد والمصالح العامة للمجتمع، وينظر للديمقراطية بهذا المنظور باعتبارها ممارسة اجتماعية تستلزم اندماج الأفراد في جماعات ومنظمات لبناء قيم المواطنة، التي ترتبط بدورها بالمشاركة السياسية، وينظر إلى هذه المنظمات باعتبارها قنوات التنشئة على هذه القيم خاصة فيما يتعلق بالتعبير الذاتي.

جدير بالذكر في هذه الصدد أن التغيير الذاتي والتغيير المجتمعي يتطلب بيئات تغييرية، وهو ما لا يمكن أن يكون على مستوى الهيئات الدستورية أو القوانين بل على العكس من ذلك؛ إذ أن التغيير على مستوى هذه المؤسسات يكون بسيطا، وبالتالي يؤثر على الرؤية الفردية والجماعية لأسباب ودوافع وآثار التغييرات البيئية، ما

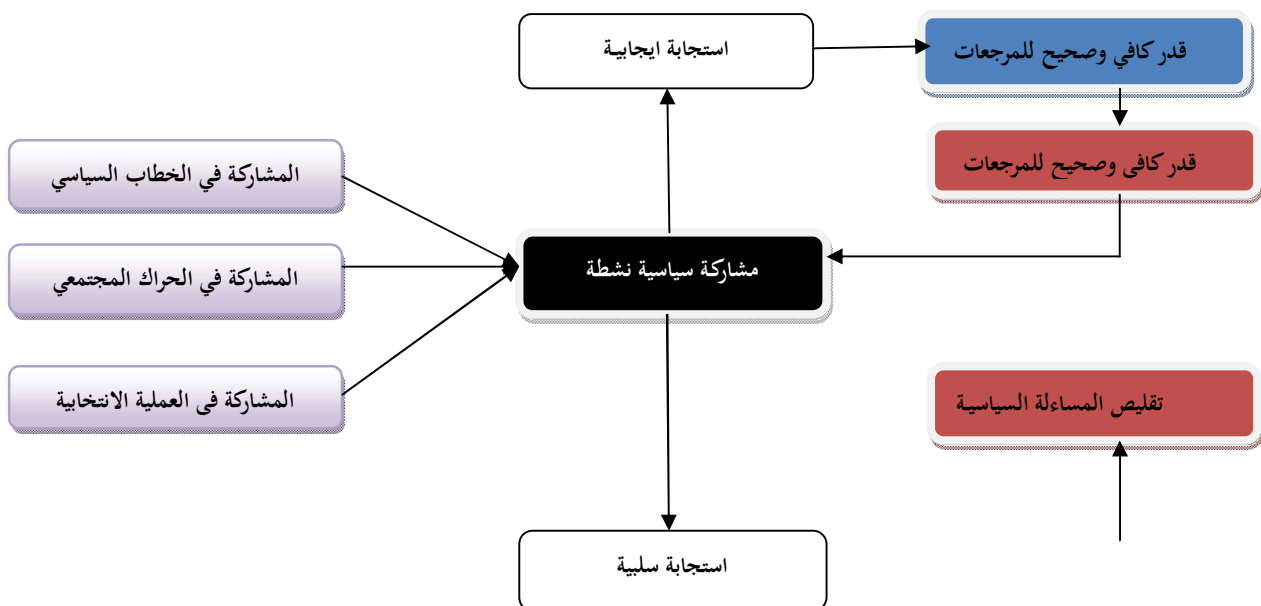
<sup>(1)</sup> S. Ulas BAYRAKTAR, **Local Participatory Democracy. Thèse of the dirigée of doctor, Institut d' etude politique de paris, 2006, p34.**

<sup>(2)</sup> S. Ulas BAYRAKTAR, op.cit , p 36.

يؤدي إلى تغييرات دستورية ضعيفة، يعزى ذلك إلى العجز الحاصل في التعقيد المؤسساتي القاعدي الذي قد يساهم في تكوين خبرات يومية للمواطنين ويوفر بنية تحتية للتعليم و التنشئة.

تتجه النظرية الليبرالية في هذه النقطة إلى ربط العزوف الانتخابي والاعترا ب السياسي بصفة عامة بأسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في حين تربطها نظريات أخرى بعراقيل مؤسسية تخلق ما يسمى "اللامبالاة السياسية"، وترى النظرية بأن الأفراد ذوو الخلفية الثقافية والاجتماعية الميسورة يلاحظ عليهم الانخراط في المجال السياسي وتعليماته، يتوافق مع وجهة نظر سيدني فيربا الذي اقترح في نموذج الأساسي أن هيكلية الموارد تلعب دورا مهما سيما فيما يتعلق بمستويات التأهيل العلمي، الدخل، الوضع الوظيفي، جنبا إلى جنب مع التصنيفات المرتبطة بالجنس، العمر، العرف، وكذا السياق المؤسسي والاجتماعي، إضافة إلى فكرة التأثير السياسي الذي يعد من المواضيع أقل إجماعا وإدراكا معرفيا في الحديث عن المشاركة السياسية. يعود ذلك ربما إلى ارتباطها بجوانب نفسية غير كمية وغير مرئية، وكونها ترتبط بالتوجهات الفردية وتتمحور حول الاعتقاد الذاتي في القدرة على التأثير وإحداث تغيير في الحياة العامة.

إذا كان رواد النظرية المعيارية أمثال جوزيف شومبتر Joseph Schumpeter يرون أنه ليس مفصليا قياس مستوى المشاركة السياسية بانخراط المواطنين في الحياة السياسية، كما أنه لا يمكن اعتبار مستويات المشاركة شرطا للاستقرار والمساءلة، على اعتبار وجود مؤسسات منتخبة بنزاهة تتكفل بخلق آليات للحسبة، وتطور المنافسة الحزبية. على النقيض من ذلك يرى آخرون أمثال G.D cole & John stuart mill أن توسيع المشاركة والانخراط عامل أساسي للديمقراطية من خلال المشاركة في النقاشات العامة، جمعيات المجتمع، وبالتالي المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي و المركزي (أنظر الشكل رقم 05)





قدر غير كافي وخاطئ للمرجعات

الشكل رقم 05: المشاركة السياسية، نموذج المساءلة السياسية.

المصدر:

Daniel Armah-Attoh, **Political Participation And Popular Perception Of Political Accountability In Ghana.**

[ <http://www.afrimap.org/english/images/paper/Ghana%20popular%20perception%28fin%29.pdf> ], p03.

وجهة نظر أخرى ترى أن سبب المشاركة ومستوياتها، وإن كانت تعبر عن اهتمام بالجال السياسي، إلا أنها ليست حاسمة، إذ قد تكون أشكال أخرى للمشاركة قد لا توفر شرط الحسبة، ولكنها تحقق هدف التأثير وهو ما طرحه دافيد مارش ويورغن لي Yaojun.Li & David Marsh ، إذ فرق بين أربع أشكال للمشاركة وهي: الناشطين السياسيين، المواطنين الخبراء، صناع القرار الدائمين وغير أن مشتركين. ينتج عن هذه الأشكال ما سميناه بالمستفيدين الجانبيين من مخرجات النظام، إذ أن حتى غير المشاركين في الحياة السياسية لهم الحق في الاستفادة من مخرجات النظام وفق الرباعية المقترحة التالية:

- المواطن لا يشارك لكنه يتمتع بمخرجات النظام السياسي.
- المواطن يشارك ويتمتع بمخرجات النظام السياسي.
- المواطن لا يشارك ولا يتمتع بمخرجات النظام السياسي.
- و المواطن يشارك لكنه لا يتمتع بمخرجات النظام السياسي.

لا يكن تطبيق كل بند من هذه الرباعية بشكل عام على أنواع المشاركة السياسية التي اقترحها الباحثان، لأن ذلك مرتبط كذلك بطبيعة الأنظمة السياسية ومستويات التمكين فيها.

**4- نظام فعال للحقوق و الواجبات:** يقصد بالنظام لفيف من الأهداف مرتبة بشكل منهجي، ما يجعلها بنية متكاملة من العناصر تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، في إطار حدود يرسمها النظام في حد ذاته، هذا التأثير والتأثر يعكس التفاعل المنطقي والعملي من المدخلات والمخرجات وآليات التغذية العكسية. ترتبط كل عناصر النظام بمبادئ موحدة لتفسير الظواهر وخصائص تميزها، إضافة إلى غاية موحدة. ويعد النظام جزءا من نظام أكبر يمثل السياق العام للتفاعل بين هذه الأنظمة وباقي الأنظمة الفرعية للسياق.

ويقصد بحقوق الإنسان في الإصطلاح "الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بمجرد كونه إنسانا وهذه الحقوق يعترف بها بعيدا عن كل أنواع التمييز، المتمخضة عن الجنس، الدين، العرق، اللغة، أي باختصار الحقوق التي يملكها الإنسان عند الولادة، وبالتالي فهي غير قابلة للتصرف، مترابطة، لا يمكن التنازل عنها، وبالتالي فهي عالمية في الأصل تسمى الحقوق الأصلية والأساسية. ارتبطت حقوق الإنسان في تصنيفاتها الحديثة بمفهوم المواطنة، أي

انتماء الفرد إلى دولة معينة، يترتب عنها واجبات ويستفيد منها بحقوق، لذلك فالأصل في حقوق الإنسان في التصنيفات الحديثة أنها داخلية ووطنية مرتبطة بالإضافة إلى الخصوصية، بالإبداع البشري المحلي المتماشي وطبيعة السلوك والثقافة السائدة.

أدى الصراع الأيدلوجي في القرن العشرين إلى بروز تقسيمات لهذه الحقوق تعكس الخلفية الأيدلوجية لها، ويتجلى ذلك في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، وهما عهدين أعطيا أسبقية لفئة من الحقوق على فئة أخرى، وهذا بالرغم مما نادى بها مؤتمر طهران 1968، وترفعاً عن ذلك صدر عن المؤتمر فيينا 1993<sup>(\*)</sup>، اذ اعتبر أن لا أسبقية لفئة من الحقوق على فئة أخرى واعتبارها كلا متكاملًا يخدم هدفاً واحداً وهو العيش في كرامة بعيداً عن الخوف والفقر، وبهدف الوصول إلى "تكملة التمتع بكل الحقوق" تبنت الأمم المتحدة وأجهزتها رزمة حقوق أبرزها: الحق في الأمن، الحق في التنمية، الحق في بيئة صحية، الحق في الديمقراطية، ولكلا منها مستلزمات وآليات للانتفاع بها.

يقصد بالفعالية عموماً الحد الذي تتحقق فيه الأهداف بأقل التكاليف وبأحسن الكيفيات ويطبق هذا المصطلح على فعالية المشاريع والمنظمات للحديث -حسب طبيعتها الاقتصادية، اجتماعية إدارية- عن التكاليف و الأرباح أو العائد المادي أو المعنوي.

(\*) إعلان طهران: أصدره المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران، في 13 أيار/مايو 1968، اثر المؤتمر الذي انعقد في الفترة الممتدة من 22 نيسان/أبريل إلى 13 أيار/مايو 1968 لاستعراض التقدم الذي تم تحقيقه خلال الأعوام العشرين التي انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولصياغة برنامج للمستقبل، وقد نظر في المشكلات المتصلة بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتشجيع احترامها، وأكد على، إيمانه بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية في هذا الميدان، وحث جميع الشعوب والحكومات على الولاء الكلي للمبادئ المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلي مضاعفة جهودها من أجل توفير حياة تتفق مع الحرية والكرامة وتقضي إلى الرفاهة الجسدية والعقلية والاجتماعية والروحية للبشر أجمعين.

أما إعلان وبرنامج عمل فيينا فصدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيه 1993 إذ يري أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي، وأن المؤتمر يتيح فرصة فريدة لإجراء تحليل شامل لنظام حقوق الإنسان الدولي وآلية حماية حقوق الإنسان، بغية زيادة مراعاة تلك الحقوق علي وجه أكمل وبالتالي تعزيزها، علي نحو منصف ومتوازن،

يوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن تنتظر الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وسائر أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان في السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ التوصيات الواردة في هذا الإعلان تنقيداً كاملاً، دون إبطاء، بما في ذلك إمكانية إعلان عقد للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان كذلك بأن تستعرض لجنة حقوق الإنسان، سنوياً، التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية.

بالنظر إلى هذه الجوانب النظري للمصطلحات الواردة في العنوان فإن تطبيق فعالية النظام على حقوق الإنسان يفترض الحديث عن نظام لحقوق الإنسان مرتبط بمستويين؛ المستوى الأول: الحقوق المنتفع بها، المستوى الثاني: البرامج والتدابير المنفذة لمواجهة عدم المساواة وتحقيق التمكين من الحقوق.

إذا ما اعتبرنا أن الكرامة الإنسانية هي الهدف الأسمى لمنظومة الحقوق، فإن تحقيقها يتطلب آليات تحكم التفاعل بين عناصر نظام حقوق الإنسان، أي الحقوق والآليات والمؤسسات وقواعد التفاعل بينها، ويرتبط بأهداف مرحلية تمثل المستوى الأول وتنقسم إلى:

- حقوق أساسية: وهي حقوق مرتبطة بالولادة ينتفع بها الإنسان لكونه إنسانا، وهي حقوق عالمية وتتضمن الحريات الفردية، الحق في الحياة، الحق في الأمن، الحق في السلامة الجسدية، الحق في المساواة.
- حقوق ثقافية: ترتبط بالخصوصية الثقافية للجماعات والمجتمعات.
- حقوق اجتماعية: ترتبط بالحد الأدنى من المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي.
- حقوق سياسية: الحق في المشاركة في العملية السياسية.

الملاحظ أن الحديث عن الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية هي وبالرغم من عولمتها تبقى في الأصل مرتبطة بالقوانين المحلية للدول، أي مرتبطة بما ينتفع بها الفرد باعتباره مواطنا في دولة ما، عكس الحقوق الأساسية.

إن الانتفاع بحقوق اجتماعية قد تؤدي إلى الانتفاع من حقوق سياسية، كما أن الانتفاع من الحقوق السياسية قد تنشئ حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولكن هذا لا يعني أن عدم الانتفاع من هذا الحق السياسي يلغي الانتفاع من حق اجتماعي يتبعه، هذا ما يسمى بعدم وجود مشروطة في الحق ولا أسبقية في الحقوق.

يتمثل المستوى الثاني في الصكوك ومختلف البرامج والتدابير الرامية لتفعيل وترقية الانتفاع من الحقوق، إذ يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أشهر الوثائق المرتبطة بحقوق الإنسان، إضافة إلى العهدين المذكورين آنفا. ترتبط الدولة بحكم موقعها الجغرافي وكذلك إلى معاهدات ومواثيق تحمي وترقي الحقوق، إضافة إلى الأجهزة التي تحرص على تنفيذ مضمون هذه المواثيق كالأمم المتحدة ومختلف الوكالات التابعة لها، ومحكمة العدل الدولية، إضافة إلى الأجهزة الناشئة كما ذكرنا سابقا عن اتفاقيات إقليمية.

## المبحث الثاني: المحددات الداخلية والخارجية للسلوك السياسي

ارتبط مفهوم الثقافة في الدراسات الاجتماعية بتعريفات ضيقة وواسعة متعلقة بالاستخدامات النظرية وتأثيرها على السلوك البشري في فترة من الفترات، لذلك حظيت كلمة "الثقافة" باختلافات واسعة لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا.

يفترض التحليل النظري لأنماط الثقافة السياسية والمسببات النظرية والعملية لأنماطها المختلفة، اعتبار أن مجموع التوجهات والمواقف اتجاه العملية السياسية هي جزء من التوجهات والمواقف عموماً، هذا بدوره يسير إلى فكرة أن النظام المتضمن لهذه العمليات لا يمكن أن يفسر على أنه موجود في فراغ، هذا النظام يجب أن يفسر باعتباره جزء من نظام عام يتضمن أنظمة فرعية أخرى، تنشأ بينها علاقة تأثير وتأثر مرتبطة بالسياق العام للمجتمع، ومنتجة لنمط من التحول من المستوى الفردي فيما يخص الديمقراطية إلى المستوى المؤسسي فيما يخص الفعالية.

### المطلب الأول: الثقافة: منطق تفكير الجماعة لدى الفرد

يعرف إدوارد تايلور "Edward Tylor" (أنثروبولوجي بريطاني) الثقافة بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع"<sup>(1)</sup>. بالرغم من الطابع الوصفي لمفهوم الثقافة الذي أورده تايلور إلا أن اعتبار الثقافة مكتسب من خلال عضويته الإنسان في مجتمع يطرح اعتبارات الانتماء ما يعني الاعتزال الذي يحول الميزات المجتمعية للأفراد إلى الخصائص العامة للمجموعة. كما أن عملية الاكتساب تطرح إمكانات التنشئة الاجتماعية خاصة في مراحل عمرية معينة عن طريق المحاكاة والاستقراء والاحتكاك وكذلك المناهج والسلوكيات العامة التي يكتسبها الفرد. إضافة إلى ثقافته الفطرية يكتسب ثقافة مجتمعية ويعني ذلك خاصية الاشتراك والتراكم المسببة للإحساس بالانتماء للمجموعة من خلال اللغة، الأخلاق، الأفكار الدينية والقيم المعنوية... وهو ما ذهب إليه تالكولت بارسونز "T. Parsons" عند "اعتباره أن الثقافة ترتبط بالمجتمع من جانب وبالشخصية من جانب آخر، موضحاً أن الفرد يشرب ثقافة مجتمعه في مراحل نمو شخصيته و التي تتوافق بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع"<sup>(2)</sup>

(<sup>1</sup>) دوني كروش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002، ص 22.

(<sup>2</sup>) سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبايل اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 46.

يخلق هذا الارتباط والاشتراك والحس بالانتماء ما سماه دوركايم "E. Durkheim" بالوعي الجماعي بفضل "التمثيلات الجماعية والمثل والقيم والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع كافة"<sup>(1)</sup>، يصطلح عليه كذلك بلفظ "الاستشراك" أي عملية دمج الفرد في المجتمع عبر تزويده بأنماط التفكير والشعور والتصرف.

بالانتقال إلى التأثير الفعلي للثقافة على السلوك الفردي يؤكد ساير أن "مكان الثقافة الحقيقي" هو التفاعلات الفردية ويتفق ذلك مع بواس الذي يرى أن معرفة الثقافة تفرض التعرض لتفاصيل التفاصيل غير المرتبطة بالضرورة بالمقابلات الشكلية، هذا التأثير السلوكي يني إطارا معرفيا آخر للثقافة يعتبرها المعرفة البشرية الناتجة عن المؤثرات المعنوية وسلوكها المنعكس عنها. يقول في ذلك ليفي سترواوس Levi Strauss بأنه "يمكن اعتبار الثقافة كمجموعة من المنظومات الرمزية التي تحتل المرتبة الأولى فيها اللغة وقواعد الزواج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين، وهذه المنظومات كلها تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الواقع المادي والواقع الاجتماعي وكذلك العلاقات التي يقيمها هذان النمطان مع بعضهما البعض وتلك التي تقوم بين المنظومات الرمزية نفسها مع بعضها"<sup>(2)</sup>.

خلاصة لذلك يمكن القول كما قال الأستاذ إبراهيم محمد جواد بأن الثقافة هي المخزون الحي في الذاكرة، كمركب كلي ونمو تراكمي مكون من محصلة العلوم والمعارف والأفكار والمعتقدات والفنون والآداب والأخلاق والقوانين والأعراف والتقاليد، والمدرجات الذهنية والحسية والموروثات التاريخية واللغوية والبيئة التي تصوغ فكر الإنسان وتمنحه الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تصوغ سلوكه العملي في الحياة.

تفترض مجموع التعاريف الواردة لمفهوم الثقافة مجموع دلالات يمكن ذكرها فيما يلي:

- 1- الشمولية: فالثقافة كثيرا ما تعبر عن وصف كلي للمعتقدات والفنون والمعرفة والسلوك والقيم، والأعراف لفترات معينة، أي أنها مخزون تراكمي شامل يرسم طريقة عيش المجتمعات.
- 2- الموروث: نلاحظ هذه الدلالة في اعتبار مصطلح الثقافة دال على إبداع بشري يستخدم حاليا لكن إنتاجه لا يكون بالضرورة أنيا، فالمجتمع يحافظ على السلوك و المعتقد الذي ورثه من قبله.
- 3- المعايير: المقصود بها السلوكيات والمواقف المقبولة كطريقة لحياة مجتمع ما، يميزها عن طريقة حياة مجتمع آخر، فالمعايير تتحكم فيما هو مقبول "محلي" وما هو غير ذلك "أجنبي"
- 4- الخصائص النفسية: يرتبط مفهوم الثقافة بالقابلية لاكتساب شروط حياة مشتركة مع إمكانية الاختلافات المجتمعية، وكذا قبولهم لكون هذه الشروط والمعايير هي نتاج إبداع بشري سابق.

<sup>(1)</sup> دوني كروش، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>(2)</sup> Jan – Erik Lane, Svante Ersson, **Culture And Politics**. 2<sup>nd</sup> ed, England: Grower House, 2005, pp 21-22.

5- الهيكلية: تنظر الكثير من التعاريف للثقافة باعتبارها نمط حياة متكامل، أي أنه نظام عام للسلوك وطريقة التفكير في شتى مجالات النشاط المجتمعي.

ترتبط هذه الدلالات المختلفة لمفهوم الثقافة بمكونات غير مادية بالدرجة الأولى، على اعتبار أن الموروث المادي نفسه لا ينظر إليه بمنظور المادية بقدر طريقة التفكير التي أدت إليه. لذلك فإن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يركزون في مفهوم الثقافة على جوانب فكرية، رمزية، مرتبطة بالقيم والتصورات المشتركة، تذهب لحد البرجة في بعض التعاريف، أي أنها "برجة جماعية للعقل" تسمح لإدراك وتفسير، التعبير والاستجابة للحقائق الاجتماعية المحيطة.

ما يمكن أن يكون محلا للجدل هو مستوى الاشتراك في الثقافة، هل في العالم أم على مستوى الأوطان؟ أم أن هناك ثقافات فرعية على مستوى الدول؟ يركز الكثير من المفكرين ومن بينهم كوتاك Kottak في كتابه *The Exploration Of Human Diversity Anthropology* : أنه حتى في حالة وجود ثقافة فرعية مرتبطة بالخلفية الدينية، أو محل الإقامة أو المستوى الاجتماعي أو غيرها فإن هناك ثقافة وطنية مشتركة. على سبيل المثال الاختلافات التي يمكن ملاحظتها على السلوك السياسي في جنوب وشمال إيطاليا (حسب دراسة قام بها سيدني فيربا، غابريال ألمانو)، بالرغم من الخلفية الدينية الواحدة و المؤسسات السياسية والاجتماعية الموحدة، والهيكلية الاقتصادية و الموروث الحضاري ( الحضارة الرومانية)

في كل الأحوال ارتباط هذه التعاريف بالمستوى العالمي أو الوطني أو الفرعي ينفي ارتباطها بالفرد، وهو ما ذهب إليه كليفورد غريتز Clifford Greetz الذي يرى وفق المقاربة الانثروبولوجية أن الثقافة تتضمن التوجهات والسلوكيات الروتينية المسلمة، المتوحدة والمتجانسة بالنظر لمنطقها الداخلي، لذا يتطلب فهم سلوكيات الأفراد الفهم العميق للمفردات والأفعال التي يقوم بها الفاعلون أنفسهم<sup>(1)</sup>.

ما أخذ على هذه المقاربة مبالغتها في النظر لتجانس المجتمعات والبنى الفرعية في المجتمع، إضافة إلى أن اعتبارها الثقافة توجهات وسلوكيات روتينية، ينفي صفتي الإبداع والجلبية عن الجهود البشرية اللاحقة، أي أنها لا تفسر التغير الاجتماعي.

تجاوزا لهذه الانتقادات تعتبر المقاربة السلوكية الثقافة، مجموع توجهات الأفراد ومواقفهم، وتعتبر أن هذه التوجهات وإن كانت بطيئة في التغير، فهي غير روتينية ولا جامدة؛ فالجمود بالنسبة لها افتراض يخضع للدراسة كما التغير. تعتمد في ذلك على دراسات ميدانية وأدلة إحصائية، فالمسح الميداني يسمح باكتشاف مستويات

<sup>(1)</sup> William Gumedé, *Building a Democracy Political Culture*.

[<http://pambazuka.org/en/category/features/61256>], (07.01.2010), p02.

التجانس والاختلافات في الثقافات، كما يسمح باختبار الربط المتوارث بين الأفكار والمؤسسات ومجموع السلوك، إضافة إلى اختبار الاستقرار والتغيير.

لكن ما يؤخذ على هذا الأسلوب صعوبة الفصل بين التغيرات البطيئة والتحرك في اتجاه ثابت، إضافة إلى الجمود، وإهمالها الاتجاه النسبي للثقافة والسلوك. كما أن البعض يرى بأن هناك مغالطة بيئية، أي افتراض العلاقة بين المتغيرات على المستوى العالي للتحليل حاصل أيضا على مستوى أدنى للتحليل.<sup>(1)</sup>

بتطبيق الدلالات الواردة عن مفهوم الثقافة على الثقافة السياسية، يمكن اعتبارها مجموع المواقف والتوجهات والأفكار والقيم التي تحدد شكل النشاط السياسي أو لها أثر في الحياة السياسية، وترتبط دراستها في كثير من الحالات بمتوسط التوجهات السياسية على المستوى الوطني وتأثيرها على إمكانيات التحول أو استمرارية واستقرار الأنظمة السياسية.

تعتبر الدراسة التي قام بها سيدني فيريرا وغابريال ألمان "S.Verba and G.almond" بشأن "الثقافة المدنية" عام 1965 التي اشتملت خمس دول من أشهر الدراسات في هذا الميدان، بدءا دراستهما بمجموعة أسئلة: لماذا تعيش بعض الدول وتفشل أخرى في ذلك؟ كيف تتغير الأمم؟ كيف تستقر بعض الأنظمة؟ وما يجعلها تستمر؟ يرى الباحثان بأن الفصل التحليلي للثقافة السياسية عن سياقها العام (الثقافة) يسمح بالتركيز أكثر على التوجهات الأكثر ارتباطا بالسياسة، كما سمح باكتشاف طبيعة العلاقة بين فواعلها وعلاقات التأثير والتأثر، مع التأكيد على أن الثقافة السياسية تعود إلى نظام من المعتقدات حول أنماط التفاعلات السياسية والمؤسسات السياسية، إضافة إلى مستويات معرفة المواطنين بالمستجدات السياسية.

توصل كل من سيدني فيريرا وغابريال ألمان إلى وجود ثلاث توجهات أساسية نحو المؤسسات السياسية والمخرجات؛ الضيقة: عندما تعتبر السياسة أقل أهمية من باقي الفضاءات المعبرة عن الحياة الاجتماعية. ذاتية: عندما يكون الفرد واعيا بالنظام السياسي ومخرجاته، لكنه يكون سلبيا اتجاههما، مشاركة: عندما يكون للفرد وعي أكبر بدوره في السياسة ومسؤولياته فيها. نتيجة لهذه التوجهات تتأرجح الثقافة السياسية حسبها بين طابع المشاركة الذي يدفع المواطن للاهتمام بالسياسة والمشاركة في الانتخابات وكل الأنشطة التي تجعل الديمقراطية تعمل، وطابع الخضوع الذي يدفع المواطن لاحترام القانون والسلطة والحكومة.<sup>(2)</sup>

إن ارتباط مفهوم الثقافة السياسية بـ "توزيع معين من المواقف السياسية، القيم، المشاعر والمعلومات، المهارات التي تؤثر على سلوك المواطنين والقادة في النظام السياسي"، يمكن إيجاد أصل لها في التفكير السياسي منذ

<sup>(1)</sup> William Gumedé, op.cit, p 03

<sup>(2)</sup> ibid, p 08.



العصور الكلاسيكية، خاصة بعد الثورة الفرنسية، عندما أجبرت حادثة خروج مواطني المقاطعة الثالثة في فرنسا منادين "نحن الشعب" ردا على مقولة "الدولة هي أنا" للملك لويس الرابع عشر، إذا أدى ذلك إلى دراسة مصدر السلطة ومستقبل المخرجات، لفهم طبيعة سير النظام السياسي وهو ما قام به ماكس فيبر بعد قرن من ذلك، بدراسة لمفهوم الشرعية.

اعتبر ماكس فيبر Max Weber أنه يتم الانتقال في المجتمعات الحديثة من السلطة التقليدية إلى الكاريزمية إلى القانونية الرشيدة، من خلال التأكيد على مستويات الأداء السلطوي وتوجهات الأفراد ومواقفهم نحو الأداء، وطرق دعم النظام السياسي (مصادر الشرعية).

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر استعمل كل من Margret Mead و Ruth Benedict مقارنة سموها "مقاربة الثقافة الشخصية"، توصلوا إلى أن أعضاء مختلف المجتمعات يطورون نماذج مختلفة للشخصيات، التي يمكن من خلالها تفسير دعم أو لا دعم مختلف أنواع البرامج السياسية والمؤسسات. يظهر في ذلك اعتبار الثقافة السياسية كعامل مفسر للأداء الديمقراطي أو استمرارية الأنظمة، من أمثلة ذلك ما قدمه فيريا وألموند، وكذا روستو Rostow عام 1970 ، إذ أكد بأن المواقف العامة الداعمة للديمقراطية قد تكون نتيجة للتجارب المبنية للنظام السلطوي.

وفي دراسة لكرورز، هانتينغتون واطانوكي "Michel Crozier, S.Huntington, J.Watanuki" بعنوان "The Crisis Of Democracy" توصلوا إلى أن أهم تمثيلات الثقافة السياسية المشاركة والمتمثلة في الثقة في القادة والمؤسسات الديمقراطية في حد ذاتها، مرتبط بقدرة استجابة النظام لمتطلبات المواطنين المتزايدة، وأن هذه الاستجابة تضعف في فترات النمو الاقتصادي البطئ ومستويات التضخم المرتفعة. استخدم بعده انجلهت وويلزل تأثير مستويات التنمية البشرية بأبعادها المختلفة في تحديد نوع الثقافة السياسية وربط ذلك بما يسميه بقيم التعبير على الذات.

ربط الباحثان المستويات المنخفضة للتنمية البشرية بقيم البقاء على قيد الحياة، ومستوياتها المرتفعة بقيم التعبير عن الذات (قيم تحررية). تزامن ذلك مع تغيرات في هيكلية الاقتصاد وطرق الإنتاج، فالتصنيع حول مصدر السلطة من الدين والتقاليد إلى الدولة العلمانية، العلم والتكنولوجيا، وقبل انتهاء هذا التحول يتزايد في المجتمع المساءلة مع وقف جزئي للتوجه العلماني.

إن التصورات النظرية لمفهوم الثقافة السياسية؛ السيكولوجي (اتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم) بتركيزها على إطار المعتقدات كالرموز والقيم والتصور الاجتماعي الذي يربط الثقافة السياسية بالأصل العام (الثقافة)، فلا يمكن دراستها بمعزل عن المكونات والعناصر الأخرى المكونة للكل الاجتماعي، والتصور السياسي باعتبارها حقلا



في العلوم السياسية يمتد من مصدر وتطبيق السلطة في المجتمع، والتصور الثقافي الهادف لمعرفة تأثير العوامل الثقافية على نوعية السلوك، كلها تصورات حاولت تقديم الثقافة السياسية كنتيجة أو كسبب لطبيعة سير الأنظمة السياسية. لكن كتعريف محدد فإن هذا المصطلح كغيره من مصطلحات العلوم الاجتماعية يلقي اختلافات حول عناصره وطرق قياس مستوياته وتموقعه في السلسلة السببية.

إن مفهوم الثقافة السياسية بالرغم من عدم وضوحه المنهجي باعتبار اختلاف تصوراتها، إلا أنه كمصطلح مجرد وقادر على إثارة فهم بديهي سريع لمدلوله، من خلال جوانبه:

- المعرفية: من هم القادة، ماهي سياسات الحكومة، كيف تؤثر في حياة الأفراد؟ ماهي نسبة الشعب الواعي بالمستجدات السياسية، وكيف يتعاملون مع ذلك؟ الاستعداد للتعبير عن آرائهم؟
- عمق الشعور: عمق الشعور الوطني، وتأثير ذلك على الإحساس بالمسؤولية، تطرح هذه الجوانب ثلاث مستويات تحليل أساسية: مستوى النظام (المعتقدات)، مستوى العملية السياسية (المواقف) ومستوى السياسات (القيم)
- كما تتمحور التصورات حول معايير أساسية هي: الانتماء، الاشتراك، التباين، السلوكية (تأثير الثقافة على السلوك الاجتماعي)، ما بعد السلوكية (تأثير عوامل غير ثقافية كالمناخ و الجغرافيا في السلوك، والوضع الاجتماعي والاقتصادي..

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأنماط الثقافة السياسية

تضمنت الأدبيات السياسية والاجتماعية وحتى أدبيات الاقتصاد السياسي تفسيرات نظرية لمسببات أنماط السلوك السياسي. انقسمت إلى تفسيرات سياسية - مؤسسية، إلى اجتماعية مرتبطة بفعالية المجتمع في حد ذاته ومستويات الثقة فيه، بينما ركزت تفسيرات أخرى على اتحاد سلطوي جمعي في خلق أرضية منطقية لتغيير اجتماعي- ثقافي. ، سأحاول من خلال ما يلي توضيح ذلك.

#### مقاربة المشروعية:

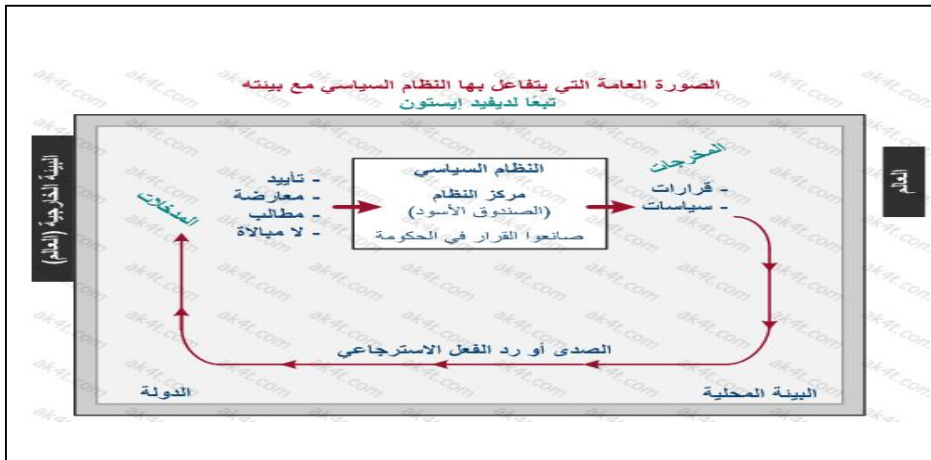
في دراسة لـ David Easton لكيفية اتخاذ القرار، بالنظر للنشاط السياسي للفواعل كالأحزاب، جمعيات المصالح، الهيئة التنفيذية، الهيئة الناحية.... حاول أن يقدم تصورا عاما لآليات اتخاذ القرار ضمن عملية سياسية. يمكن الاستفادة من هذا النموذج النظري في دراسة طبيعة ونتائج السلوك السياسي للبنى بما يسمح بت رصد التفاعل المؤكد لحقيقة أن سلوك أي بنية مرتبط بالبيئة العامة المتضمنة كل هذه المؤسسات. لكن ارتباط الثقافة السياسية بتوجهات الأفراد ومواقفهم اتجاه القضايا السياسية يجعل الحديث عن النسق العام (مختلف الفواعل والعمليات

الجمعية) إطار اشمل. لذا اقترح David Easton في الحديث عن النظام السياسي فصله عن السياق العام، ومفرق ذلك "أن حدود النظام السياسي محددة بكل التفاعلات التي لها علاقة كبيرة أو محدودة بصناعة قرارات ملزمة للمجتمع"<sup>(1)</sup>.

مايهما في دراسة النسق السياسي دراسة القوى المشكلة للمداخلات وطريقة التعامل مع المخرجات وفق حقيقة مبدئية هي أن ما حدث داخل النظام السياسي له دافع في جهود الفواعل للتعامل مع المتغيرات البيئية التي يمثل كل منها (المتغيرات البيئية) نظاما يساعد في تشكيل نوع معين من المدخلات للنظام السياسي.

ينطلق ايستون من أن "كل ثقافة تستمد جزء من تميزها من حقيقة تأكيدها على تصور أو أكثر للسلوك. وهذا التأكيد الاستراتيجي يخدم تميزها عن الثقافات الأخرى، بما لها صلة بالمطالب بصفة عامة. تؤثر الثقافة على المستوى الكلي للمطالب نتيجة لتضمنها معايير قيم المجتمع، وبالتالي ترسم حدودا لفضاءات جوهر الصراع المتعلق بالمطالب"<sup>(2)</sup>.

لدراسة الفواعل والعوامل المتحركة في المدخلات لابد من توضيح نظرية النظام السياسي لايستون وفق الشكل التالي.



الشكل رقم 06: نظرية الأنظمة السياسية لدايفيد ايستون

المصدر: David Easton , op.cit, p 384.

<sup>(1)</sup> David Easton, **An approach to the analysis of political systems**. Maryland: world politics, vol9, No3, Avril 1957, p 385. [ <http://www.JSTOR.org/stable/2008920> ],(21-10-2010).

<sup>(2)</sup> Ibid, p388.

تتضمن المدخلات -من خلال الشكل- كل من المطالب والدعم. كما ذكرنا سابقا فإن طبيعة الثقافة السياسية، والثقافة عموما ترسم حدودا لفضاءات جوهر الصراع وسقفا للمطالب، ويكون ذلك ناتجا لبيئة عامة كونت ثقافة من خلال آليات التنشئة السياسية والاجتماعية. يبرز جوهر الصراع وسقف المطالب بشكل أوضح في قضايا التغيير الاجتماعي والثقافي، ومكانة المقدسات المادية والمعنوية، والفواعل التاريخية والثوابت الوطنية، لذا فإن درجة حضور هذه المتغيرات في النقاشات يضع سقفا للنقاش والمطالب في حد ذاتها.

أما الدعم، فهو سلوكيات وتوجهات داعمة للأهداف والمصالح والنشاطات. يرتبط الدعم والمطالب في الأدبيات السياسية بمفهوم الشرعية التي يرى الأستاذ الدكتور امحد برقوق بأنها "ليست مجرد صفة بل عملية لها مجراها وديناميكيته المبنية على قواعد متفق عليها مسبقا، والتي تعكس بدورها طبيعة الثقافة السياسية السائدة"<sup>(1)</sup>. واعتبر أنها ليست صفة بل هي طيف يعكس ثلاث مستويات بدرجات مختلفة، فائض الشرعية (الشرعية +الفاعلية) والشرعية، وعجز الشرعية.

الملاحظ في دراسة المشروعية توارد مصطلحات كالثقة السياسية (Political Trust) الدعم السياسي (Political Support) كمترادفات، في حين أن الثقة قد تشير إلى مسالة نفسية بالدرجة الأولى، بينما يشير الدعم السياسي إلى مسالة سلوك نابعة عن ثقة سياسية. نكون بذلك بصدد أسئلة مطابقة بنيويا لأسئلة متعلقة بالشرعية "هل هي مشروعية نظام الحكم، أم السلطة، أم النسق السياسي؟ لنقول هل هذه الثقة و/ أو الدعم للمجتمع، للنظام، للسلطة، للقيم، للأفراد.....؟ تفترض الإجابة على هذا السؤال اختلافات في ميادين ونطاقات الثقة و/أو الدعم السياسي يمكن إبرازها من خلال مايلي<sup>(2)</sup>:

1- المجتمع السياسي: أي ضرورة وجود استعداد لدعم جماعة تسعى لتسوية الخلافات، واتخاذ القرارات وتنفيذها بطرق سلمية في العموم. في هذا المستوى لا نعني بالدعم ذلك الموجه للحكومة أو للترتيبات الدستورية، فالمقصود توجه عام للأفراد للإسهام في القدرة الجماعية على اتخاذ القرارات وتنفيذها سلميا.

ينبثق عن ذلك ما يعرف في كثير من الأدبيات بالانتماء الوطني، وهذا النطاق الأكثر اتساعا مرتبط بالوطنية، والاعتزاز بالانتماء، والتي تعكس تقاسما للأرض و التاريخ و التراث و.....

(1) - امحد برقوق، الشرعية السياسية من منظور علم السياسة المعاصر. في: أحمد كاتب وآخرون، الشرعية السياسية في الاسلام مصادر و ضوابطها. لندن: Redwoods books ، 1997 ، ص 88.

(2) David Easton, op.cit, pp 391-392.

2- النظام: يتضمن النظام الترتيبات الدستورية والقانونية المنظمة لطرق وضع المطالب وتسويتها، وصناعة القرارات ووضعها موضع التنفيذ، أو ما يعرف بالقوانين المتحركة في اللعبة السياسية. ترتبط هذه الترتيبات حالياً بالديمقراطية كأساس منظم لطرق صناعة القرارات وتنفيذها.

يتطلب ذلك كشرط مبدئي في كل الحالات اتفاقاً على الحد الأدنى من القواعد المرتبطة بالمبادئ الدستورية، لأن تسوية المطالب يفترض معرفة بالمبادئ التي تحكم طرحها ومعالجتها من قبل الفواعل.

3- الحكومة: يتعلق دعم الحكومة بمدى ترجمتها للمطالب إلى مخرجات موافقة لها، ولها في ذلك طرق وآليات كالإقناع، الموافقة، التفاوض... وهذا بالتأكيد لا ينفي عنها، ولا يجرمها من القهر والقوة المشروعين لوضع المخرجات موضع التنفيذ.

يرتبط الدعم السياسي للحكومة بالرضى عن الأداء الحكومي في مختلف الميادين، والثقة في مؤسسات النظام وشاغلي المناصب، لذلك ينقسم نطاق الدعم إلى نطاقين واسع ومحدود، أو منتشر ومتخصص (Specific And Diffuse).

4- الثقة في مؤسسات النظام السياسي: تحدث الثقة عندما يكون لطرفين تصورات مناسبة تسمح للعلاقة بالوصول إلى النتائج المتوقعة. بذلك فإن الشخص أو الجماعة أو المؤسسة الموثوق فيها تكون متحررة من الخوف والحاجة لرصد سلوكيات الأطراف كلياً أو جزئياً. يسمح هذا الوضع بالتقليل من تكلفة العلاقة والتعامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. من خلال هذا التعريف يتضح التلازم بين الثقة والتقييم، فإذا ربطنا ذلك بالثقة السياسية فإن ذلك يرتبط بتقييم المواطن للحكومة ومؤسساتها وسياساتها عموماً، يسمى هذا المستوى من الثقة بالمستوى الكلي Macrolevel Or Organizational Trust. ويرتبط عموماً بالسياسات المتبناة أو المؤسسات الرسمية وطرق تفاعلها<sup>(1)</sup>، أما إذا ارتبط التقييم بشاغلي المناصب أو قادة هذه المؤسسات نكون بصدد المستوى الجزئي أو الفردي.

5- الثقة في القادة وشاغلي المناصب السياسية والقضائية و التشريعية العليا: يتلزم ذلك بتقييم وعودهم وفعاليتهم ونزاهتهم وشرفهم أو يسمى كذلك بالمستوى الجزئي أو الفردي .

(<sup>1</sup>) Peki K Blind, **Building Trust In The Twenty-first Century**. Paper presented in 7<sup>th</sup> global forum on reinventing government, Vienna: 26.27 june 2007, p p 03-04.

إذا فالثقة هي "حكم المواطنين على أن النظام وشاغلي المناصب السياسية مستجيبون، يفعلون ما هو صحيح حتى في غياب الرقابة الدائمة"<sup>(1)</sup>، يوضح الشكل رقم 07 رسم توضيحي لمستويات ونطاق الدعم و/أو الثقة السياسية.

يرى D.easton أنه "لا يتوافق الأعضاء مع الأهداف الأساسية القاعدية فقط لأنهم تعلموا ذلك من الغير -المظهر الحاسم للتنشئة- أن فعلوا ذلك، انتشار الدعم يظهر كظاهرة غير عقلانية تماما. بل على أسس التجارب الشخصية، يمكن للأعضاء إقرار قيمة دعم هذه الأهداف لمساعدتهم الخاصة. هذا الارتباط قد يكون نتاجا لامتداد الآثار من تقييمات المخرجات والأداء خلال فترة طويلة من الزمن"

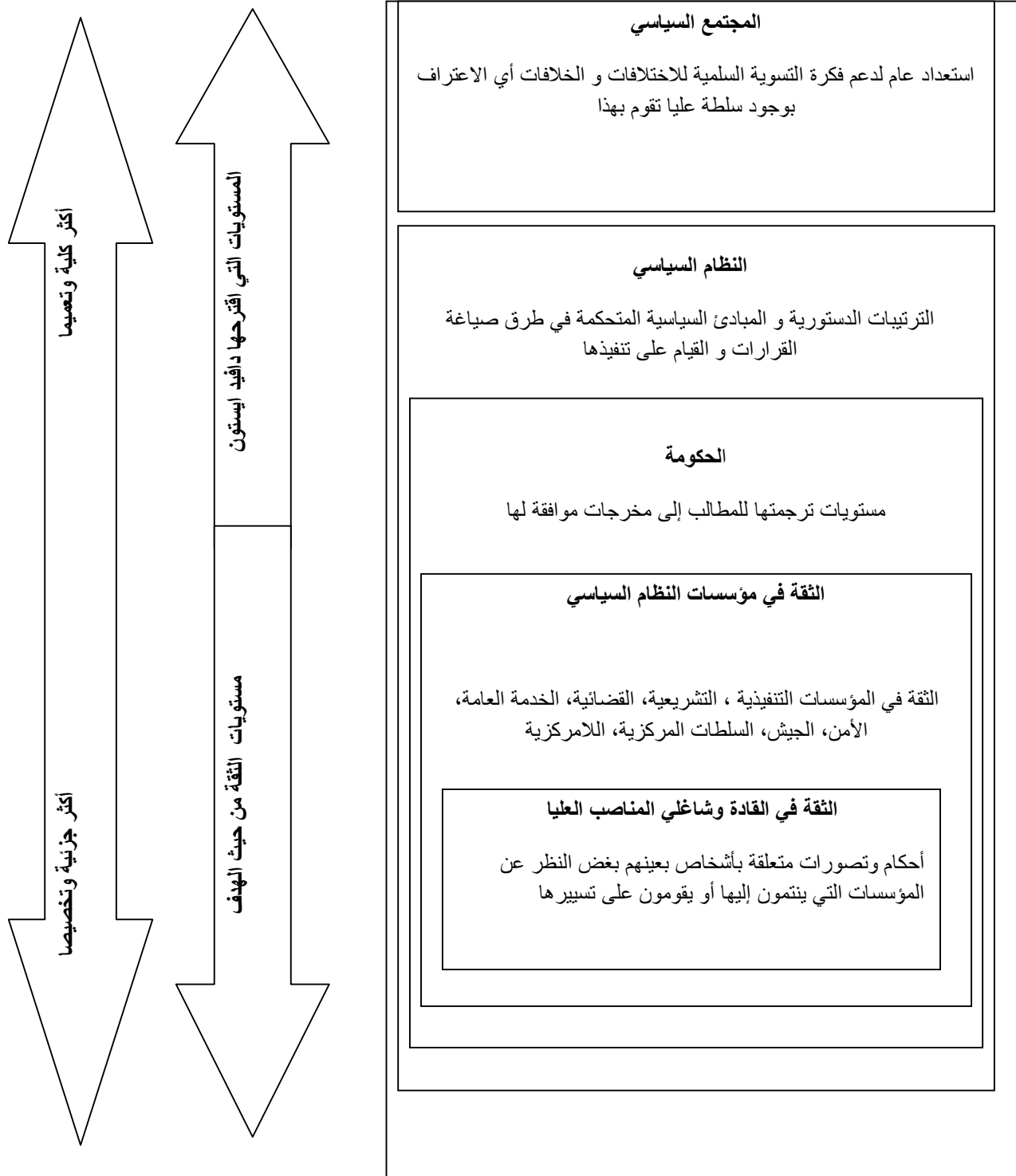
يتوافق ما قاله ايستون جزئيا مع مصادر الشرعية التي أوضحها فير؛ إذ أن المصدر التقليدي للشرعية النابع من علاقات مجتمعية تقليدية يتوافق إلى حد بعيد مع الدعم والثقة المكتسبة وفق آليات التنشئة السياسية والاجتماعية. في حين تتوافق الشرعية النابعة من الإطار القانوني والعقلاني للسلطة مع الدعم والثقة المكتسبة وفق آليات التقييم. وتتوافق الشرعية النابعة من الشخصية الكاريزمية مع الثقة المتبوعة بالدعم التام. لكن السؤال المطروح ماهي سبل التقييم التي يعتمد عليها الأعضاء (المواطنون) التي من خلالها يثقون و/أو يدعمون النظام أو يحجبون ذلك عنه؟؟؟

تتجه النظريات في الحديث عن محددات الثقة و/أو الدعم السياسي للأنظمة السياسية إلى مدخلين رئيسيين: مستوى الأداء الحكومي، الثقة في المؤسسات السياسية. فيما يخص مستوى الأداء الحكومي، طرحت ثلاث خيارات لقياس الأداء الحكومي الاقتصادي: استخدام مؤشرات الناتج الإجمالي المحلي، مجموع المؤشرات الاقتصادية. لكن هناك من اعتبر ذلك ازدهارا اقتصاديا أكثر من إشارتها إلى الأداء الحكومي في حد ذاته، فيما يطرح آخرون مدخلا ثالثا وثالثا، خيار آخر مرتبط بدراسة تغيرات قصيرة المدى في التضخم، معدلات البطالة، يعكس ذلك توجهها نفسيا مرتبط بدراسة ما سيستفيد منه الفرد قريبا، أكثر من تركيزها على أهداف إستراتيجية<sup>(2)</sup>.

في حين اقترح كل من آرثر ميلر وزميله Arthur Miller and Listhaug ربط العجز الحكومي بالنتائج المحلي الإجمالي لقياس الأداء الحكومي، لأن ذلك حسبهم يتعلق بقدرة الحكومة على تسيير الميزانية، ولا يتعلق

<sup>(1)</sup> Peki K Blind , op.cit, p 03.

<sup>(2)</sup> Ather Miller, Ola Listhaug, **political performance and institutional trust**. In: Pippa Norris, editor, **critical citizens**. Oxford: oxford university press, 1999, p p 206-207.



الشكل رقم 07: رسم توضيحي لمستويات ونطاق الدعم و/أو الثقة السياسية.

المصدر: تصميم الطالب

بتوقعات الأفراد. إضافة إلى أن العجز في الميزانية ينعكس على قدرتها التوزيعية للخدمات على الأقل على المستوى البعيد<sup>(1)</sup>.

تعتبر المؤشرات الاقتصادية عن مؤشرات كلية، في حين أن الثقة و/أو الدعم مرتبطة بالفرد أو المواطن، ما يعزز ذلك ما أوردته المسح العالمي للقيم world values survey أنه حتى في حالة ضبط الوضع الاقتصادي ففشل الأداء الحكومي سيساهم مباشرة في تراجع الدعم الجماهيري للمؤسسات الحكومية وكذا السياسيين. هذا يجعلنا على طرح السؤال التالي: ما هي معايير تقييم الأداء الحكومي لدى المواطن؟

تمثل العدالة التوزيعية، أو توقعات الأفراد لنصيبهم من الناتج مقارنة بما يحصلون عليه ومقارنة بما يحصل عليه غيرهم من هذا الناتج أهم محددات التقييم. ينطبق ذلك على الإجراءات والقوانين، كما ينطبق على الأحكام الشخصية للأفراد. لكن ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كذلك أن الأداء الاقتصادي ومستواه لا يعني بالضرورة أداء سياسيا اجتماعيا جيدا، فقد يختلفان. فبالرغم من أن الأداء الاقتصادي الجيد لبعض الحكومات، إلا أن ذلك لم ينعكس مثلا في الثقة في القادة السياسيين، ولا في المؤسسات، كما أنه لم ينعكس على مستويات الانخراط والمشاركة السياسية والإقبال الانتخابي لذلك طرح باحثون آخرون مدخلا آخر يتمثل في الثقة في المؤسسات السياسية.

يقدم مدخل الثقة في المؤسسات السياسية إطارا تفسيريا لتوجهات المواطنين في حدود السياق الدستوري، واستخدمت في ذلك الثقة في البرلمان، الخدمة المدنية، النظام القانوني، الشرطة، الجيش. أوضحت دراسة قامت بها Pippa Norris بتجميع مجموعة من الدراسات الميدانية تناولت دراسة متغيرات فوز أو فشل أطراف في الانتخابات، مستويات الحريات السياسية والمدنية، نمط السلطة التنفيذية، النظام الحزبي، شكل الدولة (الفدرالية أو الوحدة البسيطة)، النظام الانتخابي وفق الفرضيات التالية:

- 1- الفائزون في الانتخابات (بشكل متتابع) يظهرون أعلى مستويات من الثقة في المؤسسات مقارنة بالخاسرين فيها.
- 2- يتلازم التمتع الواسع النطاق بالحقوق السياسية والحريات المدنية بمستويات عليا من الثقة العامة في النظام
- 3- النظام البرلماني بما يتضمنه من آلية مشاركة كل الأحزاب في عمليات رسم السياسات لابد أن تشجع حالة الدعم للنظام، مقارنة بالنظام الرئاسي أين يستأثر الحزب الفائز بكل الصلاحيات.

(1) Ather Miller, Ola Listhaug, op.cit , p 218.

4- الدول التي تتبنى النظام الحزبي الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية المعتدلة (اختلافات إيديولوجية طفيفة) تضمن مستويات عليا من دعم المؤسسات.

5- النظام الفدرالي (الدولة الفدرالية) تضمن مستويات عليا من دعم المؤسسات مقارنة بالدولة البسيطة.<sup>(1)</sup>

توصلت الدراسة إلى أن المواطنين الذين عهدوا مستويات مرتفعة من الحريات السياسية والمدنية أظهروا ثقة في النظام السياسي، عكس المواطنين في الدول التي تعرف انتشارا للفساد الانتخابي، التهيب، الرقابة والحظر على المنشورات. كما أن حالة التشاؤم من المؤسسات السياسية تكون في الدول التي تصنع خاسرين دائمين متكررين في الانتخابات المتتابعة مثل الحكومات التي تتشكل من حزب مسيطر، في حين أن نظام التعددية الحزبية المعتدلة تظهر مستويات عليا في الثقة في المؤسسات.<sup>(2)</sup>

ترتبط الشرعية إذا بالإضافة إلى المؤسسات إلى طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات وبين الحكام والمحكومين والسياسات المرتبطة بكل هذه الفواعل، فمن بين أهم الطرق لتعزيزها الحكم السياسي الرشيد المتضمن لآليات في جميع الميادين، وإجراءات تحكم التواصل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ فاللامركزية مثلا تسمح بالتسيير المحلي وإشراك الجميع في رسم السياسات وصنع القرارات تصل درجة الشراكة تتقاسم السلطة أولا المسؤولية ثانيا والانجازات المختلفة أخيرا.

كما تمثل طبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومات وطرق التشريع محددًا آخر للثقة؛ فإذا كانت السلطة التنفيذية تلجأ في كل مرة للتشريع بمراسيم دون العودة إلى البرلمان فإن ذلك يطرح إشكالية أهمية التمثيل في حد ذاته. يحدث ذلك كذلك في حالة رفض البرلمان لأي مقترح من السلطة التنفيذية لأن هذا يطرح إشكالية التناغم بين المؤسسات السياسية، ويؤثر ذلك على سير صياغة وتنفيذ السياسات.<sup>(3)</sup>

استقلالية القضاء كحام للقوانين المتبناة، له دور أساسي لترسيخ وحماية المساواة في التعامل مع كل المواطنين؛ استقلالية القضاء بذلك حاجز مثالي للاستخدام الأمثل للسلطة "إن ظهور القضاة كهيئة أو كقطاع فاسد يجعل المواطنين يلجأون إلى العنف و/أو وسائل غير مشروعة لحل مشاكلهم مع بعضهم البعض و/أو مع مؤسسات الحكم"<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> Pippa Norris, **Institutional Explanations For Political support**. In: pippa norris, editor, op.cit, pp 222-225.

<sup>(2)</sup> ibid, pp 233-234.

<sup>(3)</sup> Peki K Blind, op.cit, p19.

<sup>(4)</sup> ibid, p 19.



## مقاربة رأس المال الاجتماعي

الفكرة المركزية في "رأس المال الاجتماعي" هو أن الشبكات الاجتماعية تمنح قاعدة منطقية للتماسك، لأنها تطرح إمكانية التعاون بين الأفراد من أجل مصالح مشتركة. مبدئياً وصف العلاقات الاجتماعية أنها رأسمالية هي: استعارة؛ هذه الاستعارة تعني بأن هذه الروابط قد تكون مفيدة، كأى شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه، وبالتالي يمكن توقع عائد من هذا الاستثمار. إضافة إلى أن مصطلح رأس المال يفترض وجود تراكم، والتراكم في رأس المال الاجتماعي مرتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات والقيم المشتركة؛ فمن غير الممكن أن يتكون رصيد مجتمعي من القيم والمعايير والأطر التفاعلية في فترات زمنية قصيرة وتزول في فترات زمنية قصيرة. أما عن العائد فيفترض رأس المال الاجتماعي، جماعة تحاول أن تستغل ميزة الاجتماع لتحقيق آليات وطرق ومستويات أحسن في الحياة.

اختلف مضمون العائد لدى المفكرين، لكن في كل الأحوال اجتمعوا على المساهمة الإيجابية في التنمية، وهذا عكس نظريات التحديث التي ترى في العلاقات الاجتماعية عائقاً للتنمية، كما لا تتفق ومنظري التبعية الذين يرون بأن العلاقات الاجتماعية بين النخب السياسية والقطاع الخاص هي الآلية الأساسية للاستغلال الرأسمالي، لكن ذلك لا ينفي الطبيعة الاقتصادية له. إذ ورد في Encyclopedia Of Race, Ethnicity And Society بأن الفرضية الأساسية لرأس المال الاجتماعي هي أن العلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة غير الاقتصادية يمكن أن تطور أو تستعمل للحصول على عوائد اقتصادية.

تشير الأدبيات إلى أن كل من Bourdieu و Colman و Putnam عند الحديث عن رأس المال الاجتماعي، بالرغم من إسهامات Fukuyama ودراسات للبنك العالمي، وفيما يلي سنحاول إبراز أهم إسهامات بعض المفكرين فيما يخص رأس المال الاجتماعي.

يرى P.Bourdieu بأن "رأس المال هو مجموع الموارد، الفعلية أو المفترضة، التي يحنيتها فرد أو مجموعة بحكم امتلاك شبكة مستديمة من العلاقات المؤسسية - بسيطة أو معقدة- للتعارف والاعتراف المتبادل"<sup>(1)</sup>، لكن من المهم إبراز ما يعتبره بورديو أصل كل أنماط رأس المال وهو رأس المال الاقتصادي، لذلك يعتبره الكثير متأثراً بالفكر الماركسي، فهو يرى بأن "رأس المال الاجتماعي هو واحد من العوامل المفتاحية في إعادة إنتاج العلاقات السلطوية في المجتمعات الحديثة"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Jhon Field, **Social Capital key Idea**. London: Routledge Taylor & Francis Group, 2003, p15

<sup>(2)</sup> **Encyclopedia Of Social Problems**. USA: Sage Publications, 2008, p861.

يتشكل رأس المال الاجتماعي حسبه عن طريق إقامة "نظام معرفي"، لكن هذا النظام المعرفي هو صنيع السلطة وذلك عن طريق ما يسميه "العنف الرمزي" الذي ينتهج آليات غير ضارة جسدياً، لكنه يسعى لتحقيق نفس الأهداف التي يسعى إليها القهر المادي. وأعطى أمثلة عن ذلك بالتلفزيون و المؤسسة التعليمية؛ إذ يتضمن التلفزيون برامج وفقرات تداع تباعاً، واعتبارها عنف رمزي ينطلق من الكم الهائل للثقافات التي يعرضها بخلفية تصدير المعلومات، أما المؤسسة التعليمية فإنها تعمل على ترسيخ هذه المكونات عن طريق شحن التلميذ بمجموع القيم المجتمعية المتوارثة في حد ذاتها، لكن حسب بورديو فإنه تظهر فيها التفاوتات الرمزية، بحيث يعبر الأفراد ذوي رأس المال الاقتصادي الأعلى على ذواتهم بسبق لغوي خاص بهم، إضافة على أن الأسرة تستخدم هذا الرأس المال الاقتصادي لتحويله إلى رأس مال ثقافي بارز في أبنائها، "إن عدم تكافؤ الفرص هو قمع ذهني بتواطؤ من المجتمع".

يمكن فهم الأساس المنطقي الذي تستخدمه السلطة في بسط نفوذها من خلال العنف الرمزي الذي تمارسه من خلال آليات التنشئة الاجتماعية، وأشكال التواصل والروابط الاجتماعية؛ إذ تتحول القيم المجتمعية المكرسة للهيمنة السلطوية، إلى بديهيات يتلقاها الأفراد من خلال التنشئة في الدراسة أو من خلال التلفزيون. يختلف العنف الرمزي عن العنف المادي الذي تطرقت إليه الماركسية في أنه يكون بموافقة الأفراد وبتواطؤ منهم، إذ أن عدم حياد المضامين التلقينية تجعل الأفراد يدعجون الأفكار ويعتبرونها بديهيات في الحياة اليومية.

المدرسة لا تخلو من انعكاس بيئتها ومجموع الاختلالات التي يتضمنها المجتمع، فكل الصراعات القائمة بين القوى الاجتماعية بسبب مواقفها المتفاوتة في بيئة الإنتاج المادي والثقافي للمجتمع، تخترق المجال المدرسي وتؤثر في مضامين القرارات والمناهج وطرق التدريس، "فالفئات السائدة التي تركز سلطتها على رأس مالها الاقتصادي ترمي إلى فرض مشروعية سيادتها، إما عن طريق إنتاجها الرمزي، أو بفضل أولئك الذين يدافعون عن إيديولوجيات المحافظة"<sup>(1)</sup>.

فبورديو ينظر لرأس المال الاجتماعي بمنظور استراتيجي طبقي للقوة و الهيمنة، التي يتم استخدامها من قبل الجهات الفاعلة للحفاظ ولتعزيز مكانتهم وسلطتهم داخل المجتمع، وهو ما عبر عنه في كتابه "الرمز و السلطة" إذ يرى بأن:

"التناظر بين بنية مجال الإنتاج الأيديولوجي ومجال الصراع الطبقي، يجعل الصراعات الدائرة من أجل احتكار المجال المستقل بتمخض عن أشكال مستترة مقلوبة من الصراعات الاقتصادية والسياسية بين الطبقات، هذا التوافق بين بنية وأخرى تحقق الوظيفة الأيديولوجية للخطاب السائد، ذلك الخطاب الذي

(1) - بيبير بورديو، الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر، 2007، ص52.

يشكل واسطة تسعى لفرض النظام القائم على أنه نظام طبيعي، وذلك بالترسيخ المقنع لنظم التصنيف والبنى الذهنية التي تلائم موضوعيا البنى الاجتماعية<sup>(1)</sup>

الملاحظ عن الفكرة التي قدمها بورديو عن رأس المال الاجتماعي هو اقتصارها على أساس رمزي تلقيني لا يفسر حركات التغيير، ويؤكد فقط على هيمنة طبقية تستخدم آليات ثقيلة في بناء العقل وتحديد أفق وأسس التفكير، دون الحديث عن النقد الذي يمكن أن يلقيه مضمون الخطاب السائد وما ينجر عن ذلك، وبالرغم من استخدامه لجملة "بتواطؤ من المجتمع" فإن ذلك لا يفسر مستويات التفكير والتعبير عن الذات الذي بلغه أفراد الطبقات الكادحة مقارنة بأقرانهم من طبقات "رأس المال الاقتصادي"، إضافة إلى استحالة تقاسم رأس المال الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية، ما يسمح بوجود رؤوس أموال اجتماعية مرتبطة بطبقات المجتمع، يؤدي هذا بدوره إلى ربط المفهوم بالفرد وليس بالمجتمع.

أما Colman فاستمد مفهومه لرأس المال الاجتماعي من نظرية الخيار العقلاني الاقتصادية، ويرى بأنه موجود في العلاقات بين الأفراد وليس في الأفراد ذاتهم، لذا كانت دراساته مركزة على العلاقات الأسرية بعيدا عن المجتمع أو المستوى الوطني. في إطار دراساته لدور رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس مال بشري عرفه بأنه: "مجموعة العناصر الموجودة في إطار هيكل، أو بناء اجتماعي محدد، وتشترك تلك العناصر في خاصيتين هما:

1- تتواجد هذه العناصر داخل بناء اجتماعي يمتد من الأسرة إلى المؤسسات الحكومية، ويشمل عددا كبيرا من الأبنية الاجتماعية الأخرى.

2- تساعد هذه العناصر الأفراد على القيام بمجموعة من الأنشطة المشتركة لتحقيق مجموعة من الأهداف<sup>(2)</sup>.

يظهر جليا البعد الغائي للمفهوم عند كولمان، فالعلاقات بين البنى الاجتماعية تبقى في الأخير وسيلة لتحقيق العائد الاقتصادي، لذلك فهو يزاوج بين الثقة (التي تحكم بطبيعة العلاقات بين البنى) والإنتاج، ما يعطي المفهوم بعدا وظيفيا بالدرجة الأولى. هذه المزاجية تعني ضمينا بأن رأس المال الاجتماعي، يمثل قيمة إنتاجية من خلال البنى الاجتماعية، وهذا ما يتوافق بالتطابق مع اعتباره (رأس المال الاجتماعي) علاقات اجتماعية تؤدي إلى عائد اقتصادي وذلك عن طريق:

1- العلاقات المتبادلة باعتبارها التزامات وتوقعات.

2- معايير وعقوبات فعالة.

(1) - بيير بورديو، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2) - انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.ب.ط، ص39.

3- علاقات سلطوية داخل المجموعات.

4- تنظيمات اجتماعية.<sup>(1)</sup>

تسهل هذه الروابط، المعايير، البنى الوصول إلى المعلومات ضمن تعاملات تحكمها الثقة والمعاملة بالمثل، ويبرز تأثيرها السياسي من خلال خلق روابط مختلفة داخل المجموعات، تحدد نمط السلوك ونمط التفكير وحجم وطبيعة المطالب والأهداف، وكذا أسس التعامل مع المجموعات الأخرى، وهذا ما تطرق له بوتنام بالتصريح.

أعاد Putnam تعريف رأس المال الاجتماعي باعتباره تعميم للقيم المدنية مبنية وفق انخراط في النشاطات المشتركة، فهو يرى أن رأس المال الاجتماعي هو: "الخصائص التي تمتلكها التنظيمات الاجتماعية كالقيم والشبكات الاجتماعية والروابط التي تدفع الأفراد للعمل معا"<sup>(2)</sup>. فرق بين رأس مال اجتماعي خاص يتعلق بالعلاقات المتناسكة في الأسرة والمجتمع، التي تسمح بخلق قواعد ومعايير للتعامل، وتحولها إلى بيئة مستقرة للتبادل وتطوير الموارد داخل المجموعة. تخلق هذه الوضعية نوع من الانفصال بين هذه المجموعة ومجموعات ما يعني ضرورة وجود رابط سماه بوتنام برأس المال الاجتماعي الرابط.

في دراسة عن مستويات الانخراط المدني في أنحاء إيطاليا (شمالا وجنوبا)، استنتج بوتنام أن مستويات تفعيل آليات المشاركة في اتخاذ القرارات، و التقدم الاقتصادي يعتمدان على شبكة من الاتصالات تهيكلها شبكات اجتماعية على أن تتجاوز هذه الشبكات العلاقات المرتبطة بالمجتمعات التقليدية مثل رابطة الدم والعرق، أو علاقات الجوار، يقاس ذلك بعدد التنظيمات الطوعية، حجم العضوية، المشاركة الانتخابية. إن التآكل الواسع والمستمر للمشاركة المدنية حسبه مرتبطة بتآكل رأس المال الاجتماعي.

في نفس السياق اعتبر Fukuyama رأس المال الاجتماعي "مجموعة من القيم والأعراف والمبادئ غير الرسمية التي يتفق حولها، ويشترك فيها أعضاء الجماعة، وهي في حد ذاتها لا تمثل رأس المال الاجتماعي، وتساهم في تكوين الفضائل المدنية بين أعضاء الجماعة، ومجموعة من المبادئ المتعلقة بالعمل المشترك، وتقتصر هذه المبادئ على هؤلاء الأفراد دون غيرهم"<sup>(3)</sup>.

لم يختلف فوكوياما عن بوتنام في محوريه الثقة في رأس المال الاجتماعي، لذا قدم تعريفا آخر معتبرا بأن "رأس المال الاجتماعي هي القدرة التي تنشأ من انتشار الثقة في مجتمع أو أجزاء معينة منه، يمكن أن يتجسد في الجماعة الاجتماعية الصغيرة والأكثر قاعدية، الأسرة، وكذلك في الأكبر من كل المجموعات، الأمة، والمجموعات

<sup>(1)</sup> Encyclopedia Of Social Problems. Op.cit. p861.

<sup>(2)</sup> انجي محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 43.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 41.

البنية الأخرى يختلف رأس المال الاجتماعي عن باقي أشكال رأس المال البشري، يُقدر ما هو عادة ما يبتكر ويحول عن طريق الآليات الثقافية كالدين، العادات والعرف التاريخي"، ما يطرح مفهوم تراكم القيم.

إضافة إلى إسهامات من سبق ذكرهم نذكر التعاريف التالية لرأس المال الاجتماعي:

Hanifan: الثروة الملموسة التي تعد عند المعظم في الحياة اليومية للأفراد، النية الحسنة، الزمالة، التعاطف، العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون الوحدة الاجتماعية.

Riachard Woon: وجه من أوجه الثقافة السياسية السائدة، حيث تمثل الروابط التي يكونها الأشخاص والشبكات التي تتضمنها هذه العلاقات، كما يشير إلى الرموز والقيم والافتراضات.

Augusto De Franco: مجموعة من الموارد المتلازمة مع وجود شبكات للتواصل بين الأفراد والجماعات والتي ترقى الشراكة، مثل الاعتراف المتبادل، الثقة، المعاملة بالمثل، التضامن، التعاون والتمكين.

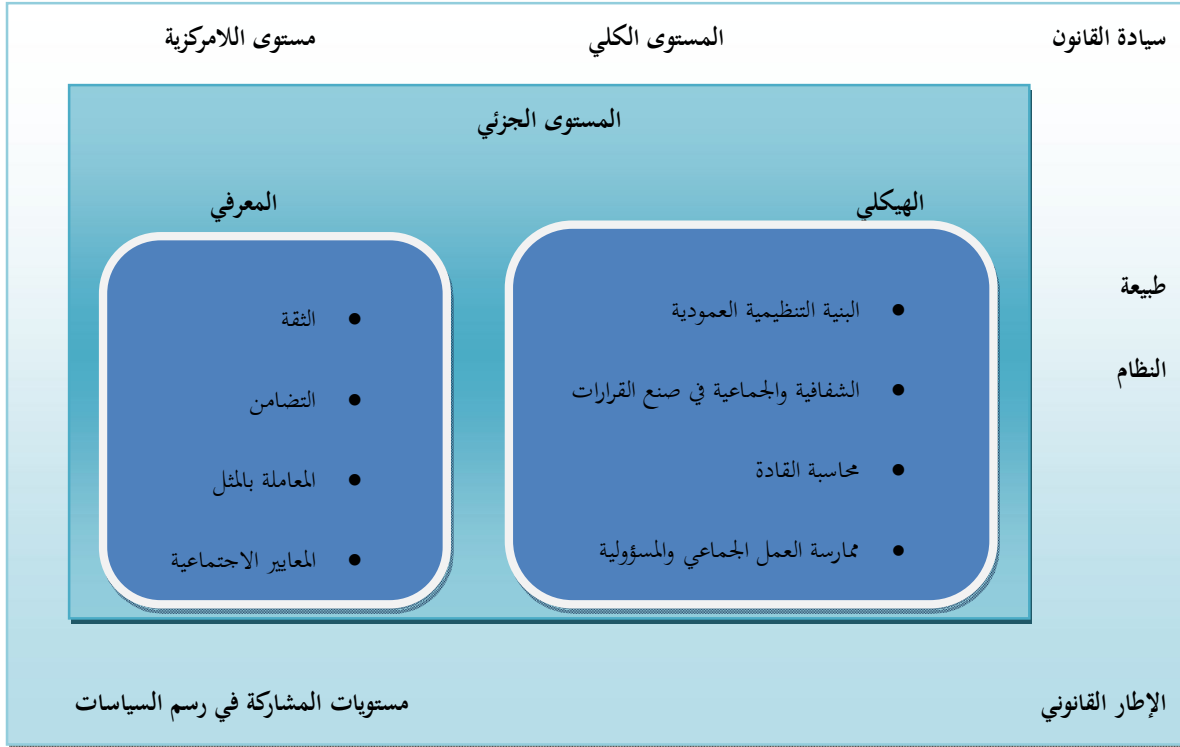
إن قياس رأس المال الاجتماعي واستخدامه كأداة تحليلية لقياس فعالية البرامج التنموية متأثر بالسياق الذي يتم من خلاله دراسة العلاقات فيه:

- 1- وجود رأس المال الاجتماعي ذاته، وتجانسه.
- 2- فعالية رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأهداف ذات الطبيعة المختلفة .
- 3- السياق العام الذي يتكون فيه رأس المال الاجتماعي.

بالرغم من ذلك فإنه يلاحظ وجود اتفاق بين الكتابات حول أهمية متغيرات وفواعل رأس المال الاجتماعي؛ فمن المعترف به أنه لا يمكن عزل المفهوم عن سياقه، والقوة المحتملة له مرتبطة بحقيقة أنه ينبع من أن له كذلك تأثير على سلوكيات الأفراد وأنشطتهم؛ فصور الهيكل الاجتماعي كالعلاقات، القيم، الثقة الاجتماعية يمكن أن تساعد على تعزيز التنسيق والتعاون، عن طريق توفر قدر كافي من المعلومات من خلال فضاءات الاتصال التي توفرها الشبكات.

إن التعريفات السابقة بما تقدمه من منظورات مختلفة لدراسة مستويات الرصيد الاجتماعي، تتفق على الأثر الاقتصادي والسياسي للسلوك الاجتماعي، لا تختلف كذلك في محورية قيم المشاركة، الثقة والانخراط، المكونة والمفعلة للمنظمات الطوعية التي تمثل الرابط بين الفرد والنظام. لذلك يرى الباحثون ضرورة التفريق بين رأس المال الاجتماعي بمضامينه المعرفية، ورأس المال الاجتماعي بمضامينه الشكلية؛ إن تتضمن الأولى القيم والتوجهات، والثانية بالترتيبات القانونية والمؤسسية، ما يجعل الدراسات حول رأس المال الاجتماعي في العلوم السياسية تركز

حول إعادة تقييم تحليلات الثقافة السياسية والترسيخ الديمقراطي على اعتبار أن الترتيبات المؤسسية والدستورية غير مستقلة عن المعايير الثقافية للمجتمع. يمثل الشكل رقم 08 الإطار النظري لمستويات وأبعاد رأس المال الاجتماعي



الشكل رقم 08: الإطار النظري لمستويات وأبعاد رأس المال الاجتماعي

المصدر:

Anirudh K, Elizabeth.S, **Social Assessment tool**. Prepared for the Conference on Social Capital and Poverty Reduction The World Bank, Washington, June 22-24, 1999

تطرح الأطر المعرفية والبنوية لرأس المال الاجتماعي إشكالية فيما يخص قياسه، فإذا طرح بوتنام مقارنة تتمثل في عدد التنظيمات، حجم العضوية، ونسب الإقبال الانتخابي، فإن فوكوياما اقترح مزيجاً لقياس القيم والهيكلي، من خلال قياس العضوية، محيط الثقة، والعوامل الخارجية. لذلك طرحت مقارنة المسوح الشاملة للقيم الاجتماعية الثقة و التضامن، لكن تبقى هذه المواقف محددات نفسية يصعب تحديدها كمياً.

عموماً يمثل الشكل رقم 09 اقتراحاً لقياس رأس المال الاجتماعي في المجتمعات، قدم في دراسة للباحثين M.Woolcock و D.Naryan اعتمدت من قبل البنك العالمي.

مقاربة التنمية الإنسانية :

ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية لتوسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها"<sup>(1)</sup>. أورد التقرير أن هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية:

1- تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.

2- اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته.

3- تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

تمثل نظرية التنمية الإنسانية الأساس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للديمقراطية، وذلك عن طريق تفعيل المشاركة، المستند إلى تمكين المواطنين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم. من خلال بناء القدرات وتوسيع الخيارات، فبما أن الخيارات الإنسانية هي جوهر الديمقراطية، فإن القيم المدنية المرتبطة ببناء القدرات، والتي تفعلها هي التي تؤكد على الخيارات. لذلك فـ "التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول "التنمية من أجل الناس" أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم"<sup>(2)</sup>.

يرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية، وذلك للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات. وينقسم التمكين (منهجياً) إلى تمكين سياسي، اقتصادي واجتماعي.

يتضمن التمكين السياسي آليات المشاركة السياسية، والتي تشير آليات المشاركة السياسية والتي تشير إلى "محمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات الصانعة للقرار؛ فهي في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق

<sup>(1)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002. الأردن : إيقون للخدمات المطبعية، 2002، ص13.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص14.

التأييد أو الرفض"<sup>(1)</sup>. تشمل هذه النشاطات التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية، الانضمام للعمل في الأحزاب...

تعتبر التنشئة السياسية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي. ولا يقتصر ذلك على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة تعليمية معينة. تكون التنشئة السياسية من خلال وسائل وأساليب متنوعة، ومعظم المؤسسات كالأحزاب وجماعات الرفاق ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال هي في الواقع مجالات فعلية للمشاركة؛ فكما التنشئة السياسية في مراحل من العمر (الطفولة، الشباب، الكهولة...)، فإن التنشئة الاجتماعية تساعد على تجميع قيم واتجاهات ومعارف تؤثر مستقبلاً في الاستجابة لمختلف المواقف السياسية.

انطلاقاً من بعض الدراسات التي تؤكد أن الأفراد ذوي التعليم والدخل والمكانة المهنية العالية في معظم البلدان، يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات السياسية أكثر من أولئك الذين هم أقل تمتعاً بهذه الميزات<sup>(2)</sup>، يمكن القول أنه كلما انخفضت مداخيل ومستوى التعليم لدى الطبقات الدنيا في المجتمع فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى النفور من الحياة السياسية كرد فعل على الأوضاع السائدة. كما أن التصور السوسيواقتصادي يشجع أبناء الطبقات والجماعات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي، ويتأتى هذا كله من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، ويشعر بذلك أفراد الطبقات الدنيا بأن هناك فرصة لإصلاح وتحسين الأوضاع، ما يزيد عدد المنظمات وارتباط الأفراد بها.

إذا كانت الحرية من أبرز مؤشرات قياس التنمية، فإن ما يبرز لجم المشاركة السياسية وتحميدها وغياب الحكم الراشد هو نظام الحزب الواحد ونظام الحزب الطليعي؛ حيث يصبح المواطن وتصبح المنظمات الجماهيرية مجرد أداة لخدمة النظام القائم "فالمواطن في هذه النظم وإن كان مرغماً بالفعل على المشاركة النشطة، فإنه لا يسهم بحال في التأثير في عملية صنع القرار"<sup>(3)</sup>.

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأسباب المؤثرة في إشراك المرأة في الحياة السياسية، حيث تؤدي إلى التقليل تدريجياً من الفجوة بين الرجال والنساء، كما تؤدي إلى تغيير الأدوار الجندرية من خلال عاملين أساسيين:

- إن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى استعمال الآلات والتكنولوجيات المتطورة التي تعطي أهمية أكثر للمهارات الذهنية، وهو ما يخفف من الاعتماد على القدرات الجسدية .

(1) إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة. ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص273.

(2) عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص95.

(3). المرجع نفسه، ص99.



- أما العامل الثاني فيتمثل في أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغير في بنية ووظائف مؤسسة العائلة، من خلال الجوانب الثقافية العامة كالقيم المرتبطة بالمساواة بين الرجل والمرأة.<sup>(1)</sup>

كما أن اتجاه الدولة من خلال مؤسساتها وسياساتها الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد تؤدي دوراً إيجابياً أو سلبياً في توزيع الأدوار الجندرية؛ فإذا تكرست ركيزة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ثقافة أجهزة الدولة فأنها تستطيع الدفع بمؤسساتها نحو إفساح المجال لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة، حتى لو كان مستوى التنمية الاقتصادية بها غير مرتفع.

إن حركية الدولة والمجتمع المدني كفواعل وتطورهما المستمر، تدفعهما للاستجابة للحاجيات المستجدة وذلك بتعديل الحدود الفاصلة بينهما وإعادة تحديد علاقتهما، وهو ما أحدثه التغيير الحاصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة، والقائمة على الشراكة في تقديم العديد من الوظائف التقليدية للدولة. إضافة إلى أن غياب المجتمع المدني في ظروف معينة قد يؤدي بالانحراف بالتنظيمات غير الرسمية إلى مضامين قبلية وعشائرية، وبالتالي غياب قيم المواطنة المرتبطة بحقوق الإنسان.

كما أن منطق حقوق الإنسان، يفرض وجود مجموعة حقوق وامتيازات يتوجب على الدولة أن تؤمنها وتصونها وترقيها ضد أي تجاوزات وفق مرجعية حكم القانون الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين. وتوجه التنمية الإنسانية بهذا المنطق إلى جعل العلاقة المترابطة بين الدولة والإنسان علاقة تفاعل إيجابي، تجعل من منطق الدولة ومنطق الإنسان منطقاً تلازمياً وليس إقصائياً، حيث يكون هدف المشاركة السياسية تحسين مستويات الأداء الحكومي وجعله يتماشى ومنطق الحاجات الإنسانية والحريات المتكاملة للإنسان، ويتحقق ذلك من خلال:

- وجود إطار قانوني ضامن للحقوق سواء قبل أو بعد الانتخابات.

- وجود تعددية على مستوى الرأي (صحافة، مجتمع مدني...).

- مبدأ العقلنة على مستوى الخيارات، تعكس وجود تعقيد مؤسسي وتباين سلطوي.

(<sup>1</sup>) موسى ستيوي، أمل ذا غستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية.

[[http://www.arabwomenconnect.org/doc/JO\\_ssc\\_Appolitics.doc](http://www.arabwomenconnect.org/doc/JO_ssc_Appolitics.doc)] (12-05-2005).

- مبدأ مسؤولية من يحكم أمام المواطن.

إن دولة الحق والقانون تركز بالدرجة الأولى على معرفة المواطن لحقوقه وواجباته، التي تعتمد بدورها على منظومة فعالة للتنشئة السياسية مرتكزة على منظومة التعليم؛ فثقافة حقوق الإنسان تركز الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يمكنهم من فرص متساوية للرفي الاجتماعي في إطار العدالة الاجتماعية التي تتضمن كذلك:

- نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء والإلغاء واعتبارها من القضايا الرئيسية التي تهدد وحدة الوطن وأمنه.

- تكافؤ الفرص الوظيفية والإدارية والثقافية والسياسية.

- صيانة وضمان ترقية الحقوق الدينية والسياسية والثقافية.

- تطوير النظام السياسي، وإرساء دعائم ومتطلبات الديمقراطية فيه. (1)

فيما يخص التمكين الاقتصادي والاجتماعي، تشمل الحرية الاقتصادية وإصلاح الادارة الحكومية.

**1- دور الحرية الاقتصادية في تفعيل القطاع الخاص:** من بين الحريات التي أوردتها تقارير التنمية الإنسانية تحت مسمى التسهيلات الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، والتي تعني في مجملها فتح المجال للقطاع الخاص. في إطار توسيع الخيارات الشعبية تؤكد مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل القائم على احترام حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية، إضافة إلى ضرورة إدارة حوارات وطنية موسعة حول خيارات وأوليات الإصلاح الاقتصادي.

يسمح الدور الجديد للقطاع الخاص بشراكات مع المؤسسات التعليمية الجامعية، ما يسمح بالمقابل بتغيير في توجهات الأفراد نحو دور الفواعل في رسم السياسات.

**2- اصلاح الادارة الحكومية:** تعتبر الإدارة الحكومية أهم العوامل التي تجعل الاستفادة من الموارد متساوي من ناحية العرض، وكذا إدارة مستدامة لها، بل أكثر من ذلك هناك من يذهب "إلى اعتبار وجود ادارة عامة مستقرة هو أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية من وجود برلمانات حرة أو إجراء انتخابات حرة" (2).

(1) محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002، ص151.

(2) محمد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص07.

تؤدي طريقة تعامل الإدارة مع المواطنين إلى صورة نمطية للمواطنين عن مؤسسات الدولة عموماً، لذا فإن معرفة الأفراد لحقوقهم ومقارنتها بما هو مستفاد منه، يسمح بتفعيل آليات الشفافية والمحاسبة.

بما أن التنمية الإنسانية قائمة على منهج حقوق الإنسان، فهي لا تتوقف في تنمية قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بها وممارستها، بل تعداها لتنمية قدرات المكلفين بالواجبات لكي يوفوا بالتزاماتهم المرتبطة بحقوق الإنسان، ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الإدارات الحكومية لوضع الفقراء والفئات المهمشة، في بؤرة اهتمام الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة والتنمية .

يرى كل من Ingelhart و Welzel أن التنمية بتجلياتها المختلفة تسمح بانتشار قيم الثقة المتبادلة، طاعة القواعد، النشاط في الجمعيات بما يعكس القيم المجتمعية ورأس المال الاجتماعي. لكن لا يعني بالضرورة إكتساباً للقيم التحررية، هذه القيم التحررية التي تعطي الأولوية لحرية الفرد على الخضوع للجماعة، الاختلاف البشري على التطابق الجماعي.

تتضمن قيم التعبير عن الذات البعد المادي للحريات السياسية، الأنشطة الاحتجاجية المدنية، التسامح اتجاه الآخر، التأكيد على الرضى على المستوى المعيشي، الثقة المتبادلة، لذلك فهي تتقاطع مع المقاربة المجتمعية في تركيزها على القيم المدنية.

### المطلب الثالث: بنية القيم المحلية وإشكالية التنميط السياسي

فرض عالم ما بعد الحداثة على المجتمعات المحلية، ومنها مجتمعات العالم الثالث قراءات جديدة لمجموع المفاهيم و المصطلحات والحقوق، ربطت فيه إمكانية الحصول على الحقوق بمصدر واحد هو التوافق العالمي.

قبل الحديث عن طبيعة الثقافة السياسية الموافقة للعولمة، نقدم مجموع تعريفات لمفهوم العولمة، إذ عرفها رونالد روبرستون بأنها: "هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش، ولهذا التعريف نسقان مهما أولهما تركيزه على فكرة الانكماش والثاني الوعي بذلك" <sup>(1)</sup>، وهو ما ذهب إليه الأستاذ أحمد برقوق الذي عرف العولمة بأنها: "ترابط نسقي وتشابك عضوي للعالم (عمليات العولمة) تجعل من الدولة كائناً اعتبارياً أكثر منه طبيعياً، بفعل انكماش القيمة المادية، للمجال الوطني وتفاقم دور الفواعل غير

(<sup>1</sup>) عبد العزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية. دمشق: مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 02، 2009، ص 562.

الوطنية (المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ...)، وميوع القدرة الرقابية للدولة على حدودها بفعل العمليات العابرة الحدود<sup>(1)</sup>.

تطرح العولمة بهذا المضمون تحدي إعادة النظر فيما يسميه الدكتور برهان غليون "العقد الوطني" الضمني في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إعادة النظر في مصدر المرجعيات المنشأة لهذه البرامج، على فرضية التفاعل المؤكد بين البيئات الداخلية والخارجية ومستويات الفاعلية المادية للحدود، وفي إطار عام يعرف "بروز حركات هادفة لبناء مرجعيات قيمة منمطة وذات صفة كونية"<sup>(2)</sup>.

إن مفهوم العولمة بهذه المضامين يتجه إلى إعادة النظر في محورية الإنسان ومحورية الدولة في مختلف العمليات المكونة لنسق التفاعل. عموما تتضمن المفاهيم المختلفة للعولمة مجموع نقاط هي:

- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية.
  - استغلالها لتسارع وتيرة الاتصالات الدولية ما سهل الانتقال المهم للأفكار.
  - تراجع القيمة المادية للحدود التي تضمنها عهد واست فاليا.
  - إعادة النظر في مكانة الخصوصيات المحلية والتراث.
  - إعادة النظر في مكانة الدول، ومحورية الإنسان كمحدد لطبيعة العلاقات بين الدول<sup>(3)</sup>.
- اختصارا فإن الحديث عن تعريف للعولمة يقودنا إلى العبارة التي وردت في إعلان بانكوك لحقوق الإنسان، ولكن بالنفي لتصبح كالاتي: "حتى وإن اعترفت الدول الآسيوية بالطبيعة العالمية لحقوق الإنسان، إلا أنه يجب تفسيرها في مجال حركي، وفي إطار عمليات غير مستقرة للتأسيس القيمي العالمي، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والجهوية وكذا مختلف المعطيات التاريخية والثقافية والدينية..."
- تفترض العولمة عددا من الآليات المباشرة وغير المباشرة لخلق نمط عالمي للحقوق يتجاوز الخصوصيات الثقافية و الجغرافية، ومن هذه الآليات:

1- التأكيد على مكانة المواثيق والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ما جعلنا نتنقل بين مفاهيم وظيفية مختلفة للدولة من دولة متدخلة إلى حارسة، إلى منطقية إلى ذكية، وذلك في إطار مؤسسي ترعاه الأمم المتحدة

(1) امحمد برفوق، عولمة حقوق الانسان وإعادة البناء الايتومولوجي للسيادة.

[<http://berkouk-mhand.yolasite.com/resources/%D8%B9%.....doc>], (12.05.2010).

(2) \_\_\_\_\_، الكوننة القيمية وهندسة مابعد الحداثة.

[<http://berkouk-mhand.yolasite.com/resources/%D8%B9%.....doc>], (12.05.2010).

(3) عبد العزيز المنصور، مرجع سبق ذكره، ص 563.

والوكالات التابعة لها، ومختلف المؤسسات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إمكانية تجزئة الحقوق، وإعطاء الأولوية لحق على حق.

2- بناء منظومة اقتصادية دولية مؤكدة على تحرير السوق وحقوق الملكية، تواكب ذلك مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي "أنهت القدرة التنظيمية والقرارات الدولية فيما يخص التفاعلات الاقتصادية والتجارية مع جعل وظيفتها النظامية أكثر اهتماما، بتسهيل عملية الاندماج بتفكيك الآليات الجبائية أو التفضيلية للقطاعات الإنتاجية والخدمات الوطنية"<sup>(1)</sup> إضافة إلى سياسة المشروطية التي ينتهجها صندوق النقد الدولي (IMF) و المتضمنة ضرورة تحقيق مستويات معينة من الرشادة السياسية والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى برامج التعديل الهيكلي وكلها في إطار عدم تجزئة الحقوق.

3- بالإضافة إلى دور صندوق النقد الدولي والدول المانحة في التأكيد على حرية السوق، فإن لها دور آخر مرتبطة بنشر القيم الديمقراطية عالميا، باستخدام أساليب الاستمالة أو المرافقة التعاقدية أو باستخدام المشروطية الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

تمثل السوق الحرة، التوافق العالمي للحقوق، الرشادة السياسية، وجها آخر للحق في الملكية، الحق في العمل، الحق في حرية تنقل الأفراد والممتلكات، الحق في المشاركة السياسية، الحق في التنمية، الحق في الديمقراطية، وهي منظومة عالمية غير مجزأة ولا تقبل منطق الأولويات. وما تستند إلى مؤسسات العولمة هو أن الديمقراطية تعتبر أداة ضرورية لتوفير مناخ سياسي ملائم دافع للتنمية الاقتصادية، وهذا المنطق أكد عليه تقرير البنك الدولي، حيث تبنى فكرة العلاقة السببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي واعتراف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالافتراضات السابقة بالقول بأن هناك دليلا قويا بأن المجتمعات المنفتحة التي تقدم الحقوق الفردية تحترم حكم القانون، وحكومات منتخبة معرضة للمساءلة تقدم فرصا أفضل للتنمية.

بهذه الآليات يقيم مفهوم العولمة حسب جيمس روزينا، علاقة بين مستويات متعددة للتحليل الاقتصادي والسياسي والثقافي والإيديولوجي، لكن وفق مبدأ عام هو أسبقية الفرد/الإنسان/المواطن على الدولة، ووحدة الذات البشرية العاقلة في المطالبة بالحقوق ومستويات الاستفادة الفعلية منها.

يتطلب ذلك منظومة قيمية عالمية، مركزها الفرد، غير محدودة بدين أو لغة، أو ثقافة وتاريخ أو انتماء ما، فقط الانتماء العالمي والمرجعية التوافقية.

(1) امحمد برقوق، الكوننة القيمية وهندسة مابعد الحداثة. مرجع سبق ذكره..

(2) المرجع نفسه.

### المبحث الثالث: التفسير النظري للتغير القيمي المرتبط بمستويات عليا للتنمية الإنسانية

تتوجه مختلف النظريات والنماذج النظرية المرتبطة بالتنمية والديمقراطية إلى اعتبار الإنسان محورا لأي عملية تنموية أو نشاط سياسي، بالتأكيد على ضرورة النظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها هي حقوق مشاركة بما يضمن الدور الإيجابي للفرد/الإنسان/المواطن.

تستلزم الاستفادة الفعلية للحقوق الأساسية والاجتماعية والثقافية حسب هذه النظريات، تفعيلًا حقوقيا سياسيا ومدنيا، من خلال خلق شروط أساسية للفعل الديمقراطي، متجاوزين مبدأ الأسبقيات والمشروطية في الحقوق. تسمى هذه البيئة بالشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية.

### المطلب الأول: المنطق الحقوقي للمواطنة و التنمية الإنسانية

تتضمن المواطنة بمفهومها معنيين مهمين: العضوية في المجتمع السياسي، يمنح الفرد الحقوق التي يقدمها هذا المجتمع، وممارسة المواطنة ببعدها السياسي، مما يوفر آليات للمطالبة بالحقوق، وتشكيل تصور لتنفيذها<sup>(1)</sup>؛ فعضوية الفرد في مجتمع ما يمنحه حقوقا تتعلق ببناء القدرات وتوسيع الخيارات، وتوفير الفرص بطريقة لا يمكن تحقيقها خارج إطار الدولة، لذلك تربط الأدبيات المستخدمة لمفهوم المواطنة بين الحقوق والمشاركة السياسية.

يسمح البعد السياسي للمواطنة -المشاركة- بالتمتع وتفعيل بالحقوق، ومن بين هذه الحقوق الحق في الحرية، الحق في حرية التفكير، الحق في حرية التعبير، الحق في الوصول إلى المعلومة، لكن بالمقابل هناك من يعتبر بأن الضغط المجتمعي الفعال يستلزم الانتفاع من "حقوق مفتاحية"<sup>(2)</sup> مثل الحق في التعليم، الحق في العمل، الحق في مستوى معيشي لائق، لذلك فالعلاقة الجدلية بين المواطنة وحقوق الإنسان تفترض ما يلي<sup>(3)</sup>:

1- ارتباط المفهومين بتغيرات تاريخية؛ فمفهوم المواطنة استخدم لإعادة النظر في الحقوق والمطالب، فإذا كان المفهوم مرتبط بحماية الأفراد من التعسف، وتفعيل حقوق الملكية ثم بالحقوق السياسية والاجتماعية، فقد امتد نطاقه حاليا لتشمل حاليا قضايا الهوية، والحماية من التهديدات البيئية والأمنية. بالمقابل فإن التوجه العام يؤكد عالمية الحقوق من جهة والتأكيد على أن "الحقوق غير قابلة للتصرف"، في محاولة لتطوير عدد من الأنساق المعيارية والقيمية التي يجب أو على الأقل يمكن أن تطبع وتحكم باسمه... ويكون مركزها

<sup>(1)</sup> Richard Bellamy, **Citizenship : A very short introduction**. Op.cit, p87.

<sup>(2)</sup> Ibid, p88.

<sup>(3)</sup> Tany Bosak, Suzan Ican, Jeff Noonan, **Citizenship, Human rights and social justice**. Routege : **citizenship studies**, vol 10, N03, July 2006, pp 267-268.

الفرد/الإنسان/المواطن، وأن تكون قيما غير معرفة بجنس أو دين أو بعرق أو بلغة أو بثقافة ... أو بتاريخ ولكن في الواقع هي لا تعكس مجال جيوحضاري"<sup>(1)</sup>.

2- مارست مبادئ حقوق الإنسان تأثيرا على الحقوق المنبثقة عن المواطنة فهي: "تشكل نظام دولي رمزي، إطار سياسي ثقافي مؤسسي لمجموع المعايير والقواعد التي توجه وتقيّد الدول"؛ فتصديق الدول على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أحد تغييرات مسايرة لها في التشريعات المحلية، واستخدمت بذلك من قبل مختلف المجموعات المحلية للمطالبة بإصلاحات وتعديلات دستورية.

3- رسخت قوى العولمة وما أحدثته من تغييرات في الإطار الزمني والمكاني للمواطنة والحقوق، علاقة بين الدولة والمواطن، إذ شهدت تجاوز الحدود المادية وظهور فضاء جديد للفعل السياسي، ومطالب جديدة للحقوق الجماعية؛ خطاب المواطن العالمي استحدث قضايا عالمية للنقاش، وبالتالي استحدث نقاشا داخليا حول حقوق داخلية ذات بعد عالمي، ومنح فكرة المواطنة العالمية.

يوضح هذا الارتباط بين المواطنة وحقوق الإنسان الأساس الحقوقي للمواطنة، ويرجع مفكرون هذا الارتباط إلى فكرة الحق الطبيعي باعتباره (منظومة حقوق غير قابلة للتصرف)؛ إذ وردت فكرة الحق الطبيعي في عصر التنوير في أوروبا ووجدت ترجمة لها في الإعلانات التي لحقتها مثل إعلان الاستقلال الأمريكي، صحيفة الحقوق، إعلان حقوق الإنسان و المواطن (الثورة الفرنسية)، لكن هذا لا يعني طرح إشكالية أنه بالرغم من أن الحقوق هي حقوق عالمية (من حيث الإدعاء) إلا أن كل التشريعات والقوانين المتضمنة لحقوق المواطنة تكون لفرد مواطن لدولة ما. نتيجة لذلك عندما يستحضر شخص ما حقا باعتباره قاعدة من قواعد المواطنة، فهو بذلك يتحدث عن حقوق مفترضة باعتباره مواطن لدولة ما، وفق مبدأ عام هو The right To Have Right "الحق في اكتساب حقوق".

من جهة أخرى توفر المواطنة ببعدها السياسي آليات للمطالبة بالحقوق، وتشكيل تصور لتنفيذها، وأهم هذه الحقوق، الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية في الشؤون العامة، من خلال الحق في الانتخابات النزيهة والدورية، الحق في التصويت، الحق في الترشح، الحق في تأسيس جمعيات، حرية الرأي والتعبير. إذ يسمح تفعيل هذه الحقوق بتفعيل آليات المشاركة التي تفضي إلى التمكين الفعلي من الحقوق الأساسية من جهة، وتخلق المجال للمطالبة بحقوق أخرى، قد تتوافق و التوجه العالمي، من جهة كما تسهم في خلق فضاء عام ملهم للحقوق.

(<sup>1</sup>) امحمد بريقوق، الكوننة القيمية وهندسة مابعد الحداثة. مرجع سبق ذكره.

بالتالي، يجب النظر إلى الحقوق التي تحدد مفهوم المواطنة بإعتبارها نتاج عملية مستمرة للنشاط السياسي للمواطنين أنفسهم، فنشاطهم باعتبارهم هيئة ناعبة، جماعات ضغط يخلق ضغطا على الفاعلين السياسيين لتبني بعض التشريعات، كما أن تنفيذ قوانين تتضمن حقوقا يتطلب جهدا مواطنيا لتفسيرها أولا، وتحديد ظروف تطبيقها، وأخيرا تنفيذها، وبالتالي يسمح لهم هذا الوضع بانتقاء وتقييم الوضع الحالي للحقوق.

كما يفترض البعد الاجتماعي للمواطنة التي تتضمن الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، والحق في التعليم والمستوى المعيشي اللائق، آليات لتفعيل الحقوق المدنية (الحقوق الضرورية لحرية الفرد التي تحول الفرد المشاركة في الحياة السياسية).

### المنطق الحقوقي للتنمية الإنسانية

من خلال قراءة تعريف التنمية البشرية الذي أورده محبوب الحق في أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 نلاحظ البعد الحقوقي للمفهوم، من خلال القضايا المرتبطة بنوع الحياة قبل التعليم، العمر المتوقع عند الولادة، المشاركة في الشأن العام؛ فبالنظر للتركيبية المضامنية لمؤشرات قياس التنمية الإنسانية، يمكن القول أن هذه المقاربة قائمة على حاجات الإنسان، منطلقة من الفلسفة الحقوقية المرتبطة بذاته بالاستثمار في تحسين الظروف المادية والهيكلية والإجرائية والقانونية والدستورية، من أجل تمكين الإنسان من فرص أفضل في العمل والسكن والإعلام والتعليم والرعاية الصحية، ... هذا ما يجعل التنمية الإنسانية قائمة ومتمحورة حول مركزية الإنسان.

بالتركيز على فكرة الحريات (الحريات السياسية والتسهيلات الاقتصادية) والرفاه والكرامة للأفراد دون تمييز، يلتقي مفهوم التنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان على محورية الإنسان في العملية التنموية من خلال حقوق يكتسبها، وهذا ما ورد في إعلان الحق في التنمية المرتكز بدوره على عنصرين؛ أولا: الحق في المشاركة في سياسات ومسلسل التنمية. ثانيا: الحق في التمتع بكافة الحقوق في سياسات ومسلسل التنمية<sup>(1)</sup>. لتشكل بذلك الإطار التنموي المستند معياريا إلى حقوق الإنسان العالمية، وتوجيهها عمليا لترقية وحماية حقوق الإنسان.

1- معياريا: تقدم رؤية لما تسعى التنمية لتحقيقه (الحرية، الرفاه، الكرامة).

2- عمليا: تقدم منظومة آليات للتخطيط والتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة التنمية الإنسانية.<sup>(2)</sup>

من خلال ذلك تتقاسم حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية الاهتمام بتحقيق الحريات الأساسية مثل خيار تلبية الحاجيات الجسدية، أو تجنب الأمراض، والتمكين من الفرص، ومنها المتاحة عن طريق التعليم وضمانات

<sup>(1)</sup> عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب. ورقة مقدمة لأعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء، 17/16 يوليو 2003، ص 07.

<sup>(2)</sup> Office Of The U.N High Commissioner For Human Rights, **Frequently Asked Questions On human Rights –Based Approach To Development Cooperation**. New York : U.N, 2006, p07



المساواة والعدالة، وتتقاسم كذلك ضمان فضاءات المشاركة بكسر احتكار النخب لعمليات التنمية وسياساتها وبرامجها ويعني ذلك من جهة أخرى:

" تأسيس التنمية على الحق بدلا من الحاجة "... فالحق هو ما يستحقه الشخص بمجرد كونه إنسانا، ويمكن فرضه بموجب القانون لكفالة حقه في العيش بكرامة، ويتم تنفيذ هذا الحق في مواجهة السلطة الحاكمة، ويفرض عليها التزاما بذلك، أما " الحاجة " فهي تطلع أو طموح قد يكون مشروعاً دون أن يكون مرتبطاً بأي التزام اتجاه السلطة، أو أي جهة أخرى، هكذا ستند مفهوم التنمية على منهج الحق"<sup>(1)</sup>

سمح ذلك لتحليل مسؤوليات مختلف الفاعلين؛ فالتركيز على تحديد مسؤولية الإخفاقات داخل النظام، يوسع نطاق تفعيل الحقوق من جهة، ويفسح مجال مطالب المجتمع بتفعيلها، وبالتالي نقل الفرد/ المواطن من كونه سلبيا اتجاه رسم السياسات وتفعيل الحقوق فيما وصفته الأدبيات بالافتقار بحقوق حريات، حقوق حمايات، حقوق ديون، إلى كونه إيجابيا بعلاقة تشاركية. يتفق ذلك مع ما ورد في إعلان الحق في التنمية في المادة 02:

- 1- الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.
- 2- يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، لذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.
- 3- من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

يمثل مفهوم الأمن الإنساني مقارنة أخرى للنظر في مستويات التمتع بالحقوق، وقد حظي باهتمام عالمي واسع لاسيما في الأوساط المهتمة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محبوب عبد الحق هو أول من أثار الوعي حول المفهوم في تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، خاصة من خلال التقرير السنوي 1994 في محاولة للتأثير على المؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاغن عام 1995؛ حيث نبه إلى أن مفهوم الأمن كان قد تشكل سابقا عن طريق حل النزاعات والتهديدات عبر الحدود

(<sup>1</sup>) أمين مكي مدني، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان. ورقة مقدمة لأعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء، 17/16 يوليو 2003، ص06.

وحولها، وأن الدول قد سعت إلى العتاد لتأمين حدودها وأمنها، وأن أكثر الناس اليوم يشعرون بالأمن من القضايا الحياتية أكثر من القضايا العالمية والسياسية<sup>(1)</sup>.

ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 بأن أمن الإنسان هو "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً، وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية"<sup>(2)</sup>، بذلك يختلف مفهوم أمن الإنسان جوهرياً عن المفاهيم المتعلقة بأمن الجماعة أو المجتمع أو الدول؛ إذ يصف حالة من التواجد تحقق الحاجات المادية وتصور الكرامة الإنسانية، فمفهوم الأمن الإنساني في جوهره هو نقيض للخوف، ويحمل إرادة التحرر من الحاجة (الفقر) والتحرر من الخوف (الأمن). ما حدا ببعض المفكرين إلى تسميته "الأمن الناعم لكونه يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية حاجياته الروحانية والوجدانية"<sup>(3)</sup>. وهذا ما تضمنه تقرير التنمية البشرية للعام 1997، حيث فرق بين الأبعاد الكمية والتنوعية للأمن الإنساني، ورسم حدوداً فاصلة بين فقر الدخل الفقر الإنساني، وبين أنهما ليسا متلازمان بالضرورة.

تشمل النواحي الكمية للأمن الإنساني تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان، في مستوى الطعام، المأوى، التعليم، العناية الصحية، وقد عبر عنها رئيس جنوب إفريقيا السابق نيلسون موندبلا: "أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة، وأن يؤمن لهم السكن المناسب، والطعام الذي يأكلونه، وأن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم، وأن يحيا حياة كريمة، وأن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة، وأن يسمح لهم بفرص العمل المأجور"<sup>(4)</sup>.

أما النواحي اللامادية للأمن الإنساني فتتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية، والتي تشمل الحرية الشخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، والتمكين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. مع الإشارة إلى أن المفهوم يتسع بتوسع التهديدات التي تواجه أمن الإنسان؛ فإذا كانت الأدبيات السابقة للمفهوم لم تتطرق إلى التهديد البيئي، فقد اعتبره تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 أول التهديدات الحالية، تحت مسمى "الضغط على الموارد البيئية". إضافة إلى تهديدات أخرى مرتبة كالاتي:

- الضغط على الموارد البيئية.
- أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان وتقويضه.
- انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة.

(1) غسان منير حمزة سنو، علي احمد الطراح، العولمة والدولة - الوطن والمجتمع العالمي. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص 127-128.

(2) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009. بيروت: شركة كركي للنشر، 2009، ص 02.

(3) مهدي الحافظ، الأمن الناعم وصيانة كرامة البشر. الكويت: مجلة العربي، العدد 535، جوان 2003 ص 78.

(4) غسان منير حمزة سنو، علي احمد الطراح، مرجع سبق ذكره، ص 122.

• التعرض للمخاطر الاقتصادية والفقر والبطالة.

• الأمن الغذائي والتنمية.

• الصحة وأمن الإنسان.

• الانعدام المنهجي للأمن جراء الاحتلال والتدخل العسكري.<sup>(1)</sup>

باعتبار النواحي الكمية و اللامادية لمفهوم الأمن الإنساني، فإن تحليله يؤكد وجود مكونين أساسيين هما: الأمن الإنساني باعتباره مجموعة حقوق، والأمن الإنساني بوصفه مجموعة آليات. تركز فكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنساني، إلى اعتبار أن الحقوق الإنسانية ملك للجميع دون التفرقة في ذلك، وأن هذه الحقوق مرتبطة بقيمة الإنسانية وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولا يمكن ولا يجوز التنكر لها أو الاعتداء عليها، وهذا ما جاء في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويشمل المكون الثاني (الآليات) التدابير والسياسات الإستراتيجية الهادفة إلى بناء القدرات الإنسانية ثم تحريرها، والتي تبلورت في نقاشات ودراسات الأمم المتحدة في:

- تعزيز الرفاه الإنساني، أي تحسين مستوى المعيشة.
- توسيع القدرات البشرية وخيارات المواطنين.
- احترام وحماية الحقوق والحريات الفردية والعامّة.
- احترام حقوق الأقليات والمرأة وتمكينها، أي تعزيز مكانتها.<sup>(2)</sup>

انطلاقاً من ذلك يقوم الأمن الإنساني على سبعة أبعاد هي:

- الأمن السياسي: أو غياب التعسف أو التجاوز أو القهر أو الفساد السياسي، بالنظر لتمكين الإنسان من حقوقه السياسية والمدنية، في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي.
- الأمن البيئي: أو وجود سياسات تمنع التلاعب بحصانة البيئة وبقيائها كمجال صالح للحياة للجيل الحاضر والأجيال اللاحقة.
- الأمن الصحي: الذي يعني وجود بيئة صالحة للحياة، وبها آليات للوقاية من الأمراض والأوبئة، مع توفير شروط الرعاية الصحية.
- الأمن الغذائي: أي وجود إمكانية حصول الإنسان على الغذاء الكافي والنوعي باستمرار، لمنع بروز سوء التغذية أو المجاعة.
- الأمن الثقافي: أي تمكين الإنسان من هويته الدينية، واللغوية والثقافية.

<sup>(1)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009. مرجع سبق ذكره، ص 02.

<sup>(2)</sup> مهدي الحافظ، مرجع سابق، ص 80.

- الأمن الفردي: تحقيق الإنسان لخصوصيته الذاتية.
  - الأمن المجتمعي: أي احتفاظ المجتمع بتجانسه مع منع كل أشكال التمييز.<sup>(1)</sup>
- تعكس هذه الأبعاد حقوق الإنسان المرتبطة ببناء القدرات وتوسيع الخيارات الإنسانية، وفق مبدأ تشاركي عن طريق آليات الكم وفلسفات التسيير المتضمنة معايير احترام حقوق الإنسان، الشرعية، الحسبة، التمكين، المساواة، عدم التمييز، الجيلة...

مما سبق يتضح البعد التشاركي للتنمية بمضمونها الإنساني؛ فبتركيزه على الخيارات فهو يشير إلى أنه يتعين على الأفراد التأثير على القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم، يستند ذلك من جهة أخرى على القدرات، وهو ما ذهب إليه أمارتيا صن A. Sen الذي اعتبر أن "التنمية ليست اكتساب المزيد من السلع والخدمات، بل تعزيز حرية أن تختار". يقصد بمفهوم القدرات "الخيار المتاح للمشاركة في بعض الأبعاد القيمة للحياة، والأداء هو ممارسة ذلك الخيار".

يمثل الجدول التالي إبرازا للجانب الحقوقي للتنمية الإنسانية من خلال مقارنة مضمونها بما يقابلها من حقوق مرصودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(\*)</sup>

التنمية الإنسانية	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
1. الحياة: القدرة على العيش حتى نهاية حياة الإنسان، أي لا يموت الإنسان قبل الأوان، أو الموت بسبب حياة غير جديرة.	1. المادة 03
2. الصحة الجسدية: القدرة على اكتساب صحة جيدة بما في ذلك القدرة على الإنجاب، التغذية الجيدة، السكن الملائم.	2. المادة 25
3. السلامة الجسدية: القدرة على التنقل من مكان إلى آخر، الأمن من الاعتداء العنيف، فرص الإشباع الجنسي، والاختيار في مسائل الإنجاب، السلامة من الاستعمال التعسفي للسلطة.	3. المواد 04.05.13
4. الحواس، الخيال والفكر: القدرة على استخدام مدركات المعتقد للتفكير لسبب من الأسباب والقيام بهذه الأمور بطريقة إنسانية مجردة، وغرسها بقدر كاف من التعليم بما في ذلك - ليس على سبيل الحصر - نحو الأمية، التدريب الأساسي الرياضي والعلمي، القدرة على استخدام الخيال والتفكير لإنتاج أعمال تعبيرية، القدرة على استخدام العقل فيما يتعلق بكل من الخطاب الديني والسياسي	

<sup>(1)</sup> امحمد برفوق، التنمية الإنسانية.

[<http://berkouk-mhand.yolasite.com/resources/%D8%B9%.....doc>], (12.05.2010)

<sup>(\*)</sup> تُرجم بتصرف من قبل الطالب.

<p>4. المادة 18</p> <p>5. المادتين 01.02</p>	<p>وممارسة المعتقد.</p> <p>5. القدرة على تشكيل تصور ذاتي للأمر والانخراط في التفكير النقدي اتجاه تخطيط الحياة، هذا يستلزم حرية الضمير والمعتقد.</p> <p>6. وجود قواعد اجتماعية لاحترام الذات وعدم الإذلال، والقدرة على تلقي معاملة كريمة ونسوية للآخرين، وهذا يتضمن أحكام عدم التمييز على أساس العرق والطائفة والدين ووطن المولد ...</p> <p>7. الاطلاع البيئي: القدرة على المشاركة بفعالية في الخيارات السياسية، التي تحكم حياة الأفراد، الحق في المشاركة السياسية، حماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات، إضافة إلى حقوق التملك المنقولة وغير المنقولة.</p>
--	--

الجدول رقم 01: الجانب الحقوقي للتنمية الإنسانية.

المصدر:

Stephen P. Marks, **The Human Rights Framework for Development: Five Approaches.** [\[http://www.harvardfxbcenter.org/resources/working-papers/FXBC\\_WP6--Marks.pdf\]](http://www.harvardfxbcenter.org/resources/working-papers/FXBC_WP6--Marks.pdf), (april 2001), pp 05-06.

## المطلب الثاني: السلوك السياسي المرتبط بمستويات عليا للتنمية السياسية

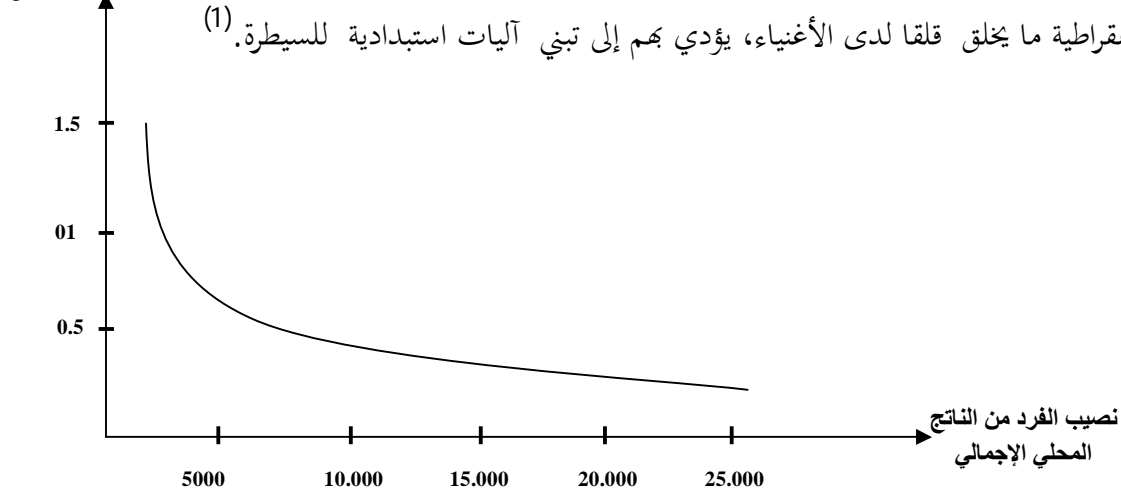
تناولت الكثير من الدراسات بدراسة العلاقة بين السلوك السياسي ومستويات التنمية ومن بين هذه الدراسات، دراسة لغابرييل ألموند وسيدني فيريا، بالإضافة إلى دراسة لآنجلهت وويلزل. تربط معظم هذه الدراسات بين استقرار الديمقراطيات والتنمية مقاسة بمستويات نصيب الفرد من الدخل الوطني.

قدم آدم بريزودرزكي Adam Przeworski دراسة بعنوان The Poor And the Viability of Democracy يرى فيها بأن الفقر يؤدي بالضرورة إلى تحديد استقرار الديمقراطيات وي طرح في ذلك ثلاث فرضيات لسيناريوهات:

1- عدم المشاركة: تعتبر نسب الإقبال الانتخابي الضعيفة ميزة العجز الديمقراطي، وتوحي بضعف انتشار دعم المؤسسات الديمقراطية، وتتضمن الآلية السببية لانحياز الديمقراطيات، احتجاجات تكون على شكل ثورات، أعمال عنف... .

2- المشاركة: مع التأثير السهل بالاتجاهات غير الديمقراطية.

3- المشاركة مع المطالبة بإعادة توزيع مخرجات العملية التنموية، عادة ما يلتزم الفقراء بالعملية السياسية الديمقراطية ما يخلق قلقاً لدى الأغنياء، يؤدي بهم إلى تبني آليات استبدادية للسيطرة.<sup>(1)</sup>



الشكل رقم 09: احتمال انخيار الديمقراطية بالنظر لمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: Adam Przeworski, op.cit, p 131

من خلال الفرضيات-السيناريوهات يحاول Przeworski إظهار أهمية ارتفاع نصيب الفرد من الدخل العام، وهو ما ذهب إليه ليسيت Seymour Martin Lipset حين اعتبر بأن الفقراء أكثر عرضة لنداءات

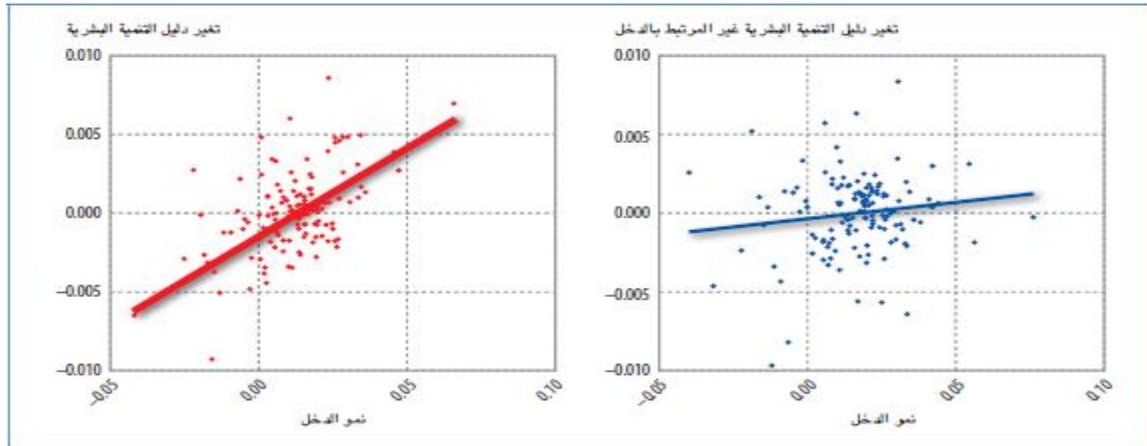
<sup>(1)</sup> Adam Przeworski, The Poor And the Viability of Democracy . in: Anirudh .krishna(ed), **poverty, participation and Democracy**. cambridge: Cambridge university press, 2008, pp 125-126 .

الديماغوجيين غير المسؤولة، "وبالتالي فمشاركة الفقراء تمثل تهديدا للديمقراطية"<sup>(1)</sup>. يستشهد Przeworski بمسوح تاريخية لانهيار الديمقراطيات، بين سنتي 1950-1999<sup>(2)</sup>:

- إمكانية انهيار الديمقراطية في الدول المتميزة بالنصيب من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 1000 دولار هو 0.0845 أي دولة من بين 12 دولة تنهار ممارساتها الديمقراطية.
- إمكانية انهيار الديمقراطية في الدول المتميزة بنصيب الفرد بين 1001 و 3000 دولار هو 0.0362 أي دولة واحدة من بين 21 دولة.
- إمكانية انهيار الديمقراطية في الدول المتميزة بنصيب الفرد بين 3001 و 6055 دولار هو 0.0163 أي دولة واحدة من بين 61 دولة.

ما يهمنا في دراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هو دراسة تأثير الدخل على باقي مؤشرات التنمية الإنسانية متمثلة أساسا في الصحة والتعليم والحريات الاقتصادية والسياسية. ورد في تقرير التنمية البشرية 2010 مقارنة بين نمو الدخل مع التغير في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية باستخدام دليل مماثل للدليل التنمية البشرية، يتضمن مؤشري الصحة والتعليم فقط ولا يشمل مؤشر الدخل لمقارنة التغير في قيمة الدليل مع النمو الاقتصادي .

إطار العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية وعناصره غير المرتبطة بالدخل 1970-2010 شكل رقم 10 .



الشكل رقم 10: العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية وعناصره غير المرتبطة بالدخل 1970-2010

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 47.

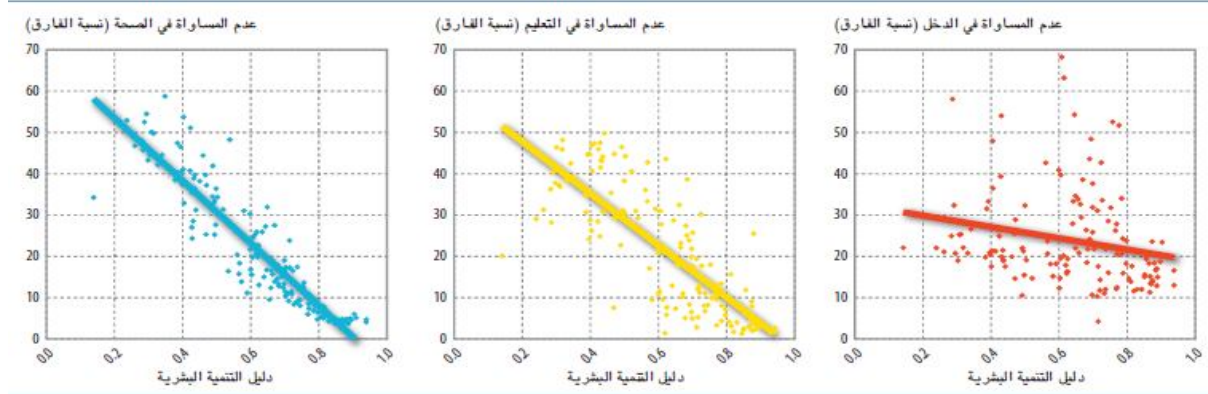
فالبرغم من الأهمية البالغة للتعليم والصحة (بناء القدرات) في العملية التنموية وما ينتج عنها فيما يخص تحرير القدرات (الحريات السياسية والاقتصادية) وما يتعلق كذلك بمؤشرات الأمن الإنساني، إلا أن ارتفاع

<sup>(1)</sup> Adam Przeworski, The Poor And the Viability of Democracy. Op.cit, p126.

<sup>(2)</sup> Ibid, p130.

مستويات الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على مستويات التمكين الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. فقد أورد Przeworski أن مستوى الدخل يؤثر على تقبل المعايير الديمقراطية، إذ أن هناك ما يكفي من الثروة في البلاد بحيث يصبح لا فرق كبير في الحديث عن إعادة التوزيع، ومن السهل تقبل فكرة أن لا أهمية لمن هو في السلطة، وفي حالة العكس (مستوى منخفض للدخل العام) يظهر ما يسمى بالصراعات التوزيعية بحيث تستخدم المجموعات أي وسيلة للحفاظ على غاياتها<sup>(1)</sup>.

إن الحديث عن التنمية البشرية في مستوياتها العليا، هو حديث عن مستويات عليا من التغطية الصحية والتعليمية، إضافة إلى مستويات عليا من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعكس بالعكس، لكن ما يطرح في هذا الصدد هو العدالة التوزيعية (التمكين بالإنصاف)، فإذا كانت التنمية البشرية معنية بالدرجة الأولى بالحرية، وبناء القدرات وتحريرها في مستوى القدرات، ومع أن للحريات والحقوق أهمية كبيرة فإن غياب العدالة التوزيعية في أي مرحلة من مراحل العملية التنموية يخلق لا عدالة توزيعية في باقي المراحل، على أساس أن "يقوم الكثير من أنواع التآزر (بين النواحي المختلفة للتنمية البشرية) هذه على أساس الفاعلية والإنصاف، فعندما تكون للفقر قدرة سياسية تحميها الحقوق المدنية والسياسية، يستطيعون أن يكونوا أكثر فاعلية في الضغط من أجل سياسات تخلق فرصا اجتماعية واقتصادية"<sup>(2)</sup>. كما أن الحصول على أقصى قدر من التكامل بين الخدمات الاجتماعية والسياسية ينبغي أن يرتبط ببناء قدرات فعالة (التعليم الابتدائي مجاني على الأقل، الصحة المجانية للفقر، التأمين الصحي) جنبا إلى جنب مع الاستثمارات الكبيرة في الصحة والاقتصاد، وتداول عام فيلا قضايا الشأن العام.



الشكل رقم 11: العلاقة بين عدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل ومستوى دليل التنمية البشرية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010. مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>(1)</sup> Adam Przeworski, op. cit. p129

<sup>(2)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية 2003. بيروت: مطبعة كركي، 2003، ص 70.



الملاحظ من خلال الشكل أن ارتفاع عدم المساواة في الدخل يؤدي إلى انخفاض مستويات التنمية البشرية، ويكون ذلك كنسبة فارق للانخفاض (الانحدار الشديد) لدليل التنمية البشرية في حالات عدم المساواة في التمكين من حقّي التعليم والصحة، وقد تنتقل عدم المساواة إلى تحديد حقوق أخرى مرتبطة بالأمن الإنساني. فهناك دراسات أثبتت العلاقة بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي، وهي علاقة طردية عموماً، من بين هذه الدراسات دراسة ريست الصادرة 1964 أجراها على 48 دولة، ودراسة لميلر أجراها عام 1985، أجراها على 56 دولة خلال فترتين زمنيتين مختلفتين (1958-1967) و (1968-1977)، إذ أكد أن أعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل. أما ميدلارسكي، فاستخلص بأن احتمال العنف الثوري تزايد في الدول التي تعاني ندرة في الأرض الزراعية وعدم المساواة في توزيعها<sup>(1)</sup>.

في نفس السياق، يرى الدكتور فاروق يوسف أحمد أن العلاقة وإن كانت طردية فإنها غير مباشرة من خلال العلاقة السببية التالية:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي ← اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي - الضبط الحكومي ← ثورة<sup>(2)</sup>

في نهاية هذه النقطة يقول الأستاذ علي خليفة الكواري: "عندما يكون الإنسان مهمشاً، فلا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية، إذ لا بد أن يكون الإنسان مشاركاً منتجاً، ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد لاكتشاف المعرفة والمهارة وزيادة رصيده من مهارات المواصلة المعرفية والمهارة المتطورة، ولا بد في كل الأحوال، من أن يتوافر لديه ما فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنة متواكبة مع واجباتها.. ومن أهم حقوق المواطنة تمتع الإنسان بقدر مناسب من الحرية والمشاركة في صنع القرار من منطلق تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه.

يوجهنا ذلك إلى دراسة الاتجاه المعاكس متمثلاً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بمستويات عليا للتنمية الإنسانية وتأثيرها على السلوك السياسي، والذي اصطُح على تسميته في الأدبيات السياسية بشروط الديمقراطية.

في دراسة لـ Lipset قارن بين أربع فئات من الدول - المجتمعات عبر القارتين الأمريكية والأوروبية وهي: الديمقراطيات الأوروبية المستقرة، ديمقراطيات غير مستقرة وديكتاتوريات (أوربية)، دول أمريكا اللاتينية الديمقراطية ذات الديكتاتورية غير المستقرة، دول أمريكا اللاتينية ذات الديكتاتورية المستقرة-. تمت المقارنة من

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 239.240.

(2) المرجع نفسه، ص 241. نقلاً عن:

Farouk Youssef Ahmed, **Economic deprivation, and political instability with comparative study of Egypt and Iran**. PHD Dissertation, Cairo university, Faculty of commerce, 1972, pp 177-179.

خلال مؤشرات: متوسط الثروة (النصيب من الدخل الإجمالي، عدد الأطباء لكل ألف شخص، عدد الأشخاص لكل سيارة، عدد الهواتف لكل 1000 شخص...)، التصنيع (متوسط العاملين في الزراعة، الطاقة المستهلكة من كل شخص)، التعليم (نسبة المتعلمين، التعليم الابتدائي، المتوسط، العالي)، درجة التحضر (عدد التجمعات السكنية).

توصل Lipset إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين هذه المؤشرات والممارسات الديمقراطية مع الإشارة إلى أن الحالات الشاذة التي أوردتها لا تعني اختيار صحة الفرضيات والنتائج المتوصل إليها، فمثلا متوسط الدخل في الديمقراطيات الأوروبية 695 دولار، ويمتلك كل 17 شخص سيارة على الأقل، في حين أنه في الديكتاتوريات الأمريكية اللاتينية متوسط الدخل الفردي 119 دولار، وتوجد سيارة لكل 274 شخص. أما فيما يخص التصنيع فنسبة العاملين في الزراعة في الديمقراطيات الأوروبية 21%، ويصل في الديكتاتوريات الأوروبية إلى 67%، أما الطاقة المستهلكة لكل شخص فهي بين 3.6 و0.25 في الحالتين<sup>(1)</sup>.

ركز Lipset بشكل كبير على التعليم إذ يرى بأن "يفترض من التعليم أن يوسع آفاق الناس، يمكنهم من فهم الحاجة إلى قواعد التسامح، ويحد من التمسك بالمذاهب الأحادية المتطرفة، ويزيد من قدرتهم في صنع خيارات انتخابية عقلانية". وتبين المعلومات المجمعة عن طريق سبر الآراء لأناس سئلوا في مختلف دول العالم عن رؤيتهم الخاصة للقواعد الديمقراطية مثل التسامح مع المعارضة، توجهاتهم اتجاه الأقليات العرقية والإثنية، وإيمانهم بنظام التعدد الحزبي مقارنة بالأحادية الحزبية، أثبتت هذه المسوح أن أهم العوامل المميزة بين الإجابات هي مستوى التعليم<sup>(2)</sup>.

ترتكز كل هذه المؤشرات على التنمية الاقتصادية، بما يعنيه ذلك من زيادة في الدخل العام ونصيب الفرد منه، وكذا المغلفات المخصصة لتغطية المصاريف على الخدمات التي تقدمها معظم الدول في إطار "النفقات الاجتماعية" و "القطاع الخدماتي العمومي" مثل التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، وبرامج الدعم لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وتشير الدراسات في هذا السياق بأن الندرة في المدخلات تخلق صراعا مرتبطا بالدرجة الأولى بالبقاء على قيد الحياة، وتستخدم فيها كل الوسائل سواء كانت بيروقراطية متمثلة في انعدام الشفافية، والفساد والرشوة وغيرها، أو استخدام وسائل تعامل عنيفة بين مختلف النخب أو بين النخبة الحاكمة

<sup>(1)</sup> Seymour Martin Lipset, **Some social requisite of democracy: economic development and political legitimacy. The American political science review**, vol 53, n°:1, mars 1959, pp 75-78.

<sup>(2)</sup> Ibid , p 79.

والمواطنين، كما أن المواطنين المتمتعين بمستوى تنمية اقتصادية عالية (كما ذكرنا سابقاً) لا يعتبرون معرفة أي النخب هي الحاكم موضوعاً ذا أولوية (ولو لفترات زمنية محدودة).

يخلق مجموع هذه الظروف ما يسمى بطبقة وسطى واسعة، والتي تمتلك -عموماً- قيم تقدير القانون والنظام والحرص على حفظ الأمن والاستقرار ما يجعلهم في منأى عن إمكانية إتباع آراء ديمagogية، كما يجعلهم في منأى عن الدخول في تحالفات مع الطبقة الحاكمة باعتبار انتماء معظم أفرادها للفئة المتعلمة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين حققوا استقراراً اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي فلا هم من الطبقة الدنيا التي أثر عليها الفقر لدرجة الاغتراب السياسي، ولا هي من الطبقة العليا التي استطاعت عن طريق الثروة اكتساب نفوذ لدى أصحاب القرار يصل مستوى التحالف، ما يجعلهم مستفيدين من الفساد السياسي والركود السياسي.

هناك بعض النظريات التي حاولت الربط بين الانتقال الديمقراطي ونمو الطبقة الوسطى، ويلخصها وجود قوى اقتصادية مستقلة عن السلطة المركزية يمهّد الظروف للحصول على تنازلات من المركزية السياسية والتخفيف من درجات احتكار الثروة والتمثيل السياسي في نفس الوقت، وهذا ما يسمح ببروز قوى سياسية نابعة من المجتمع المدني تتمتع بنوع من الاستقلالية وتنتهي بالوصول إلى حقوق وحريات، بحيث يمكن القول بأن الطبقة الوسطى كمكون داخل المجتمع يطالب بمزيد من الحقوق، ويسعى للترسيخ.

من بين الجهود النظرية لدراسة السلوك السياسي للمجتمع ككل والفرد كمكون محوري، مفهوم "بنية الفرصة السياسية"، على اعتبار الهدف العام في التمثيل أو الانتساب في المؤسسات التمثيلية في إطار مجتمعي عام. ويعرف الباحث في علم الاجتماع السياسي محمود صلاح عبد الحفيظ بنية الفرصة السياسية بأنها "وبشكل عام... تتمثل في قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة، من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر يمكنها من خلق فرص سياسية أخرى غير تلك التي استغلته"<sup>(1)</sup>.

بالرغم من تركيز نظرية بنية الفرصة السياسية على حركية المجتمع ككل إلا أنه لا يمكن تجاهل فاعلين أساسيين وهما السلطة والفرد، فالفرصة السياسية لا يمكن أن تناقش بعيداً عن سياقها المجتمعي، ولا يمكن أن

<sup>(1)</sup> محمود صلاح عبد الحفيظ الهر، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية. بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010،

تناقش كذلك بمعزل عن الفرد باعتباره القائم بالفعل الاحتجاجي الاجتماعي والسياسي، إضافة إلى أن علاقة الحراك الاجتماعي بالتغيير السياسي يطرح أبجدية السلطة السياسية في النقاش.

يعتبر السياق المجتمعي، إطاراً عاماً لدراسة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وقد ركز منظرو بنية الفرصة السياسية بشكل كبير على العامل الثقافي للفرصة السياسية ومنهم Brand و William A. Gamson و David S. Meyer الذين يعتبران بأن الفرصة السياسية تحتوي على مركب ثقافي قوي<sup>(1)</sup> وربطاً التغيير السياسي-بالإضافة إلى العامل الثقافي- بمدى توفر عامل مرتبط بالجال السياسي، وهو مستوى الانفتاح.

يستخلص Doug Mcadam من تحليله أن محددات نمو وتقلص الفرصة السياسية مرتبطة بالانفتاح أو الانغلاق النسبي للنظام السياسي المؤسسي، حضور أو غياب التحالفات النخبوية، قدرة أو رغبة الدولة في القيام بأدوار قمعية<sup>(2)</sup>. ويضيف مفكرون آخرون محدد إمكانية حدوث انقسامات نخبوية أي دراسة المواقف الإستراتيجية وإمكانات توافر شركاء تحالف محتملين.

تستند نظرية بنية الفرصة السياسية على مفهوم "اللحظة التاريخية" من خلال استغلال تحالف ظروف الحراك الاجتماعي، والانفتاح السياسي، والانقسام المحتمل للنخبة، وتطرح أولوية استغلال الانفتاح الجزئي (الفرصة الصغيرة) بدل انتظار الانفتاح الكلي (الفرصة الكبيرة).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن بنية الفرصة السياسية ترتبط بأربع عناصر أساسية:

- 1- المؤسسات والهيكل القانونية في بنية النظام السياسي مثل النظام الحزبي، الانتخابي، مستويات القيود، المشاركة...
- 2- قدرة الدولة ورغبتها في استخدام القهر، أي مستوى الاستبداد السياسي وقناعة النخبة بالقمع كوسيلة استقرار سياسي واجتماعي.
- 3- الهياكل النخبوية.
- 4- الشرعية السياسية للنظام السياسي، وتنامي الحركات الاجتماعية الهادفة للإصلاح والتغيير.<sup>(3)</sup>

(1) أمير العميدي، المحددات والمتغيرات للفرصة السياسية وأثرهما في نمو الحركات الاجتماعية.

[[http://www.al-daawa.org/main/index.php?option=com\\_content&view=article&id=823:2011-02-26-13-02-16&catid=20:figer&Itemid=26](http://www.al-daawa.org/main/index.php?option=com_content&view=article&id=823:2011-02-26-13-02-16&catid=20:figer&Itemid=26), (26.02.2011).]

(2) محمود صلاح عبد الحفيظ الهر، مرجع سابق. ص 163. عن :

Mc Adam, Mc cathy , Zald, EDS, comparative perspectives on social movements : political opportunities, mobilizing structures, and cultural framings. Cambridge: cambridge university press, 1996, p27.

(3) إسلام محمد السيد، مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2009، ص 44.

بالرغم من تركيز نظرية بنية الفرصة السياسية على الحراك المجتمعي عموماً، إلا أن ذلك لا ينفي ارتباطه بالفرد باعتباره الفاعل السياسي المحوري، ويقول ديتروخت في هذا الصدد "إن الحركة الاجتماعية تتركب من مكونين أساسيين هما: أولاً شبكات من الجماعات والتنظيمات المعبأة للقيام بأعمال احتجاجية للوصول إلى التغيير الاجتماعي والسياسي، وثانياً الأفراد الذين يشاركون في أنشطة احتجاجية تدعو إليها الحركة أو المساهمون في زيادة موارد ومصادر الحركة دون أن يكونوا بالضرورة مرتبطين بها<sup>(1)</sup>. ويعزز هذا الاتجاه استخدام النظرية لدراسة الفعل السياسي. كما أن ممارسة الحراك الاجتماعي تعتمد على الجانب الثقافي لبنية الفرصة السياسية، وهو مكون مشترك للفرد والمجتمع.

من المفكرين من يطرح نظرية الفاعل-الوجه، وقد أكد توريل على توافر مجموعة من السمات والخصائص الذاتية حتى يتم دفع المواطنين للانخراط في العمل السياسي وهي<sup>(2)</sup>:

1- رأس المال المادي: يرتبط بمستوى الدخل، ومتوسط الثروة، والتي تنعكس بدورها على عامل الزمن وتوافر وسائل الاتصال (الإنترنت، الهاتف، الحاسب...)، وهناك من يضيف عامل الزمن الذي يسمح ببعض الأفراد للمشاركة في الحياة السياسية.

2- رأس المال البشري: يشمل المهارات الشخصية والقدرات، التي تزيد من احتمال المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ومن هذه المهارات المستوى التعليمي، المعارف السياسية.

3- رأس المال الاجتماعي: يعبر عن شبكة العلاقات الاجتماعية، والتي تحسّن الفرد بالانتماء وتمنح له قدراً من الثقة والمعارف.

4-

الملاحظ أن هذه الخصائص ترتبط بشكل وثيق بالتنمية الإنسانية، فمستوى الدخل، ومتوسط الثراء وتوافر آليات ووسائل التواصل، إضافة إلى المهارات الشخصية ومستوى الثقافة... كلها تطرح بالتوازي مع مستويات عليا للتنمية الإنسانية.

تعتمد نظرية الفاعل-الوجه على افتراضات مرتبطة بالفعل الذاتي والعقلاني للفرد، وقد لخصها Downs (داونز) في خمس افتراضات أساسية وهي:

- 1- يمكن للفرد دائماً أن يتخذ قراراً عندما يواجه مجموعة من البدائل.
- 2- يرتب الخيارات حسب الأفضلية التي يراها.

(1) أمير العميدي، مرجع سبق ذكره.

(2) اسلام محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3- تصنيفه متعدي.

4- يكون قادرا على اختيار البدائل المحتملة التي تقع في الهيكل التفضيلي للأفراد.

5- يختار نفس القرار في كل مرة يكون فيها أمام مجابهة نفس البدائل<sup>(1)</sup>.

على عكس نظرية بنية الفرصة السياسية، فإن نظرية الفاعل الموجه تركز على الفرد بذاتيته وعقلانيته ولا يعتمد على مفهوم اللحظة التاريخية، بقدر اعتمادها على المؤهلات الذاتية للأفراد، وقدرتهم على الفعل السياسي الفعال، من خلال اختيار أفضل البدائل في التعامل مع مضامين وفواعل السياسة العامة الوطنية. أما ارتباطها بالمجتمع فيكون من خلال ما يسمى برأس المال الاجتماعي، الذي يفترض تلبية حاجة الانتماء والشعور بالمسؤولية الوطنية، وهي بذلك تركز على الفعل الايجابي للفرد -من خلال مؤهلاته- في المجتمع كمجال حيوي للانتماء والنشاط السياسي. ما يعني من جهة أخرى الأساس الديمقراطي لها، المتطلب مستويات معقولة من المشاركة السياسية.

<sup>(1)</sup> Kai Wegerich, **institution change: a theoretical approach. Occasional. Paper No 30, Water Issues Study**, Group School of Oriental and African Studies (SOAS), University of London May 2001, p 03.

# الفصل الثاني :

## السلوك السياسي للمواطن في

## البلدان العربية: مواطنة الجماعة

تفترض المشاركة السياسية في أبجدياتها النظرية، تخصيصا سلطويا للقيم يقوم على الفعل الجماعي المشاركة للمواطنين دون تمييز، بتطوع وبفاعلية وفق آليات تنظيمية متفق عليها بين الفواعل، وتكون العملية السياسية بذلك جهدا جماعيا لاتخاذ إجراءات متكاملة.

لكن الواقع العربي يشير إلى وجود اعتراضات خاصة ما تعلق منها بالفعالية في ظل أنظمة تسلطية ذات طابعين، جمهوريات شعبية تسلطية وملكيات قبلية ريعية، وطبيعة الفاعلين في الحياة السياسية؛ إذ تتجاوز المواطن لذاتهم إلى جماعات مختلفة تحت مسميات القبيلة والعشيرة والطائفة، ما شكل معضلة بناء الدولة في الدول العربية من خلال مؤسساتها، وطرح فضاءات للانتماء ترتبط بالغنيمة من "الانتماء".

انطلاقا من هذا يتضمن الفصل الثاني النقاط التالية:

- الدحض النظري لإشكالية الندرة.
- الولاءات الفرعية في الثقافة العربية.
- تأثير العلاقات الاجتماعية على طبيعة السلوك السياسي.

### المبحث الأول: انعكاس مستوى التنمية الإنسانية على مكانة المواطن في البلدان العربية

أكدت كل التقارير و المسوحات الجغرافية ما تمتلكه البلدان العربية من مقدرات اقتصادية و جغرافية ، ما جعل القضية بالنسبة لها ليست قضية إمكانات مالية بقدر ما هي تعبئة للطاقات الاجتماعية يحركها نظام سياسي يسعى لتحريك ثم تنظيم استغلال هذه الطاقات، فكثير من الدول التي طبقت خططاً تنموية على أساس الاستثمار المادي فقط تعثرت، ونالت قضية عدالة التوزيع في هذا الإطار اهتماماً بالغاً على أساس أنه ليست هناك تنمية تقوم على الإنسان بدون عدالة توزيعية.

### المطلب الأول: الدحض النظري لإشكالية الندرة في البلدان العربية.

تستخدم معظم التقارير وخاصة تقارير التنمية البشرية وتقارير التنمية الإنسانية العربية اسم البلدان العربية، ويستخدم البنك العالمي اسم المنطقة العربية. وكتقسيم لها نجد الشرق الأوسط والمغرب العربي والخليج العربي. المتفق عليه أن المنطقة العربية تحتل موقعا استراتيجيا على الساحة العالمية وتزخر بمقدرات اقتصادية وسكانية هامة وبارث ثقافي يضرب بأطنابه عمق التاريخ.

يتميز الموقع الجغرافي لمجموع البلدان العربية بخصائص أهمها تحكمه في ثلاث شرايين للملاحة العالمية وهي البحر المتوسط، والبحر الأحمر والخليج العربي. بالإضافة إلى إطلاله على كل من المحيطين الأطلسي والهندي. وتترسخ أهميته بامتلاكه مخارج هذه البحار والمتمثلة في مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب جندب ومضيق هرمز<sup>(1)</sup>؛ فمضيق جبل طارق يعد مفتاح البحر المتوسط من جهة الغرب يتحكم فيه المغرب من الجنوب واسبانيا من الشمال، وتمتلك فيه بريطانيا جزءاً صخرياً. أما قناة السويس فهي شريان الملاحة العالمية الذي يربط بين الشرق والغرب وتتحكم في الملاحة بين المحيطين الهندي والأطلنطي، يقع ضمن الأراضي المصرية. ويقع مضيق جندب بين الصومال واليمن، يعد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. أما مضيق هرمز فيتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية الجنوب . يتطابق توزيع السكان في البلدان العربية مع توزيع مساحته، إذ أن القسم الإفريقي يستأثر بنحو 62.51% من مجموع السكان<sup>(2)</sup> حسب إحصائيات عام 2009.

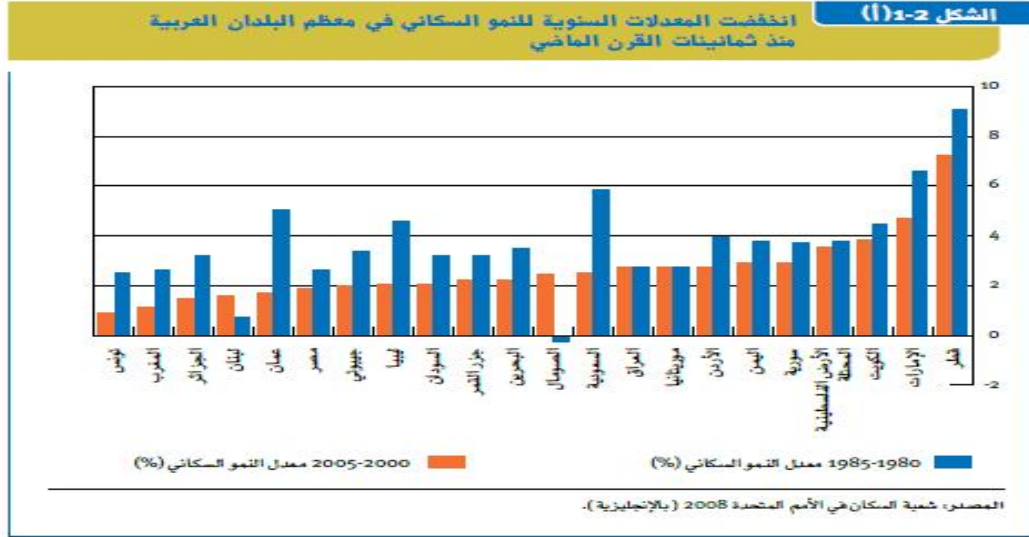
تفترض كل مجموعة سكانية مجموعة خصائص تتميز بها. نتناول في الخصائص السكانية النمو السكاني والفئات العمرية، الخصوبة، والصحة والوفيات؛ إذ تعتبر البلدان العربية ذات مستوى عالي من التزايد السكاني، إذ يقدر التعداد السكاني حسب تقديرات عام 2005 إلى 309.34 مليون نسمة. ويقدر التزايد السكاني بـ 2% في

(1) محمد صبحي عبد الحكيم، وآخرون، الوطن العربي: أرضه، سكانه و موارده. القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، 1999، ص 14.

(2) المكتب المرجعي للسكان ، صحيفة بيانات سكان العالم 2009. ص 2-5.



الفترة الممتدة بين 2005-2010، بلغت عام 2009، 2.08%<sup>(1)</sup> بينما تبلغ في العالم 1.2%. ونظرا لتغيرات ثقافية ووطنية واجتماعية، توقع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتناقص النمو السكاني في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين ليصل إلى 2 %، وبين عامي 2050/2025 ليصل إلى 1.3 ويصبح عدد السكان 470 مليون نسمة سنة 2025 و 654 مليون نسمة سنة 2050<sup>(2)</sup>. (نظر الشكل رقم 11).



**الشكل رقم 12: انخفاض المعدلات السنوية للتزايد السكاني في البلدان العربية.**

**المصدر:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009. مرجع سبق ذكره، ص 35.

إن التركيب الهرمي المصنف حسب العمر والجنس يجعل من البلدان العربية، مصنفة في مصاف المناطق ذات الخصوبة العالية جدا، وتباين الدول ليس فقط في مستوى الخصوبة الحالي بل في السرعة التي يتحقق بها التحول التاريخي للخصوبة، وتشير البيانات أن معدل الخصوبة الإجمالي بلغ عام 2009، 3.75%<sup>(3)</sup>. في ذات السياق أدى استمرار التركيب السكاني في البلدان العربية بالتغير منذ منتصف القرن الماضي، حيث أدى انخفاض معدلات الوفيات، وتوقعات الحياة عند الميلاد إلى ارتفاع العدد أو نسبة الفئة (من 0 إلى 14 سنة). مع تركيبة مبرزة لفئة شبابية واسعة، تمثل القوة العاملة في مختلف المجالات، من الجنسين.

<sup>(1)</sup> المكتب المرجعي للسكان ، مرجع سبق ذكره ص 2-5.

<sup>(2)</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان، السكان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 06.

<sup>(3)</sup> المكتب المرجعي للسكان ، مرجع سبق ذكره ص 2-5.

ارتبط الموقع الجغرافي للوطن العربي بالموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، إذ تعد البلدان العربية من المناطق الغنية في العالم ببعض الموارد الطبيعية ؛ إذ قدرت احتياطيات النفط بحوالي 680.9 مليار برميل في عام 2009 وبالتالي، فقد حافظت الدول العربية على حصتها في الاحتياطيات العالمية من النفط بواقع 57.8 في المائة . وتجدر الإشارة إلى أن 91.4 % من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية لعام 2009 تركزت في خمس دول هي السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وليبيا<sup>(1)</sup>. وتراجع احتياطي البلدان العربية من الغاز الطبيعي من 30.2 % من الاحتياطي العالمي سنة 2008 إلى 28.9 % عام 2009<sup>(2)</sup>.

تزخر الوطن العربي بثروات طبيعية أخرى، إذ يحتل المركز الثاني في إنتاج الفوسفات بعد الو.م.أ بنسبة تقارب 33 % من الإنتاج العالمي. وتتوزع مناجمه في المغرب، الجزائر، تونس، مصر، العراق، سوريا والأردن. إضافة إلى الكبريت في العراق، المغرب، سوريا. والحديد في موريتانيا، الجزائر ومصر. الرصاص والزنك في تونس والجزائر والمغرب. النحاس في المغرب ، السعودية، موريتانيا<sup>(3)</sup>.

تصنف المنطقة العربية من طرف الهيئات الدولية بأنها تدخل ضمن مناطق العجز المائي، إذ يقدر نصيب الفرد العربي من المياه سنويا 1000 متر مكعب عام 2000 في حين تدخل الهيئات الدولية في المناطق التي يقل فيها نصيب الفرد أقل من 1500 متر مكعب ضمن مناطق العجز المائي، وهذا ما يعني أن البلدان العربية تشكو عجزا مائيا.

تنقسم موارد الوطن العربي المائية بين سطحية وجوفية، تأتي معظم المياه السطحية في البلاد العربية من خارج هذه الدول، وتقدر النسبة بحوالي 70 % من إجمالي كمية المياه في البلدان العربية المقدرة بـ 205 مليار متر مكعب. وتشمل هذه المياه الأنهار المشتركة مثل النيل، الدجلة، الفرات وشبلي وجوبا والسنغال. أما بقية شبكة الأنهار العربية الصغيرة دائمة الجريان فعددها حوالي 50 نهرا، تستمد مياهها من مرتفعات البحر المتوسط وجبال زاغروس وترتكز في الهلال الخصيب والمغرب العربي<sup>(4)</sup>. أما المياه الجوفية المخزونة في باطن الأرض وقد تسربت أصلا من مياه الأمطار، يقدر مجموعها في الوطن العربي بنحو 143 مليار متر مكعب، والتغذية السنوية بنحو 42 مليار متر مكعب<sup>(5)</sup>.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009. ص 96.

(2) المرجع نفسه، ص 97.

(3) عبد الرحيم مسعد، وآخرون، التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998، ص 21-22.

(4) عيسى علي إبراهيم، وآخرون، مرجع سابق، ص 89.

(5) عبد الرحيم مسعد، وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

أثار الخبراء مخاطر العجز المائي الحاد الذي ستصل إليه البلدان العربية وذكروا أن ذلك يعود إلى عدة أسباب نذكر منها:

1- الموقع الجغرافي: فالوطن العربي يقع في إطار الأقاليم الجافة أو القاحلة تماماً أو شبه الجافة، ويستثنى من ذلك دول البحر المتوسط (شمال إفريقيا) وجنوب السودان وموريتانيا والصومال وجنوب غرب السعودية، ولا تتجاوز هذه المساحة 1/4 المساحة.

2- اعتماد البلدان العربية على نسبة كبيرة من المياه السطحية تأتي من خارجه.

3- دور الإنسان في مضاعفة الأزمة مثل إزالة الغطاءات النباتية من جهة، والإسراف في استخدامها من جهة ثانية.

4- تزايد عدد السكان وتنامي الحاجة إلى المياه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

يبين الجدول أدناه الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في آفاق 2025.

الدولة	المتاح عام 1996 مليون م <sup>3</sup>	المتوقع استهلاكه 2025	النسبة %	الدولة	المتاح	المتوقع	النسبة %
العراق	42800	124856	34.6	اليمن	2716	13408	20.3
سوريا	9812	28291	34.7	مصر	63100	142776	44.2
الأردن	896	6219	14.4	السودان	19410	49231	39.4
لبنان	1225	4235	28.9	الصومال	810	5167	15.7
فلسطين	441	3137	14.1	حيوتي	122	1324	09.2
السعودية	1.6300	77150	21.1	ليبيا	475.7	18610	25.6
الكويت	538	2755	19.5	تونس	70.82	13281	53.3
البحرين	272	377.6	07.2	الجزائر	5404	12055	44.8
قطر	298	275.5	10.08	المغرب	11045	31483	35.1
الإمارات	1223	741.9	16.5	موريتانيا	1630	24500	66.5
عمان	1236	892.5	13.8				

الجدول رقم 02: الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في البلاد العربية بين عامي 1996 و 2025 في الجناحين العربي، الآسيوي والإفريقي.

المصدر: عيسى علي إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص 98.

## المطلب الثاني: بناء القدرات البشرية ومستوى التمتع بمخرجات النظام السياسي

إن تميز الهرم السكاني في البلدان العربية عموماً، بارتفاع نسبة الفئات المستهلكة (كفئة الأطفال 0-14 سنة، والمسنين أكثر من 60 سنة)، وما يوافق ذلك من تبعات توفير الغذاء والكساء والتعليم المناسب، والرعاية الصحية الجيدة، والسكن الملائم فيما يعتبر بناءاً للقدرات الإنسانية، يجعل النمو السكاني المرتفع معرقلاً لتحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية؛ إذ تتطلب (التنمية الإنسانية) توفر موارد مادية ضخمة من أجل توفير كل هذه الظروف، وبالنظر إلى أن بناء القدرات الإنسانية من المشاريع بعيدة المدى أي أن نتائجها لا ترجى قريباً فإن ذلك ما يعقد قضية التنمية الإنسانية أكثر.

في معرض تناوله لمؤشرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، بين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أن حال التنمية الإنسانية العربية لا تعكس إمكاناتها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض عن حال التنمية الإنسانية من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 بالدرجة الأولى، مع تطوراتها في التقريرين التاليين.

**1- الصحة:** تعتبر توقعات الأعمار مؤشراً قوياً للوفيات لكافة فئات الأعمار، لقد أدت التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية خاصة والظروف المعيشية، مقارنة بسنوات الخمسينات، إلى رفع توقعات الحياة، وقد ارتفعت هذه التوقعات حوالي عشر سنوات أو أكثر مما كان متوقعاً خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، وتشير التنبؤات أن توقعات الحياة ستزيد بسبع سنوات أخرى بحلول 2025.

بلغ عدد سكان البلدان العربية عام 2009 حوالي 349.5 مليون نسمة، يتمتع الناس في معظم البلدان العربية عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو 68.1 سنة، لكن الأمراض والإعاقة والفقر وحالات الأمن الإنساني التي تعيشها بعض الأقطار يخفض من معدل العمر المتوقع في متوسطها إلى 67.5 . ولكن هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وفي كل منها؛ إذ تبلغ 78.3 في دولة الامارات العربي المتحدة وتصل في الصومال إلى 47 سنة وتتراوح في حوالي 57 في كل من العراق والسودان<sup>(1)</sup>.

لقد تم إحراز إنجازات جيدة في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فقد قلصت المنطقة العربية في القرن الماضي معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى المعدل العالمي وهو 70 لكل ألف طفل بحلول عام 1990، بلغت هذه النسبة 58 طفل لكل ألف طفل حي عام 2005 في حين يبلغ

(1) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سابق، ص 235.

المتوسط العالمي 76 طفل لكل ألف طفل حي. ولكن مازال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وفي كل منها؛ فهناك تفاوت ملحوظ في نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة، إذ تتراوح بين 225 و 9 وفيات فقط في البحرين.

يمثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة تحدياً صحياً رئيسياً، إذ يزيد معدل وفيات الأمهات في أكثر من نصف البلدان العربية التي يغطيها التقرير عن 75 وفاة لكل مئة ألف حالة ولادة مولود حي. ويشير متوسط سنوات 2003-2008 إلى 238 محسوبة على أساس معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية<sup>(1)</sup>،

فيما ينخفض الإنفاق على قطاع الصحة، فإنه باستثناء لبنان وقطر (أعلى نسبة) والصومال (أقل نسبة) تتراوح الإنفاق بين 7.8% و 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ في متوسطها 2.71 بالمائة عام 2004.<sup>(2)</sup>

يتركز اهتمام النظم الصحية في البلدان العربية على الصحة البدنية دون الصحة العقلية والاجتماعية، مما يغفل قياس تبعات عدم الراحة والإحساس بعدم الرضى الذي تؤدي بدورها لكثير من الأمراض العضوية. وفي كثير من البلدان لا يستفيد كبار السن من مزايا الضمان الاجتماعي لعدم كفايتها ومحدوديتها، إضافة إلى أن النظم الصحية تركز على الصحة العلاجية بدل الوقائية.

إن الوضع الراهن للصحة في البلدان العربية، يفرض على الدول القيام بإصلاحات ضرورية تتمثل في تحسين الخدمات الصحية، حيث تحتاج الخدمات الصحية المقدمة من الدول إلى توجيه أفضل حتى يستفيد منها الفقراء، فعلى سبيل المثال تزيد معدلات وفيات الأطفال في المناطق الريفية في صعيد مصر على ضعف هذه المعدلات في المحافظات الحضرية، لذا يتعين على الحكومات أن تفي باحتياجات مواطنيها، وأن تضمن وجود العدد الكافي من العاملين في القطاع العام وعلى جميع الوحدات التي يجب أن تكون موزعة بعدل على جميع جهات البلد. إن الحكومات ومن خلال أنظمة الحماية الاجتماعية مدعوة إلى حماية شعوبها من مخاطر مختلف الأمراض، وهذا بتوفير التمويل الكافي لتقديم هذه الخدمات الصحية العامة بأسعار مدروسة وفي متناول مختلف الفئات، وإيجاد الصيغ المناسبة لتوفيرها لمعدومي الدخل والبطالين، والبحث عن طرق أفضل لتمويل الخدمات الصحية العامة.

فيما يلي جدول قدمه اليونيسيف حول العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأطفال دون الخامسة سنة 2009، لكل مئة ألف، وذلك حسب الترتيب الوارد في التقرير العالمي.

(1) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية البشرية للعام 2010، بيروت: الاسكوا، 2010، ص 162.

(2) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سابق، ص 251.

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة ل	الوفاة لمن هم دون الخامسة في سنة 2009 لكل 100 ألف	الإنفاق على الصحة في القطاع العام 2004 بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي
الصومال	50	180	1.2
موريتانيا	57	117	5.5
جيبوتي	56	94	8.8
العراق	68	44	4.2
السودان	57	123	1.8
اليمن	63	66	2.5
الجزائر	73	32	1.5
المغرب	72	38	1.2
مصر	70	21	2.4
الأردن	73	25	1.9
لبنان	72	12	2.2
المملكة العربية السعودية	73	21	2.5
سوريا	74	16	3.3
تونس	74	21	2.9
فلسطين المحتلة	74	30	01
ليبيا	74	21	2.8
البحرين	76	12	2.7
قطر	76	11	1.8
عمان	73	12	2.4
الكويت	78	10	2.2
الإمارات العربية	78	07	02
جزر القمر	66	104	2.8

الجدول رقم 03: العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات لمن أقل من 5 سنوات و نسب انخفاض معدل الوفاة سنة 1990، و 2001 في البلدان العربية .

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 و تقرير وضع الأطفال في العالم 2011.

## 2- التعليم:

حققت الدول العربية إنجازات كبيرة في ميدان التعليم خاصة منذ أواسط هذا القرن. إلا أن الإنجاز العلمي في عموم الوطن العربي حتى بالمعايير التقليدية مازال متخلفا بالمقارنة بباقي العالم، وفي بعض الأحوال حتى بالنسبة للبلدان النامية.

انخفضت نسبة الأمية من 60% في عام 1980 إلى حوالي 43% في منتصف التسعينات كما تضاعف معدل التعليم الخاص بالنساء ثلاث مرات منذ عام 1970. وبلغت نسبة محو الأمية لمن هم أكبر من 15 سنة بين عام 1995 و 2005 حوالي 70.3 بالمائة. وعلى الرغم من كل هذا فمازال هناك 65 مليون عربي بالغاً أمياً، بما يمثل نسبة 74 بالمائة، ثلثاهم من النساء وليس متوقعاً أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل. كما أن

البلد	معدل معرفة اليافعين 15-24 سنة القراءة والكتابة 2004-2008 %	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 2005-2009 %	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 2005-2009 %	متوسط سنوات الدراسة المتوقع للعام 2010
الصومال	-	-	-	-
موريتانيا	67	76.5	16	3.7
جيبوتي	-	41.5	21.5	3.8
العراق	82.5	85	39.5	5.9
السودان	85.5	39.5	-	2.9
اليمن	82.5	72.5	37.5	2.5
الجزائر	91.5	95	66.5	7.2
المغرب	76.5	89.5	34.5	4.4
مصر	85	93.5	71	6.5
الأردن	99	89.5	82	8.6
لبنان	98.5	90	75	-
المملكة العربية السعودية	96.5	84.5	73	7.8
سوريا	94.5	94.5	67.5	4.9
تونس	97	97	71.5	6.5
فلسطين المحتلة	99	75	87.5	-
ليبيا	-	-	-	7.3
البحرين	100	97.5	89.5	9.4
قطر	99	94.5	82.5	7.3
عمان	98	68	78.5	-
الكويت	98	88	80	6.1
الإمارات العربية	95.5	91.5	94	9.2
جزر القمر	85	73	15	2.8

الجدول رقم 04: نسب الملتحقين بالابتدائي والثانوي في البلدان العربية.

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية للعام 2010 و تقرير وضع الأطفال في العالم 2011

النسبة التي تنفقهها الدول العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منها في الدول النامية الأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك 8 بالمئة من الذكور و 14 بالمئة من الإناث بين سن 15 و 24 سنة لا يعرفون الكتابة والقراءة بين سنتي 2004 و 2008، وتبقى نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في البلدان العربية عام 2005 65.5 بالمئة مقابل 67.8 بالمئة كنسبة عالمية. أما الالتحاق بالتعليم العالي فتبقى محدودة حيث لا تتجاوز 22.7% ومع أن هذه النسبة أعلى من مثيلتها في الدول النامية (9%)، إلا أنها تشكل أدنى بكثير من النسب السائدة في الدول الصناعية والتي تصل إلى 60%. وما زالت نسب الالتحاق هذه دون مثيلتها في الدول النامية وبخاصة فيما يتعلق بالفتيات، وتعاني الفئات الأضعف اجتماعيا مثل النساء والفقراء وخاصة في المناطق الريفية من حرمان من التعليم يتصاعد في المراحل التعليمية العليا<sup>(1)</sup>.

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، أن نوعية التعليم المدرسي مرتبط بثلاث عوامل أساسية هي: وضع المعلمين والمعلمات، طبيعة المناهج وأساليب التعليم، وسياسات التعليم؛ فلقياس مستوى التعليم لابد "من تلمس أوضاع المعلمين والمعلمات وقدرتهم على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاق"<sup>(2)</sup>، ومن أهم العوامل المؤدية إلى ذلك مستوى الثقة بين قطبي العملية التربوية أو التعليمية أي التلاميذ والمعلمين ، يسميها أحمد محمد النكلاوي بـ"الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية" ويؤكد في هذا الصدد على وثوقية "العلاقة بين غياب الديمقراطية في مجتمع ما، أو كما أسماها أمين المهدي بسيطرة ثقافة الاستبداد أو الطغيان وصور التخلف الاجتماعي والاقتصادي. فالتوتر السياسي والعسكري من شأنها أن تولد خبرة الإحساس بالاعترا ب ومن ثم عدم الثقة بين طرفي عملية التفاعل بين الأنساق المختلفة في المجتمع"<sup>(3)</sup>.

يرى التقرير بأن من الأسباب التي تؤثر سلبا على أداء المعلمين التكدر في الأقسام، نقص الرواتب والحوافز ، نقص الإمكانيات المتاحة وسوء المناهج في حد ذاتها التي تعتبر وعاء التنشئة السياسية والاجتماعية للتلاميذ؛ إذ يعتبر التقرير بأن المناهج الدراسية العربية "تكرس الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع التفكير النقدي الحر ، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع"<sup>(4)</sup>. كما تشير البيانات أن تضائل نسب الإنفاق الحكومي على التعليم قد بدأت تتضاءل بعد عام 1985. ما جعل التعليم العربي يواجه تحدي مصادر التمويل، ففي فترة الثمانينات تكلفت الحكومات العربية بالصرف على التعليم، أما اليوم وبفعل عوامل وظروف متعددة فلم تعد حكومات البلاد العربية قادرة على

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضع الأطفال في العالم 2011. د.م.ن: شركة ما وراء الفن للخدمات المطبعية، 2001، ص 104.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، الأردن: المطبعة الوطنية، 2003، ص 52.

(3) خالد عبد العزيز الشريدة وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 225.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص 53.



ذلك خاصة في ظل التزايد السكاني المرتفع، ونسب الالتحاق المرتفعة كذلك. طرحت بهذا الصدد عدة دراسات حلولاً منها فرض الضرائب والرسوم على السلع الكمالية يستثمر دخلها في الصرف على التعليم العالي وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.

تتوجه المناهج التربوية الحالية في بعض البلدان العربية نحو تعليم حقوق الإنسان وقيم المشاركة في صنع القرارات، وطرق اتخاذ القرارات بعد التحليل ودراسة الظروف المحيطة، إضافة إلى محاولتها غرس قيم مجتمعية جديدة مثل ضرورة المساواة بين الجنسين، وهذا من خلال مقياس التربية المدنية بالدرجة الأولى<sup>(1)</sup>. في ذات السياق دعى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب المنعقد في طرابلس عام 1998 إلى ضرورة بناء إستراتيجية عربية تقوم على:

- 1- بناء رأس مال بشري راقى النوعية.
- 2- صياغة علاقة تضافرية قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية.
- 3- إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.<sup>(2)</sup>

إن ارتباط التنمية الإنسانية في يتعلق بتوسيع الخيارات بالصحة والتعليم والمعرفة وتمكين النوع ... يعطي انطباعاً بأن توفر هذه الظروف سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني من خلال الرعاية الصحية، السكن الملائم، النشاط الاقتصادي الحر ... إلا أن الضرورات الاجتماعية وارتفاع مستويات التعليم إضافة إلى السياسات الحكومية والجهود المتضافرة لمكافحة الفقر تدفع من جهة أخرى إلى تنظيم النسل بالتوافق مع الموروث الثقافي العربي. فمن جانب الدولة مثلاً، يمكن تلخيص أبرز التحولات في مواقف الحكومات وسياساتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة في:

- 1- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي اعتبرت نمو السكان في بلدانها مرتفعة جداً.
- 2- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي هدفت سياساتها إلى تخفيض النمو السكاني.
- 3- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي اعتبرت خصوبة سكانها مرتفعة جداً.
- 4- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي هدفت سياساتها إلى تخفيض مستويات الخصوبة، ويتوافق هذا الاتجاه مع انخفاض مستويات الخصوبة في غالبية البلدان العربية.

(1) عبد الله مجيد، التربية المدنية: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية.

ص.06، (2006-07-10)، <http://www.owu-dam.org-politic/21/fkr21-010.htm>.

(2) المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي (الوثيقة الرئيسية). تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000، ص 36-37.

- 5- تطور السياسات باتجاه المزيد من الدعم المباشر لإتاحة الحصول على وسائل تنظيم الأسرة.
- 6- ارتباط التغيرات في المواقف والسياسات بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي أرادت الحكومات العربية تحقيقها.<sup>(1)</sup>
- أما على مستوى الأسر والأفراد، فإن النمو السكاني المرتفع يؤدي بالضرورة إلى توجيه الموارد المادية إلى الاستهلاك المباشر خاصة مع ارتفاع معدلات الإعالة.
- عموماً، يتزايد الاهتمام بموضوع الموارد البشرية في معظم الدول، وترتبط قضية وجودها وتنميتها بالدرجة الأولى بالسكان. واختلال التنمية الإنسانية في مرحلة بناء القدرات نظراً لاختلال الظروف، يؤدي بالضرورة إلى اختلال في الاستفادة من تحرير هذه القدرات.

### المطلب الثالث: توسيع الخيارات ومستوى التأثير في مخرجات النظام السياسي

تفترض المشاركة السياسية في أبجدياتها النظرية، إلى تخصيص سلطوي للقيم يقوم إلى الفعل الجماعي المشاركون للمواطنين دون تمييز، بتطوع وبفاعلية وفق آليات تنظيمية متفق عليها بين الفواعل، وتكون العملية السياسية بذلك جهداً جماعياً لاتخاذ إجراءات متكاملة. وتعد الانتخابات وجمعيات المجتمع المدني أهم قنوات المشاركة، وإن كان من الباحثين من يضيف قنوات الاحتجاج الاجتماعي العام ذات الآثار السياسية قناة أخرى. يشير الواقع العربي إلى توفر هذه القنوات كلها دون تمييز - وإن كان نظرياً - لكن هناك اعتراضات واقعية عن تعريف المشاركة السياسية بالطرح السابق، خاصة ما تعلق منها بالفعالية في ظل أنظمة تسلطية ذات طابعين، جمهوريات شعبية تسلطية وملكيات قبلية ريعية، كلتا الحالتين يتم توظيف العصبية بالمفهوم الخلدوني، ففي الجمهوريات الشعبية يتم استخدام القرابة كالعلاويين في سوريا، والسنة في البحرين وأعضاء العائلة في اليمن والجزائر... ، أما في الملكيات القبلية فتعد العائلة المالكة أساس الحكم، وفي كلتا الحالتين تعتبر الديمقراطيات بآلياتها وبما تطرحه من نتائج خطر على أعضاء العصبية (من العصبية)، فتقوم العلاقات على المحسوبة والشبكات الزبائنية<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> ميثاء سالم الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديمغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون. بيروت: المنتدى العربي للسكان، 2004، ص 15.

<sup>(2)</sup> Ray mond Hinnebusch, *Prospects for democratisation in the middle east*. In : Birgitte. Rahbek, (ed) *Democratisation in the middle east*. Copenhagen : aarhus. University press, 2005, p35.

اختلفت الأدبيات السياسية في تحديد مصطلح يعكس الإرهاصات - أو الممارسات - ذات الصلة بالديمقراطية و تجلياتها في المنطقة العربية وتراوحت بين موجات، تموجات، مراحل... ، إذ يرى السيد مصطفى أن المنطقة العربية عرفت ثلاث موجات للديمقراطية حددها كما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1- المرحلة الأولى: في مصر الخديوي اسماعيل، امتدت لحوالي 14 سنة وانتهت بالاحتلال البريطاني.
  - 2- المرحلة الثانية: تركزت في المشرق العربي، تزامنت والاستقلال، شملت مصر (1923-1952)، العراق (1936-1958)، لبنان (1946-1975)، سوريا (1946-1949 و 1955)، تونس (1959-1963) وعرفت ليبيا، الكويت، المغرب، السودان فترات قصيرة أو تقلبات في تجارب برلمانية، امتدت هذه الموجة حوالي خمسين سنة ابتداء من عام 1922 إلى غاية 1975 (بداية الحرب الأهلية في لبنان).
  - 3- تراجع أسباب الموجة الثالثة في الهزيمة الساحقة للحرب الثالثة العربية-الإسرائيلية، ما قوض فكرة الشرعية الثورية، تجسدت في إعادة واستعادة التعددية السياسية في مصر والعرب 1975، 1976 على التوالي.
- لم يعتبر العربي صديقي هذه المراحل موجات بل اعتبرها فقط مراحل وقسمها بدوره إلى ثلاث مراحل وهي<sup>(2)</sup>:

- 1- المرحلة الأولى: تزامنت وعصر النهضة، تم خلالها انتخاب مجالس في عهد الخديوي اسماعيل، والخديوي توفيق، وكذا تم تبني أو دستور في المنطقة العربية، وكان ذلك في تونس من قبل الباي محمد عام 1860.
  - 2- المرحلة الثانية: تزامنت والدولة القومية، استهلّت بالديمقراطية التوافقية في لبنان، لكن أردفتها تقلبات في مسارات مثل ما حدث في العراق ولبنان.
  - 3- المرحلة الثالثة: تزامنت وسبعينات القرن العشرين، تجسدت بداياتها في مصر، الكويت، المغرب، وعرفت أوجها بانتخابات تعددية في أبريل عام 1986 في السودان بفوز المعارضة، وشملت المرحلة الثالثة المغرب العربي، المشرق العربي والكويت في الخليج العربي، استأنفت سنوات 1981-1990 بالانتخابات الأردنية والجزائرية
- ومن المفكرين من يربط هذه الموجات بالانتكاسات العسكرية، هزيمة جوان 1967، الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وحرب الخليج الثالثة، إذ أن هذه الإنتكاسات الواضحة خلقت تساؤلات على مستوى الأداء

<sup>(1)</sup> El sayyid, **the Third wave of democratisation in the Arab world**, 179,80 .in : Laarbi Sadiki, **mapping out Arab Electoralism**. 1998-2008. In : Laurence Whitehead (ed) , **Rethinking arab democratisation : elections without democracy**. Oxford, oxford university press, 2009.p62.

<sup>(2)</sup> El sayyid, **the Third wave of democratisation in the Arab world**, 179,80 . op.cit, p63-64.

والفعالية لأنظمة تتمتع بشرعية ثورية، في حين حلت انتصارات مثل حرب 1973 وإلى حد ما الحرب العراقية الإيرانية تراجعا في المطالب بالمشاركة.

### استعراض التجربة الانتخابية في المنطقة العربية

يرى العربي صديقي أن الفترة بين عامي 1975-1997 هي مرحلة حاسمة في المنطقة العربية من حيث تبني الانتخابات وتفعيلها للمشاركة السياسية، وإن كنا لا نغفل التجارب الرائدة سنوات 1950 في مصر، وتونس 1959، السودان 1956، الأردن 1972، ويرى صديقي بأن التعددية السياسية بين عامي 1986 و1995 تضاعفت ثلاث مرات عن ذي قبل، فقد اعتمدت مصر عام 1975 التعددية السياسية أتبعها بانتخابات 1979. وأحدثت السودان في أبريل 1986 المفاجأة من حيث نتائج الانتخابات، إذ فاز حزب الأمة بزعيمه الصادق المهدي، وعرفت موريتانيا أربع انتخابات بين عامي 1988 و1992 من بينها أول تجربة انتخابية رئاسية تعددية في المنطقة العربية في جانفي 1990، وانتخابات برلمانية تنافس فيها ستة أحزاب و223 مترشحا، بالرغم من الأحداث التي تلت الانتخابات المحلية في الجزائر عام 1990 وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات تعددية شهد لها بالنزاهة داخليا وخارجيا، ومثلت الانتخابات البرلمانية في لبنان أوت -سبتمبر 1992 عودة الانتماء المركزي بطعم التعددية السياسية، وعزز ذلك بانتخابات محلية وبرلمانية أخرى عام 1996. ودشنت اليمن وحدتها التمثيلية بأول انتخابات تعددية في أبريل 1993، بالرغم من الحرب التي نشبت بين الشمال والجنوب عام 1994، إلا أن العملية الانتخابية استأنفت في أبريل من عام 1997، ودخلت المعارضة التونسية البرلمان لأول مرة في انتخابات مارس 1994. واستأنفت المغرب في جوان 1993 العملية الانتخابية بعد انقطاع دام سبع وتسع سنوات<sup>(1)</sup>.

مثلت الكويت الاستثناء الخليجي في العملية الانتخابية، سواء من حيث تبنيها لأول مرة أو عودته عام 1981، واستئنافه في أكتوبر 1992. ودخلت سلطنة عمان عهد الانتخابات في تسعينيات القرن العشرين، وتبنت الاقتراع العام للشباب عام 2002، وطبقت في الانتخابات البرلمانية للعام 2003، سبقتها في ذلك قطر، إذ كانت تجربتها الأولى في الانتخابات المحلية لعام 1999، ونتيجة للتعبة بلغت نسبة المشاركة 85% . في حين استأنفت البحرين عام 2002 العملية الانتخابية بعد قطيعة دامت 30 عاما، وشهدت العربية السعودية أو انتخابات منذ نشأتها (1932) عام 2005. وتعتبر الإمارات العربية آخر الملتحقين وكان ذلك بانتخاب المجلس الوطني الفديري المتكون من 20 عضوا<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Laarbi Sadiki, **elections without democracy . The false starts, 1975.1997.** in : Laurance. Whitehead (ed) Op.cit, pp[101-103].

<sup>(2)</sup> - , **Mapping Arab electoralism 1998-2008.** Op.ct, pp 67.68.

وخلال مجموع الانتخابات في المنطقة العربية، يلاحظ أنه بالرغم من حداثة بعض دول الخليج بالتجربة الانتخابية إلا أن العملية الانتخابية أصبحت فضاء روتينيا للمشاركة السياسية مفتوحة للمواطنين، إذ أصبح هناك إلزام بدورية الانتخابات وتعددية في الطروحات، لكن بالرغم من ذلك فإنه نادرا ما يتم تغيير شاغلي المناصب أو تغيير المناصب، بما يجعل القول أن الفاعلية في العملية الانتخابية غائبة (لاحظ الجدول رقم 05).

يطرح الدارسون للعمليات الانتخابية في المنطقة العربية إشكالية الإشراف عليها، إذ أنه في كثير منها تتولى وزارة الداخلية جهازها البيروقراطي الإشراف من بدايتها (القوائم الانتخابية، تقسيم المقاطعات، الفرز، تقدير نسب المشاركة، إعلان النتائج) إلى نهايتها، ويتوافق ذلك مع ظاهرة الحزب المسيطر. فما عدا لبنان (اللجنة المستقلة للانتخابات) واليمن (هيئة تتكون من أحزاب)، ومصر (منج الإشراف للقضاء) ومؤخرا تونس إذ تتولى وزارة الداخلية الإشراف.

كما أن العملية الانتخابية تزخر بحقائق اقتصادية واجتماعية لا يمكن رصدها بالأرقام، "ففي تونس في عهد الرئيس بن علي مثلا يمثل موظفو الوظيف العمومي والقوى العمالية قاعدة عريضة -مفروضة- للحزب الحاكم، "فبطاقات الانخراط في الحزب إلزامية في التوظيف الحكومي، والانتخاب ضروري، بما يؤثر على نسب المشاركة، إذ بلغت في آخر انتخابات رئاسية في عهد الرئيس زين العابدين بن علي 89.45%، وآخر انتخابات برلمانية في عهد نفس الرئيس 89.40% وفاز الرئيس حينها بنسبة ساحقة 94.5%"<sup>(1)</sup>.

والعائلة لاعب رئيسي في الحياة السياسية العربية، والمقصود بها العائلة المالكة أو عائلة الرئيس، إذ أصبحت عائلات بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، وصالح في اليمن، مؤثرة جدا، حد التحكم في العملية السياسية والحراك الانتخابي من خلال التأثير لإعداد القوانين الانتخابية، تحديد المترشحين، توجيه الرأي العام من خلال وسائل الإعلام الثقيلة ووسائل الإعلام الأخرى. وامتداد لها تمثل القبيلة والعشيرة محددات اجتماعية مؤثرة في العملية الانتخابية إلى حد بعيد-سنقوم بدراستها بشكل موسع في مطلب آخر- فبالرغم من أن موريتانيا "عرفت تجربة ديمقراطية بعد الإطاحة بالرئيس ولد الطابع عام 2005 ما مهد لعهد جديد، من بين المترشحين كان عبد الله الفائز بدعم من عشيرة كبيرة"<sup>(2)</sup>. هذا بالرغم من الطابع الجمهوري للدولة.

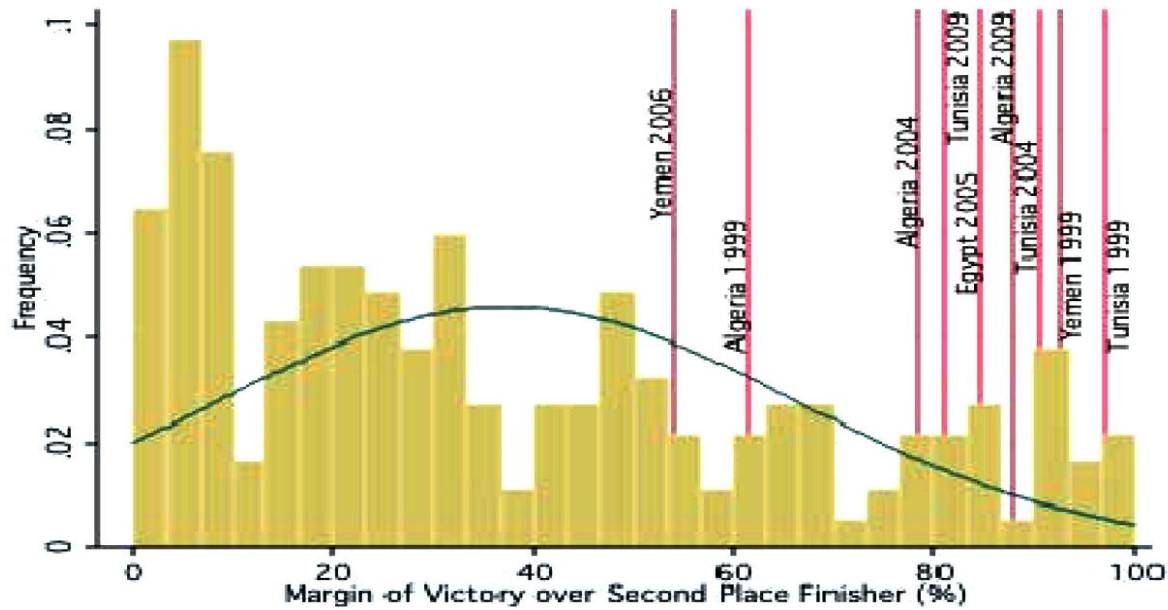
وتظهر المؤسسة العسكرية كمحرك آخر للعمليات الانتخابية من خلال الخلفية العسكرية لبعض الرؤساء كما هو الحال في مصر (أيام مبارك ومن قبله)، السودان، تونس، اليمن، إذ تعتبر المؤسسة العسكرية ضامنة كبيرة للاستقرار في سوريا والجزائر ورؤساء دول أخرى جنرالات سابقون، إضافة إلى أن بعض الدول العربية تتوجه الانتخابات "للتأكيد على الحكم الفردي، خاصة في انتخابات 2007 وبعدها في الجزائر... نجد التحالف الرئاسي الذي يدير الاقتراحات البرلمانية بدل السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية الذي يقترح ويوافق على 80% من مجموع

<sup>(1)</sup> 1 International institute for democracy and electoral assistance, **voter. Tournout. Data for Tunisia.**

[[http://w.w.w.idea.int/vt/contry.view.cfm?country\\_code:TN](http://w.w.w.idea.int/vt/contry.view.cfm?country_code:TN)], (20.10.2011).

<sup>(2)</sup> Laarbi Sadiki, **Mapping out arab electoralism 1998.2008**, op.cit, p83.

القوانين<sup>(1)</sup>. إن التوجه نحو تعزيز نفوذ السلطة التنفيذية من خلال العوامل السابقة، وكذا عدم تحديد أو تمديد عدد العهود الرئاسية المسموح بها (الجزائر، اليمن، السودان، تونس، وغيرها...) يطرح إشكالية التنافسية في الانتخابات التنفيذية، يمثل الشكل رقم (12) توضيحاً لمستويات التنافسية في الانتخابات الرئاسية في بعض الدول العربية (اليمن، الجزائر، مصر، تونس) في مناسبات انتخابية مختلفة. إذ قام Jason Brownlee أستاذ بجامعة تكساس (الولايات المتحدة الأمريكية) بدراسة السياق التنافسي للانتخابات الرئاسية.



الشكل رقم 13 : القدرة التنافسية للانتخابات الرئاسية في البلدان النامية.

المصدر:

Jason Brownlee , **Executive elections in the Arab world When and how Do they matter ?.** comparative political studies. 44(7),2011,p817.

في الجزائر، مصر، تونس، اليمن سنوات (1999،2004،2009)، (2005)، (2009،2004،1999)، (2009،2004،1999)، (2006،1999) على التوالي، ومع إشارة واضحة إلى أن الانتخابات الرئاسية لم تفرز اختيار حزب أو رئيس حاكم، يؤكد بأن هذه الانتخابات هي تحديد "للعهد" إذ أن بوتفليقة رئيس للجزائر منذ 1999، مبارك وعلي عبد الله صالح، زين العابدين بن علي حكموا دولهم لفترات زمنية طويلة.

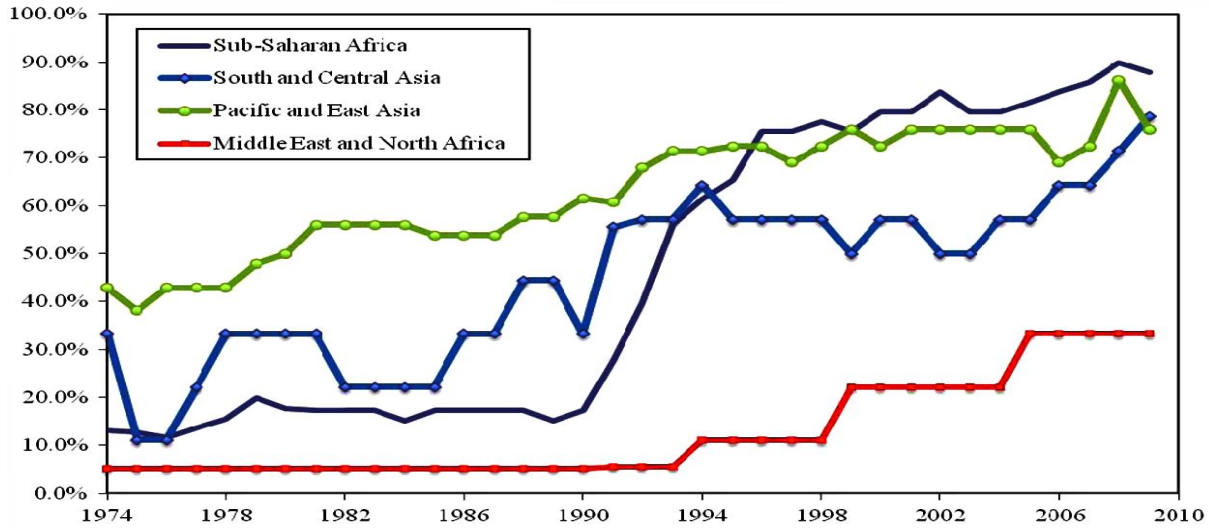
لقياس مستويات التنافسية قام بقياس هامش الفوز وهو الفرق بين نسبة الأصوات المتحصل عليه من قبل الفائز بالانتخابات في الدورة الحاسمة (في حالة وجود دورة ثانية) ونسبة الأصوات المتحصل عليها من قبل الثاني في الترتيب. فكانت النتائج ممثلة في الرسم البياني السابق، فمثلا في الانتخابات الرئاسية اليمنية للعام 2006 هامش

<sup>(1)</sup> Laarbi Sadiki, **Mapping out arab electoralism 1998.2008**, op.cit,p89.



الفوج بلغ 56.6% وهو أدنى مستوى تنافسية، والجزائر في انتخابات 2004 بلغ الهامش 78.6%، بن علي (2004) أكثر من 90%، مصر (2005) 81%<sup>(1)</sup>.

ولتوضيح ذلك جيدا، أعدت مقارنة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبين مناطق مختلفة عبر العالم تشترك في كونها دولا نامية، إذ اتبع حدوث انتخابات تنفيذية منذ 1974 إلى غاية 2009 في أربع مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، آسيا الوسطى والجنوبية، المحيط الهادئ وشرق آسيا وأخيرا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



الشكل رقم 14: معدل الانتخابات التنفيذية التنافسية في البلدان النامية (1974-2009)

المصدر: Jason Brownlee, *Executive elections in the Arab world*. op.cit, p 814.

أشارت البيانات (الشكل رقم 13) إلى تأخر واضح لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث وجود انتخابات تنفيذية تنافسية لتولي مناصب قيادية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها كون الكثير من دول المنطقة هي دول ملكية (البحرين، الأردن، الكويت، المغرب، عمان، قطر، السعودية، الإمارات) في حين لم تتبنى ليبيا الانتخابات والأحزاب نهائيا إلى غاية انهيار نظام الرئيس القذافي عام 2011، كما أن وجود ما يسمى بظاهرة الحزب المسيطر، والحزب الواحد (سوريا، والعراق قبل 2003) قلص من هذه التنافسية.

لكن ما يجب أن ننوه إليه في هذه النقطة أن نسب المشاركة في الانتخابات أضحت ضعيفة، إلا في تونس التي يكون فيها الانتخاب واجبا، وكذا باستثناء الانتخابات التي تلي تغييرات جذرية في المجتمع، كما كانت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس 2011، إذ بلغت حوالي سبعون بالمئة بالرغم من عدم إجبارية الانتخاب. إذ تراجعت نسبة الإقبال من 69% عام 1997 في الجزائر إلى 35.6% عام 2007. ووصلت إلى أدنى مستوياتها في مصر إلى 27.47% في الانتخابات البرلمانية للعام 2010، و22% في الانتخابات الرئاسية للعام 2005. في هذا الصدد يرى Meonch & Makerem abid بأن اللامبالاة الانتخابية في انتخابات مصر تنعكس

<sup>(1)</sup> Jason Brownlee, op.cit, p816.

في انخفاض مستويات الإقبال، إذ عادة ما تستقر تحت 30%، وتكون كبيرة في المناطق الريفية، مكارم عبيد أشارت إلى أن القاهرة بلغت نسبة الإقبال فيها 14% في انتخابات 1984، ورأت في ذلك انعكاساً لانعدام الثقة في العملية الانتخابية وفي الأحزاب<sup>(1)</sup>.

كما لا يمكن إغفال الطابع الطائفي للانتخابات وتأثيره على نسبة التصويت خاصة في لبنان، وبدرجة أقل في البحرين والعراق، إذ أن التأثير الطائفي مدسّر في الحالة اللبنانية. إذ عدل قانون الانتخابات في 16 جويلية 1992، ليسمح بتمثيل متساو لمقاعد مجلس النواب بين المسلمين والمسيحيين برفع عدد المقاعد من 108 إلى 128 مقعد ويغذي ذلك إشكالية الولاء الطائفي، والتفكك والعداء بين الطوائف.

يظهر الإقصاء كذلك في البلدان العربية من خلال قوانين الانتخابات وصناعاتها، ويتضح كذلك في إعداد القوائم، إذ تلجأ بعض الأنظمة لخلق آليات لتقليل حضور أحزاب بعينها، مثلاً إلغاء الوكالات الانتخابية، إلغاء قاعدة ناخب واحد لعدة مصوتين وتفعيل قاعدة "صوت واحد، ناخب واحد"، كما تعتمد الأنظمة للتلاعب بتسجيل الناخبين وإصدار بطاقات الناخب وإن كان من الصعب تقديم أدلة على ذلك، فإن التلاعب يظهر جلياً في تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتناسب والوعاء السكاني وأمثلة ذلك عديدة منها الأردن في 1993، والجزائر 1990.

يتجلى الإقصاء مقنناً في حظر الأحزاب السياسية، إذ يتضمن دستور الجزائر والدستور المصري (المعدل عام 2007) إشارة واضحة إلى حظر أحزاب ذات طابع ديني (إسلامي أو مسيحي) وإن كان المستهدف هي الأحزاب الإسلامية خاصة الإخوان المسلمون في مصر والأردن. إن هذا الحظر يطرح أسئلة من الجدوى التمثيلية للحرطة الحزبية في البلدان العربية (إن وجدت). واختلف التواجد الحزبي ذي القاعدة الإسلامية، وكذا طرق التعامل معها من دولة إلى أخرى إذ تنوع في المغرب، وتأسس في مصر (بعد حقبة من الإقصاء -مبارك وما قبله) والأردن والجزائر، وحظر في تونس (فترة حكم بورقيبة وبن علي).

إضافة إلى هذا كله، تخضع حرية التجمع وإنشاء الأحزاب والوصول إلى وسائل الإعلام العامة، قيوداً تصل حد الحصول على ترخيص أمني، واستبعاد فئات من المجتمع من التصويت (السعودية لحد عام 2001، الكويت 2006...)، البدون (دون الجنسية) في الكويت وكذا المجنسون كل هذه العوامل لا يمكن تكميمها بالأرقام عند دراسة الانتخابات .

باستخدام دليل الديمقراطية Democracy index 2010 democracy in retreat 2010 ، تبين أن مناطق من أمريكا اللاتينية، شرق وجنوب شرق آسيا، ودول من إفريقيا جنوب الصحراء تتمتع بمستويات معتدلة

<sup>(1)</sup>Laarbi Sadiki, elections without democracy the false starts 1975-1997. Op.cit, p122.



من الديمقراطية، في حين يعيش المواطن العربي مستويات أدنى منها، فمن بين 50 دولة والتي احتلت المراتب الأخيرة من (117-167) توجد 15 دولة عربية، وأول دولة عربية هي لبنان واحتلت المرتبة 86 تلتها فلسطين في المرتبة 93، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان من بين الدول المئة الأولى.

تتراوح مستويات الحريات السياسية والمدنية في كل الدول العربية فوق المتوسط (03.50) بين (04.0 و07.0)، فمن بين اثنان وعشرون دولة عربية تتراوح درجة الاستمتاع بالحقوق السياسية والمدنية (04.00 و05.00) في خمس دول فقط وهي: جزر القمر، لبنان، المغرب، الكويت، البحرين، وأربعة عشر دولة تتراوح بين (05.50-06.50) وهي الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، موريتانيا، عمان، فلسطين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، هي أقرب للقهر، وبلغت القهر في كل من ليبيا، الصومال، السودان. وذلك حسب مؤشر الحريات السياسية والمدنية 2011 الصادر عن دار الحرية (Freedom house).

أما دليل الدول الفاشلة والذي يتضمن مؤشرات مرتبطة بالحريات، والأمن والهجرة... فإن على رأس القائمة (المتكونة من 177 دولة) نجد الصومال يليها السودان في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة التاسعة العراق، ما يعني أن من أفضل عشر دول في العالم ثلاث منها عربية، ومن بين الخمسين الأولى هناك سبع دول عربية، وأنجح الدول العربية هي سلطنة عمان في المرتبة 140، ثم قطر في المرتبة 139، فالإمارات العربية في المرتبة 138، ومن بين أنجح خمسين دولة هناك فقط 05 دول عربية هي بالإضافة إلى الدول السابقة الذكر البحرين، الكويت. والملاحظ أنها دول ريعية قبلية خليجية ما يطرح إشكالية الموازنة بين الحداثة السياسية والاقتصادية، وحدوى الانتخابات في المجتمعات القبلية. إذ يرى البعض بان الفشل في مساهمة أرباح النفط وأثرها التوزيعي للمخرجات مع الفعل المشاركة للمواطن يعود لكونها ملكيات أو إمارات وتوافق ذلك مع ترتيبات مالية وضريبية تجعل من التحدي الاجتماعي للحكام ضعيفا، بينما يرى فريق آخر بأن دول الخليج من بين الدول النامية التي تعاني من الميزات العامة للدول شبه أو غير الديمقراطية، وطغيان البعد القبلي للحكم. تتوضح هذه الأرقام من خلال الجدول رقم (05)

### المشاركة من خلال الأحزاب السياسية:

ينقسم تعامل الدول العربية مع الأحزاب السياسية إلى قسمين، دول تعتمد نظام اللاأحزاب إذ لا تسمح بوجودها نهائيا وهي سبع دول، ست منها خليجية: السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، إضافة إلى ليبيا قبل عام 2011. بالرغم من أن ليبيا عرفت بين عامي 1952 وسبتمبر 1969 أربع انتخابات عامة لانتخاب نواب الغرفة الفيدرالية، النساء الليبيات حظين بالحق في 1963 ومارسهن عامي 1964 و1965، وعرفت في خمسينيات القرن الماضي شبه نظام ثنائي حزبي (حزب الاستقلال، حزب المؤتمر الوطني

الطرابلسي). واستحدثت الكويت ما يسمى بالديوانيات. ودول تسمح بوجود أحزاب سياسية وهي باقي الدول العربية، لكن ذلك لا يعني تعميم أحكام حرية إنشاء الأحزاب، وعدم وجود قيود على حريات العمل الحزبي. قسم الأستاذ محمد طربوش الأحكام الدستورية العربية التي قررت التعددية الحزبية إلى ثلاث مجموعات<sup>(1)</sup>: **المجموعة الأولى:** وهي التي قضت دساتيرها بالتعددية الحزبية، فالدستور السوري 1950 نص على حق إنشاء أحزاب سياسية، وذلك في نص المادة 18 ودستوري 1953 (17) و 1962 (18)، وإن عرفت سوريا مجموعة من الأحزاب السياسية (حظر بعضها فيما بعد) قبل عام 1963 "وكان لهم تمثيل حزبي برلماني وشاركوا في إحدى الحكومات بثلاث وزراء"<sup>(2)</sup>. كما أقرت المادة 16 في فقرتها الثانية من دستور عام 1952 عن "الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية". جدير بالذكر بأن الأحزاب في الأردن ظهرت بتأسيس الدولة عام 1921، "وضعت ... عام 1958.. وفي عام 1989 أطلقت الحياة الحزبية مرة أخرى وسمح رسمياً للأحزاب بالعمل بعد إقرار قانون الأحزاب عام 1982"<sup>(3)</sup>.

تعتبر تجربة مصر قديمة مقارنة بباقي الدول العربية، فقد عرفت حراكاً حزبياً منذ القرن التاسع عشر، ونص بعد ذلك دستور عام 1923 على نظام التعددية السياسية، منعت بعدها ثورة عام 1952، ثم سمح لها عام 1976 ... بما سمي آنذاك بالمنابر السياسية وهي ثلاث منابر داخل الاتحاد الاشتراكي وهي منبر الوسط (مصر العربي)، منبر اليمين (الأحرار الاشتراكيين)، منبر اليسار (التجمع الوطني الوحدوي التقدمي). وتبقى مصر البلد العربي الوحيد الذي حافظ على دورية الانتخابات منذ عام 1976<sup>(4)</sup>. صدر بعدها القانون الصادر في 1977/02/03 الذي نص على حرية تكوين الأحزاب، أعقبه التعديل الدستوري 1980/06/26 المتضمن نفس التوجه. وكفل الدستور اليمني لعام 1991 التعددية الحزبية، بعدما كان يحظر الشطر الشمالي الأحزاب، ويتبنى الشطر الجنوبي نظام الحزب الواحد (الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي)، نص التعديل الدستوري 1994 على ضرورة تداول السلطة السلمي داخل الأحزاب، لكن يطغى على هذه الأحزاب الطابع القبلي الواضح.

**المجموعة الثانية:** أقرت دول هذه المجموعة "التعددية الحزبية بين شرط امتياز الحزب القائد، وبين تقرير مانع قيام الأحزاب إلا بشرط محدد"<sup>(5)</sup>. خاصة ما تعلق منها الاختلاف الفكري والإيديولوجي وفيما بعد استخدام الدين لـ"أغراض سياسية" تبرز هذه الظاهرة أساساً في الدول التي تبنت نظام الحزب الواحد وسمحت بوجود أحزاب سياسية تحت مظلة الحزب الواحد وفقاً لتوجهاته، ومثال ذلك العراق مع حزب البعث، إذ نص القانون رقم 142

(1) قائد محمد طربوش، الحقوق والحريات في الدول العربية - تحليل قانوني مقارن.

[<http://www.wert.org/DTLS.PHP.?CONTENTID.=59>], (2011.11.01)

(2) قسم البحوث والدراسات (الجزيرة)، الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

[<http://www.ALJAZEERA.NET/NR/EXPRESS/E166.720D-22B9-4708.....HTM>], (03.10.2004).

(3) المرجع نفسه.

(4) Laarbi Sadiki, Elections without democracy the false starts 1975.1997, op.cit, p 122.

(5) قائد محمد طربوش، مرجع سابق.

لعام 1974 قانون الحزب القائد على إتباع نتائج المؤتمر القطري الثامن الحزب الذي يقود السلطة على أن تحظر - حسب مشروع الدستور المعدل عام 1989 - على الأحزاب والنقابات والاتحادات والنوادي نشاطها بموجب القانون، ووفق هذا يحظر لغير حزب البعث العربي الاشتراكي العمل السياسي.

يعتبر دستور عام 1996 في الجزائر من الدساتير التي طرحت شروطا في إنشاء الأحزاب، إذ نصت المادة 42 منه: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون" وفي فقرتها الثالثة نصت "وفي ظل احترام أحكام الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي"<sup>(1)</sup>. بما يمنع عليها الدعاية باستخدام العناصر السابقة، وتتفق هذه النقطة مع القانون المصري الذي يرفض كذلك إنشاء أحزاب على أساس ديني، بما ينسحب على الأقباط والاحوان المسلمين كذلك في مصر.

**المجموعة الثالثة:** فهي الدساتير التي قررت "تحريم الحزب الواحد صراحة" بما يسمح بتشكيل تعددية سياسية على أساسها، كما الحال في المغرب منذ دستور 1962 إلى غاية دستور 1996، وكذا الدستور السوداني المؤقت لعام 1985، وبطريقة نوعا ما غير مباشرة في دستور 1998<sup>(2)</sup>.

لكن، إلى أي مدى تعتبر الأحزاب السياسية قناة للمشاركة السياسية، الجواب لن يكون مكتملا دون دراسة طبيعة العلاقة بين الحكومة والأحزاب السياسية، وفي هذا الصدد يفرق Ellen M. Lust Okar بين قوة الحزب، وقوة نظام الحزب السياسي، وذلك في دراسة لهما عن الأحزاب السياسية في الأردن، إذ يشير الأول إلى قدرة الأحزاب على التشريع وتنفيذ السياسات، أم الثاني فيمثل قدرة الحزب على الارتكاز في وضع السياسات

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 42.

(2) قائد محمد طربوش، مرجع سابق.

معدل الدولة الفاشلة /الترتيب	مستوى الحريات (دار الحرية) 2011	تصنيف الديمقراطية 2010	معدل الديمقراطية 2000-1999	المشاركة السياسية (%)	متوسط الإقبال الانتخابي في 3 مناسبات على الأكثر منذ 1990 إلى 2010 (%)		عدد المناسبات الانتخابية في الفترة 2010-1990 (%)		
					برلمانية	رئاسية	برلمانية	رئاسية	
81/78.00	05.50	125	0550	02.78	49.09	64.51	04	04	الجزائر
129/59.00	05.00	122	06.50	02.78	64.53	-	03	-	البحرين
55/83.80	04.00	126	05.00	03.33	70.30	62.11	02	05	جزر القمر
60/82.60	05.50	154	05.00	01.11	59.28	70.21	04	04	جيبوتي
45/86.60	05.50	138	05.50	02.78	34.83	22.95	05	01	مصر
09/104.80	05.50	111	07.00	06.11	71.81	-	02	-	العراق
96/74.50	05.50	117	04.00	03.33	54.91	-	05	-	الأردن
128/59.50	04.50	114	04.50	03.33	70.11	-	05	-	الكويت
43/87.70	04.00	86	05.50	06.67	48.11	-	05	-	لبنان
111/68.70	07.00	158	07.00	02.22	-	-	-	-	ليبيا
42/88.00	05.50	115	05.50	03.89	58.66	65.20	05	03	موريتانيا
87/76.30	04.50	116	04.50	01.67	48.97	-	04	-	المغرب
140/49.30	05.50	143	06.00	02.22	62.70	-	03	-	عمان
53/84.40	05.50	93	-	08.33	62.70	58.85	02	02	فلسطين
139/49.50	05.50	137	06.00	02.22	-	-	-	-	قطر
93/75.20	06.50	160	07.00	01.11	-	-	-	-	السعودية
01/113.40	07.00	-	07.00	-	-	-	01	-	الصومال
03/108.70	07.00	151	07.00	03.30	72.20	72.20	-	-	السودان
48/85.90	06.50	152	07.00	01.67	-	67.22	01	01	سوريا
108/70.10	06.00	144	05.50	02.22	89.10	90.22	04	02	تونس
138/50.40	05.50	148	05.50	01.11	-	-	-	-	الإمارات العربية
13/100.30	05.50	146	05.50	03.89	72.14	65.16	03	01	اليمن
177/19.70	01.00	07	01.00	07.22	66.36	75.93	06	03	نموذج للمقارنة (فنلندا)

الجدول رقم (05): مجموع مؤشرات متعلقة بالديمقراطية إطار مقارن.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : - تقرير الحرية في العالم 2011. - دليل الديمقراطية 2010. - دليل الدول الفاشلة 2010. - المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية <http://www.idea.int>

وبالتالي أداة للربط بين الحكومة والجماهير<sup>(1)</sup>. إن التعددية السياسية في الدول العربية تقرر -تشكلت الأحزاب- وفق الخصوصيات المقترنة بالمنطقة، إذ أن هذه الدول تمتاز بالضعف والافتقار الذي يمتد إلى المرجعية الهوياتية<sup>(2)</sup>. فالخارطة الحزبية العربية تتضمن أنواعا عدة، أحزاب وطنية - دولاتية (البعث في سوريا، العراق، جبهة التحرير في الجزائر، التجمع الدستوري في تونس...)، أحزاب ماركسية، أحزاب ذات قاعدة إسلامية (الإخوان المسلمون في معظم البلاد العربية، الأحزاب الإسلامية في السودان، اليمن، الجزائر...)، أحزاب ذات قاعدة إثنية (الأكراد، الشيعة، الحاقية في السودان، البربر (القبائل) في الجزائر والمغرب...)، أحزاب ذات خلفية حكومية (التجمع الوطني الديمقراطي في الجزائر، المؤتمر الشعبي العام في اليمن، الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، إضافة إلى التحالفات الحزبية).

إضافة إلى الطابع القبلي للأحزاب في بعض الدول مما يجعل: "الحزب أداة سياسية جديدة للوجهاء المحليين التقليديين، أو بدلا من ذلك يحفظ الحزب إعادة توجيه نظام العلاقات التقليدية، هذه الظاهرة واضحة بشكل خاص في لبنان، والمناطق الأكثر تمسكا بالتقاليد في تركيا، وكذا في كل أنحاء العالم العربي وإيران<sup>(3)</sup>.

ثلاث عوامل أخرى كرسست ضعف الأحزاب السياسية في البلاد العربية، وهي التجارب البرلمانية غير المكتملة - الترشح المستقل بدل الترشح عن طريق الأحزاب، والضعف المادي. فإذا كانت قوة الأحزاب وقوة نظامها مرتبط بتأثيرها في رسم السياسات وتنفيذها، فإن الإصلاحات الواسعة للسلطات التنفيذية في هذه البلدان، وكذا الضعف البنوي للبرلمانات خلق ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 "الثقب الأسود" إذ أن السلطة التنفيذية هي المركز الوحيد لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها، كما أن الترشح المستقل هو ملاذ لشخصيات عامة ومعروفة وتهرب كذلك من إمكانية الإلغاء من القوائم الحزبية، ما يعني ضعفا في نظام الحزب السياسي وقوة للعلاقات التقليدية لأغراض سياسية، لكن ما يشكل فشلا آخر هو انضمام المستقلين لأحزاب الأغلبية عموما لمكانتها. أما عن المهشاشة المالية، فهي مرتبطة بقوة الحزب التنظيمية وتواجهه في جميع المجالات، وإلى حد بعيد بالعلاقات التي تربط قادة الأحزاب بمختلف الفاعلين خاصة الاقتصاديين والتنفيذيين، يبقى أن نشير إلى إشكالية الزعامة في الأحزاب وغياب الآليات الديمقراطية للتداول داخل الأحزاب، بما يفتح المجال لوجود رؤساء أحزاب "دائمين" وزعماء "كارزميين" بدل الطابع المؤسسي.

(1) Mona Marshy, Freedom of association with regard to political parties and civil society in the middle east, North Africa, and the Gulf : A literature review ottawa : international development research center, april 2005,p20.

[[http://web.IDRC.CA/uploads/....Mona\\_Marshy.doc.pdf](http://web.IDRC.CA/uploads/....Mona_Marshy.doc.pdf)].

(2) Ibid, p 19.

(3) Ibid, p 21.

### المشاركة من خلال منظمات المجتمع المدني:

من حيث النظام القانوني المسير للجمعيات يمكن تصنيف الدول العربية إلى: (1)

- 1- أنظمة سياسية تسمح بإنشاء منظمات بمجرد إخطار السلطات، ولا ترخيص مطلوب، وهي الحالة الموجودة -نظريا- في لبنان والمغرب، هذه الدول تسمح بتعددية التمثيل في قطاع الشغل سواء على أساس جغرافي أو سياسي، نقابات متعددة تمثيل المحامين، تعتبر المغرب الدولة الوحيدة التي تحوي ثلاث فيدراليات لاتحاد التجار.
- 2- دول يعتبر فيها الترخيص ضروريا لإنشاء أي منظمة من أجل الاعتراف القانوني بها، خاصة في القوانين التي تحكم إنشاء الجمعيات المهنية، واتحاد التجار والحرفيين، وهو الحال في مصر، الأردن، فلسطين، الجزائر، تونس، والسودان.
- 3- أنظمة تكون فيها المنظمات المهنية والاتحادات، مسيطر عليها من قبل الحزب الحاكم، وقد تكون مدمجة في هيكلها، كما هو الوضع في سوريا، العراق، ليبيا -قبل 2011- وإن كان الوضع في ليبيا مختلف بعض الشيء إذ لا يمكن الحديث الصريح عن حزب -
- 4- أنظمة بعض المنظمات فيها محظور التأسيس أصلا، كما الحال في عدد من دول الخليج -باستثناء الكويت- إذ أنها لا تسمح بوجود اتحادات حرفية.

عموما يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية إلى خمس مجموعات: (2)

- 1- منظمات ذات طابع اجتماعي ترفيهي وتتضمن نوادي الشباب، والمنظمات الرياضية.
- 2- منظمات ذات طابع تعاوني وتهتم بتوزيع المساعدات الاجتماعية وتتضمن منظمات التنمية الاجتماعية.
- 3- منظمات ذات طابع معرفي، المنظمات الثقافية، ومنظمات تطوير البحث والتعليم.
- 4- منظمات تمثيلية لقطاعات اجتماعية كالتجار، الحرفيين، النساء، الشباب ... .
- 5- منظمات تهتم بقضايا مجتمعية عامة، كحقوق الإنسان، حقوق المرأة، المساءلة والحكم الرشيد، الديمقراطية، ....

(1) Mona Harshy, op.cit, p19.

(2) Mervat Rishmawi & Tim Morris, **overview of civil society in the Arab world**. Praxis paper No.20. International NGO training and research centre, october 2007, p19.  
[[http://www.intrac.org/Data/files/resources/421/praxis-paper-20-overview\\_of\\_civil\\_society\\_in\\_the\\_arab\\_world.pdf](http://www.intrac.org/Data/files/resources/421/praxis-paper-20-overview_of_civil_society_in_the_arab_world.pdf)],

تتقاسم الدول العربية مجموعة ممارسات فيما يخص التعامل مع هذه المنظمات خاصة المنظمات التي تتمتع بقاعدة شعبية مؤثرة كاتحادات العمال والموظفين في مختلف القطاعات، لكن ذلك لا يعني وجود تطور من حيث إنشائها أولاً ثم نشاطها، فالبحرين مثلاً منذ عام 1999 وهي سنة تولي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الحكم، شجع على إنشاء الجمعيات، وبلغت سنة 2009 : 350 منظمة منها أربعين اتحاد حربي - مع مراعاة مساحة البحرين وتعداده السكاني - وتتمتع المنظمات في الأردن بيئة خاصة للعمل الخيري، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ للجمعيات الخيرية في السنوات القليلة الماضية، وتتلقى معظم المنظمات المسجلة في إطار النفع العام في الكويت الدعم الحكومي -مالي - يصل حد تسديد نفقات عقد المؤتمرات، تتواجد في الكويت أكثر من 55 منظمة بتعداد أربعون ألف منخرط تركز معظمها على قضايا الجندرة، تعزيز القيم الإسلامية... بغض النظر عن المنظمات غير المعترف بها. كما تعرف الكويت ما يسمى بالديوانيات والتي لها تأثير سياسي بالغ. وأنشأت قطر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2002 برعاية الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وأنشأت العربية السعودية منظمة مستقلة للصحفيين عام 2003، ومنظمة مستقلة لحقوق الإنسان عام 2004 وساهمت في معالجة عدة قضايا مرتبطة بالشغل، البيروقراطية والعدالة والعنف...، كما أنشأت إدارة خاصة تهتم بشؤون العمال الأجانب لديها عام 2005<sup>(1)</sup>.

ويعود أول قانون يحكم المنظمات في المغرب إلى عام 1914، وتتمتع فيه المنظمات بهامش كبير من الاستقلالية والحرية، وانتقلت تونس عام 1988 من نظام الترخيص إلى نظام التصريح بدل الترخيص (قانونياً)، وبلغ عدد المنظمات في السودان والمسجلة بالمجلس السوداني للجمعيات الأهلية حتى عام 2008، 230 جمعية وطنية و116 جمعية دولية، إلى جانب 16 منظمة تابعة للأمم المتحدة وتعنى عموماً بمختلف أوجه الحياة المرتبطة بالنساء والشباب والمجموعات المتأثرة بتبعات الحرب<sup>(2)</sup>.

وتطبق لبنان واحداً من أقدم قوانين الجمعيات في المنطقة، ويكفي حسب هذا القانون إبلاغ الداخلية عن وجودها وهيكلها الداخلي، يوجد في لبنان ما لا يقل عن 250 منظمة مهنية، عمالية، حرفية، وأكبر عدد من منظمات المحامين والمهندسين، والصحفيين، والمعلمين مقارنة بباقي الدول العربية، أبرزت هذه الجمعيات فاعليتها عند غياب الدولة فترة الحرب الأهلية. وأكسبها ذلك مكانة وخبرة في التسيير. وهو الوضع كذلك وبدرجة أكبر في الأراضي المحتلة في فلسطين، إذ يغطي المجتمع المدني الفراغ بين الشعب الفقير والسلطة الضعيفة، إذ أن المنظمات المجتمعية تغطي حوالي 60% من خدمات الرعاية الصحية، وتسير 42% من المستشفيات، 90%

<sup>(1)</sup> Mervat Rishmawi & Tim Morris, **overview of civil society in the Arab world**.op.cit, pp[14-21].

<sup>(2)</sup> أحمد عمر خوجلي، منظمات المجتمع المدني في السودان... التسيير سيد الموقف. واشنطن: المرصد الديمقراطي، السنة 04، العدد الثاني، أبريل 2009، ص 05.



من مراكز التأهيل، 95% من مدارس ما قبل التعليم، كما أنها تقدم خدمات لآلاف المشتغلين بالفلاحة وباقي الأنشطة الأساسية. في مجموعها تشغل منظمات المجتمع المدني 25 ألف شخص<sup>(1)</sup>. شكلت هذه المنظمات هيئات تنسيقية (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد العام للمنظمات الخيرية، الجمعية الوطنية للمنظمات غير الحكومية)، ويحكمها القانون الصادر عام 2000.

لكن كثافة الحياة المجتمعية تختلف بشكل كبير، ووجودها مهما كان لا يعكس فاعليتها. يرى Hawthorne أن منظمات المجتمع المدني لكي تكون فاعلة لابد أن تكون مستقلة عن النظام، ديمقراطية التسيير الداخلي، وأن تكون قادرة على بناء تحالفات مع قطاعات أخرى من منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى قوى أخرى كالأحزاب السياسية<sup>(2)</sup>.

بالنظر إلى واقعها في الدول العربية فإن الكثير إن لم نقل الغالبية من منظمات المجتمع المدني لا تملك قدرة تنظيمية تمكنها من أن تكون مستقلة عن النظام فيما يخص التمويل والتنظيم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوانين تمنع الاستفادة -على الأقل- المباشرة من المساعدات التي يمنحها المانحون، كما الحال في القانون المصري والجزائري، وكرأي شخص أرى بأن العمل الأهلي للإخوان المسلمين في البلدان العربية يعتبر رائدا في التنظيم وتحقيق الأهداف. أما عن التسيير الديمقراطي، فالبرغم من أهميتها فإن المناصب التي تشغل بالانتخابات تعرف استيلاء طويلا عليها نسبيا، يتجاوز في متوسطها ثماني سنوات. مع ملاحظة حد أدنى من التداول. "وفقا لدراسة قام بها الباز فإن المغرب، السودان، فلسطين، تونس، مصر، دول الخليج حيث أقل من خمسة أشخاص تناوبوا على رئاسة المنظمات منذ إنشائها"<sup>(3)</sup>.

تمنع قوانين الجمعيات في الدول العربية أن تكون للجمعية نشاطا ذو طابع سياسي، وترك للسلطة سلطة تقدير ما إذا كان للنشاط بعد سياسي، وهذا ما نجده في قوانين مصر، الجزائر، الأردن، العراق، الكويت، سوريا، والدول الخليجية... ما يمنع إقامة تحالفات مع الأحزاب السياسية. تطرح هذه النقطة فعالية هذه المنظمات في خلق ونشر ثقافة ديمقراطية، عموما دورها في التحول الديمقراطي، ومحاولة الأنظمة حصر دورها في العمل الخيري، الاجتماعي والثقافي.

اجتماع هذه النواقص الثلاثة، رافقه تعامل الدولة مع هذه المنظمات، إذ لا يخفى أن الجهة المسؤولة عنها في معظم الدول العربية هي وزارة الداخلية. وأنها تتعرض بشكل كبير للاختراق والتدخل في تسييرها وانتخاب أعضائها، وفي هذا الصدد تعتبر الدول العربية من المناطق التي تخترق فيها المنظمات بشكل لا يحدث في دول

<sup>(1)</sup> Mervat Rishmawi & Tim Morris, Op.cit, p 19.

<sup>(2)</sup> Mona Marshy, op.cit, p12.

<sup>(3)</sup> Mustapha Kamel Al- Sayyid, **Political participation in Arab countries**, Paper prepared for the Ara region Human development report.

[<http://www.UNHCHR.CH/HURIDOCDA/HURIDOCDA.NSF/...pdf>] July 2001, p 19



أخرى. وكطريقة أخرى لإضعاف هذه المنظمات تسعى الأنظمة لخلق منظمات موازية للأصلية لخلق انشقاقات مدمرة فيها.

بهذا الواقع، توجد المنظمات على طول الطيف، في نهايته نجد ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، أين تمنع هذه الدول إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، وفي الطرف الآخر للطيف نجد لبنان، المغرب، الأردن وتتراوح بين الطرفين دول تخضع فيها المنظمات لشتى أنواع التضييق والمساومة.

الملاحظ أن نشاط الجمعيات الفعلي غير السياسي يظهر ناجحا في الدول الفاشلة حسب دليل الدول الفاشلة، إذ أن المنظمات في اليمن تعمل دون قيود حقيقية، وتغطي مجالات واسعة في فلسطين المحتلة، وتزدهر كذلك في لبنان الخارجة من حرب أهلية والمعروفة بضعف سلطة الدولة.

### الحركات الاحتجاجية ومضامينها المشاركة:

يأتي إدراجها ضمن آليات المشاركة باعتبارها تتضمن في كثير من الأحيان رسائل سياسية واضحة، حتى وإن لم تتعلق بالحكومة أو تغييرات سياسية أو حريات فإنها تتعلق بمطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية، وكلها مضامين السياسات العامة باعتبارها توزيعا سلطويا للقيم، تكون هذه الرسائل في شكل مطالب أو ردود فعل أو مواقف من سياسات و/أو أشخاص.

يذكر التاريخ أن بعض الإصلاحات السياسية الجزئية والكلية في الدول العربية كانت نتيجة لحركات احتجاجية (الجزائر، السودان، الأردن، المغرب، مصر، ليبيا)، في هذا الصدد يرى صدقي أن "ثورات الخبز" هي عامل رئيسي للإصلاح الديمقراطي في السودان والأردن في فترات زمنية مختلفة، ويقترح بان هناك علاقة قوية بين احتجاجات الخبز وبين الليبرالية السياسية في السودان عام 1985، الجزائر عام 1988 والأردن عام 1989<sup>(1)</sup>.

عرف التاريخ المعاصر لبعض الدول العربية احتجاجات جماعية كما الحال في مصر، إذ عرفت أكثر من 1000 احتجاج في الفترة بين 1989 و2004 بحوالي 250 حركة احتجاجية عام 2004 وحدها، بما قدر زيادة بحوالي 20% عن 2003، وأحصت جريدة "المصري اليوم" 225 إضراب، اعتصام ومظاهرات في 2006، و580 في 2007، وفي 2008 عرفت أكثر من 400 حركة احتجاجية جماعية تضمنت بين 300 ألف إلى 500 ألف عامل<sup>(2)</sup>. بالرغم من أن احتجاجات 06 أبريل 2008 جمعت لفيف المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال طبيعة الفاعلين فيها (حزب الكرامة الناصري غير المعتمد - حزب الوسط - الحركة المصرية للتغيير (كفاية) - نقابة المحامين...)، إلا أن المعروف في الحركات المصرية الفصل بين المطالب السياسية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية،

<sup>(1)</sup> Mona Marshy, op.cit, p10.

<sup>(2)</sup> Marina Ottaway and Amr Hamzawy, **Protest movements and political change, in the arab world**\_Study for Carnegie endowment for international peace. [[http://Carnegieendowment.org/files/Ottawayhamzawy\\_Outlook\\_Jan\\_11\\_Protest\\_movement.pdf](http://Carnegieendowment.org/files/Ottawayhamzawy_Outlook_Jan_11_Protest_movement.pdf)] (28.01.2011), pp [2-3].

ودليل ذلك أن الاحتجاجات التي تزامنت والانتخابات البرلمانية عام 2005 لم تجد زخما عماليا - شبابيا بقدر ما كانت مطالب سياسية بحتة. في المقابل ينظر الناشطون الشباب والعمال حسب ندوة: Carnegie middle centre أن الأحزاب السياسية منظمات "مهجورة" غير موثوق فيها ويحاولون فصل احتجاجاتهم عن أي علاقة قد تكون معها. هذا الطابع للعلاقة يعود إلى تصور عام هو أن الأحزاب لم تقدم نتائج لنضالها عبر الزمن، وأن نضالها لا بد أن يكون وفق أجندتها وليس ركوبا لموجة الاحتجاجات.

تقل هذه الظاهرة بعض الشيء في الأردن، وقد يتجلى ذلك في ما سمي "الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية" وهو تجمع يهتم بمطالب سياسية واقتصادية واجتماعية أسس عام 1988 يتضمن أحزاب سياسية، منظمات مهنية، اتحادات طلابية، ومواطنين مستقلين، ويؤكد على الطابع اللانخبوي للحملة.<sup>(1)</sup> أشهر الحركات الاحتجاجية في الأردن كانت عام 1989، وأدت إلى سقوط حكومة زيد الرفاعي وكانت سببا لإصلاحات سياسية مهمة.

أما في دول الخليج خاصة البحرين والكويت، فهناك علاقة وطيدة بين المطالب، وإن كان أغلبها ذات طابع سياسي في حد ذاتها نظرا للرفاه الاجتماعي الذي تعرفه المنطقة، وينعكس في طبيعة الفاعلين إذ أن أغلبهم من المدونين والطبقات العليا من المهنيين بدل العمال، تعتبر الحركة البرتقالية في الكويت - نسبة إلى اللون الذي اتفق على ارتدائه من أوشحة وقمصان وخيم عام 2004 والتي دارت حول مناقشة الدوائر الانتخابية وتأييدا لمجموعة نواب ولجنة وزارية لإقرار 05 دوائر انتخابية بدل الخمسة والعشرون، وقادها شباب ونواب وفعاليات وطنية، نفس طبيعة الفاعلين في احتجاجات النساء للمطالبة بحقوق سياسية كاملة، وكان هن ذلك بعد ذلك ، أما في البحرين فعادة ما تقرر أي حركة احتجاجية بالتوتر الطائفي بين الشيعة والسنة.

عموما تصرفت الأنظمة السياسية بخفض الأسعار و/أو إسقاط الحكومات، إجراء تحقيقات أو طرح مبادرات للإصلاح السياسي في إطار ممارسة الحريات مع عديد الاحتجاجات التي كان لها طابع وطني أو بدأ كذلك على الأقل (مصر 1977، 1986، تونس 1978، المغرب 1984، 1990، 1991، السودان 1985، الجزائر 1988، 2001، الأردن 1989، 1996).

### المبحث الثاني: الولاءات الفرعية في الثقافة العربية

يلجأ الفرد للانتماء الذي يكفل له الحصول على مخرجات النظام السياسي؛ فإن كفلت السلطة المركزية ذلك وحققت العدالة التوزيعية فالانتماء للوطن والولاء للمركز، أما إذا فشلت السلطة المركزية في ذلك، وكفلته الانتماءات الفرعية، فالانتماء للفرع ثم المركز والولاء للفرع.

### المطلب الأول: الجماعات الإثنية في البلدان العربية تنوع أم معضلة ؟

يختصر المفهوم الواسع للإثنيات في كلمة "التمييز" سواء كان التمييز نتيجة لثقافة مشتركة أو انتماء قومي أو خصائص عرقية، وقد ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية للعام 1996 بأن التمييز يتعلق عادة بقيم الجماعة، السلوك والتوجهات، وحتى الميزات الفيزيولوجية .

هناك تعريف آخر يقدمه John stack يضع ستة معايير لتحديد الهوية الإثنية وهي:

العرق: ملامح الوجه والخصائص الجسدية، طول القامة، لون الشعر والعينين...

القربا: افتراض وجود رابطة أو الانتماء لسلالة واحدة.

الدين: وهو بمثابة اسمت للتماسك بين أفراد أي مجموعة وضمانة لولائهم.

اللغة: بصفتها محركا للتواصل ورمز الهوية.

العادات: أي وجود نمط حياة متشابه في مجالات الحياة المختلفة.

الإقليم: بمعنى انتماء أعضاء المجموعة لمنطقة جغرافية واحدة.<sup>(1)</sup>

عموما، تعتمد الأدبيات السياسية وعلم الاجتماع السياسي وغيرها، على ثلاث مقاربات تمييزية وهي Ethnonationalism (الإثنية القومية)، thnoregionalism (الإثنية الإقليمية، مرتبطة بمطالب أقاليم داخل الدولة بحكم ذاتي للمجموعات الإثنية)، Ethnoreligiune (الإثنية الدينية: تفترض تداخلا في الوعي الديني مع بعض الخصائص الأخرى كالعرق، الثقافة، الأصل المشترك أو اللغة)<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> عادل زقاغ ، القضية الأمازيغية، إتولوجيا الأزمة. في: صالح زباني (محررا)، التحولات السياسية في الجزائر -منظور سوسيواقتصادي-، باتنة: دار قانة للنشر نيت، 2008، ص 225.

<sup>(2)</sup> Gabriel Ben-Dor, Minorités in the middle East : theory and practices. IN : Ofra Bengio, Gabriel Ben-Dor, Minorités and the state in the Arab world. U.S.A: Lynne Reinner publishers. 1999, p01.

ترتبط دراسات الإثنيات في الدراسات السياسية عموماً بتأثيرها السياسي، بعبارة أخرى: كيف ولماذا تكون للإثنية تأثير سياسي مرتبط بالحقوق والواجبات ومستويات الشعور الوطني؟ في هذا الصدد يطرح الدكتور غابرييل بن دور Gabriel Ben-Dor ثلاث مقاربات أخرى: (1)

1- المقاربات الاقتصادية والعقلانية: الفكرة الأساسية هي أن عملية التنمية الاقتصادية تخلق مجتمعات واسعة وأخرى صغيرة، وأن عملية الإدماج حتمية في السياق العالمي المرتبط بحقوق الإنسان. تعززت أكثر بمتغير مرتبط بمقاربة الخيار العقلاني (الاقتصادية) المشار إليها سالفاً.

2- مقاربات التحديث: الفكرة الأساسية لهذه المقاربة هي الواقع الذي تفرضه الحداثة خاصة ما ارتبط منها بتوسع وإتقان وسائل الاتصال، ارتفاع المستوى التعليمي وتراجع نسبة الأمية وغيره، تفرض واقعاً على الوحدات الإثنية بضرورة الحفاظ على التقاليد والموروث الثقافي في وجه "تنميط القيم والسلوك والعادات..."، بالإضافة إلى أن النخب في هذه الوحدات الإثنية تكون مهددة بفقدان ميزات المنصب والتقاليد، هذه الظروف تحيي لدى أفراد هذه الجماعات مطالب قد تصل حد المطالبة بالانفصال.

3- مقاربات الإثنية الأصلية أو البدائية: ترتبط هذه المقاربة بأصالة المجموعات الإثنية، أي وجودها الحقيقي في أذهان أعضائها، ما يعطي لأعضائها وقادتها دوراً سياسياً منطقياً مرتبطاً بالمواطنة أولاً وبالتمثيل ثانياً. في دراسة قدمها الدكتور رشا إبراهيم لمجموعة الدراسات الجيوسياسية، بعنوان "معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي - المفهوم وأبعاد المشكلة"، صنف البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات على أساس تنوعها الإثني بحيث تمثل النسبة 15-25% درجة متوسطة من التجانس، أما أقل من ذلك فهي أشدها تجانساً والعكس بالعكس (\*).

#### الأكثر تجانساً:

- السعودية: يشكل غير السعوديين في مجملهم حوالي 10%، فالأسيويون (إيرانيون، هنود، أتراك، صينيون، أفغان، بلوش، ملاويون) يشكلون نسبة 5%، والأفارقة 5%، الإسماعليون (سعوديون) 3%. عموماً يمثل السنة العرب 90% من السعودية، و 10% من الشيعة العرب.
- قطر: تمثل نسبة الوافدين في قطر 74.8% من مجموع الساكنة، أما عن القطريين فتشابه إلى حد كبير السعودية فيما يخص السنة والشيعة.
- الأردن: المسلمون العرب السنة 70%، المسيحيون 3%، 3% شركس متعربون، الشيشان، الأرمن الأكراد التركمان لكل منها حوالي 1%.

(1) Gabriel Ben-Dor, op.cit, p02.

(\*) المعلومات والنسب مستقاة بالإضافة إلى البحث الذي سيشار إليه لاحقاً من مقال آخر بعنوان: "مسعود ظاهر، خريطة الأقليات في الوطن

العربي، العراق: مجلة هاوار، العدد 05، حزيران 2005، ص، ص [18-20].

- مصر: النوبيون 2%، البجا (ومنهم البشارية) أقل من 0.5%، البربر (السيويون) أقل من 0.5%، أفارقة آخرون وغجر 2%، الأقباط 9%، عموما يمثل العرب المسلمون حوالي 90% من السكان.
- ليبيا: النسبة الغالبة عرب مسلمون، ما عدا عدة آلاف من التوارق (البربر)، ظهر الأمازيغ في غرب ليبيا بعد انهيار نظام القذافي.
- تونس: النسبة الغالبة عرب سنة (حوالي 98%)، يمثل النسبة الباقية مزيج بين اليهود، الإباضية، وعدة آلاف من اليهود والمسيحيين.
- الصومال: الصوماليون المسلمون 95%، العرب 1%، الأفارقة 2%، الآسيويون 1%

#### دول متوسطة التجانس:

- الكويت: عرب مسلمون سنة 80% ، 20% شيعة.
- الإمارات العربية المتحدة: يشكل الوافدون إلى الإمارات العربية المتحدة حوالي 75.6% من مجموع الساكنة، منهم 12% إيرانيون، آسيويون من غير الإيرانيين 50%، المسيحيون (العرب والأجانب) 2%، الهندوس 3% يشكل الشيعة في الإمارات العربية نسبة 20% .
- عمان: 70% مسلمون إباضيون، العرب السنة 20% ، شيعة عرب وإيرانيون 10%.
- الجزائر: البربر 26 ، الإباضيون (الميزابيون، التوارق) 1% المسيحيون العرب 1% وبالتالي يشكل العرب السنة أغلبية ساحقة تفوق 70% .

#### دول أكثر تنوعا وأقل تجانسا :

- المسيحيون غير العرب 3% ، الصابئة المندائيون أقل من 1% ، الأكراد 18% ، الإيرانيون 1.5%، التركمان 2%
- البحرين: العرب السنة 45% العرب الشيعة 45% .
- سوريا : العلويون 10%، الدروز 4% ، الإسماعليون 1% ، العرب السنة 65%، الأكراد 4% ، التركمان 1% الشرکس 1% ، الأرمن 3% . 55 ألف من الشيعة الإثنا عشرية ، اليزيدية 110 ألف ، اليهود 300 ألف.
- لبنان: مارونيون 20% ، روم أرثوذكس 11% ، روم كاثوليك 7% ، بروتستانت ، لاتين، كاثوليك، سوريون أرثوذكس لكل منها حوالي 1% ، الأرمن غير العرب يدينون بالمسيحية 7% ، المسلمون الشيعة 5% ، سنة 20%، دروز 7%.
- اليمن: الشيعة الزيدية 49%، السنة الشافعية 49%، وتشير إحصائيات أخرى إلى وجود حوالي 5% من الأقليات: الإسماعليون 2% ، اليهود 1% ، الإيرانيون 1% ، الهنود 1%، الصوماليون أقل من 1%.
- السودان (قبل التقسيم) : أغلبية عربية 68%، أقلية زنجية 25% ، منهم 15%، مسيحيون كاثوليك.
- المغرب: البربر (سنة) 36% ، الطوارق 1% ، اليهود 0.2% ، الأوربيون 1% ، الأفارقة 1% .<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> رشا ابراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي، المفهوم والمشكلة.

بالرغم من أن حوالي 80% من سكان الدول العربية مجتمعة تشترك في الدين والمذهب (مسلمون سنة)، ثقافيا ولغويا (ناطقون بالعربية)، إلا أن هذا لا يثبت العبارة المشهورة في أدبيات ستينات القرن العشرين ودساتير الدول العربية حول تجانس الأمة الديني والمعرفي واللغوي وحتى المذهبي. فالملاحظ مثلا أن الأقليات في دول مثل السودان (قبل التقسيم)، لبنان، العراق، سوريا، الجزائر، موريتانيا، البحرين واليمن تتجاوز نسبتها 25% من عدد السكان، في واحد من مرتكزات التميز سواء الدين، المذهب، اللغة، المجموعات العرقية، وقد عرفت دول مثل السودان، لبنان، اليمن حروبا داخلية ذات خلفيات إثنية.

الأقلية اللغوية	الإجمالي في العالم العربي	دين الأغلبية	الأصول الإثنية	دول الأصل	دول التواجد (التركز)
الأكراد	5000.000	مسلمون	حامية/سامية	كردستان	العراق-سوريا
الأرمن	1000.000	مسيحيون	حامية/ سامية	أرمينيا، تركيا، دول الاتحاد السوفياتي	لبنان، سوريا،
الأرمنيون	125000	مسلمون	حامية/ سامية	سوريا، العراق، لبنان	سوريا، العراق، لبنان
التركمانيون	125000	مسلمون	حامية/ سامية	جنوب دول الاتحاد السوفياتي سابقا، تركيا	الأردن، سوريا
الأتراك	125000	مسلمون	حامية/ سامية	تركيا	سوريا العراق
الإيرانيون	350000	مسلمون	حامية/ سامية	إيران	العراق، دول الخليج العربي
القبائل الإفريقية	5500.000	وثنيون	إفريقية	جنوب السودان، جنوب المغرب	جنوب السودان، جنوب المغرب
النوبيون	500000	مسلمون	حامية/ سامية	جنوب مصر، شمال السودان	جنوب مصر، شمال مصر
البربر	15000.000	مسلمون	حامية/ سامية	المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا	المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا

الجدول رقم 06: الأقليات اللغوية في البلدان العربية حتى بداية التسعينيات .

المصدر: Saad Eddine Ibrahim, op. cit, p07.

الأقليات غير المسلمة	إجمالي تواجداتها في الوطن العربي	دول التواجد (التركز)
- المسيحيون	12.588,000	
الأرثوذكس اليونان (الروم)	1900,000	سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين
السناطرة (الأشوريون)	900,000	سوريا، العراق، لبنان
الأقباط الأرثوذكس	5600,000	مصر السودان
اليقويون الأرثوذكس	225,000	سوريا، لبنان، العراق
الأرمن الأرثوذكس	600,000	سوريا، لبنان، الأردن، العراق، مصر
الكنيسة اللاتينية الغربية	625,000	السودان، سوريا، لبنان، فلسطين، مصر
الكاثوليك اليونان -الروم	500,000	لبنان، سوريا، مصر

الكاثوليك السوريين	8,000	لبنان، سوريا
الكاثوليك الأرمن	85 ,000	لبنان، سوريا
الأقباط (الروم الكاثوليك)	170,000	مصر ، السودان
الكلدان	625,000	العراق، سوريا، لبنان
المارون	1150,000	لبنان ، سوريا
البروتستانت	200 ,000	السودان، لبنان ، سوريا، امصر
- اليهود	4700,000	
- الصابئة	150,000	العراق
- اليزيديون	125,000	العراق
- اليهائيون	50,000	الأراضي المحتلة، العراق
- مناطق القبائل الإفريقية	4500,000	السودان
مجموع غير المسلمين	22113000	

الجدول رقم 07: الأقليات الدينية (غير المسلمة) في البلدان العربية حتى ثمانينات القرن العشرين

المصدر: Saad Eddine Ibrahim, op. cit, p27.

يطرح الدكتور سعد الدين إبراهيم أربع محاور أساسية في التعامل مع الإثنيات (الأقليات) في البلدان العربية وهي: تنافس مواضع الهوية، معضلات بناء الدولة، الفوارق السوسيواقتصادية، العامل الخارجي<sup>(1)</sup>؛ فكما ذكرنا سابقا فالتوجه العام للبلدان العربية في عناصر الهوية هما: الدين واللغة، وظهر نتيجة لذلك قوميون وإسلاميون، فيرى القوميون أن اللغة والدين هما دعائمي الهوية السياسية للدولة والمجتمع والمواطنة، ما يخلق منطقاً إقصائياً في الحياة السياسية لغير العرب (الناطقين بلسان غير عربي) بالرغم من نسبتهم المرتفعة (حوالي 20 مليون نسمة)، بينما يعتمد الإسلاميون في تحديد عناصر الهوية على الدين الإسلامي، ما يخلق منطقاً إقصائياً آخر مرتبط بغير المسلمين بالرغم من نسبتهم العالية.

ويبين الجدول أعلاه الأقليات الدينية (غير المسلمين) في البلدان العربية، وفق ما أورده الدكتور سعد الدين إبراهيم في ورقة نقاشية قدمها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، مع الإشارة إلى أن إحصاء الأقليات اللغوية مست فترة تسعينات القرن العشرين، بينما مست إحصائيات الأقليات الدينية فترة ثمانينات نفس القرن. أدى طرح عناصر الهوية في البلدان العربية بدعامتين أساسيتين العروبة والإسلام وما نتج عنها، إلى جعل موضوع الأقليات من الطابوهات المسكوت عنها، مع سعي واضح لتجاهلها والتقليل من أهميتها، وقدمت نماذج مثل هذا الوضع في لبنان، العراق، اليمن، عمان، البحرين، صورة سلبية للدور الذي تلعبه الأقليات.

<sup>(1)</sup> Saad eddine Ibrahim , Management and mismanagement of Dinersity.

[http:// www.UNESCO.org/most/ ibraeng.HTM] , (2011.05.15). p04.

" وأصبح الخوف من تفجراتها المحتملة عقبة أمام تطور المناقشة السياسية نفسها، فهي فتنة قائمة لا سيطرة لنا عليها ... ولذلك استقر السلوك العربي على نوع من الانقسام في السلوك السياسي إزاءها، فنجد الفرد الذي لا يكف عن إدانة الولاءات الإثنية والعشائرية والتبرأ من شرورها ، لا يتردد في أغلب الأحيان في الانصياع لقانونها"<sup>(1)</sup> وهناك من الأنظمة من تجاوزت السكوت والازدواجية في التعامل إلى القمع الداخلي وأسلوب تغيير التركيبة السكانية لمناطق ذات أغلبية بهذه الأقليات ولنا في العراق مع الأكراد أيام الرئيس السابق صدام حسين مثالا، وكذا الشيعة في مختلف بلدان الخليج العربي، والأقباط في مصر وغيرها.

بتطبيق المقاربات المذكورة سالفًا، يؤدي الأسلوب اللامبالي والشمولي والقمعي في بعض الأحيان لهذه الأقليات إلى ردة فعل تتراوح بين محاولة التعبير عن الذات ورفض الإقصاء، وقد يتخذ شكل المطالبة بديمقراطية كمجموع لآليات تلغي سيطرة الأغلبية وتجاوز الانتماءات.

لقد انتهجت معظم الدول العربية أسلوب الإلغاء والتهميش واللامبالاة، ولم تعترف بالأقليات كفاعلين يؤتمن جانبهم وشركاء فعليين، زاد على ذلك أن الواقع السياسي العربي عموماً (أغلبية وأقلية) يعرف لا فعالية مواطنة، واختلال في التوظيف الصحيح لآليات الديمقراطية. واتقاء لنتائج تغلب النفوذ والطائفية الغالبة، تلجأ الأقليات للمطالبة بتفعيل هذه الآليات؛ فكان من جانب الأنظمة التشكيك في الفاعلين الحقيقيين لهذه المطالب، ما أدى من جهته إلى تضخيم الحديث عن الهوية والانتماءات الثقافية والتاريخية.

من جهة أخرى تمثل معضلة إشكالية بناء الدولة في الدول العربية من خلال مؤسساتها موضوعاً آخر يتضمن الأغلبية والأقلية، فلجأ لبنان مثلاً إلى تقسيم مناصب القيادة الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، رئاسة مجلس النواب) على الطوائف تحت مسمى (دولة الرئيس)، وفقاً لاتفاق الطائف عام 1989 بعد حرب أهلية طاحنة<sup>(\*)</sup>، عدا ذلك فكل الدول العربية متفقة على أن يكون الرئيس مسلماً، ما يعكس طبعاً رأياً للأغلبية، تستند هذه الأغلبية على عدد السكان المسلمين السنة أو غيرهم وليس محدد الكفاءة للمنصب.

لكن حين ينقسم المسلمون إلى مذاهب في بعض البلدان العربية، يظهر واقع آخر. فمثلاً في سوريا بالرغم من أن العلويين لا يمثلون إلا نسبة حوالي 10% إلا أنهم يسيطرون على الحكم منذ عشرات السنين، نفس الشيء بالنسبة للسنة في العراق في عهد الرئيس صدام حسين، والسنة في البحرين ... تشترك هذه الدول بالتحالف مع المؤسسة العسكرية، والاستيلاء على الحكم والحظوة بعد الاستقلال، والتركيز على عناصر العربية، الإسلام كمحددين عامين، واعتبار أي خروج عنهما تهديداً للوحدة الترابية وتشكيك في الهوية الوطنية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> رشا إبراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 58.

<sup>(\*)</sup> اندلعت الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 وانتهت بداية تسعينيات القرن العشرين. بالرغم من اختلاف الأرقام التي تشير لحجم الخسائر البشرية، إلا أن التوجهات الإعلامية العامة تشير إلى أكثر من مئة وخمسون ألف قتيل. إضافة إلى تدمير كلي للبنية التحتية ولعلاقات الثقة بين الطوائف اللبنانية.

<sup>(2)</sup> Saad eddine Ibrahim , op.cit, p12.



الحديث عن الحقوق السياسية بالنسبة لمواطني الدول العربية، يتطابق إلى حد بعيد مع الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يزداد الوضع سوءاً لدى بعض الأقليات، "فالبداوة التي كانت تشكل الغالبية الساحقة للسكان من دول الخليج العربي وفي كثير من الدول العربية الأخرى في أواسط القرن العشرين قد انحسرت بشكل حاد نهاية ذلك القرن... وازداد التوسع الحضري بمعدلات كبيرة... وارتفعت أعداد الريفيين بشكل ملحوظ... وبسبب سوء توزيع الثروة والمداخل الوطنية والقومية، تحولت ظاهرة التمدن السريع إلى أزمة حادة تعاني من نتائجها السلبية غالبية الدول العربية"<sup>(1)</sup>. تجلّى ذلك في ظهور ضواحي فقيرة تتكون من أقليات تحاول الحصول على منتجات منطقية لمخرجات النظام السياسي. بالإضافة إلى نزوحها للتحصن بالجبال ولنا في الأكراد والدروز والبربر والعلويين مثال على ذلك، يكفي أن يشعر أعضاء هذه الأقليات أن الأنظمة تعاملهم على أساس أنهم بقايا حضارات اندثرت، كما لا يمكن أن ننكر حقيقة أن بعض الدول العربية لجأت إلى جمع الأقليات عن طريق التضييق الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي وغيرها.

كما تطرح قضية الولاء إشكالية التخوين التي تعاني منها الكثير من الأقليات، فالحديث المتكرر عن خطر الأقليات، وجذورها وأصولها، تخلق وعياً لدى الأفراد بأنهم ضحايا لمؤامرة عالمية تستهدف وحدتهم وقوتهم، ثم في البداية في تطبيقها سنوات الانتداب ثم /أو الاستعمار أو قبلها، ونتيجة لذلك يطرح تحدي التعايش بقوة، لكن هذا لا ينفي من جهة أخرى استخدام القوى الأجنبية لنقطة الأقليات في سياساتها مع الدول العربية، واقترب ذلك مع الضعف الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الداخلي في التعامل معها.

في هذا الصدد يرى الدكتور سعد الدين إبراهيم أنه بالرغم من المحدد الظاهري للقوى العظمى في التعامل مع الأقليات والمتمثل في ترقية حقوق الإنسان، إلا أنه لا ينفي البعدين الديني والأهم الاقتصادي، فالوضع الاقتصادي المريح لكثير من البلدان العربية باعتبارها دولاً ريعية شجع استغلال هذه القوى لوضع الأقليات. لا يقتصر التدخل على القوى العظمى بل كذلك دول الجوار. ويعطي أمثلة على ذلك بالتدخل الإسرائيلي في لبنان والعراق والسودان، إيران في العراق ولبنان، إثيوبيا في السودان، سوريا في لبنان والعراق، العراق في لبنان وسوريا وإيران، السودان في إثيوبيا.

تبقى الإشارة إلى ضرورة التمييز بين مصطلحي الولاء والانتماء. فالانتماء لا يعني بالضرورة الولاء، إذ أن الانتماء يرتبط بحالة وجدانية غير اختيارية، بينما يرتبط الولاء بالمصالح.

(1) مسعود طاهر، مرجع سابق، ص 17.

عادة ما يرتبط الحديث عن الأقليات بالحديث عن الهوية الثقافية (الوطنية أو الخصوصية)، ولابد أولاً من الإشارة إلى "أن هناك اختلافاً كبيراً في مفهوم الهوية الثقافية بين فلاسفة النظريات العالمية والنظريات التاريخية، فإذا كان أنصار النظريات العالمية يرون الهوية الثقافية على أنها عملية بناء وإعادة بناء لا يمكن ردها إلى ماهية أو وجود أو تاريخ، فإن أنصار الاتجاه التاريخي يؤكدون على الخصوصية التاريخية، وبالتالي تكون الهوية بالنسبة لهم جوهرًا أو روحًا وماهية ثابتة"<sup>(1)</sup>، ومن ذلك فيمكننا الترحيح بتطابق النظرة التاريخية على الهوية الثقافية والموروث الثقافي عموماً في المنطقة العربية، إذ يرى الدكتور محمد عابد الجابري في كتابه "نحن والتراث" بأن "القارئ العربي مؤطر بتراثه، بمعنى أن التراث يحتويه احتواء يفقده استقلاليته وحرية، ولقد تلقى القارئ ويتلقى تراثه منذ ميلاده ككلمات ومفاهيم، كلغة وتفكير، وحكايات وخرافات، وخيال، كطريقة في التعامل مع الأشياء كأسلوب في التفكير، كمعارف وحقائق، كل ذلك دون نقد وبعيدا عن الروح النقدية: فهو عندما يفكر، يفكر بواسطته ومن خلاله..."<sup>(2)</sup>

إن تحديد عناصر الهوية الوطنية بهذه الطريقة سيغفلنا مع انسجامها مع الواقع السياسي والقانوني والدستوري، الذي يفترض المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، فالحديث مثلاً عن الدين واللغة كرافدين رئيسيين للهوية الوطنية يلغي فئات واسعة في المجتمعات العربية، وهذا لا يعني بالطبع انتقاصاً من اللغة العربية أو الدين الإسلامي، فالمتأمل للدراسات العربية في تعاملها مع المحددين هو ذكرهما بصفتهما الحصرية أو تجاهلهما. ففيما يتعلق بالدين فهناك من الدول العربية من تنص دساتيرها على دين رسمي للدولة كالعراق، الأردن، الكويت، الصومال، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، قطر، كما قد ينص مثلاً على دين رئيس الدولة مثل سوريا فقد نصت المادة 03 من الدستور على أن يكون الإسلام دين رئيس الدولة. واتجهت لبنان غير ذي المنهجين فاشتطت التدين واحترام الأديان وإن هي قد حسمت المناصب وتقسيمها على الطوائف كما ذكر سابقاً. وفيما يتعلق باللغة العربية، تنص بعض دساتير اللغة العربية على لغتها الرسمية كالعراق، مصر، الكويت، الأردن، تونس، سوريا، وتوجهت كل من المغرب والجزائر إلى اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية ووطنية على التوالي<sup>(3)</sup>. أما الأقليات القومية فلجأت الدساتير العربية إلى التغاضي عنها عموماً.

(1) الهادي دوش، المواطنة ومسألة الأقليات. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص72. نقلاً عن: جورج لارين: الإيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث، ط1، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص271.

(2) محمد عابد الجابري، نحن والتراث، ط6، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993، ص22.

(3) جمال الدين عطية، فقه جديد للأقليات، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2003، ص ص [24-27]

لكن من جهة أخرى تتبنى هذه الدساتير آليات ضمنية، لا يمكن اعتبارها إلا حدا للمواطنة المقترنة بالمساواة المطلقة، من هذه الآليات ما ذكره جمال عطية في مؤلفه "نحو فقه جديد للأقليات" مثلاً ضرورة الحصول على الترخيص للقيام بأي نشاط مرتبط بالأقليات، عدم المساواة الفعلية بين أعضاء الأقليات الدينية، اللغوية، العرقية كاشتراط الإسلام أو الطائفة أو إتقان اللغة، وغيره... التضييق على مستوى وسائل الإعلام الجوارية أو الثقيلة.

بالرغم من أن القانون الدولي يكفل حقوق الأقليات من خلال عناوين عامة مرتبطة بـ:

- الحق في الحماية ضد التعصب والتمييز والعنف العنصري.
- حق الجميع في التمتع بحماية متكافئة بصرف النظر عن الأصل الإثني والعربي.
- حق الأقليات الإثنية والعرقية في التمتع بثقافتها وممارسة ديانتها والتحدث بلغتها.
- الحق في الاستفادة من التدابير الإيجابية التي اتخذتها الدولة لتشجيع تآلف الأجناس والارتقاء بحقوق الأقليات العرقية.
- الحق في طلب اللجوء خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء الاجتماعي أو الرأي السياسي.
- الحق في الطعن/ اللجوء إلى القضاء.

يتلخص ذلك في ميثاق الأمم المتحدة. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وخاصة المادة 27 منه والمتضمنة "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"<sup>(1)</sup>. إضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كإطار عام، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إعلان حماية الأقليات الصادر عن الجمعية العامة في ديسمبر 1992، الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد....

ونص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته 37 على "لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها واتباع تعاليم دينها"<sup>(2)</sup> وتزخر دساتير الدول العربية بعبارات شهيرة "المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الدين والعرق والأصل....

بالرغم من التوجه العالمي لإلغاء كل مظاهر التمييز المرتبطة باللغة، الدين، العرق....، إلا أن الملاحظ لحركة المطالب الأقلياتية في مختلف البلدان هو تركيزها المبدئي على الحقوق الثقافية من جهة وعدم التمييز المرتبط

(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 27.

(2) الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 37.

بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم بعد ذلك التوجه نحو المطالب المواطنة عموماً، كما هو حال البربر في الجزائر مثلاً، إذ أنها حاولت من خلال ما يسمى "بحركة المواطنة" المطالبة بحقوق عامة غير متعلقة بأقلية. إن الوضع السياسي ومستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لعموم الشعوب، جعل مطالب الأقليات مرتبطة بالأغلبية، لأن المطالب غير مرتبطة بأقلية بل بمختلف الفعاليات المجتمعية، في هذا السياق "قدم سميث حججاً على أن الفقر لا يتخذ فقط الشكل الإجمالي للجوع والحرمان البدني، وإنما في إمكانه أيضاً النشوء في المصاعب التي تجدها المجموعات المشاركة في حياة المجتمع المحلي، الاجتماعية والثقافية".<sup>(1)</sup> من هذا المنطلق وحسب آدم سميث يتخذ حرمان الأقليات أشكال التمييز في المعاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً شكلين مهمين؛ الاستبعاد من المشاركة، الاستبعاد من طريقة العيش، قد يتكرس الاستبعاد من المشاركة من خلال حرمان جماعات من التمتع بحقوق يتمتع بها عموم المجتمع، بما يحرمهم من التعليم، الوظائف، واتخاذ القرارات السياسية، وذلك من خلال الحرمان من الجنسية، حق التصويت، حق الترشح، مرافق أقل في التعليم والصحة، ومضايقات فيما يخص استخدام وسائل الإعلام، أما الاستبعاد من طرق العيش فيكون بعدم الاعتراف وتشويه السمعة<sup>(2)</sup>.

### الهوية الإسلامية، العربية، والوطنية لدى المواطن في البلدان العربية:

يعتبر الإسلام في البلدان العربية، من بين أهم مصادر الهوية لدى المواطن العربي، ويستند في ذلك إلى تاريخ الدولة الإسلامية والحضارة الإسلامية في فترات زمنية ماضية، إضافة إلى البعد المثالي لمفهوم "الأمة"، والتي تتغذى بدورها من مجموع العبادات والطقوس الدينية، ما جعل فكرة الأمة فكرة عابرة للأوطان، والأمة الإسلامية مجتمع عبر وطني محكوم بعلاقات إيمانية بالدرجة الأولى بدل علاقات الدم، في هذا الصدد يرى برنارد لويس Bernard Lewis "الإسلام ليس قضية إيمان وتطبيق فحسب، هو هوية وولاء كذلك"<sup>(3)</sup>. لكن هذه الهوية عبر الوطنية تبقى فقط على المستوى الفردي وليس على المستوى الرسمي.

في دراسة للأستاذ Bergon D.Jason من جامعة فلوريدا طرح فيها مجموعة من الأسئلة متعلقة بالمسلمين عموماً باعتبارهم أغلبية أو أقلية، عرباً أو غير عرب. هل يرتبط المسلمون بعلاقات ضعيفة مع المجتمعات الوطنية والمحلية، وعلاقات قوي مع المجتمع عبر الوطني (الأمة)؟ هل يميل المسلمون لانتماء وولاء وطني أقل من الميل للانتماء والولاء عبر الوطنيين، مقارنة بغير المسلمين؟ هل يتوافقون (المسلمون) حول مصادر غير إسلامية للهوية؟

<sup>(1)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2004. بيروت، مطبعة كركي، 2004، ص13.

<sup>(2)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>(3)</sup> Bernard Lewis, More than the ummah : a study of religious and national identity in the islamic world. American Journal of islamic social sciences, 24(2),2007,p72.

واستخدم في ذلك بنك المعلومات المتعلق بموجة 1995-1997 لمسح القيم العالمية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه بغض النظر على كون المسلمين أغلبية أو أقلية وباختلاف قارات تواجدهم، فهم يميلون أكثر لاعتبار أنفسهم متدينين، وينسبون للإسلام مصدر الهوية، لكن هذا لا يعني أن توجهاتهم اتجاه الدولة والهوية الوطنية ضعيفة، أو أن المسلمون يعادون مصادر غير إسلامية للهوية.

وفي دراسة لـ Pew global attitudes project survey عام 2005، أقرت هذه الدراسة بأن 63% من الأردنيين، و70% من المغاربة يعتبرون أنفسهم مسلمين أولاً، بالنظر لكونهم مواطنين لدولهم، وبلغت النسبة 30% في لبنان، وأن 84% من المغاربة، 73% من الأردنيين يوافقون على أنه مهم جداً أن يكون للإسلام دور فعال ومؤثر في العالم، ونسبة أقل في لبنان<sup>(1)</sup>.

وفي دراسة أخرى لـ جيمس زغبي James Zogby، أوضح بأن سبعة حالات من بين ثمانية وهي: مصر، الأردن، الكويت، المغرب، فلسطين، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، في هذه الحالات يرى المستجوبون بأن العروبة (أنا عربي) هي هوية أساسية، أو هي علاقة أساسية مع الهوية الدينية (أنا مسلم)، أما في الحالة اللبنانية تسبق الهوية العربية... في الحالات السبعة السابقة - أن يكون المستجوب عربياً مسلماً مثلث الرد الأكثر تردداً حول مصدر الهوية، واللافت للنظر أن العروبة (أنا عربي) كان الأكثر تداولاً لدى الأردنيين، السعوديين، الإماراتيين، أما الأردنيين فيميلون إلى التعريف بأنفسهم بمفاهيم وطنية، أما (أنا عربي) فهو الخيار الثاني<sup>(2)</sup>. يمثل الجدول التالي تلخيصاً للدراسة:

<sup>(1)</sup> Bernard Lewis, More than the ummah : a study of religious and national identity in the islamic world, op.cit, p80.

<sup>(2)</sup> Ibid, p81.

الدولة	الهوية العربية لعربي آخر	الهوية بوجود أمريكي
مصر	عربي، مسلم، مصري	عربي
الأردن	عربي، أردني	عربي
الكويت	عربي	عربي
لبنان	عربي، لبناني	لبناني
المغرب	عربي، مسلم	مسلم
فلسطين	مسلم	عربي
العربية السعودية	عربي	عربي
الامارات العربية المتحدة	عربي	عربي

الجدول رقم 08: الهوية في ثنائي دول عربية.

المصدر : Bernard Lewis, op.cit,p81. نقلا عن : Janes J.Zogby,what arabs think (2002),49-52

تظهر هذه النتائج حجم الفجوة بين فكرة الأمة الإسلامية وحقيقة انخفاض مستويات إحساس المسلمين عبر الوطني، إذ يظهر الانتماء للأوطان أولا من خلال الاستعداد للكفاح عن أوطانهم، وفخرهم بكونهم مواطنين لدولهم، في المقابل تفيد هذه النتائج أن الإسلام والدولة ليسا بالضرورة متضادين على المستوى الفردي.

### المطلب الثاني: القبيلة: الفاعل الحاسم، غير الرسمي في الحياة السياسية في البلدان العربية

أدرج خلدون النقيب أربع أنماط لعمليات الانتماء في التاريخ العربي: الأصل القبلي أو الإثني، الملة أو الديانة، المهنة أو الحرفة، المحلة<sup>(1)</sup>. في حين يرى الأنصاري (محمد جابر) أن المجتمع العربي الإسلام تتنازعه ولاءات: الانتماء العقائدي الحضاري، الانتماء العصبي والانتماء السياسي أي الانتماء إلى الكيانات السياسية<sup>(2)</sup>، أما برهان غليون فيغلب الانتماء للأمة الإسلامية على الولاءات للدولة عكس ما ذكره عالم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون باستخدامه لمصطلح العصبية باعتبارها أساس تكون القبائل.

القبيلة حسب خلدون النقيب هي: "مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة بحسب تراتبية تنظيمية. وهي رابطة موحدة الغرض، مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقربا، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائجية المنغرس في أعماق ووجدان الجماعة"<sup>(3)</sup>. أما أحمد شكر الصبيحي فيرى بأن القبيلة تعني "جماعة تربط أعضائها صلات الدم والقربا، وغط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية، وبهذا المعنى فإن هوية الفرد وولاءه الأول يكونان لهذه الجماعة، وعليها يعتمد في إشباع حاجاته"<sup>(4)</sup>.

تفترض القبيلة بهذه التعاريف مجموعة مميزات:

- 1- وجود جماعة أم متجانسة تضمن النظام من خلال الولاء الذي تكتسبه، وهو مطبق داخلها على أفرادها وفق بنية هرمية، يرتبط ذلك بمفهوم العصبية المشار إليه سابقا، والذي يفترض بدوره التسليم والانقياد وطاعة الأفراد لتوجه القبيلة بغض النظر عن صحة التوجه من خطأ. يخلق ذلك ثقافة سماها عبد العزيز الحيص "العقل الجمعي" التي لا تتصور التفرد في الرأي إلا خروجا، ونتيجة لذلك لا يتمتع الفرد بكيانه الشخصي ولا يعرف باسمه الشخصي بل بما يمثل في قبيلته ليكون التعريف مرتبط بـ "العصبية"<sup>(5)</sup>.
- 2- تفترض التراتبية التنظيمية القبيلة بعدا وراثيا لقادة القبيلة، وهو ما قد يتسبب في عدم الاعتماد على الكفاءات (كفاءات السياق القبلي) لتولي مناصب القيادة فيها، فتسود المحسوبية بدل الكفاءة (الأقرب فالأقرب).

(1) خلدون حسن النقيب، في البدء كان الصراع. لندن: دار السامي، 1997، ص415.

(2) عادل نايف أبو ثراية، إشكالية الولاء في العقل العربي العراقي نموذجا. نقلا عن: محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدثاته وتحليلاته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص374.

(3) سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مرجع سبق ذكره، ص61. نقلا عن: خلدون حسن النقيب، بناء المجتمع العربي: بعض الفروق البحثية. في: محمد عزت حجازي وآخرون: نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص ص 245-246.

(4) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص82.

(5) عبد العزيز الحيص، القبيلة والديمقراطية: حالة العراق الملكي (1921-1958). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة العامة، حزيران. يونيو 2011، ص18.

3- يعتمد أفراد القبيلة سواء من القادة أو الأعضاء على الانتماء لتحقيق الأهداف سواء مثل ذلك "وحدة الغرض" أو "إشباع حاجاته"، ويطرحه المفكر المغربي محمد عابد الجابري تحت مسمى "الغنيمة"؛ إذ يرى بأن القبيلة تتمركز حول مفهوم الغنيمة، وهو ما يتحصل عليه أفراد القبيلة مقابل الولاء والتضامن الضمني وكذا العضوية "الجبرية"، لذلك يصل محمد عابد الجابري في نهاية تحليله للإطار الاجتماعي للقبيلة إلى أن "الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب، إنه المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة، التي شكل فيها أمور المغنم العنصر الرئيس الفعال<sup>(1)</sup>. فالقبيلة معزولة عن الغنيمة هي مقولة مجردة وقالب فارغ<sup>(2)</sup>. إن الحديث عن طبيعة العلاقة بين القبيلة والدولة في البلدان العربية يستوجب عدم استغفال أن القبائل بمفهومها المثالي -وحدة النسب- أصبحت قابلة للنقاش نظرا للتزاوج قديما والتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات العربية، والتي أفرزت حقيقة أن فقط 05% من المواطنين في الشرق الأوسط هم بدويون وأن عددا قليلا جدا من المواطنين يمكن اعتبارهم رجال قبائل بالمفهوم القديم، كما أن الحكم الذاتي الذي يفترضه الولاء التام للقبيلة يتصادم بمبدأ استئثار المركز باستخدام السلطة بما تتضمنه من قهر مادي ومعنوي متركز. يرى بعض الباحثين بأن مفهوم الغنيمة، وإن تغير مقارنة بمضمونه القديم المرتبط بقبائل البدو، فإنه قد تم إعادة صياغته وفق البنى والفاعلين في الدول الحديثة. ويبرز ذلك بشكل كبير في دول الخليج العربي ويمتد إلى كل دول المشرق العربي، ما يعني أن العصبية تحولت من رابطة سيكولوجية إلى قوة مشكلة للدول، فكان التحول من التضامن إلى التأسيس.

في دول الخليج مرت مراحل تشكيل الدول بثلاث محطات أساسية: أولا: تصاعد بروز بعض القبائل القوية بالتزامن مع التوطين على طول الخط الساحلي، شكلت هذه المرحلة اختلافا كبيرا في الحياة التقليدية بالانتقال من حياة البدو إلى الحضر، يصاحبه الحاجة إلى الاعتماد على سلطة سياسية أقوى، بالإضافة إلى زيادة مسؤوليات سيد القبيلة اتجاه أعضاء قبيلته، في سياق عام يتميز بإمكانية الاحتكاك مع غير أعضاء القبيلة، ووجود عدة قبائل في منطقة واحدة، ما يفرض في كثير من الأحيان التحالف. ثانيا: بداية امتلاك السلطة من قبل شيوخ هذه القبائل، وكان للانتداب البريطاني دور كبير في هذه المرحلة، إذ كانت التعاملات بين سلطات الانتداب والقبائل قائم على تصور عام بأنهم قادة القبائل ويملكون السلطة العليا في القبيلة (وهذا ما تفترضه -بالطبع- العصبية والولاء)، ولعل ترسيم معاهدة السلام البحري عام 1853<sup>(\*)</sup> دليل على طبيعة التصور العام لشيوخ

(1) سمير العبدلي، مرجع سابق، ص 70. نقلا عن: الجابري، فكر بن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994. ص ص [ 172-176].

(2) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدثاته وتجلياته (3). الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1990، ص 60.

على المقدمة و ثلاثة بنود . 1853 وتضمنت معاهدة السلم الدائم لعام 1853 عام تم توقيع معاهدة السلم الدائم في الرابع من مايو (\*) ، زعيم بني ياس ، الشيخ سعيد بن طحنون آل نهيان زعيم القواسم الشيخ سلطان بن صقر القاسمي : ففي المقدمة أكد الموقعون و هم



القبائل. ثالثاً: الشكل النهائي للدول الخليجية يركز على تحول العلاقة بين قائد القبيلة بأعضائها علاقة بيروقراطية.<sup>(1)</sup>

وقد "عبر وعد الدولة، في الخليج عن نفسه بتعبيرين قوين، أولاً في التوجه الدستوري في كل من الكويت والبحرين. ثانياً في اتجاه دول الخليج إلى تقنين حقوق جديدة معترف بها للمواطنين ولما يكن مسموعاً من قبل لا بها ولا بفكرة المواطنة نفسها"<sup>(2)</sup>.

إن الحديث عن ظهور دول ومدن كبرى في المناطق الساحلية يفترض إذن تغيراً في البيئة ومجالات النشاط المعيشي وطرق التنشئة، ما يصنع حداً كبيراً لمعالم الحياة القبلية، المؤسسة منها - كالمشيخة مثلاً - والسلوكية والسيكولوجية - التضامن بالدرجة الأولى -، فتصبح طبيعة العلاقة التي تحكم تفاعل الأفراد - في مدن كثيفة السكان وسريعة التطور - تحكمها المصلحة والاعتماد المتبادل يسميها الدكتور محمد جواد رضا بالذرائعية (Instrumentalities)<sup>(3)</sup>، ما يعني التدخل الكبير الذي تمارسه السلطة المركزية على المواطنين، وبالتالي تراجع كبير لمفهوم "الحكم الذاتي" الذي كان يمارسه شيوخ القبائل.

لكن ما يلاحظ من جهة أخرى أن دول الخليج (دول منظمة التعاون الخليجي) تعتمد بشكل كبير على مكونات قبلية مختلفة، ودليل ذلك "العائلة الحاكمة" التي هي في أصلها قبائل، ودورها السياسي حاسم، فهي المنتجة لـ "الحاكم وولي العهد" ويتولى أعضاؤها مناصب وزارية ودبلوماسية، وللحفاظ على الاستقرار واتقاء الانقسامات والانقلابات تخصص بعض المناصب القيادية لعشائر أخرى بالإضافة إلى تخصيص معونات مالية، مصاهرة، تصل هذه الممارسات درجة اقتسام قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي. يبرز هذا كله في استيلاء

زعيم أم زعيم عجمان، الشيخ عبد الله بن راشد المعلا، الشيخ حميد الثاني بن راشد النعيمي زعيم دبي الشيخ سعيد بن بطي آل مكتوم . عندما لم تكن ثمة هدنة . على فواند التي تحققت من جودها بفضل الهدنة البحرية و المساوي التي تحدثت في مواسم صيد اللؤلؤ القويون

البند الأول : التوقف التام عن الأعمال العسكرية في البحر من قبل كل الأطراف اعتباراً من مايو : أما عن البنود الثلاثة فهي كالاتي  
البند الثالث : ابلاغ المقيم . ، البند الثاني : قيام كل شيخ بالقصاص من أي من رعاياه إذا اعتدى على رعايا شيخ آخر . 1853 عام  
بمراقبة الأمور و العمل على تنفيذ بنود المعاهدة بأي اعتداء يقع في البحر . كما تقوم بريطانيا في الخليج و مقره بوشهر البريطاني

و مما يستلقت النظر في تلك . و منذ ذلك التاريخ عرف الساحل العربي من الخليج باسم الساحل المتصالح أو الساحل الصلح البحري  
قد وقعها بنفسه على عكس الأمر بالنسبة لجميع الاتفاقيات السابقة التي كان يوقعها المقيم العام في الهند المعاهدة أن الحاكم البريطاني  
نيابة عن حكومته مما يعطي لهذه المعاهدة دلالات و مؤشرات مهمة يتضح منها مدى و مقره بوشهر في الخليج العربي البريطاني  
على فرض سيطرتها و نفوذها على الساحل المتصالح اصرار بريطانيا

<sup>(1)</sup> J.E Peterson, "Tribes and politics in eastern Arabia." Middle east journal, vol.31, N°3, summer 1977, pp [99-101].

<sup>(2)</sup> محمد جواد رضا ، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي أزمات التنمية وتنمية الأزمات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1992، ص17.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص37.

عائلات: الخليفة في البحرين، آل ثاني في قطر، آل نهيان وآل مكتوم في الإمارات العربية المتحدة ، وآل سعيد في عمان وهي حالة متشابهة في كل دول الخليج العربي.

وفي العراق هناك حوالي 150 قبيلة تنقسم إلى حوالي 2000 تفرع، يتراوح المنتمين إليها من مليون إلى بعض المئات، ويرى المتبعون بأن أكثر من 75% من المواطنين العراقيين هم أعضاء في قبائل<sup>(1)</sup>. ويوضح علي الوردي

البرلمانات	عدد مشايخ القبائل والأغوات	العدد الكلي لأعضاء البرلمان	%
1925	17	88	19.3
1928	13	88	14.8
1930	14	88	15.9
1933	18	111	20.5
1937	21	116	18.9
1943	37	135	31.9
1947	45	135	33.3
1948	46	135	34.1
1953	49	135	36.3
1954	49	135	36.3
1954	51	135	37.8
1958	52	145	35.9

الجدول رقم 09: أعداد مشايخ القبائل والأغوات في البرلمان العراقي عبر الزمن

المصدر: عبد العزيز الحيص، مرجع سابق، ص 43. نقلا عن: حنا بطاطو، مرجع سبق ذكره.

أن العراق كان قبلة القبائل البدوية العربية ومعظمها من الجزيرة العربية وأقواها كانت قبيلة عنزة، شمر والتميم، وأدى ضعف الدولة العثمانية وعدم تواجدتها في الأطراف إلى سيطرة هذه القبائل على مناطق واسعة من العراق.

لم يختلف تعامل البريطانيين مع القبائل العراقية عن مثيلاتها في دول الخليج، فقد سعت إلى استمالة الزعماء بتقديم الامتيازات، وصل ذلك إلى حد دعم فروع وقبائل للقضاء على هيمنة قبائل أكبر، ما أوصل عددها عام 1918 إلى 118 فرعا مستقلا<sup>(2)</sup>. كما نفذت بريطانيا ضربات جوية لإخماد تمرد بعض فروع قبائل شمر ضد شيخ القبيلة عجيل الياور<sup>(3)</sup>، واستمر الدعم البريطاني لبعض القبائل أثناء فترة الانتداب ما أثار استياء الملك فيصل.

يطرح هذا الوضع عموما تعاملا مختلفا للسلطات المركزية في فترات زمنية مضت أو حاليا، ما يمكنها (القبائل) من الحصول على امتيازات تتجاوز الحقوق العادية المفترضة لها، إضافة إلى أنه يمنحها مكاسب سياسية، (مثال على ذلك ، المكاسب السياسية لشيخ القبائل في فترة زمنية مضت. لاحظ الجدول رقم 09).

<sup>(1)</sup> Hussein.D Hassan, **Iraq :tribal structure, social and political activities**. Paper prepared for members and Committees of congress, 07 april 2008, p01. [[Fpc.state.gov/documents/organization/81928.pdf](http://fpc.state.gov/documents/organization/81928.pdf)].

<sup>(2)</sup> عبد العزيز الحيص، مرجع سابق، ص 25.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 28. نقلا عن: حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق. ج 1، بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية، 1990، د.ص.

بالرغم من أن النظام البعثي في بداياته عام 1968، نظر إلى القبيلة كنظام قديم لا يؤخذ به (على الأقل ظاهرياً) وتجلّى ذلك في حظره استخدام الألقاب القبلية، إلا أن الحرب الإيرانية العراقية أعادت للقبيلة مكانتها من خلال مكافأة النظام البعثي للقبائل التي تدعم الجيش بالرجال، وتمثل المكافأة عموماً بالخدمات العمومية الكهرباء، شبكات المياه، الصرف الصحي، التجهيزات العمومية... أدى الحظر الجوي الدولي الذي عرفته العراق شمالاً وجنوباً قبل انهيار نظام صدام حسين إلى تعزيز قوة القبيلة، وأصبح لها مليشيات عسكرية، فمثلاً الشيخ طلال يقدر عدد المسلحين التابعين له مئة ألف وسيطر على حوالي 116 كم من الطريق السريع جنوب العراق<sup>(1)</sup>. يمكن مقارنة ذلك مع الوضع بعد وفاة الملك فيصل عام 1933 إذ كانت الدولة تملك ما يقارب 15 ألف بندقية أما عدد البنادق لدى رجال القبائل فبلغت مئة ألف بندقية<sup>(2)</sup>.

تعتبر "الصحنات" المنتشرة في العراق بعد انهيار النظام البعثي والاحتلال الأمريكي، تفعيلاً آخر للقبيلة على الساحة العراقية. بالرغم من الغلبة الطائفية في الحالة العراقية توضح الخريطة التالية التوزيع الجغرافي للقبائل في العراق.

إن ضعف الدولة العراقية (المرتبة التاسعة مؤشّر الدولة الفاشلة) أعطى دوراً أقوى ومكانة أحسن للقبائل والعشائر، فالوضع الأمني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي فرض التوجه نحو هذا المكون القبلي التقليدي لاستتباب الأمن، وذلك طبعاً مقابل ثمن يدفعه المجتمع العراقي سواء كان بالمال، المصالح، الامتيازات، وخير مثال على ذلك صحنات الأنبار التي حققت "إنجازات" كبيرة في ميدان تحقيق الأمن في هذه المحافظة (2007). بالرغم من قدم "قانون العشائر" الذي أصدرته سلطات الانتداب، إلا أن تطبيقاته لا تزال سارية إلى حد ما في العراق، قاعدة الفصل، قاعدة الدية، قاعدة المشاية لعقد الصلح.... وإذا كانت مقتصرة في تلك الفترة على قضايا اجتماعية بالدرجة الأولى فإن شيوخ قبائل العراق امتدت اهتماماته إلى الحياة السياسية، وأصبح دورهم حاسم في القضايا الأمنية وغير الأمنية. وطرح في "مشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق" (\*) مجموعة أدوار تقوم بها القبائل والعشائر ومنها: تكوين لجان إعادة إعمار وإحياء الأرياف، العمل على سن قوانين لتصحيح

(1) Hussein.D Hassan, op.cit, p03.

(2) عبد العزيز الحيص، مرجع سابق، ص 26.

(\*) كان المؤتمر العام لشيوخ قبائل وعشائر العراق الذي عقد في بغداد مارس 2012 برعاية رئيس الوزراء نوري المالكي قد اوصى، بتشكيل المجلس الوطني للقبائل والعشائر العراقية، ومراجعة الفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور وتأكيد أهمية دور العشائر في البلد. وتنص الفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور، "تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تنتافي مع حقوق الانسان".

السنن العشائرية الموروثة التي تخالف التطور..."، عدم السماح بنشر النزاعات الطائفية والعنصرية بين الشيوخ باعتماد العمل في ضوء الأخلاقية الوطنية العامة" ما يعكس الدور المنتظر من هذه القبائل، كما أن وجود قوانين خاصة بها يعد تفعيلاً لها -ربما- كبديل أو كمساعدة لمنظمات المجتمع المدني العراقي.

في ليبيا، اعتماد الرئيس الليبي السابق العقيد معمر القذافي على سياسة تفضيلية لتعزيز نفوذه السلطوي، واستخدم في ذلك الامتيازات الاقتصادية والمصاهرة والاتفاقات. من جهة أخرى "تضمن ميثاق الشرف الذي صادق عليه البرلمان شهر مارس آذار 1997 إمكانية العقاب الجماعي للقبائل أو العائلات"<sup>(1)</sup>، إذ فرض عقوبات جماعية على التجمعات السكنية التي يعتقد أنها وفرت الحماية أو المساعدة للمسؤولين عن الإرهاب. من بين العقوبات تدمير المنازل، حرمان القرى أو القبائل فمن إمدادات الكهرباء والمياه<sup>(\*\*)</sup>.

وحسب دراسة للمؤرخ فرج عبد العزيز نجم هناك حوالي مئة وأربعون قبيلة وعائلة نافذة، وحسب ما ذكره فإن القبائل التي لها نفوذ حقيقي لا يتعدى ثلاثون قبيلة، وأحصى 15% فقط من السكان في ليبيا لا ينتمون لأي قبيلة، في حين يبلغ تعداد أفراد قبيلة ورفلة وحدها مليون شخص<sup>(2)</sup> وهي من بين عدة قبائل كبيرة في ليبيا وهي بني هلال، ترهونة، كراغلة، برقة، والتواجير والرمل.

أشارت الدكتور العبيدي آمال إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به القبائل في النظام الليبي (القذافي)، إذ تستأثر قبيلة القذافة، المقارحة، الورفلة بالمناصب العليا والقيادات العسكرية، ما خدم توسع نفوذ القذافي، ومن الدارسين من يعتبر الشعبيات التي اعتبرت قناة اتخاذ القرارات -نظرياً- تحولاً من الطابع اللارسمي لهذه القبائل إلى الطابع الرسمي على اعتبار عضوية شيوخ القبائل والناظرين فيها والسيطرة على هذه الشعبيات. أنتج ذلك احتواء كبيراً بالانتماء القبلي حتى بين الأجيال الأصغر سناً، والمناطق الحضرية التي تفترض نقصاً في الانتماء القبلي، إذ يعتبر هذا الانتماء مسهلاً للحصول على الشغل والتقدم الوظيفي.

الفرضية العامة والمعروفة في العلاقة بين الدولة والقبيلة هي أن الدولة باعتبارها المحتكر للاستخدام المشروع للقهر المادي والمعنوي المشروع تتعارض مع كل أنواع الاستثناء المرتبطة بالقبيلة أو غيرها من البنى طالما عبرت عن تمييز وحكم ذاتي، والذين يعبران عن أهم مميزات القبائل. ينسحب ذلك على القوانين والهوية (الشعور بالانتماء) وغيرها من مضامين الحداثة المرتبطة بالدولة.

(1) منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية. ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات.

[[www.lfri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf](http://www.lfri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf)], (mars.2011), p03.

أقر بتاريخ 9 مارس 1997 و صارت القبائل والعائلات بموجبه مسئولة عن أفعال أبنائها و قد تعاقب القبيلة بأكملها إذا لم (\*\*). تخضع لما تمليه السلطات عليها .

(2) المرجع نفسه ، ص ص [4-2].

بالرغم من التاريخ الطويل والمكانة الخاصة لدولة المملكة العربية السعودية، إلا أنها تكافح لتكون محور الولاء الرئيسي، ففي دراسة لتركبي الرشيد (2009) أكد بأن كثيراً ما تستخدم الدولة من قبل القبائل لتعزيز القوة الاقتصادية لها ولأفرادها، وينظر للقبيلة بأنها انتماء أكثر موثوقية؛ ففي السعودية هناك توجه عام مفاده "ارجع إلى القبيلة" لأنني أحس بأمان أكثر، أو من نفسي أكثر أحسن من الدولة والمجتمع المدني<sup>(1)</sup>؛ فالقبيلة من أهم المكونات إذ تظهر البنى القبلية في بعض الأحيان على شكل شبكات مصلحة لتولي المنتصب العليا (الوزارات، السفارات، المناصب الإدارية العليا)، فالزعماء التقليديون في العربية السعودية أو غيرها من دول الخليج العربي يناورون باستخدام سلوك ذو بعد سياسي، يظهر ذلك من خلال مزيد من النفوذ المرتبط بمؤسسات الدولة الحديثة.

بالمثل تعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين أحدث الدول، لكن مع تزايد عدد الوافدين ووجود إمارات تطرح إشكالية الولاء لها قبل الولاء للدولة. يستوي الشعور بالأقلية على المستويين المحلي والإقليمي، أحدث ذلك شعوراً حول "احتمال فقدان دول المنطقة هويتها" لأن [ذلك].... قد يكون لها انعكاسات اجتماعية وسياسية وثقافية بعيدة المدى كأن تفقد الدولة هويتها<sup>(2)</sup>. اتخذت هذه الهواجس طابعاً رسمياً من خلال تصريحات للعديد من المسؤولين.

ينتقل ذلك التركيز في الحديث عن الهوية الوطنية من المكونات الداخلية إلى التهديدات الخارجية ما يعرف في الأدبيات السياسية "التعريف بالآخر"، من جهة أخرى أكدت دراسة أن نصف سكان الإمارات العربية المتحدة يعتبرون التاريخ والتقاليد والثقافة المشتركة أهم مؤشرات الهوية الوطنية، في حين عبر 21% أن الدين هو محدد الوطنية، و 21% بالنسبة للهدف والأفق المشترك.<sup>(3)</sup>

ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة مسائل الانتماء في دول الخليج العربي هو: أولاً: الطابع القبلي المحلي المؤسس للدول الحديثة سواء من خلال العائلات الحاكمة، أو من خلال تأثيراتها ونفوذها في أجهزة الدولة، ثانياً: أن نقاشات الهوية الوطنية لا ترتبط بثورات من أجل التحرر كما هو الحال في عديد من الدول الشرق أوسطية والشمال أفريقية. أضف إلى ذلك الطابع الريعي للدول النفطية؛ إذ أن السياسات الخاصة بإنفاق الأموال دون الاهتمام بتعميق شعور الفرد بواجباته اتجاه المجتمع [أدت] إلى انتشار الاتكالية وضعف العلاقة بين

(1) Neil Patrick, **nationalism in the gulf states**. Paper prepared to: kuwait programme on development, Governance and globalisation in the gulf states .  
[<http://www.shebacss.com/docs/steuss001-09.pdf>], (october 2009), p10.

(2) محمد جواد رضا، مرجع سابق، ص 34.

(3) Neil Patrick, op.cit, pp 18,19.

الجهد والدخل والأخذ والعطاء"<sup>(1)</sup>. كما أن التحول السريع نتيجة للطفرة النفطية خلق ما سماه فريديرك أنجلز Engels Frederick "الاصطدام المتكرر الدوري" لكن ليس بين البدويين وسكان المدن، بل بين الممارسات التقليدية وما تفترضه الدولة الحديثة؛ فالمواطنة مرتبطة بالحقوق المستفاد منها من الكيان المكون المتطور، بدل المواطنة النشطة [تساوي بين المواطنة والجنسية]، الريح الكلي للبنى التقليدية في مكون وطني [الانتماء الوطني بدل الانتماء الوشائجي]. إضافة إلى مكانة المرأة في المجتمع وآليات استفادتها من الحقوق. فمنطقة الخليج من المناطق المتأخرة في منح المرأة كامل حقوقها خاصة السياسية، ما يعني ضمناً استعلاء ذكوريا ناتج عن نمط الإنتاج التقليدي (الصيد) الذي كان يمارسه الذكور دون الإناث. كما أن التزام هذه الدول بديمقراطية التعليم والحرص عليه، أنتج أجيالاً متعلمة (إناثاً وذكوراً) ما خلق تحدياً شبابياً للتقاليد القبلية وقيمة الولاء، عبر عن ذلك السلطان قابوس في خطاب له في لقاء قمة التعاون لدول الخليج عام 1985 "إننا لم نعد حساسين إزاء الاختلاف في الأفكار السياسية، وفي وقت من الأوقات كنا نظن أن اختلاف الآراء هو نهاية العالم".

الحالة اليمنية بخصوصيتها الحدودية يجعلها خاصة بكل المقاييس، بالتحام شطري اليمن الشمالي والجنوبي في شهر ماي 1990، ورثت الدولة الجديدة القديمة مشاكل كبيرة متعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا إشكالية الولاء التي كان يعاني منها الشطرين في حد ذاتهما.

حسب الدكتور سمير العبدلي أن العلاقة بين الدولة والمؤسسة القبلية ثلاث اتجاهات، أولاً: محاولة احتواء المؤسسة القبلية للدولة الجديدة وفرض نفوذها وسياسة التقاسم القبلي وفقاً لمفهوم الغلبة. ثانياً: السيطرة على السلطة من خلال المشاركة والتأثير فيها. ثالثاً: ضرب المشروع التحديثي للدولة الوليدة وإنهائه أو عرقلة. وتلجأ القبيلة في ذلك إلى:

- 1- قيام المؤسسة القبلية بممارسة نفوذ سياسي واسع وحاسم في عملية صنع القرار وإدارة شؤون الدولة.
- 2- وقوف المؤسسة القبلية خلف أولئك الذين يتولون الأمور رسمياً في الدولة وبخاصة أن هناك عدداً ممن ينتسبون إليها.
- 3- امتلاكها لخصائص ذاتية مثل العصبية والقوة، تجعلها مؤثرة ومتميزة عن باقي جماعات المصالح المدنية المتعارف عليها.
- 4- في حالات الضرورة تعمل المؤسسة القبلية على تجيش الآلاف من أبنائها كقوة عسكرية رديفة للقوات النظامية ومتصادمة معها في بعض الأحيان"<sup>(2)</sup>

(1) محمد جواد رضا، مرجع سابق، ص 72. نقلاً عن: عبد الهادي العوضي، الإنسان الكويتي. ورقة مقدمة: ندوة تطوير التعليم العام في دولة

الكويت، كلية التربية، 11 فيفري 1989، ص 09.

(2) سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ص 99-100.

الملاحظ في الحالة اليمنية القوة الفعلية لهذه القبائل وحضورها الرسمي وغير الرسمي، وسلوكها قنوات التعبئة والمؤتمرات التشاورية، ومن بين هذه المؤتمرات مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية (تشرين الأول/ أكتوبر 1990)، مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت (تشرين أكتوبر 1991)، مؤتمر التلاحم الوطني (كانون الأول/ ديسمبر 1991) ن مؤتمر اتحاد حاشد التضامني (1992)، مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية (نوفمبر 1992)، مؤتمر مجلس بكيل الموحد (جانفي 1994). كما ذكر سمير العبدلي فإن القبائل تلجأ كذلك للتصادم من خلال قطع الطرق (باسم القبيلة)، المواجهات المسلحة، اختطاف الأجانب ما يجبر الدولة الرضوخ حماية حياة المخطوفين.

إذا أخذنا بكلام المفكر عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته: "إن القبيل إذا غلبت بعصبيتها بعض الغلب، استولت على النعمة بمقداره، وشاركت أهل النعم والخصب في نعمتهم وخصبهم، وضربت معهم بسهم وحصصة بمقدار غلبها، واستظهار الدولة بها، فإن كانت الدولة من القوة لا يطمح أحد في انتزاع أمرها ولا مشاركتها فيه، وأدعن ذلك القبيل لولايتها والقنوع بما يسوغون من نعمتها، ويشركون من جبايتها، ولم تسم آمالهم إلى شيء من منازع الملك وأسبابه".<sup>(1)</sup> وطبقنا كلام عابد الجابري حول محورية الغنيمة في العصبية، فإن ذلك سيقوي الولاء القبلي خاصة في الحالة اليمنية (المرتبة الثالثة عشر في مؤشر الدول الفاشلة 2011) المتميزة بضعف واضح لانتشار مؤسسات الدولة، الفقر والتخلف، النمو الاقتصادي الضعيف وانعكاسه على نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، البطالة، التحصيل العلمي المتدني، معدلات الأمية (حوالي 50% من السكان)، وتركزها في المناطق الريفية (حوالي 75%)، الانتشار الضعيف جدا للخدمات العامة (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء، شبكات الصرف الصحي....).

ترسيخا لهذا التوجه، وفي دراسة ميدانية قام بها وقدم نتائجها عام 2008 الأستاذ دانيال كورستني Daniel Corstange، درس فيها توجهات اليمنيين اتجاه القانون القبلي والقانون الوطني من خلال دراسة تأثيره على سيادة القانون أولا ثم على أوضاعهم من حيث ما يوفره القانون القبلي مقارنة بالقانون الوطني بما في ذلك الثقة في مؤسسات الدولة - المحاكم -، توصل الباحث إلى أن القانون القبلي هو بديل غير كامل، أي بدل ثاني عن القانون الوطني، وهو ما يطرح قوة القبيلة وقوة الدولة، أما عن الثقة في المحاكم فكانت النتائج بأن 29% لا يثقون تماما في المحاكم، 19% يثقون قليلا جدا، 24% يثقون قليلا، 22% يثقون في المحاكم، وعبر 07% عن ثقتهم الكبيرة، بالمقابل عبر 18% من العينة بأن سيادة القانون الوطني غير قوية تماما، 38% ليست قوية جدا، 36% قوي نوعا ما، 08% قوي جدا.<sup>(1)</sup>

(1) المرجع نفسه، نقلا عن: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 140.

(1) Daniel Corstange, **Tribes and the Rule of Law in Yemen**. Paper prepared for delivery at: **the 2008 Annual Conference of the Middle East Studies Association**, Washington, D.C., 22-25 November, 2008. p [6-22]

امتدادا للفرضية العامة بأن القبيلة قوية عندما تكون الدولة ضعيفة، أكد الباحث نتيجة الإدعاء بأن القانون القبلي يشكل بديلا عن قانون الدولة: التوجهات اتجاه قانون القبيلة مختلف بشكل كبير عندما تكون التوجهات اتجاه سيادة القانون والثقة في المؤسسات (المحاكم) في اتجاه واحد. وتكون إيجابية عندما تكون سيادة القانون قوية والثقة في المؤسسات ضعيفة.



### المبحث الثالث: الجذور الاجتماعية والجغرافية لمكانة الفاعلين ونمط التفاعل السياسي

إن البحث في الثقافة الموجهة للسلوك السياسي وروافد تشكيلها، وعوامل التأثير فيها هو في النهاية بحث في السلوك السياسي، ما يجعلنا نطرح سؤالاً عاماً: ما مدى مساهمة البحث في السلوك السياسي في تعزيز العقلانية السياسية؟ كما أن التعميمات على كل المنطقة العربية تطرح إشكالات الاختلافات الطارئة في السلوك والأنظمة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها الثقافية.

#### المطلب الأول: المضامين التسلطية للعلاقات الاجتماعية في البلدان العربية

إن الانتقال في تحليل السلوك السياسي من الجزء وهو "الفرد" إلى الكل "المجموعات" لا تحجب حقيقة أن أشكالاً عديدة من السلوك لها جذور مجتمعية متأثرة بالأوضاع الفردية، كما لا تنافي حقيقة وجود قيم "تخدم كمبادئ مركزية تنظيمية في دراسة الأساس الشخصي للسلوك السياسي"<sup>(1)</sup>. وعلى هذا الأساس فإن فهم الثقافة لا يتأتى فقط عن طريق التحليل الحضاري وحده، ولا التحليل الفردي أو الاجتماعي وحده، لكن يبقى تحديد علاقة سببية واضحة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي تتخلله ثغرات مرتبطة بمستويات التجانس، وكذا بالأحكام النمطية عن العلاقة بين الأنماط الثقافية والديمقراطية.

تعتبر درجة الاستقرار في النماذج والسلوك السياسي، دليل على التجانس العام "الحضاري" كما أن تغييره "ظاهرة حضارية كذلك". وفي هذا الصدد يرى هاينز يولاو أن "العشوائية المتزايدة في السلوك توحي بوجود أزمة حضارية وربما تحول حضاري"<sup>(2)</sup> وربط ذلك بالتحلي المؤسساتي للتجانس؛ إذ أن المؤسسات السياسية تعبر عن مجموعة من نماذج السلوك المشتركة والمنظمة والمستقرة عبر الزمن، وإذا أخذنا بالعامل المؤسسي السياسي، فإنه - ومن خلال المبحث السابق - يتضح مدى التجانس الكبير في تشكيل وتسيير آليات التفاعل بين المؤسسات السياسية في البلدان العربية ومختلف الفاعلين المحليين والأجانب، وكذا ضمن هذه المؤسسات في حد ذاتها. فصفة "الثقب الأسود" الذي طرحه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 على جميع الأنظمة السياسية العربية يشير إلى مدى الغموض الذي يلف عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات، وأزمة التداول السلمي على السلطة التي وصلت إلى درجة "الثوارث" في الجمهوريات. تمتد أزمة التداول إلى الأحزاب السياسية ذاتها، إذ يحتكر زعيم الحزب رئاسة الحزب مدى الحياة، ما خلق أزمة شخصنة الأحزاب بدل مأسستها، إضافة إلى العديد من الميزات المشتركة للمؤسسات السياسية وغير السياسية، الفرعية والوطنية في البلدان العربية. ينتج عن ذلك سلوكات ومشكلات اجتماعية، يوحي التحليل الحضاري بأن هذه المشكلات قد تكون ذات جذور عميقة في طريقة حياة إحدى الجماعات... وكثيراً ما تكون هذه العلاجات السياسية نفسها قد حددتها بصورة قاطعة ما تسمح به الحضارة

(1) هاينز يولاو، فن السلوك السياسي. ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1963، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص 71.

وما تمنعه، بحيث أنها تبقى غير فعالة. ويمكن ان يصلح التحليل الحضاري كأداة تشخيص فعالة للسلوك السياسي<sup>(1)</sup>.

كما أن الحتمية "التسلطية" في المنطقة العربية مرفوضة كذلك على اعتبار التغير الثقافي محتمل في كل الأحوال. ترتبط الحتمية التسلطية بعلاقة ذات اتجاه واحد بين ثقافة الخضوع والديمقراطية. يسمح إعادة النظر في تاريخ الحضارات ومنها أوروبا وأمريكا التي عرفت حقب تسلطية جائرة استبدادية تجاوزت الحدود الوطنية إلى أقاليم أخرى، إلى إمكانية التغير الثقافي في البلدان العربية، وهذا لا يعني في كل الأحوال أن الديمقراطية هو مسار خطي في الزمن بما يلغي الخصوصيات العربية.

تخفف هذه الأطروحة من الأطروحة الأولى، عن طريق فتح المجال لدراسة الثقافات الفرعية، وثقافات النخبة وثقافات الجماهير. والنظر إلى للثقافة السياسية باعتبارها ثقافة طبقية (متعددة الأبعاد) من الإيديولوجيا الرسمية، الآراء (سهولة التغيير)، التوجهات (أقل من ذلك)، استدامة القيم الجماعية<sup>(2)</sup>. كما من الضروري عدم إغفال دور التفاعل الثقافي، وجدلية العلاقة بين كون الثقافة نتيجة لحقائق سياسية، أم أن هذه الحقائق هي التي تنتجها النمطية الثقافية.

بالرغم من اختلاف التفسيرات النظرية للاستبداد إلى أن معظم المفكرين العرب يتوجهون للثقافة العربية كأهم مسببات الاستبداد وانتشار ثقافة الخضوع، في هذا الصدد يقول سعد الدين إبراهيم "إن هناك شيئاً في الثقافة العربية إما أنه يعادي الديمقراطية صراحة، أو لا يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا؟" ويضيف بأن الاستبداد ليس سببه الطبيعة التسلطية للأنظمة العربية فحسب، بل يعود كذلك إلى ينابيع ثقافتنا المعاصرة، التي تجعل جماهيرنا نفسها مهياة لقبول هذا الاستبداد، أو متواطئة في التعايش معه<sup>(3)</sup>،

يرى هشام شرابي أن التحليلات الجديدة للعلاقات الأبوية هي السبب في إطالة الاستبداد، وحسب شرابي فإن الأبوية ميزة عربية قبل إسلامية، ولم تستطع المجتمعات العربية تجاوزها، بل هي من استطاعت التكيف عبر الأزمان<sup>(4)</sup>. ويربط خلدون النقيب ذلك بالقبليّة السائدة والمعروفة بالهيراكية الشديدة القائمة على علاقات القرابة والولاء. يُجمل علي أسعد وطفة الأبوية والقبليّة معتبراً أن "الثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط، والتي تضرب جذورها في العائلة والمدرسة والحياة العامة"<sup>(5)</sup>. باحث آخر وهو حسن

(1) هاينز يولاور، مرجع سبق ذكره، ص70.

(2) Abdel wahab El.affendi, **political culture and the crisis of democracy in the arab world**. In: Ibrahim Elbadawi Samir Makdisi (ed), **democracy in the arab world explaining the deficit**. London : International development research centre, 2011, p16

(3) ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي. نقلا عن: سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية، ديسمبر 1991، ص14.

(4) Abdel wahab. El.affendi, op.cit, p20.

(5) علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص23.

حنفي يرى بأن الإشكال الذي تواجهه محاولات بناء مجتمعات حرة، يعود جذوره إلى الإرث المشترك المتنقل بين الأجيال من خلال النصوص المكتوبة والشفوية<sup>(1)</sup>. ليحول النقاش من المؤسسات الرسمية إلى المجتمع بموروثه، ويتوافق في ذلك مع نور فرحات الذي يرى بأن الاستبداد العربي ظاهرة اجتماعية ثقافية ذات جذور تاريخية وليست مجرد ظاهرة سياسية رسمية.

بعبارات واضحة وصريحة عبر إيلي قدوري بأنه "ليس هناك في التراث السياسي الإسلامي شيئاً مما يجعل أفكاراً منظمة كالحكم الدستوري والتمثيلي أليفة أو قابلة للفهم"<sup>(2)</sup>، وأوضح بأن التجارب الديمقراطية العربية عرفت فشلاً ذريعاً، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها تعاني عجزاً في فهم الديمقراطية فما بالك احتضانها.

عموماً، هناك الكثير من الكتابات التي تعتبر الموروث الثقافي والبيئة العربية أهم أسباب العجز الديمقراطي وطول سنوات الاستبداد مثل عبد الله حمودي في كتابه "كتاب الشيخ والمريد: قواعد الذهنيات والمسالك في السلطوية المغربية"، هشام شرابي "كتاب بنية البطركية: بحث في المجتمع المعاصر"، فؤاد إسحاق الخوري في كتاب "الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام"<sup>(3)</sup>. يتفق فؤاد إسحاق الخوري مع مصطفى صفوان الذي يرى "الثقافة العربية مشبعة بروح العنف وغنية بمظاهره، وإن العنف يدخل في نسيج العملية التربوية، وبالتالي فإن السمة التسلطية تعود إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي"<sup>(4)</sup>.

وجهة نظر أخرى تستعرضها ثناء فؤاد عبد الله في الحديث عن التجربة الديمقراطية الأوربية التي دامت أكثر من قرنين للوصول إلى مستوياتها الحالية، ليس للوصول إلى شروطها الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل كذلك لخلق قاعدة ثقافية للديمقراطية، وبالتالي فالدولة في البلدان العربية حديثة نسبياً بتقسيماتها الحالية. يذهب الجابري إلى أن "لم يشهد التاريخ العربي استمرارية متواصلة لحالة الدولة على امتداد الوطن العربي، ولا في أي بقعة مركزية منه دون انقطاع متكرر. وهذا ما أدى إلى تأرجحه في حالة الدولة والادولة عبر تاريخه إلى بداية العصر الحديث"<sup>(5)</sup> إن الحديث عن غياب الدولة يُغني عن الحديث عن ديمقراطية النظام وثقافة المشاركة.

يطرح جهاد العمري في كتابه Understanding the Arab culture أربع محددات محورية ثقافية عربية وهي: المستوى العالي للفجوة السلطوية، الجماعية، السياقية، المتعددة الأزمنة (الدائم)<sup>(6)</sup>. تظهر الثقافة الجماعية عندما يكون الأفراد في جماعات قوية ومتجانسة، أي أن تكون قرارات الجماعات أعلى من قرارات الأفراد، وعكسها الفردانية أي علوية الخيارات والحريات الفردية على الخيارات الجماعية. تظهر هذه الثقافة في التواجد

(1) Abdel wahab. El.affendi, op.cit,p20.

(2) Ibid, p21.

(3) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق.

(4) علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص24.

(5) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. بيروت: م.د.و.ع، 1994، ص39.

(6) Jihad Al omari, understanding thje arab world. oxford: how to conrent, 2<sup>ed</sup>, 2008, pp [32-33].

القبلي والسلطة الأبوية، إذ يتم اتخاذ القرارات دون مراعاة توجهات الأفراد المكونين، ويتم نيل الحقوق والاستفادة من الامتيازات عن طريق شبكة العلاقات على أساس الثقل السياسي والنفوذ. لذلك لا تظهر القواعد والآليات الواضحة لاتخاذ القرارات أو المحاسبة والشفافية، فيتجلى ما يسمى القواعد الخفية للسلطة.

أما عن المستويات العليا للفجوة السلطوية، فتظهر من خلال الاغتراب السياسي الناتج عن المركزية في اتخاذ القرارات، والبيروقراطية وما ينتج عنها من المحاباة، واللاعلاقة والمحسوبية ونقص الشفافية، وذلك في ظل بنية إدارية هيراركية معقدة، تضيق من خلالها المعرفة الحقيقية للجهات المتخذة للقرارات والراسمة للسياسات العامة. في هذا الإطار ترى ماري روبنسن، مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان أنه يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية و اليأس من الحصول على العدالة<sup>(1)</sup> لأن الأمر يتعلق بشكل ذهنيات ترى أن لا فائدة من المشاركة ولا الرقابة وأن الأمر يتعلق بالأقوياء.

يقصد بالثقافة السياقية الثقافات التي تكون أنظمة الاتصال فيها معقدة وتعتمد على الانسجام السطحي والشمولية، يعتمد الانسجام السطحي على تفادي التفاصيل والتركيز على اتخاذ قرارات والتركيز على شعارات عامة نظرية سطحية، وأبرز مثال على ذلك الدين واللغة في الخطاب الرسمي العربي باعتبارهما رافدي الهوية الرئيسيين، وكذا التأكيد كل مرة على الانسجام التام في المجتمعات من حيث اللغة، المذاهب والطوائف دون الأخذ بعين الاعتبار قضايا الأقليات في الدساتير والخطابات.

تتقاطع الشمولية في المحدد الرابع وهو الدوام (التعدد الزمني) ويقصد به التعامل الشامل مع الإشكالات دون تجزئتها، وتركز على الحدث بدل الظرف الزمني، وهي من أشهر أنماط التعامل مع الأزمات وهو الإدارة بالأزمة.

يفترض الاستبداد في الحالة العربية للتأكيد على ثلاث عوامل أساسية: أولاً: ثقافة الخضوع كمستخلص عام من التجربة التاريخية التي لها تأثير على التفكير الفردي والعقل الجمعي. ثانياً: التعدد الداخلي، وتنوع الهويات الاجتماعية. ثالثاً: الحياة السياسية وتأثيرها على تفكير الفرد وسلوكه اتجاه النظام السياسي، والعملية السياسية، والسياسة عموماً.

يزخر الموروث اللفظي والمكتوب العربي بأمثال وحكم تؤكد على الطبيعة غير "النقية" للمجال السياسي عموماً، ومن ذلك ما قاله المصلح محمد عبده أن البحث في أصل كلمة السياسة "من ساس يسوس" ووصل حد التعوذ بالله منها. وأوصى الإمام الغزالي ابنه بـ"ألا تحالط الأمراء والسلاطين ولا تراهم لأن رؤيتهم ومخالطتهم آفة عظيمة".

(1) الائتلاف من أجل النزاهة ، المساءلة ، التقرير العالمي حول الفساد 2004.

[<http://www.Aman-palastine.org/arabic/document/ CGR2004.doc>], (26.05.2006). p29.

باستثناء الدولة الحمديّة (نسبة إلى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم) ومن خلفه من الخلفاء الراشدين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، عرف التاريخ العربي الإسلامي خيبات أمل في طرق الحكم وتسيير الخلافات الداخلية، ومثال ذلك الاستخدام المفرط للقوة وسفك الدماء في عهد الدولتين الأموية والعباسية، وقد أبرز علماء مثل ابن تيمية مثالا خيبته من الوضع الحضاري الإسلامي بقوله: "إن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر الله الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة"<sup>(1)</sup>. وهي إشارة إلى الوضع اللاعادل بالمضامين الإسلامية للدولة الإسلامية، وقارن في ذلك بين أوروبا (الكافرة) والدولة المسلمة، وأكد على ذلك بقوله "أنه وجد في أوروبا إسلاما من دون مسلمين، ووجد في الشرق مسلمين بلا إسلام".

إن حالات الفوضى وضعف السلطان وانعدام النظام خلق حبا عربيا لحالة السلطان، ولا أدل على ذلك من عبارة مشهورة وهي "ستون عاما تحت حكم سلطان جائر ولا ليلة بدون سلطان" و"إمام عادل خير من مطر وابل، وإمام غشوم خير من فتنة تدوم"، وأنه "إذا كان الإمام عادلا فله الأجر وعليك الشكر، وإذا كان الإمام جائرا فله الوزر وعليك الصبر". يقول هانيز يولاو في هذا الصدد أن "محلي الحضارة لا يستطيعون أن يتجنبوا ملاحظة النشوء والارتقاء للنماذج السياسية والمعتقدات في العهود المختلفة، وفي ملاحظة أصل النشوء والنمو للنماذج التقليدية، يكون محلل السلوك السياسي موجها توجيها تطوريا أكثر منه تاريخيا"<sup>(2)</sup>.

إن التأريخ للدولة ومؤسساتها عند العرب والمسلمين، ينطلق في غالب الكتابات من دولة الرسول فيما يخص الدولة، أما عن مؤسساتها وأهمها الشورى بقيمتها الدينية وفعاليتها الدنيوية، فلم يكن له مؤسسات واضحة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن البيعة ذاتها كآلية لاختيار الحاكم اتخذت طابعا شكليا في الكثير من الحالات، وكان التعامل مع "المعارضة" بمفهومها الحالي يتخذ طابعا عنيفا دمويا.

أما عن وظائف الدولة فقد لخصها محمد نصر عارف في أربع وظائف:<sup>(3)</sup>

- 1- الحماية الخارجية من الاعتداء الأجنبي عن طريق تأمين الثغور.
- 2- تحقيق الأمن الداخلي وحماية الإنسان من الاعتداء من قبل أي طرف من أطراف المجتمع، سواء كان هذا الاعتداء جسديا أو ماليا أو غيره، من خلال نظام الشرطة ومؤسسة الحسبة.
- 3- الفصل في المنازعات وحفظ الحقوق وتحقيق العدل، يتم ذلك من خلال مؤسسة القضاء ووكالة المظالم.
- 4- حماية الفقير وغير القادر والضعيف، من خلال عمليات إعادة توزيع الثروة والمتمثلة في دواوين الخراج والأرزاق والمكوس والزكاة.

(1) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مرجع سابق، ص 17.

(2) هانيز يولاو، مرجع سابق، ص 81.

(3) محمد نصر عارف، الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية جدلية الداخلي والخارجي. القاهرة: مجلة المستقبل العربي، آذار

المتأمل للوظائف التي قدمها محمد نصر عارف يلاحظ أن لا مجال لثقافة مشاركاتية فعلي، فكل الوظائف مرتبطة بالحماية والعطاء، الحماية تكون للفرد من الفرد أو من العدو الخارجي، والعطاء يكون من الدولة إلى الفرد في علاقة نازلة بمسمى العطايا والمنح. ويؤكد بأن السلطة في تلك الفترات كانت بمفهومها الحالي (النفوذ) يقتصر على الحواضر أما المناطق المعزولة لم يكن أفرادها يحسون بنفوذ وسلطة الدولة ومؤسساتها، لذلك كانت علاقتهم بها انتمائية بالدرجة الأولى. يذكر هذا بنوع من أنواع الثقافة السياسية التي أوردها ألموند وفيربا، وهي ثقافة العزلة إذ لا يشعر الفرد بوجود محسوس للدولة في حياته.

لقد كانت لفترات الاستعمار والانتداب الذي عاشته البلدان العربية، وقبلها الخلافة العثمانية أثرها في تكون صورة لدى الفرد على سطوة السلطان والسلطات المركزية ومستويات النفوذ الذي تتمتع به الهيئات التنفيذية والأمن لدى باقي الهيئات.... وهكذا فإن العرب "لم يرثو عصر المجد السياسي العربي وإنما كانوا بتكوينهم المجتمعي التاريخي نتاج قرون طويلة من الحكم المملوكي المستبد والمملوكية المستوردة"<sup>(1)</sup>. انتقلوا بعدها إلى مواطنة "الحماسة الوطنية" استمرارا لحالة العزلة والاغتراب واللامشاركة في رسم السياسات، بل أن الأمر مرتبط فقط برسم عدو والكفاح ضده لفائدة النخبة أو لفائدة تيارات من النخبة ليتم التعامل هنا مع استجابات عاطفية قد تكون إيجابية أو سلبية، وقد تكون موجهة بدرجات متفاوتة نحو أهداف مختلفة"<sup>(2)</sup>.

في ذات السياق يرى محمد جابر الأنصاري العامل الجغرافي -الصحراوي- عاملا مهما في تكوين العرب السياسي، ليس من وجهة نظر التكوين الفردي (الطبيعة الصحراوية التي تولد شعورا بالحرية)، لكن من وجهة نظر تكوين المؤسسات، إذ يرى الأنصاري "بالإضافة إلى قطعية المكان، ولدت الطبيعة الصحراوية بموجاتها التصحرية المتعاقبة.... قطعية أخرى في الزمان، وذلك بتقطيع مجرى التراكم والتطور الحضاري والسياسي في التاريخ العربي، بموجات التصحر والجفاف المتعاقبة التي دفنت مدنا وحضارات ودولا بأكملها... بحيث تحتم إعادة البدء في تكوين المجتمعات الحضرية المستقرة وإقامة الدول ومراكز العمران... الأمر الذي أدى إلى إعاقة سرعة التطور الحضاري والسياسي العربي وإبطاء نموه"<sup>(3)</sup>.

كما أن تواجد الوطن العربي -حسبه دائما- في وسط العالم جعله عرضة لمؤثرات غير منقطعة من المناطق المحيطة به، مما جعل إجهاضاتها المتعاقبة تعود تدهوري منشآت الحضارة ومؤسسات الدولة. فكانت الدولة في "حالة نشوء وتحلل مستمرين ومتواليين، وكانت تتأرجح بين النشوء والتوحد، ثم التجزأ أو الانحلال على التوالي، بحيث لم يشهد التاريخ العربي استمرارية متواصلة لحالة الدولة على امتداد الوطن العربي، ولا في أي بقعة مركزية منه

(1) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مرجع سابق، ص30.

(2) هاينز يولاو، مرجع سابق، ص75.

(3) محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص38.

دون انقطاع متكرر<sup>(1)</sup> وباعتبار الدولة مدرسة سياسية، فإن الانقطاع في وجود الدولة يؤدي إلى اللاتراكمية في السلوك السياسي والثقافة.

بالإضافة للمحدد الجغرافي، يعتبر المحدد الاجتماعي من أهم العوامل المؤثرة في تكوين العقل السياسي العربي، سواء تعلق ذلك بالأسرة أو القبيلة كأهم قنوات التنشئة. إحدى أهم المحاولات المبكرة لبحث الفرد وخلفيته الاجتماعية والثقافية كانت لرالف لينتون Ralph Linton و أبرام كاردينر Abram Kardiner ما يسمى "الأنماط الرئيسية للشخصية" ويستند إلى أربع مسلمات رئيسية:<sup>(2)</sup>

- 1- الخبرات المبكرة للفرد تمارس أثراً مستمراً على شخصيته، وبالخصوص على أنظمة تكوين الشخصية لديه.
  - 2- تلك الخبرات تميل حين تشابهها إلى إنتاج بنى شخصية متشابهة عند الأفراد الذين يتعرضون لها.
  - 3- التقنيات التي يوظفها أعضاء المجتمع في رعاية وتنشئة أطفالهم تمثل طابع الثقافة والسلوك، وتميل لأن تكون متشابهة - إن لم تكن متطابقة - ضمن عدد كبير من الأسر في المجتمع.
  - 4- التقنيات التي تحمل طابع الثقافة السائدة والتي تستخدم في رعاية وتنشئة الأطفال تختلف من مجتمع لآخر.
- وبالتالي فالمفترض في التنشئة الاجتماعية بمضامينها السياسية الوصول إلى حد التطابق في السلوك، فالتحليل السيكولوجي للجماعات (أسرة - قبيلة) يوحي بوجود علاقات رمزية تنسب الفرد إلى جماعات، وينعكس ذلك إلى سلوك يضمم انتماء إدراكيا وحسيا ووشائجيا، وهذا ما يفسر اللجوء إلى دراسة الجماعات العامل في تحديد السلوك السياسي للفرد، ويكون التركيز على الفرد عند الحديث عن وجود اختلافات أساسها بناء قدرات تسمح بإعادة النظر في المسلمات والتقاليد المجتمعية.
- يرى حليم بركات بأن الحديث عن ميزات المجتمع العربي يتضمن عدة مغالطات منها التأكيد على الطبيعة الفسيفسائية للمجتمع العربي، في نفس الوقت الذي يتم الحديث عن وحدة العقل، وثانيا التأكيد على الانقسامات المحلية والصراع الطبقي. يتم التركيز على الانقسامات المحلية كعامل تفسيري، يؤدي هذا الاختلاف الكبير في إعادة النظر في المسلمات الوحدوية المرتبطة بأهم ميزات العقل العربي وهو "السياقية"، فعند الحديث عن المرجعية الثقافية للعملية السياسية في المنطقة العربية، يتضح مستوى الازدواجية في العقل السياسي بين المنظومة الفكرية الغربية وبين المنظومة الفكرية المحلية، وتجلى ذلك في مجالين؛ الأول هو مستوى الأخذ بالدين كمرشد رسم السياسات، أو فصله عن ذلك (العلمانية)، أما الثاني فصراع هوياتي بين القومية والإسلام.

كمحاولة توفيقية في السياق العربي، يرى برهان غليون أن الدولة الإسلامية نشأت كحاصل توازن بين منطق الجماعة التي كونها الدين ومنطق الدولة التي فرضتها الحسابات الجيوسياسية والسياسية، عن طريق إعادة

(1) المرجع نفسه، ص 39.

(2) رافاييل باتاي، العقل العربي. ترجمة: علي الحارس، ص 11



تعيين مكانة الدولة ومكانة الدين، "وتبديل مفهوم الدولة ومفهوم الدين"<sup>(1)</sup>، ما يوحى بعدم الأخذ بأفكار فضفاضة عن العدل والشورى، والتي باستثناء الإمامة فإن الشورى كقيمة إسلامية وسلوك تشاركي لم يتم تأسيسه بشكل واضح في التاريخ الإسلامي، بل كان قائما في كل الأحوال على المشايخ وذوي التجارب وشباب كجانب بشري فقط. وحتى البيعة لم تكن واضحة المعالم بعد الخلفاء الراشدين، ما يعني حوالي عقدين فقط من دولة الرسول صلى الله عليه وسلم.

إن محاولة مناقشة قضايا مثل "الديمقراطية-الإسلام"، "البيعة-الانتخابات"، "الشورى-الديمقراطية"، كآراء شخصية، هو محاولة إلصاق الموروث الإسلامي بالموروث الغربي، وبعبارة أصح يتضمن هذه الثنائيات إعجابا وتشبها بآليات اتخاذ القرار والمشاركة، ومحاولة لإقناع أنفسنا بالموروث الديمقراطي الإسلامي، في نفس الوقت الذي يتم فيه الدعوة إلى إعادة النظر في مكانة الدين محليا. "ورغم الحديث الدائب عن إمكانية الجمع بين المرجعيتين إلا أن ذلك بدأ مع الوقت حديثا طوبويا لم تعكسه التحليلات الفكرية العربية... حيث وقف الفكر العربي على مسافة من مرجعيته الأصلية يحاورها ولا يتضمنها. بينما وقف على مسافة أكبر من مرجعيته المعاصرة يغازلها دون أن يتبناها، وفي هذا السياق بدت عملية الهضم والجمع والتكيف والاحتواء عسيرة"<sup>(2)</sup>.

ما زاد من هذه الازدواجية ما تعرفه الحركات الإسلامية في البلدان العربية، فتبينها لخطاب عام دون تحديد آليات واضحة لتفعيل آليات الشورى واستخدامها لآليات ديمقراطية "غربية" تصل في بعض الأحيان إلى المنطق الإقصائي للخصوم، خلف توجهها عاما تشكيكيا في القيم "الديمقراطية" للموروث العربي الإسلامي السياسي. في هذا الصدد يقول راشد الغنوشي: "إن الإسلام بصفة عامة واقع في مفارقة عجيبة، فهو من ناحية ضحية القمع والإقصاء العلماني، ولذلك فهو يطالب بالحرية وقد يعتمد حتى على مبادئ حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية في الضغط على الحكام المستبدين، ولكن كأني به هو الآخر يحمل عقلية إقصائية لخصومه"<sup>(3)</sup>. في نفس الوقت الذي يجادل مفكرون آخرون وشيوخ بأن الديمقراطية ضد الإسلام، ومنهم الشيخ يوسف البدرى إذ يرى بأن "الديمقراطية شرعا ضد الإسلام، لأن مصادر الديمقراطية هي الشعب، ويقولون أن الأمة مصدر السلطان، ونحن نقول إن الحكم إلا لله"، ويفسر ذلك ربما بالنظر للديمقراطية من حيث النشأة (الغرب) وليس القيم، إضافة إلى النظرة السلبية الإسلامية-العربية عن الغرب وما تعلق منها بالحروب الصليبية وامتداداتها الفكرية.

أما الصراع المرجعي الآخر للهوية والانتماء فهو بين الإسلام والعروبة، وبالرغم من مناقشة هاتين المرجعيتين إلا أن ذلك لا يغفل "الطبيعة الفسيفسائية للمجتمعات العربية" سواء ما تعلق منها بالدين، أو ما تعلق

(1) سمير أمين، برهان غليون، حوار الدولة والدين. لبنان: شركة المطبوعات اللبنانية، 2003، ص45.

(2) صلاح سالم، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص13.

(3) علي خليفة الكواري وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية.. المواقف والمخاوف المتبادلة. الكويت: دار قرصاس للنشر، 2000، ص46.



منها باللغة. كما لاحظنا في نقطة سابقة من البحث أن هناك اختلافا في تحديد الانتماء الإسلامي و/أو القومي لدى الفرد العربي.

من خلال التعدد الهوياتي/ الانتمائي العربي يرى صلاح سالم أن المجتمعات العربية تعيش استقطابا: (1)

- 1- تقليدية بنوية تعكسها الهياكل الاقتصادية الأحادية، والتكوينات الاجتماعية الهشة والطبقة الوسطى المهمشة، مع هيمنة الثقافة السياسية القبلية التي تُعلي من عوامل الانشطار وعدم التسامح، سيادة روح الالتحاق بالنظام الحاكم من قبل المثقفين بالذات وغيرهم، في ضوء ضعف المجتمع المدني بوجه عام.
- 2- حداثة مظهرية تمارس بالتقليد على أصعدة التعبيرات الفوقية للممارسة السياسية في الفن والإعلام والصحافة والمؤسسات السياسية، ولكن بطابعها الفوقي تأتي منزوعة التأثير، ومسلوبة الفعل، موجهة المنحى، لأنها ليست نتاج عقل الحداثة بل نتاج إرادة فوقية.

النقطة الثالثة في تأثير البيئة على الثقافة السياسية للفرد هي الحياة السياسية وتأثيرها على تفكير الفرد وسلوكه اتجاه النظام السياسي، العملية السياسية والسياسة عموما. إن الواقع السياسي في مختلف الدول العربية يشير إلى سطوة واضحة للسلطة التنفيذية، وانتشار واسع للفساد السياسي والإداري .

وإذا ما حاولنا تطبيق صيغ الاغتراب السياسي التي أوردها Finifter أو Olson أو Seeman فقد نلاحظ انطباقا واضحا لمسببات إحساس الفرد بفقدان الحماس على المشاركة الفاعلة في العمل السياسي؛ يحدد Finifter أربع صيغ للاغتراب السياسي وهي:

- 1- انعدام القوة السياسية: "اللا قوة سياسية"، شعور الفرد بأنه لا يستطيع التأثير في تصرفات الحكومة، وبأن توزيع السلطة للقيم في المجتمع عملية ليست خاضعة لأي تأثير من ناحيته.
- 2- انعدام المعنى: عدم قدرة الفرد على التمييز بين الاختيارات السياسية ذات معنى، لأن الفرد لا يستطيع التنبؤ بنتائجها المحتملة، وبالتالي لا يمكنه استخدامها في تغيير الظروف الاجتماعية.
- 3- انعدام المعايير، اللامعيارية السياسية: إدراك انهيار المعايير في العلاقات السياسية، أي الشعور بأن المسؤولين السياسيين ينتهكون الإجراءات القانونية في التعامل مع الأفراد، أو في الوصول إلى القرارات السياسية.
- 4- العزلة السياسية: بمعنى رفض قواعد السلوك والأهداف السياسية التي يعتقد بها الكثير من أعضاء المجتمع، وكذا الشعور بأن قواعد اللعبة غير عادلة وغير شرعية. (2)

ويقسم Olson الاغتراب إلى فئتين عريضتين، عدم القدرة السياسية والسخط أو عدم الرضا السياسي؛ تشير بعض المؤشرات عن نظرة الفرد في بعض الدول العربية لقضايا مثل الاهتمام بالسياسة، وإدراك الفرد لمدى استيعابه لتوجهاته السياسية بين اليمين واليسار، مدى اقتناعه بفاعلية الأحزاب، واهتمام الدولة بمصالح الفئات

(1) صلاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية. القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1984، ص ص 42-43.

القوية فقط من المجتمع أو كامل المجتمع، وهي محاولة لتبيان مستوى الاغتراب الذي يعيشه الفرد، والمشاعر السلبية وعدم الرضا اتجاه النظام السياسي والمؤسسات، وذلك بالاستناد طبعاً لمسوح القيم العالمية؛ إذ تشير الإحصاءات إلى حالة من عدم الرضا اتجاه النظام السياسين، وكذا بعض المؤسسات ومنها ما يفترض أن يعبر عن المطالب المجتمعية، فقد عبر 24.8% من المستجوبين (11596) إلى عدم الاهتمام الكافي بصفة عامة، وعبر 32% منهم على عدم الاهتمام التام بها، ما يعادل مجموعهما 56.8%، مقابل حوالي 30% ممن لهم جانب إيجابي نوعاً ما في التعامل مع السياسة. ومن بين العينة عبر 26.5% عن عدم معرفتهم بتوجههم السياسي إن كان يمينياً أو يسارياً أو أي شيء آخر، ولا تتفق نسبة 48.9% في الأداء الحزبي باعتبارها منظماً للمطالب المجتمعية ومدافعة عنه. في حين يرى 62.7% من المستجوبين بأن الدولة تراعي مصالح فئة قليلة من المجتمع، وتهمل مصالح المجتمع ككل. في إحساس باللاعادلة التوزيعية. عُبِّرَ عن ذلك بنسب المشاركة الانتخابية الضعيفة وغياب التنافسية خاصة في الانتخابات على المناصب التنفيذية. يتوافق ذلك وتفسيرات بعض الباحثين الذين يربطون بين الاغتراب السياسي بانعدام الثقة في السياسيين وعدم الرضا من الديمقراطية، أو ما يعرف بالفجوة المتعلقة بالمقارنة بما يحصل عليه المواطن وما يجب أن يحصل عليه (مستويات التمكين)، وتتغير بالطبع حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

يشارك ابن خلدون في النهاية بدوره في التعبير عن إشكالية السياسة المزمدة في حياة العرب بمقولته الشهيرة "فبعثت طباع العرب لذلك كله عن سياسة الملك" أي سياسة الدولة في المفهوم الحديث<sup>(1)</sup>

(1) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. مرجع سابق، ص 21. نقلاً عن أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة. بيروت: دار مكتبة الهلال، 1983، ص 105.

### المطلب الثاني: تجليات التنشئة الاجتماعية على السلوك السياسي في البلدان العربية

بصرف النظر عن المشاركة الاجتماعية، يعود السبب في مشاركة المقاييس والمعتقدات السياسية ضمن حضارة ما إلى الضغوط نحو التطابق أو الانسجام الناجمة عن علاقة الإنسان بالإنسان، وهذا الاعتماد المتبادل يؤدي إلى توقعات تصبح مقاييس حضارية على الرغم من أنها قد تكون في بادئ الأمر مجرد اطرادات إحصائية<sup>(1)</sup>. تبرز "ضغوط التطابق" في آليات تكوين الذات المجتمعي في الفرد من خلال الأسرة، المدرسة، منظمات مجتمع مدني، وكل الفعاليات المجتمعية. نظرا لما تمثله الأسرة (العائلة) فيما يتعلق بتكوين الشخصية، وبعدها المدرسة.

كما ذكرنا في نقطة سابقة من البحث، عادة ما يتولى الأب "السلطة العليا" في الأسرة العربية، وتكون الزوجة "الأم" خادمة البيت والخاضعة للسلطة التامة للأب. يظهر ذلك بشكل واضح، إذ يحاول الأب أن يبرز ذلك لأبنائه خاصة كنوع من التكوين والتنشئة الاجتماعية. يلغي ذلك مبدئيا المكانة المساوية للأم مع الأب، وللإخوة مع الأخوات.

الفرد في النسق الاجتماعي العربي يكون في مواجهة مباشرة مع الأب صاحب "السلطة العليا" عادة في مرحلة المراهقة، إذ كتغير سيكولوجي يحاول المراهق إبداء مظاهر الاستقلالية ويقابله ذلك "ضغوط التطابق" التي تفرضها الأسرة بمثلها "السلطة العليا". لذلك نجد أن الابن الأكبر كثيرا ما يكون "قليل الحديث مع الأب، ويعود ذلك إلى كونه أول تجربة لمحاولة التطابق التام لاقت مصاعب في فترة المراهقة، يختلف الوضع بالنسبة لباقي الأبناء. ولا تخفى حقيقة "تعالى" الأب مقارنة بالأم بالنسبة للأفراد، إذ نستغرب إذا ما لاقينا حالة يتبادل فيها الأب مع أفراد الأسرة كلهم أطراف الحديث.

في دراسة لهشام شرابي بعنوان "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" يرى بأن الأسرة العربية لا تتيح للطفل مجالا لتحقيق الاستقلال الذاتي، إذ تستغرب وتستنكر عليه القيام بأنشطة فردية، ويجعله ذلك يعزف عن النشاط المستقل، منتظرا "الآخرين"، يشعرهم ذلك بالعجز والإتكالية، يكسبه ذلك صفات الخجل، الجبن وأشكال أخرى من السلوك الاجتماعي، يؤدي ذلك إلى العجز عن تحقيق الاحترام بالذات. بالتالي يكون الاحترام بالآخر بدل الاحترام الذاتي. فالتشجيع الذي يلقاه الفرد يكون مرتبطا بالتطابق مع السلوك العام، وعدم تكوين رأي

(1) هانيز يولاو، فن السلوك السياسي، مرجع سابق، ص78.

مستقل<sup>(1)</sup>. يسرد هشام شرابي حادثتين وقعت إحداهما في دمشق (العاصمة السورية) والأخرى في بوسطن (مدينة في الو.م.أ): فؤاد له من العمر ست سنوات كان يلعب في الشارع أمام منزله، وإذا به يدق باب بيته مولولا وقائلا لأمه أن ولدا آخر ضربه وأخذ منه كرتة... أظهرت [الأم] غضبها على الولد السارق وشفقتها على ابنها... [قائلة] "انتظر حتى يجي أبوك، وشوف شو رح يعمل بهذا الولد الشيطان. هو رح يضربك إياه ورح يرجعك الطابة ما تخاف". أما في بوسطن: جوني عمره سبع سنوات، رجع إلى البيت بعد شجار مع صبي يكبره بأربع سنوات، وقد أخذ منه كرة البيسبول التي كان أبوه قد اشتراها له، ولما أخبر أمه عما جرى، ماذا قالت له؟ أنصحك أن تعود إلى الملعب وتسترد الكرة منه وإلا غضب أبوك كثيرا"<sup>(2)</sup>. فمصطلحات مثل "يضربك، يرجعك، أنصحك، تسترد... تعبر عن وعاء ثقافي-سياقي عام.

تسحب ضغوط التطابق "على الصفات التي يطلقها المجتمع على الأفراد، إذ أن الطفل "العاقل" في نظر الأم، الذي يجلس إلى جانبها هادئا، ساكنا، مطيعا، فهي تتصور أن الطفل حسن التربية وهو الذي لا يحدث ضجة والذي يفعل ما يطلب إليه فعله، والذي يحترم من يكبره سنا، ونتيجة ذلك يصبح الطفل في كثير من الأحيان، طفلا خجولا يهرب في وجه التهديد.... يلتمس الرحمة عندما يقع في الصعوبات"<sup>(3)</sup>. يتخذ الصراع في بعض الأسر بين الوالدين شكل استمالة الطفل، إذ يمعن كلا الطرفين استظهار عطفه وسخائه المادي من جهة، وذكر مساوئ الطرف الآخر من جهة أخرى، يكسب ذلك أفكارا عن "العداوة" بين الطرفين من جهة، وأن الولاء مرتبط بالسخاء المادي وليس مرتبطا بوجهة النظر الصحيحة أو "الحق" بالمفهوم الإسلامي. كما يستخدم المجتمع عبارات عامة تبرز مكانة الفرد، إذ كثيرا ما تسمع "يسمع الصغار عندما يتحدث الكبار"، "اللي فاتك بليلة فاتك بحيلة". كل هذه العبارات وغيرها، تحمل قيم الخضوع والإنصات والاكتفاء بتجارب الآخرين. يخنق هذا روح المبادرة والمبادأة لدى الفرد العربي.

رافائيل باتاي من خلال كتابه "العقل العربي" يبرز بأن أهم الاختلافات بين شخصية العربي وشخصية الغربي هي ثنائية الذنب-العار إذ أن ما يدفع الفرد لسلوك مشرف ليس الشعور بالذنب بقدر ما هو خوف من "كلام الناس". في نفس السياق وفي دراسة لسانيا حمادي توصلت إلى أن "الهم الأساسي للعربي في أداء عمل أو تجنبه هو ما إذا كان سيشعر بالعار إن علم الناس به. وأهم مقياس لخياراته هو "ماذا سيقول الناس؟" ويترسخ الشعور بالعار في الجيل الصغير من خلال تقنيات العار، كأن يقارن الطفل بغيره مثلا، وهو من أساليب تنشئة

(1) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984، ص 40.

(2) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(3) المرجع نفسه، ص ص 105-106.

الطفل واسعة الانتشار في لبنان ومصر وربما في غيرهما من الدول العربية أيضا<sup>(1)</sup> فالنتيجة من "ضغوط التطابق" دائما هو محاولة الاختلاف وإخفاء ذلك عن الغير فتغلب صفة العار على صفة الشعور بالذنب.

في الأسر العربية كثيرا ما نصادف الأب يلوم الطفل (الابن أو الابنة) عن سلوكه، ويبرر ذلك بما سيقوله الناس عنه، وليس مقارنة بما يجب أن يكون. في هذا الصدد يطرح هشام شرابي قصة الأم التي تقول لابنها في مكان عام لا مانع من التبول مادام لا يوجد شخص ما يرى ذلك، سنسحب ذلك على الاستيلاء على أملاك الغير، وعلى قضايا جنسية بشكل أكبر.

إذا قبلنا هذه السلوكات على الأطفال، فلا يجب الاستغراب عند الحديث على مستويات عليا من الفساد ما دام انه لا يمكن إثبات الفساد بالوثائق، فالغلبة هنا للعار وليس للذنب، والتقيد لا يكون بالقانون أو بالضمير بل بنظرة الناس؛ إذ تخلق الثنائية الذنب-العار ازدواجية في المعايير، تتجذر هذه الازدواجية في باطن السلوك وظاهره، وكذا في مرجعية السلوك ذاته، فهل هو النفس، المجتمع، القيم، القانون....؟

بالرغم من النسبة العالية للمسلمين في الدول العربية، بالرغم من القيم السامية للإسلام، بالرغم من التنشئة الإسلامية القائمة على القابة الإلهية للصيقة والتي يتم تلقينها للأطفال في المدارس والكتابات، فإننا لا ننكر العار على الذنب في سلوكياتنا اليومية.

يحفظ التراث الإسلامي قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإبنة بائعة اللبن وهذا فحواها " كان بعض بائعي اللبن يخلط الماء باللبن فأرسل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه مناديا في الناس يحذر من ذلك ومهددا بالعقاب الشديد، ذات ليلة مع خادمه في جوف الليل يتفقد أحوال الناس خفية (وهذه عادته) فإذا به يسمع حوارا بين أم وابنتها: الأم: قومي إلى اللبن وأخلطيه بالماء، البنت: أما سمعت تحذير ووعيد أمير المؤمنين، الأم: قومي وأخلطي اللبن بالماء فإننا في موضع لا يرانا فيه عمر ولا جنده، البنت: إن كان عمر لا يرانا، فرب أمير المؤمنين يرانا".

تؤدي قيم الإنكالية، الخوف من المواجهة، العار بدل الذنب، ازدواجية الأحكام للطفل في البلدان العربية، إلى تكون اندماج وتمازج وغلبة الآخر بالأناء، إذ يلجأ الطفل إلى تبرير أعماله أو فشله بالآخر، كما يستخدم الآخر لتبرير مظاهر لا تبرير لها. ونلاحظ ذلك لدى الفرد العربي في استخدام عبارات مثل "أنا غير مسؤول، هم المسؤولون"، "هو اللي عملها"، "أنا مظلوم"، "الناس اللي فوق" وتضخيم تأثير الحسد، العين.. كل هذه العبارات تعبر عن وجود متحكم في سلوكيات ومصائر الأفراد. تعبر في نفس الوقت، أن الفرد لا يتحمل مسؤولية أفعاله ولا يتحمل عبء مواجهة الأحداث، بدل ذلك يحاول إيجاد تفسير يستبعده، وبالتالي ليس من الصدفة أن نجد الحكومات العربية مثلا تروج لما يسمى بـ "نظرية المؤامرة" في مختلف الأحداث والمظاهر العنيفة وغير

(1) رفائيل باتاي، العقل العربي. مرجع سابق، ص 126.

العنيفة. نفس السلوك نجده عند الأفراد/المجتمع في حديثهم عن الفشل المجتمعي وتفسخ القيم مثلاً، إذ تراهم يرددون عبارة "اليهود والأمريكان" كسبب لتفسخ القيم واختيار المجتمعات.

من القضايا البارزة في التنشئة الاجتماعية في الأسر العربية هي مكانة الابن والبنت. فلا زالت "الأسرة" هي المؤسسة الأولى التي تعيد إنتاج العلاقات والقيم والضغوط الأبوية من خلال التمييز بين الجنسين<sup>(1)</sup>، ويظهر ذلك عفوياً من خلال الترحيب بالمولود الذكر، نظراً لنظرة مجتمعية على أن الابن "الولد" يرث رأس مال الأسرة المادي و المعنوي، وتميل العائلة إلى إبراز مكانة علوية وأكثر تحراً للابن مقارنة بالبنت.

تتجلى النتائج البعيدة لهذه النظرة الدونية للمرأة في عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة العامة، ومستويات التشغيل والأجور، والنظرة الدونية اتجاهها فيما يخص تولي المناصب العامة وإدارة المؤسسات وغيرها. لكن ما يجب أن يذكر أن الإسلام والمفكرين عموماً لا يتفقون وهذا التوجه، بداية من تحريم الإسلام وأد المرأة (باعتبارها مصدراً للعار بالتوصيف الجاهلي) وليس نهاية إلى أحداث السيرة النبوية والموروث الثقافي حول مواقف نسائية شهمة. ومن المفكرين الذين تناولوا هذه القضية قبل قرن وأكثر قاسم أمين (1865-1908) والطاهر الحداد (1899-1935) من خلال الكتب "تحرير المرأة" و "المرأة الجديدة"<sup>(2)</sup>.

تمثل المدرسة بامتدادها من المدرسة الابتدائية إلى الجامعات من أهم قنوات التنشئة السياسية، وتستمد أهميتها من تغطيتها العمرية من السنة السادسة تقريباً إلى مرحلة المراهقة من جهة، وتصميمها لأفكار وسلوكيات مقصودة وعفوية من جهة ثانية. تركز النماذج النظرية لتأثير التعليم على التنشئة السياسية حول محورين أساسيين: أولاً: نموذج السياسات التخصيصية، وثانياً: نموذج استمرارية النظام المرتبط باستقرار واستمرار وجود النظام السياسي، وهي ما تتضمنه المناهج التربوية عموماً. ويتناسب هذا مع المجتمعات الأصلية للنظرية. لكن طبيعة العلاقة بين قطبي العملية التعليمية يطرح دراسة عوامل نفسية كذلك.

يطرح التساؤل حول الجدوى من دراسة التنشئة السياسية لأطفال لا تتجاوز أعمارهم في المدرسة الابتدائية اثني عشر لتكون الإجابة بما قاله دوركايم Durkheim بأن "التنشئة هو التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة في الأجيال التي لم ترشد بعد، وتكمن وظيفتها في إزاحة الجانب البيولوجي من نفسية الطفل لصالح نماذج من السلوك الاجتماعي المنظم"<sup>(3)</sup>؛ فالاتجاهات النفسية التي تفسر مضمون الرسائل التي تنتقل عبر قنوات التنشئة السياسية تربط بين أطراف المتغيرات المختلفة على كافة المستويات، ويتوافق ذلك مع كون "الإنسان الذي يجب

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية العام 2005، الأردن: المطبعة الوطنية، 2005، ص 16.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

(3) علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطني العربي. مرجع سبق ذكره، ص 169.

على التربية أن تحققه.... ليس هو الإنسان على نحو ما أودعته الطبيعة، وإنما الإنسان على نحو ما يريده المجتمع<sup>(1)</sup>.

ترتبط التنشئة السياسية من خلال التعليم بأربع متغيرات وهي: المناخ المدرسي، المناهج الدراسية، التنظيم والسلوكيات المدرسية الروتينية، والعلاقة بين طرفي العملية التعليمية المعلم-التلميذ. يقصد بالمناخ المدرسي طبيعة العلاقة بين المدرسين عموماً والطاقتين الإدارية. الملاحظ من خلال دراسات ميدانية أن العلاقة بين المعلمين والجهاز الإداري تعرف اضطرابات كثيرة، فقد عرفت مثلاً الجزائر، لبنان، مصر، السودان، تونس، المغرب، وغيرها اضطرابات امتدت بعضها لأكثر من الشهر، المطالب الرواتب، التقاعد، الامتيازات الاجتماعية المفترضة في المناصب سواء تعلق الأمر بالمدارس، الجامعات. ويشكو الأساتذة من التعسف الإداري الذي تمارسه الوزارات على الطاقم التعليمي فيما يخص الترتيبات الروتينية ونقص التجهيزات اللازمة لاستكمال العملية التعليمية. امتدت الإضرابات إلى قطاعات وظيفية في سلك التعليم إما عن طريق التخصص أو في إطار التنظيمات النقابية عموماً. تؤثر هذه العلاقة بالطبع على الأداء الوظيفي.

من خلال المناهج التربوية يمارس النظام السياسي السلطة في مستواه التربوي، إذ يقوم على "منظومة من الأسس والمفاهيم والمبادئ والقيم والممارسات الهادفة، التي تسعى لتنظيم الحياة التربوية والاجتماعية وفقاً لمنظومة من الغايات التي تأخذ طابعاً فلسفياً"<sup>(2)</sup>. تتضمن المناهج التربوية توجهات من النظام اتجاه القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية عموماً، بما يخدم نموذج تخصيص القيم المجتمعية والحفاظ عليها كالتراث والتاريخ المشترك والمواطنة، وبما يخدم كذلك نموذج الحفاظ على استمرارية النظام السياسي.

إذا تفحصنا المناهج التربوية لبعض الدول العربية نلاحظ توجهها لتبني قيم سياسية لم تكن مستساغة إلى حين مثل أسبقية الفرد على الجماعة، والمساواة بين الرجل والمرأة، ومحاولة إبراز الطابع الموحد للمجتمع الديني- اللغوي وفق قاعدة عامة قال بها بورديو بأن القيم التي يتم ترويجها من خلال التعليم هي قيم الطبقة المسيطرة، أي النخبة السياسية.

قامت العديد من الدول العربية بإحداث تغييرات في المناهج التربوية محاولة تقصي أثر المواطنة، فمثلاً قامت وزارة التربية والتعليم في البحرين بإفراد منهج خاص للتربية الوطنية، ثم أعيد النظر في ذلك في التسعينيات إذ أدمجت تربية المواطنة في كل المواد الدراسية. أما في المملكة العربية السعودية، درست التربية الوطنية أول مرة عام 1928 تحت مسمى "الأخلاق والتربية الوطنية" إذ تم ربط الأخلاق الذي يعبر عن موروث إسلامي إجتماعي، مع مفاهيم الوطنية وليس المواطنة، ودرست كذلك مسميات "التربية الوطنية" عام 1998. جدير بالذكر إبراز ما ورد

(1) المرجع نفسه، ص 169.

(2) ماجد بن ناصر بن خلفان الجروفي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة. ورقة مقدمة لدائرة الإشراف التربوي لمناهج.

[[www.moe-nizwa.net/moe\\_4/upload/A8520.389.doc](http://www.moe-nizwa.net/moe_4/upload/A8520.389.doc)], 2008, p 8-9.



في الفقرة الثالثة من التعميم الوزاري رقم 611: "يسند تدريس مادة التربية الوطنية إلى المدرسين السعوديين، الذي تبدوا عليهم إمارات الاستعداد والحماسة والقدرة على القيام بهذه المسؤولية، ويبدون فهما واضحا لها"، ما يلاحظ على تسمية المادة هو التربية الوطنية وليس المواطنة، وهذا -حسب رأيي- إمعان في "ضغوط المطابقة" المستمدة من التاريخ المشترك ورفق توجه النخب الحاكمة، وطلب أشخاص بمميزات معينة لتدريسها ينفي استنادها إلى النقد العقلاني، بل على شحنة مجتمعية نخبوية وطنية ترفض النقد الذاتي وتشجع الاندفاع. نفس الملاحظة تنسحب على المناهج التربوية في المنطقة العربية، فتسمية المادة نجدها كذلك في عمان، الأردن، الجزائر، في فترة زمنية سابقة قبل تغييرها إلى التربية المدنية؛ فسلطة عمان أفردت مقياسا باسم التربية الوطنية، يفترض فيه أن يتناول الشأن الوطني والمواطنة.

تعتبر طريقة تعامل المعلم مع التلميذ/الطالب رافدا من روافد التنشئة؛ فالمدرس له من التأثير ما يؤثر في تكوين الطالب، وذلك من خلال شرح الدروس، وتحليل القضايا، وطريقة تعامله مع الطلبة/التلاميذ من جهة، وتوجيهه لطريقة التعامل بين الطلبة. فبالرغم من التوجهات الرسمية وغير الرسمية نحو منع التعامل العنيف مع التلاميذ، إلا أننا لا نستغرب تناولها من قبل الإعلام، بل يشجع الآباء استخدام "الصفعة" لتهديب المتعلم وتوجيه سلوكه، يصل في بعض الأحيان لترك آثار عميقة على جسم ونفسية التلميذ/الطالب. وهذه الوسيلة "العربية" قد تكون أليمة لكن أثرها النفسي بالضرورة كبير، وهي وسيلة لتأكيد السلطة وفرض الطاعة. ما يشعر الطفل بالعجز وفقدان الحماية واستخدام أساليب التذلل واستخدام العطف والرحمة من جهة، وتوقع نوعية العقاب عند كل خطأ أو سلوك ينافي توجهات المعلم من جهة ثانية، من هذه الشعور ينطلق ألفريد أدلر Alfreed Adler في توصيف بنية السلطة التربوية من مركب الإحساس بالنقص<sup>(1)</sup>، إذ أن الطفل قد يفسر ذلك بعجزه الجسدي، وهذا ما يفسر سلوك طلبة المدارس الثانوية العدواني والجسماني. يخلق هذا أن علاقة الخضوع بين المعلم/المتعلم تقوم على الخوف وليس الاحترام.

إن قيام التعليم في الوطن العربي بشكل عام على قاعدة تسلطية أساسها المعلم "المرسل" والطالب "المتلقي" أدى في كثير من الأحيان إلى إعداد طلبة ضعاف القدرة والكفاءة وجامدين ثابتين لا يعرفون إلا ما أودعه معلمهم في عقولهم<sup>(2)</sup> يؤدي ذلك إلا أن المتلقي لا يتأثر بمضمون المادة التعليمية، بقدر حفظه التجريدي له من أجل النجاح، ويغذي هذا الوضع تشجيع الأولياء والمعلمين لهذه الظاهرة، وربط الاستظهار بالتفوق ليكون الجزاء عن الإجابات بدل الأسئلة النقدية التي قد يطرحها الطالب/التلميذ. تنجم عن ذلك شخصية "تعاي ضعفا

(1) على أسعد وطفة، مرجع سابق، ص170.

(2) المرجع نفسه، ص58.

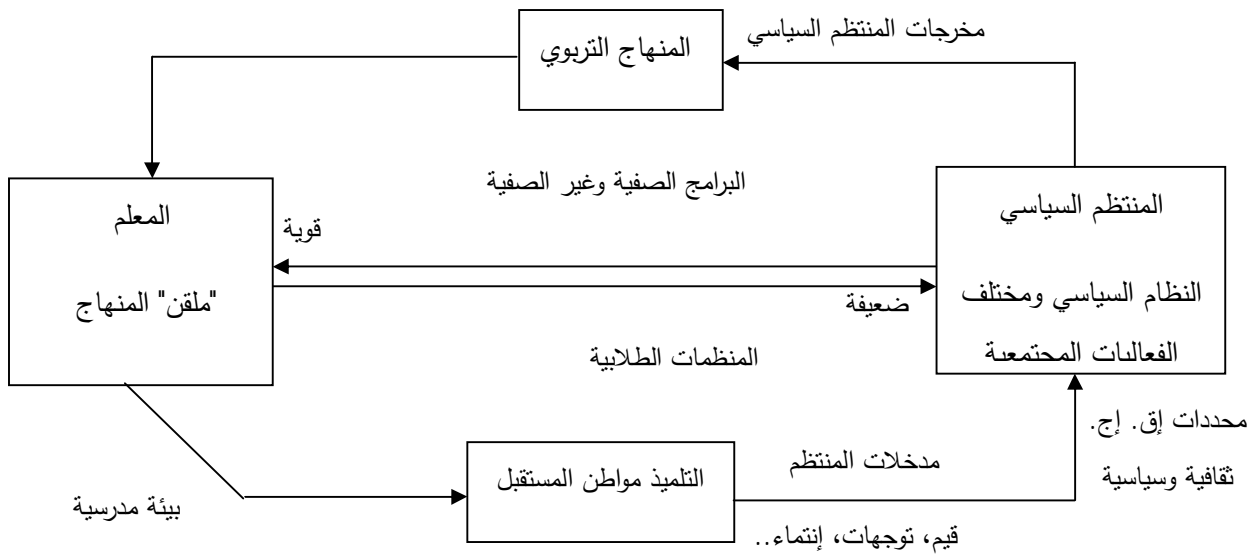


واضحاً في القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، وفي القدرة على المساءلة والمناقشة والنقد والتمحيص والتنقيب والموازنة بين الأشياء<sup>(1)</sup>

وقد تطرح في هذا السياق الفجوة الكبيرة بين المادة العلمية التي يتلقاها الطالب وسوق العمل، وهو أمر لا يتعلق فقط بمضمون المناهج، بل يتعلق كذلك بطريقة التدريس وخلق مجال النقاش والنقد. الغريب أن التلقين لا يقتصر على المدارس والثانويات (التي يكون المستوى الثقافي والاطلاعي للمتعلم ضعيفة نوعاً ما مقارنة بالمعلم)، بل تتجاوزها إلى الحاجات التي يفترض فيها فتح مجال النقاش وتقبل النقد والرأي الآخر، إذ يلجأ الأساتذة إلى طرح أسئلة مباشرة قصد الحصول على إجابات مباشرة، كما يضع نموذج إجابة ويتقيد به، ولا يقبل بغيره معياراً للتصحيح.

إن حياة العربي تبدأ وتنتهي بالتلقين، أما العنصر المشترك بين التلقين والعقاب فهو أن كلا منهما يشدد على السلطة ويستبعد الفهم والإدراك، أي أن كلا منهما يدفع إلى الاستسلام ويمنع حدوث التغيير. يتعلم الطفل أن يقبل دون اعتراض أو تساؤل سيطرة القوي والمتعلم وهو من خلال ذلك يتعلم الغلو<sup>(2)</sup>.

يمثل الشكل رقم 14 حلقة التفاعل بين المنتظم السياسي ومنظومة التعليم وتأثيرها على تكوين مواطن المستقبل.



الشكل رقم 15: حلقة التفاعل بين المنتظم السياسي ومنظومة التعليم وتأثيرها على تكوين مواطن المستقبل.

المصدر : إعداد الطالب.

(1) المرجع نفسه، ص 59.

(2) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 50.

اللغو في مضامينه المستقبلية يحمل معنى المسايرة، أي المسايرة في الحديث، ما يعني عدم الاعتراض العلني، وعدم إبراز المواقف العلنية من قضايا ما. تؤدي الازدواجية التي يعيشها الطالب/التلميذ بين القيم التي لا يعترض عليها نظرا للتلقين - التي يتلقاها الطالب/التلميذ من المعلم - ونقيضها من القيم التي يتداولها المجتمع فعليا، إلى التعود على إبراز القبول العلني وتبني الرضا الباطني. نواجه هذه المشكلة ببساطة مثلا عند مقارنة سبر آراء الجمهور أو الوعاء الانتخابي في الدول العربية وغيرها. ببساطة لا يتم تبني نتائج سبر الآراء في الدول العربية، ولا تُؤخذ بمحمل الجد، ونقيض ذلك تماما فالنسبة لتوقعات فوز المرشحين في الانتخابات في غير الدول العربية، يصل حد التدقيق في النسب المئوية.

لا تنحصر التنشئة السياسية على الفترات العمرية الأولى فحسب، بل تضطلع مؤسسات مجتمعية سياسية ودينية وإعلامية بمهام التنشئة كذلك، هذا في عموم الحكم. كون الحالة العربية تطرح قضايا الثقة في المؤسسات، فحسب الدراسة الميدانية لمشروع مسح القيم العالمية فإن نسب كبيرة لا تثق في الأحزاب كآلية وقنوات لتجميع المطالب ونقلها، وبالتالي عدم الثقة في قياداتها -الذين من المفروض أن يكونوا ملهمين مشجعين على الفعل السياسي - يشوه بشكل كبير صورتهم وبالتالي دورهم في التنشئة السياسية.

لا يخفى الرقابة الشديدة التي تفرضها الأنظمة السياسية العربية على الخطاب الديني من خلال المساجد أو من خلال رجال الدين عموما، تصل الرقابة درجة طرح خطب بعينها من قبل الوزارة عن طريق الأئمة. تأزم الدور المنوط للمساجد أكثر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ألفين وواحد، إذ وجدت الأنظمة مسوغا خارجيا لخرق حقوق الإنسان والإمعان في ذلك تحت مسمى "مكافحة الإرهاب" و"مكافحة الخطاب الديني المتطرف، والتحكم بشكل أكبر في الخطاب الديني بما يخدم الاستمرارية في التوجه نحو التكامل/استحواد السلطة الدينية على السلطة الدينية، كما أن التجارب العنيفة التي عرفت الجزائر وقبلها مصر في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين خلق توجها مجتمعا لتحديد دور المؤسسات الدينية في "الثقيف الديني" فيما يخص فقط علاقة الإنسان بربه، وينسب أقل العمل الخيري بإشراف رسمي.

أدى التطور والتكنولوجي، وتوسع البث السمعي والبصري، إلى فقدان الأنظمة السياسية/الدول احتكارها للرسالة الإعلامية ومضمونها. فبالرغم من وجود قنوات حكومية رسمية، وقنوات موجهة من أنظمة سياسية بعينها، إلا أن تزايد عدد القنوات الإعلامية التلفزيونية، يمنح المواطن خيارات واسعة للاختيار، ما يعني بالضرورة تنوع المضامين السياسية والاجتماعية والثقافية للرسائل الإعلامية المتاحة، لتفقد بذلك وسائل الإعلام الثقيلة و"الخفيفة" دورها التقليدي الكبير في التنشئة السياسية.

### المطلب الثالث: المحدد الجغرافي كعامل مفسر لطبيعة الثقافة السياسية

سأحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات المستندة "للمحدد الجغرافي" وما يترتب عليه لتفسير أنماط الثقافة السياسية، ويكون التركيز على ثقافة الخضوع والعزلة التي طالما ارتبطت بالذهنية السياسية العربية في هذه الأدبيات. وذلك بالنظر إلى تسميات النظريات سواء بمحددات جغرافية أو محدّدات مرتبطة بمميزات اجتماعية عربية مثل نظرية الاستبداد الشرقي، نظرية ثقافة المجتمع الأبوي.

**نظرية الاستبداد الشرقي:** في دراسة للمفكر الألماني Karl Wittfogel فدوغل لبلدان الشرق وأنظمتها السياسية والاقتصادية، صدر في شكل كتاب عام 1957 بعنوان "الاستبداد الشرقي دراسة مقارنة للسلطة المطلقة Oriental despotism : a comparative study of total power. درس حضارات مصر، الشام، العراق، فارس وكذا الهند والصين. يقول فدوغل أنه لاحظ سمات مشتركة فيما يخص العلاقة بين الحكام والمحكومين، وإن كان فدوغل يرى بأن النموذج المثالي لهذه النظرية هو مصر.<sup>(1)</sup>

تنتقل النظرية من فكرة أساسية مفادها بأن الحضارات الشرقية قامت كضرورة لتشييد مشاريع مائية منظمة لجلب مياه الري عبر آليات صناعية، وتتطلب هذه المشاريع تحكما صارما على جموع غفيرة من العمال والحرفيين وأصحاب المهن في مختلف التخصصات، هذا أثناء التشييد، كما تتطلب حكومات قوية في تسيير مواردها وتقاسم نواتجها. ويعتمد النظام الزراعي في ذلك على نشاطات تنظيمية وتنسيقية، لا يمكن أن يوفرها إلا جهاز إداري بيروقراطي مركزي واحد لا يتنازعه ولاء آخر؛ يقوم بتنظيم الري وتعبئة العمل وتوجيهه، ويخطط مسبقا لهذه النشاطات بطريقة ما تربط النظرية بين احتكار تسيير الموارد المالية وملكية الدولة للأراضي الزراعية، ما يقلل بشكل كبير من الملكية الخاصة وتبعية الأفراد لهذا الجهاز الإداري ليتحول أسلوب الإيجار في تنفيذ هذه المشاريع والاستفادة منها إلى وسيلة للحفاظ على الحكم والبقاء فيه.

يتفق فدوغل مع جمال حمدان في مستوى المحورية الذي يمثله العامل الجغرافي في التأثير على الثقافة السياسية والسلوك السياسي، إذ يستند فدوغل بالإضافة إلى تحليله السابق، إلى مقارنة بين الشرق "المستبد" وأوروبا، "بمناخها المعتدل المطير الذي يسمح بقيام زراعة تعتمد على الأمطار التي لا يستطيع أحد أن يتحكم فيه، هذا حال دون الاستبداد بالسلطة التي كانت سلطة متوازنة... أما في بلاد الرافدين والنيل مثلا حيث كان التحكم في مصادر الماء أمرا حيويا، فإن من له السلطة على الموارد المائية يتسلط تبعا لذلك على كل شيء من التجارة، إلى الصناعة إلى حقوق الملكية"<sup>(2)</sup> إذ يرى جمال حمدان في تطبيق النظرية على مصر أن "ضبط النهر" و"ضبط

(1) عاطف السعداوي ، روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة. ورقة مقدمة للدورة الرابعة عشر لمشروع دراسات ديمقراطية.

[http:// Arabfordemocracy.org/Democracy/pages/view/Ageld/225], (12.112005), p 04

(2) سعد الصويان، نظرية الاستبداد الشرقي. البحرين: جريدة الوسط، العدد 2086، 23 ماي 2008، ص15.

الناس " ضرورتان أساسيتان لإدارة المجتمع النهري، ويستند في ذلك إلى أن عدم وجود سلطة يؤدي إلى صراعات دموية على الموارد المائية. فيما يشبه نظريات العقد الاجتماعي، يرى جمال حمدان بأن "التنظيم الاجتماعي يصبح شرطاً أساسياً ويكون عن طريق تنازل الجميع والخضوع لسلطة أعلى تقوم بتنظيم الاستفادة من الموارد المائية. (1) يرى الدكتور إكرام بدر الدين، أن التركيز الكبير للمواطنين المصريين -حاليا- على ضفاف النيل، وعدم قدرتهم على التعامل الذاتي مع موارده، أدى إلى تعزيز قوة الحكومة المركزية، واعتبرا ذلك امتداداً لتجربة تاريخية قديمة تخول للحكومة "الأب" تنظيم وضبط الموارد نيابة عن الشعب "الأبناء" ما أدى إلى انخفاض المبادرة والعمل الطوعي، في مؤشر عن السلبية المقرونة بالاعتماد الكبير على الدولة والطاعة (2).

تعرضت النظرية لانتقادات متعلقة بوجود حكومات مستبدة قبل وجود مشاريع مائية ضخمة، لكن ما لا يمكن إنكاره هو الجهاز الإداري البيروقراطي الضخم في كل المجتمعات "الاستبدادية" والمركزية في اتخاذ القرارات بالرغم من وجود إدارات محلية مفوضة؛ إذ نلاحظ مثلاً الثقافة الشعبية المصرية أن القاهرة هي "مصر"، وهو اختصار لمصر في العاصمة.

طرح سعد الصويان في نهاية مقالته سؤالاً: "تري لو عمر فدفوغل طويلاً ليذكر عصر النفط، والذي شاءت الأقدار أن يظهر في نفس المنطقة التي كان يتحدث عنها، هل تراه سيجد أوجهاً للمقارنة بين الماء والنفط ويخرج لنا بنظرية بترولوجية توازي نظريته الهيدرولوجية؟". انطلاقاً من هذا السؤال سنحاول دراسة العلاقة الممكنة بين النفط والديمقراطية وتأثيرها على طبيعة الثقافة التي تحكم العلاقة بين المواطن والدولة/النظام عربياً.

عادة ما تشير النماذج النظرية إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، وأن إرساء حقوق الإنسان تستلزم زيادة الدخل الوطني ومستويات الصحة والتربية والتعليم ونصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، لكن عند تحليل مضمون الجدول رقم 10 المتضمن مجموع مؤشرات اقتصادية وسياسية نلاحظ بأنه بالرغم من أن عدة دول (مثل قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، العربية السعودية، عمان، ليبيا (قبل 2011) تحتل المراتب الخمسين الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام. إلا أنها (ذات الدول) تحتل المراتب فوق المئة أقربها الكويت (المرتبة 114 من مؤشر الديمقراطية 2011)، مع التذكير أنها دول منظمة التعاون الخليجي وليبيا، وهي من بين أكبر الدول المصدرة للنفط. بهذا المنطق أصبح من الضروري التساؤل: لماذا لم تحقق مستويات نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام نفس النتائج السياسية، مقارنة بدول أخرى؟

في دراسة Ross. MI أكد بأن العلاقة بين العملية الديمقراطية تتناسب عكسياً مع صادرات النفط، أي أن التمكين الحقوقي السياسي يتناسب عكسياً مع المداخل النفطية للدول "الرعية" وهو ما توصل إليه كذلك

(1) عاطف السعداوي، مرجع سابق، ص 05. نقلاً عن: جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. ج2، القاهرة: عالم الكتب،

1980، د.ص.

(2) إكرام بدر الدين، النظم المستقرة، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1991، ص ص [122-128].

الدولة	الضرائب كنسبة مئوية من الناتج الوطني الخام	مؤشر الفساد		صادرات النفط (برميل يوميا)		مؤشر الديمقراطية 2010	نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام	
		الترتيب	الحاصل	العدد			بالدولار	الترتيب
الجزائر	7.7	112	2.9	2007	1.891.000	125	3702	7
البحرين	2.4	46	5.1	2007	238.300	122	22109	9
جزر القمر	12.0	143	2.4	2007	00	126	682	46
جيبوتي	20.0	100	3.0	2007	19	154	1090	28
مصر	15.8	112	2.9	2009	89.300	138	1754	15
الأردن	21.1	56	4.5	2007	00	117	2741	102
الكويت	1.5	54	4.6	2007	2.394.000	114	50343	08
لبنان	14.4	134	2.5	2007	00	86	6398	64
ليبيا	2.7	168	2.0	2007	1.542.000	158	10840	50
المغرب	22.3	80	3.4	2007	17.420	116	2368	105
موريتانيا	15.4	143	2.4	2007	30.620	115	928	134
عمان	2.0	50	4.8	2008	593.700	143	15412	40
قطر	2.2	22	7.2	2008	753.000	137	70754	03
السعودية	5.3	57	4.4	2007	8.728.000	160	15416	39
السودان	6.3	177	1.6	2007	303.800	151	1257	125
سوريا	10.7	129	2.6	2008	155.000	152	1928	112
تونس	14.9	73	3.8	2007	77.130	144	3313	94
الإمارات العربية المتحدة	1.4	28	6.8	2007	2.700.000	148	42275	16
اليمن	7.1	164	2.1	2007	274.400	146	1020	130
فنلندا	43.6	2	9.4	2009	130.500	03	44912	12

الجدول رقم 10: الأثر الربعي في العلاقة بين الفرد والنظام السياسي.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- 2009 index of economic freedom, heritage foundation. Accessed on May 2, 2009.
- Rate Corruption Perceptions Index 2011.
- Democracy Index 2010.
- IMF World Economic Outlook Database, October 2007 Edition

كولير وهيفليرت Hoefflert & Colier، إذ اعتبروا أن زيادة المنابع الطبيعية في صادرات الدول قد يؤدي إلى تراجع مؤشرات الديمقراطية. كذلك Friedman، من خلال نظرية أزمة المشاركة السياسية والعجز الإداري<sup>(1)</sup>.

(1) احمد علوي، الاقتصاد الربعي ومعضلة الديمقراطية. ترجمة : أحمد علوي حبة

[http:// www.pukmedia.com/articles/22716.2011.11.13.16.28.23], (13.11.2011).

تؤكد دراسة لـ Michael. L-ross هذه النتائج، ويعتقد بأن التناسب طردي، كلما كانت حصة الصادرات النفطية من الناتج الوطني الخام أقل، تكون احتمالات التحول الديمقراطي أكبر، أي حسب الحصة النفطية، ويستدل في ذلك بحالات مثل أوكرانيا والفيتنام، وحسبه فإن الدول التي تنتج أقل من 100 دولار للفرد الواحد سنوياً من البترول (أوكرانيا، الفيتنام) هي أكثر احتمالاً وقابلية للديمقراطية ثلاثة أضعاف مقارنة بالدول المنتجة أكثر.<sup>(1)</sup>

يظهر الأثر الريعي في طبيعة العلاقة التي تحكم المواطن بالدولة/ النظام في ثلاث مظاهر أساسية هي: الضرائب، الانفاق العمومي، اللامشفافية.

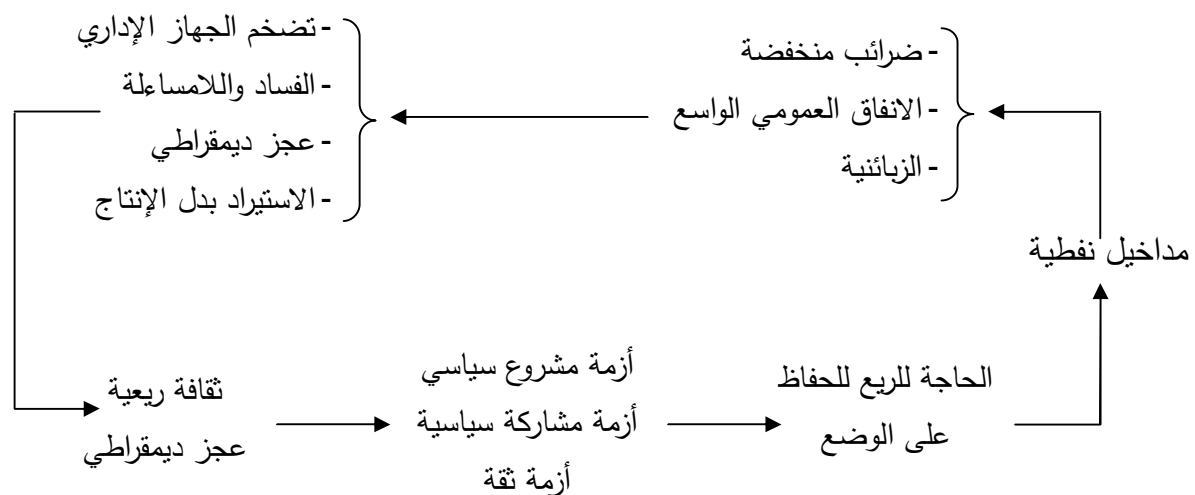
تفسر المداخل النفطية الكبيرة خاصة أثناء فترات ارتفاع أسعار النفط، عدم الاهتمام بالتحصيل الضريبي، أو فرض ضرائب إضافية على المواطنين، ما يجعل عبئها عليهم خفيف، ما يقلل من جهة أخرى الجدية من قبل المواطنين في مساءلة النظام وأجهزة الدولة. من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن الدول الريعية خاصة دول الخليج بما يمتاز به اقتصادها النفطي من ميزات توزيعية على الأفراد، فإن هناك علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام من جهة والديمقراطية ونسبة الضرائب في الناتج الوطني الخام من جهة ثانية. فقطر تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، والمرتبة 137 من مؤشر الديمقراطية، وتبلغ مساهمة الضرائب في الناتج الوطني الخام 2.2% وكذا الحال بالنسبة للكويت (114-08-1.5%)، الإمارات العربية المتحدة (146-16-1.4%) في حين أن فنلندا في مراتبها الأولى في مقياس التنمية البشرية تحتل المرتبة الثالثة في مؤشر الديمقراطية، تمثل نسبة الضرائب من الناتج الوطني الخام 43.6%. يعتبر المستوى الأدنى من الضرائب "منطقاً شرائياً" للنظام، فرفع مستوى الضرائب يدفع الأفراد إلى المساءلة. من خلال الجدول رقم 10 يوضح مؤشر الفساد أن كل الدول العربية تحتل المراتب أكبر من خمسين ما عدا قطر والإمارات العربية المتحدة - ربما يعود ذلك إلى العوائد المادية على الأفراد وضالة المساحة-.

أما عن الإنفاق العمومي فيرى أحمد علوي أن الدولة الريعية "تولي الإهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على المداخل النفطية سهلة المنال ... [إضافة إلى] إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة. كما تعتمد الدولة على توسيع الجهاز الإداري ... يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة"<sup>(2)</sup> والفساد الإداري. يظهر ذلك عملياً في الجزائر، إذ في عام 2011 عن برنامج اقتصادي بـ 156 مليار دولار، وأعقب احتجاجات عرفت في أوائل 2011 خفض الرسوم على الزيت والسكر (مادتين واسعتي الاستهلاك)، ورفض الرقابة الصارمة على السير والبنائات الفوضوية. ودعمت السعودية

<sup>(1)</sup> Michel L Ross, Will Oil drown the arab spring ? democracy and the resource curse. U.s.a: foreign affairs, [http:// www.foreignaffairs.com/print/68080] , (october 2011), p01.

<sup>(2)</sup> أحمد علوي مرجع سابق.

إن ثقافة "الريع" تؤدي إلى تشكل مجموعات تسعى الاستفادة بشكل كبير منه، تتخذ هذه المجموعات أشكال تحالفات ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية، ومنظمات حكومية وغير حكومية، التي يفترض بها ممارسة الرقابة والمطالبة بالشفافية، إضافة إلى تكتلات اقتصادية تستفيد من علاقة مع نخب في أنظمة الحكم. تتخذ هذه التكتلات الاستيراد كآلية لتبييض الأموال وزيادة رأس المال وذلك استفادة من التسهيلات البنكية ونسبة الضرائب المنخفضة، ويتولد عن هذا الوضع غيابا لطبقة برجوازية حقيقية تربط الحقوق الاقتصادية بالحقوق المدنية والسياسية. يمثل الشكل رقم (15) توضيحا للمظاهر الثلاث سابقة الذكر.



**المصدر:** أحمد علوي، مرجع سبق ذكره. [بتصرف: تم اقتباس الفكرة وإحداث تغييرات في المضمون].

(1) Michael L.Ross.op.cit, p03



المستحدثة الغربية فتضطلع بدراسة العلاقة بين الفرد والدولة. من هنا يلاحظ التغيب الكامل للأسرة كوحدة اجتماعية لها تأثير سياسي في الدراسات الغربية<sup>(1)</sup>. يعزى ذلك ربما إلى الدور المهمش أصلا للأسرة في تكوين الفرد، فالدراسات الغربية المتعلقة بالأسرة كلبنة سياسية - اجتماعية يستهدف بها الشرق أي الدول العربية.

تستند نظرية ثقافة المجتمع الأبوي على العائلة كبنية/وحدة أساسية للتحليل، وهي بنية اجتماعية - سياسية ذات سلم قيم وخطابات وممارسات واضحة تعتمد على طبيعة العلاقة التي تربط بين أفرادها، "والأساس في هذا النظام هو هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، ما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن، ويعتمد هذا النظام على أبناء القرى، إن هذا النظام يرتبط جذريا بالعائلة الممتدة أبويا"<sup>(2)</sup>. تتميز هذه العلاقة على مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة الأعلى، وباعتبار أن العائلة صورة مصغرة عن المجتمع؛ فالقيم التي تسودها هي السلطة والطاعة المطلقة من الأعلى إلى الأسفل، لذلك فمن الباحثين من يمدد المجتمع الأبوي إلى القيم التي تسود القبيلة والمجتمع (تصاعديا) على أن يبقى الفرد أسفل السلسلة خاضعا للجميع بشكل تراتبي.

بالنظر إلى مقدمة ثريا التركي وهدي رزق حول "محوري الجنس والسن" فإن ثقافة المجتمع الأبوي تعتمد على "نمط تنظيم اقتصادي مميز، وقد تكون تلك البنية ذات علاقة بنمط الإنتاج الأسوي، التي أشارت إلى تشكل اجتماعي أسوي أو شرقي ذي شكل أبوي محدد"<sup>(3)</sup> يقوم فيه الأب بدور رب العمل، ويضطلع أفراد الأسرة بما فيهم الزوجة بدور العمال. وإن تطورت المجتمعات بعدها، فإن المحدد الاقتصادي (عمل رب الأسرة - الذكر) أبقى على الهرمية السلطوية. في هذا الصدد يقول سعيد بن سعيد علوي بأنها (الأسرة) "كانت حقا مقولة رب الأسرة، أو بالأحرى "رئيس الأسرة" هو رئيس المقولة، وأعضاء الأسرة هم أنفسهم العاملون فيها، يتقاضى البعض منهم أجرا بكيفية أو بأخرى، في حين أن البعض الآخر والنساء في مقدمة ذلك البعض لا يتقاضى عن عمله أجرا"<sup>(4)</sup>.

إن استمرار السلوكيات الأسرية هي بالضرورة استمرار لأنماط سلوكية قبلية ومجتمعية، وتثير المطابقة مبدئيا من الناحية السياسية استجابات من الفرد والسلطة. من ناحية الفرد مثلا، أشارت نتائج استطلاع للرأي العام أن حوالي 95% من الرجال والنساء يعتقدون أن المناخ المجتمعي لا يزال غير ملائم لدخول المرأة المراكز الانتخابية

(1) هبة عبد الرؤوف عزت، الأسرة والتغيير السياسي، ورؤية إسلامية، دراسة مقدمة للمركز المصري لحقوق المرأة.

[http://www.Momahidat.org/upload/pdf-files/family\_and\_politics.pdf], (01.2008), p p 1-3 .

(2) دحمانى سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية -العلاقات . مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006، ص 85. نقلا عن: ثريا التركي، هدى زريق، تغير القيم في العائلة العربية. عمان: سلسلة دراسات المرأة العربية والتنمية، رقم 21، 1995، ص 12.

(3) عاطف السعداوي، روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة. مرجع سابق.

(4) دحمانى سليمان ، مرجع سابق، ص 86. نقلا عنك سعيد بن سعيد العلوي، "الأسرة والقيم في عالم اليوم. في: أكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2001، ص 30.



والقيام بأدوار سياسية، تتفق هذه النظرة السائدة مع التفسيرات والتأويلات لأحكام الشريعة الإسلامية، التي من شأنها أن تضع قيوداً على تقبل المجتمع لمشاركة المرأة. في دراسة لمسوح القيم العالمية World values survey بين 12905 مستجوب كان مجموع الموافقين والموافقين بشدة أن الذكر أحسن من ناحية القيادة السياسية للمرأة 72.1%، بينما اعترض على العبارة 6.2% واعترض بشدة 14.7% ما يعني بأن أكثر من 80% من المجتمع لا يرى مكانة واضحة للمرأة في العمل السياسي<sup>(\*)</sup>.

كما لا يخفى الطابع الخيري الرعائي، فالمتتبع للبرامج التي تقدمها مثلاً منظمات المجتمع المدني للمرأة يجدها إما مساعدة النساء الفقيرات، وتقديم العون المادي، وكذا من خلال القضاء على الأمية لدى المرأة العربية، أو برامج متمحورة حول التمكين الاقتصادي من خلال تدريبها على بعض المهن وإكسابها مهارات تمكنها من توفير مصدر دخل خاص بها.

ومن بين القضايا الذي تطرحها مكانة المرأة في المجتمع، الجنسية، فبالرغم من أن المرأة في معظم البلدان العربية لا تفقد جنسيتها إذا تزوجت أجنبياً، فإنه يمكنها بالمقابل منح جنسيتها لزوجها وأبنائها، في مصر مثلاً لا يمكن للمصرية المتزوجة بأجنبي نقل جنسيتها لزوجها أو أولادها إلا في حالة ما ولد في مصر، ونفس الوضعية تفرضها القوانين بالأردن مع بعض الاختلافات. وفي لبنان تستطيع اللبنانية أن تمنح الجنسية اللبنانية لأبنائها إذا كانوا غير شرعيين، ولكن لا يمكن للمتزوجة من أجنبي أن تنقل جنسيتها إلى أبنائها إلا إذا ولدوا في لبنان.<sup>(1)</sup> إن كون معظم الدساتير العربية تنص على أن "الدين الإسلامي هو دين الدولة" وأنه "المصدر الأساسي للتشريع" فهو بذلك الخلفية الدينية لقوانين المواطنة المطروحة سالفاً، إذ أن الدين الإسلامي في إطار تنظيمه للأسرة يحرم زواج المسلمة من غير المسلم، في حين يميز زواج المسلم من الكتائية، إضافة إلى قوامة الرجل. عزز منح الجنسية من جهة الأب.

بالرغم مما حققته المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، فإنه لا يمكن الحديث عن المساواة المطلقة في الحقوق السياسية على الأقل من ناحية تقبل الفرد لها، وبالرغم من النسبة المرتفعة لهن في مراحل بناء القدرات -التعليم- وتفوقهن، إلا أن وجودهن في مراكز اتخاذ القرارات يبقى ضئيلاً جداً، إذ لم تتعد نسبة النساء في الحكومات مثلاً -في أحسن أحوالها- 11% وفي البرلمانات الربع، وفي المديریات 11% كذلك.

لمعلومات أكثر، طالع قيم الردود على سؤال: "الرجال أفضل كقادة سياسيين من النساء".<sup>(\*)</sup>

<http://www.wvsevsdb.com/wvs/WVSAanalyze.jsp>

<sup>(1)</sup> Nadia hidjab , Women are citizens too,

[http://www.pogar.org/publications/gender/Nadia\\_summary.pdf](http://www.pogar.org/publications/gender/Nadia_summary.pdf), (15.05.2006), p 04 .

يعكس ذلك ذهنية مجتمعية خلقت لدى المرأة شعورا بالقصور، وخلقت لدى الرجل شعورا بالولاء، وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق فقط بالقوانين، إذ أن القوانين توجهت إلى المساواة التامة في التعليم والصحة والتوظيف لدرجة غلبة العنصر النسوي في بعض النشاطات خاصة الخدمية منها والعمومية بالأخص، يكفي أن تطرح قضايا مثل خروج المرأة للعمل، والاستغراب لوجود مديرة أو وزيرة أو نائبة في البرلمان، وذكر نسب التواجد في المناصب القيادية للتأكيد على أن المرأة "في الذهنية العربية ليست بمكانة الرجل".

**التفسير النفسي:** قدمت تفسيرات نفسية لطبيعة العلاقة بين المواطن والنظام الحاكم في البلدان العربية، منها نظرية السادو-مازوخية. مكونة من كلمتين/شخصيتين متكاملتين وهي السادو نسبة إلى Marquis de sade الذي اشتهر بمؤلفاته حول العنف الجنسي، وهي شخصية (السادية) تتلذذ بإلحاق الأذى بالآخرين والمازوخية نسبة إلى Leopold zacher hasoch، وهي شخصية (المازوخية) متقبلة لما يقع عليها من ألم وإيذاء جسدي ونفسي وتستمتع بذلك.

من خلال التعريف المقتضب يتوضح العلاقة التكاملية بين طرفي كلمة السادومازوخية، بين أشخاص متسلطين من جهة، وأشخاص خاضعين مستسلمين مستسيغين بالخضوع والاستسلام، وفي دراسة لـ Eric fromm في كتاب Escape from freedom يقول أن الشخصية المازوخية هو "الفرد الخائف المدعور يبحث عن شخص ما، أو شيء ما، يربط به ذاته، فهو لم يعد يطيق أن يكون ذاتا فردية فيحاول، وهو في حالة هياج شديد، أن يتخلص منها، وأن يشعر بالأمان من جديد، بالتخلص من هذا العبء، أعني من الذات"<sup>(1)</sup>.

إذا حاولنا أن نطبق ذلك على البلدان العربية مثلا، نجد من العبارات المتداولة أن "الذي اعرفه أحسن من الذي أجهله"، ونجد الغير يعتبرون وفاة الرئيس أو القائد هو اختيار تام للدولة وضياع المجتمع، يتجلى ذلك كذلك في أنه بالرغم من المستويات المتدنية جدا للمشروعية، فإن الشعوب خائفة من المجهول، ربما يعود ذلك إلى ضعف المؤسسات ويزور ما يسمى شخصية المؤسسات والأنظمة، إلا أن هذا التمسك غير مرتبط بالكفاءة وقدرة الأداء بقدر ما هو سلبية واستكانة، لذلك نجدهم يفضلون التمتع بالحالي أفضل من التألم من الحرية كما يسميها Fromm، وهذا تعبير عن عدم القدرة على تحمل المسؤولية ومحاولة إيجاد غطاء وحامل للمسؤولية.

أما عن الشخصية السادية، فتوصيفها عربيا هو النظام السياسي عموما، من خلال حب السيطرة الكاملة، والرغبة في الإحساس بالسيادة المطلقة، وينعكس ذلك في اعتبار الشعوب قاصرة عن تحمل مسؤولياتها، ومن ذلك العبارات المتداولة على "أن الشعوب حديثة العهد بالديمقراطية"، "الشعوب تحتاج لمن يوجهها" وغيرها ممن تعبر على أن الدولة والمجتمع من غيرهم لا يستطيع تسيير أموره.

(1) إمام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص282. نقلا عن:

تتلاقى إذن السادية بالمازوخية، من خلال ذات ثقافة انعزالية- سياسية، سلبية من حيث المبادرات، ومستكنية غير قادرة/ غير مريدة للتغيير الثوري، مع أنظمة سياسية مهيمنة تعتبر الشعوب قاصرة سياسياً، وغير مهيئة ثقافياً وسياسياً للديمقراطية وآلياتها. هذا الاحتياج المتبادل هو ما يعبر عنه Fromm بالتكافل الذي "هو اتحاد ذات الفرد مع ذات أخرى بطريقة تجعل كلا منهما يفقد تكامل ذاته أو استقلالها ويعتمد على الآخر اعتماداً تاماً، وهكذا يحتاج الشخص السادي إلى موضوعه، بقدر ما يحتاج إليه الشخص المازوخي ذاته"<sup>(1)</sup>

أما أتين دي لا بوسيه **Estienne de La Boétie** فحاول تفسير تشكل ثقافة الخضوع لدى الأفراد، انطلاقاً من تساؤله الشهير: "فأما الآن فلست أبتغي شيئاً إلا أفهم كيف أمكن هذا العدد من الناس، من البلدان، من المدن، من الأمم، أن يحملوا أحياناً طاغية واحداً لا يملك من السلطان إلا ما أعطوه، ولا من القدر من الأذى إلا بقدر احتماهم الأذى منه، ولا كان يستطيع إنزال الشر بهم لولا إيثارهم الصبر عليه بدل مواجهته"<sup>(2)</sup> ويشير في ذلك إلى حال أن الأفراد يعبرون عن سلبيتهم بالضعف إذ يقول "إن ضعفنا نحن البشر كثيراً ما يفرض علينا طاعة القوة ونحن محتاجون إلى الرجاء في الأرجاء ما دمنا لا نملك دائماً أن نكون الأقوى"<sup>(3)</sup>. لا بوسيه بتوصيفه للسلطان والأفراد لا يختلف عن نظرية Fromm حول السادومازوخية؛ إذ أن المستبد يستبد بقدر ما أتيح إليه من قبل المواطنين، فهو (المستبد) يعتمد على ذلك لتحديد مدى الاستبداد، وفي الطرف الآخر نجد أفراداً سلبين، يبحثون عن مبررات للخضوع والطاعة وهي القوة.

لكن لا بوسيه، يستند إلى تفسير نفسي/اجتماعي، بدل النفسي الذي طرحه fromm من خلال ما أسماهم الخديعة والإكراه ثم بعد ذلك التعود، إذ يرى بأن "من ولدوا وهم مغلولوا الأعناق، ثم اطعموا وتربوا في ظل الاسترقاق، من دون نظر إلى أفق أبعد يقتنعون بالعيش مثلما ولدوا"<sup>(4)</sup>. وتكون هذه حالة الطبيعة، وتكون الحقوق على قلتها هي حقوقهم الطبيعية، فحسب لا بوسيه فإن العادة هي التي تسمح باستمرار ثقافة الخضوع/الاستبداد.

من خلال استعراض مجموع النماذج التفسيرية لطبيعة العلاقة التي تحكم المواطن بالنظام، نلاحظ نزوعها الكبير الجماعة كموجه للسلوك، باعتبار الرغبة في التطابق في السلوك من قبل الجماعة على الفرد، وحتى في توجهاتها النفسية، فإنها تحاول إيجاد تفسيرات لتقبل أو مسaire الفرد للسلوك العام في المجتمع. مثل هذه الاعتبارات، يعززها مبدأ الجماعة على المستوى الفردي في المجتمعات التي عانت وتعاني فترات استبداد.

(1) إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص 340.

(2) أتين دي لا بوسيه، مقالة في العبودية المختارة. ترجمة: مصطفى صفوان، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990، ص 84.

(3) المرجع نفسه، ص 84

(4) أتين دي لا بوسيه، مقالة في العبودية المختارة. مرجع سبق ذكره، ص 104.

تطرح هذه الملاحظة، دراسة طرق التنشئة الاجتماعية للفرد في الدول العربية، بما يسمح للنخب الحاكمة بالسيطرة وتسمح للفرد بالتكيف وقبول أوضاع نفسية مازوخية، واقتصادية واجتماعية لا تتوافق والإمكانات الفردية للأفراد والجماعية للمجتمع، إضافة إلى توجهات وآراء سلبية تجاه العائلة، المجتمع، النظام، اتجاه نفسه.

# الفصل الثالث:

## دراسة في نتائج المسح القيمي للبارومتر العربي

في الفصل الثالث من الدراسة سيتم استخدام نتائج دراسة مسحية للبارومتر العربي في أربعة دول عربية هي: الجزائر، الكويت، لبنان واليمن. استند اختيار هذه الدول إلى اعتبارات بحثية؛ إذ تمثل الكويت والجزائر دولتين ريعيتين ولو بدرجات مختلفة، ولبنان دولة ذات طابع طائفي مدسّر، أما اليمن فتطغى عليها القبلية لدرجة تأثيرها على سير المؤسسات السياسية والعسكرية. وكل الدول العربية بما فيها الدول الأربع سالفه الذكر تتميز بمنظومة اجتماعية متشابهة، يظهر فيها تأثير السلطة الأبوية.

من هذا المنطلق يتضمن الفصل الثالث النقاط التالية:

- تحليل البيانات وإبراز التناقضات بين الفكر والممارسة في العقل السياسي العربي.
- اختبار القوة التفسيرية للنظريات المحددة لطبيعة الثقافة السياسية.
- إبراز أفاق التغير القيمي المستند لمستويات عليا للتنمية الانسانية.

### المبحث الأول: توجهات المواطن العربي اتجاه قضايا محورية في العملية السياسية

بالرغم من التطور المؤسسي والقانوني الذي تعرفه الدول العربية في الحياة السياسية، يبقى الأثر الفعلي للمشاركة السياسية في تسيير الشأن العام ضعيفا. وإذا كان دراسة الجانب الرسمي منه مرتبط بالاطلاع على التجربة الانتخابية، وتفحص مختلف القوانين المتحركة في الحياة السياسية، فإن الجانب غير الرسمي منه مرتبط بالذهنيات التي يصعب دراسة توجهاتها وبالتالي تأثيرها على سير الحياة السياسية. هذا لا يمنعنا من تتبع أهم جوانب التقاطع والتناقض في الثقافة العربية من خلال استخدام نتائج مسح قام بها مشروع البارومتر العربي.

### المطلب الأول: مشروع قياس الديمقراطية - البارومتر العربي -

نستخدم في هذا الفصل الملف الذي أتاحه مشروع قياس الديمقراطية العربية Arab Barometer<sup>(\*)</sup>؛ إذ قام مركز الدراسات الاجتماعية في جامعة ميتشغن سنة 2005 بتصميم مقياس للديمقراطية العربية بالتعاون مع مؤسسات و أكاديميين عرب، بالتوافق مع مشاريع قياس الديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم.

تضمنت الاستمارة<sup>(\*\*)</sup> 717 سؤالاً في مجملها، مع ملاحظة أن من الأسئلة من لم تطرح في دول بعينها، وطُرحت في دول أخرى. انقسمت إلى محاور: الموضوعات الاقتصادية، تقييم المؤسسات السياسية، والمشاركة السياسية، والمواقف السياسية، الهوية والجنسية، الدين والسياسة، العالم العربي والعلاقات الدولية، المعلومات الشخصية للمستجيب، في محاولة للإلمام بمختلف زوايا الجوانب القيمة، والتوجهات السياسية للمواطن العربي العادي، إذ تم تجاوز مداخل النخبة لدراسة احتمالية التحول/ الترسخ الديمقراطي، ومحاولة إيجاد إجابات عن جدوى الاحتمالات على المستوى الفردي.

تحددت حدود الدراسة في ثلاث مجالات، المجال البشري: يتمثل في المواطن العادي في دول: الجزائر، المغرب، فلسطين، اليمن، لبنان. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اختبار فرضيات بعينها، مثلاً تم اختيار لبنان لاختبار الولاء الطائفي، اليمن ومكانة القبيلة، الكويت تأثير الوضع المادي على التوجهات السياسية، ومكانة القبيلة فيها. أما المجال المكاني فهي الدول السابقة الذكر، ويتمثل المجال الزمني في سنة المسح ذاتها، إذ تم استطلاع لمقياس الديمقراطية العربية باستخدام عينات ممثلة على المستويات الوطنية في كل من المغرب، الجزائر، الكويت، فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، الأردن ولبنان في الأعوام 2006. تجدر الإشارة في هذا المقام إلى المسار البطيء للتحول الثقافي الذ قد يشهده أي مجتمع.

باعتبار أن الدراسة تستخدم النتائج المتحصل عليها في دول: الجزائر، الكويت، اليمن، لبنان، فإن عينة الدراسة تتمثل في العينات الجزئية لهذه الدول، ويتم اختيار هذه الدول بذاتها بالنظر إلى الأسباب التالية:

- إمكانية إجراء عمليات المقارنة عبر الوطنية .
- محاولة استيعاب الدول الأكثر اختلافا من حيث الأنظمة وبنية المجتمع.
- إمكانية التعميم على الحالات المشابهة لكل نظام / دولة ، ما يسمح بإمكانية تقديم اقتراحات معقولة تغطي المستويات الوطنية، فيما يخص الميزات ومنظومة القيم والعلاقات <sup>(1)</sup> .

بناء على ذلك نفذ مشروع مقياس الرأي العام العربي بإشراف مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعاً للرأي العام في الجزائر بالتعاون مع جامعة الجزائر، بلغت العينة 1300 موزعة على النحو الآتي:

الولاية	العدد	النسبة
الجزائر	274	22.8
عنابة	111	09.3
بشار	041	03.4
باتنة	078	06.5
الخلقة	063	05.6
الوادي	067	05.6
المسيلة	068	05.7
مستغانم	047	03.9
وهران	100	08.3
سطيف	132	11.0
سيدي بلعباس	059	04.9
الطارف	050	04.2
تيسمسيلت	049	04.1
تلمسان	061	05.1
المجموع	1200	100

ملاحظة: تمت إضافة 100 مفردة في مرحلة لاحقة

الجدول رقم 11 : التوزيع الجغرافي لمفردات العينة الجزئية -الجزائر -

المصدر: فارس بريزات، استطلاع مقياس الرأي العام العربي الجزائر ، آذار 2008 .

<http://www.arabbarometer.org/arabic/reports/countryreports/countryreportalgeria.pdf>. P02.

<sup>(1)</sup> Mark Tessler, Eleanor Gao, democracy and the political culture orientations of ordinary citizen: a theory for

, 2009, p200. arab world and beyond. Unisco : International Social Science Journal

بالتعاون مع نفس المركز، نفذ مشروع مقياس الرأي العام، استطلاعاً في دولة الكويت بالتعاون مع جامعة الكويت، تم تنفيذ هذا الاستطلاع عام 2006 على عينة من 750 مفردة. أما لبنان، فبلغت تعداد العينة 1200 وتم تنفيذها عام 2007، اشتملت مختلف المناطق اللبنانية، المدن الكبرى والصغرى، باستثناء الجنوب، على اعتبار الظروف الأمنية التي عاشتها بيروت في تلك الفترة.

نفذ المشروع بالتعاون مع مؤسسة أنتراكشن الاستطلاع في اليمن، في كانون الأول عام 2007، وكانون الثاني 2008 على عينة من 1200 مفردة موزعة على النحو التالي:

المحافظة	العدد	النسبة %	المحافظة	العدد	النسبة %
أب	130	11.00	صعدة	027	02.30
أبين	026	02.20	صنعاء	056	04.70
أمانة العاصمة	106	09.00	عدن	036	03.00
البيضاء	034	02.90	الحج	044	03.70
تعز	146	12.40	مأرب	014	01.20
الجوف	028	02.40	المحويت	030	02.50
حجة	090	07.60	المهرة	006	00.50
الحديدة	132	11.20	عمران	054	04.60
حضر موة	064	05.40	الضالع	025	02.10
ذمار	082	06.90	ريمة	024	02.00
شبو	028	02.40			
المجموع	1200			100	

الجدول رقم 12 : التوزيع الجغرافي للعينة الجزئية ( اليمن )

المصدر : فارس بريزات، استطلاع قياس الرأي العام العربي "اليمن"، آذار 2008

[http://www.arabbarometer.org/arabic/reports/countryreports/countryreportyemen]. p02.



باعتبار أن التحليل سيعتمد على المقارنة عموماً، ولا يتعلق باستخدام العينة الكلية لمقارنتها بمناطق أخرى من العالم، فإن النسب التي تتواجد بها العينات الجزئية في العينة الكلية ليست مهمة نسبياً، بقدر أهمية تمثيلها لدولها والتعداد السكاني العام فيها. في هذا الصدد كانت استجابة العينة الجزئية في الجزائر 100 %، وبلغت النسبة في اليمن 98.3 % واكتملت النسب في كل من لبنان، الكويت.

يمثل الجدول رقم 13 التوزيع النوعي حسب الدول للعينة المبحوثة ( ذكور و إناث). يتضح من خلاله التقارب الكبير جداً في التمثيل بين الذكور والإناث.

النوع الدولة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	رفض الاجابة
الجزائر	699	600	01
الكويت	362	388	00
لبنان	691	509	00
اليمن	591	591	00
المجموع	2343	2088	01

الجدول رقم 13: التوزيع النوعي حسب الدول للعينة المبحوثة ( ذكور و إناث ).

يتضح من خلال الجدول التقارب الكبير جداً في التمثيل بين الذكور والإناث، ويمثل الجدولين التاليين توزيع الفئات العمرية للعينة المبحوثة، و التوزيع حسب المستوى التعليمي على التوالي يغلب عليها الفئة العمرية الشابة/ المنتجة عموماً، بنسب فاقت 80 % في الجزائر، 70% في الكويت، 60 % في لبنان، 86 % في اليمن ، وتكون ذلك عكست التركيبة السكانية لهذه الدول.

الفئات العمرية	29-18	44-30	60-45	< 60 %	المجموع
الجزائر	637	404	188	66	1295
الكويت	295	243	162	50	0750
لبنان	354	455	303	88	1200
اليمن	507	498	146	08	1159

الجدول رقم 14: التوزيع الفئات العمرية للعينة المبحوثة.

المستوى	أمي	الابتدائي	الإكمالي	الثانوي	الجامعي	دراسات عليا	ليس واضحا	المجموع
البلد								
الجزائر	108	073	109	261	638	106	05	1300
الكويت	039	252	208	219	132	00	00	0750
لبنان	025	094	290	287	466	38	00	1200
اليمن	143	094	113	281	514	25	00	1170

الجدول رقم 15 : يوضح التوزيع حسب المستوى التعليمي

أدى استخدام الاستمارة كأداة لجمع المعلومات، إلى ارتفاع طفيف في نسبة المتعلمين من العينة، لكن ذلك لا يعني النسب المنطقية للحاصلين على مستويات تعليمية مختلفة ابتداء من الابتدائي وحتى الدراسات العليا، التي نلاحظ غيابها في ثلاث دول من أصل أربعة، مع العلم أنها لا تشكل في الأصل نسبة يمكن أن تغير توجهات النسب في المجتمع/العينة .

من خلال الجدول رقم 15 يتضح الارتفاع الكبير لنسب الحاصلين على المستوى التعليمي الجامعي، ربما يعود ذلك إلى القائمين على عملية توزيع الاستمارات (جامعة الجزائر، مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، جامعة الكويت .... ) ، إضافة إلى الاحتمال الكبير للاستجابة والرد، مقارنة بالمستويات العلمية الأخرى.

#### التقنية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (statistical package for social sciences) للإجابة على تساؤلات الدراسة، وذلك من خلال استخدام تقنية "عبر الجداول" cross-tabulations قصد توضيح مستويات ترسيخ/ غياب الثقافة الديمقراطية الموجهة للسلوك السياسي، وكذا تأثير الأوضاع الاقتصادية على نظرة وأهداف الآليات الديمقراطية لدى الأفراد العاديين.

لذلك سأحاول إبراز التوجهات المبدئية (الظاهرية) للأفراد في الدول المذكورة، ثم يتم ربطها باستخدام التقنية السابقة الذكر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستجوب، وكذا جنسه.

يكن الهدف من ذلك في إبراز مدى ترسيخ وتطبيق التوجهات الظاهرية الإيجابية لعناصر الثقافة السياسية، بغض النظر عن النسب السلبية لدى فئات المجتمعات/العينات المستجوبة.

لكن، بالرغم من التطور الحاصل في الدراسات المسحية في العلوم الاجتماعية في الدول العربية عموماً، وتركيزها على الفرد كوحدة تحليل، فإن الدراسات في المجال السياسي تبقى ذات خصوصية نظراً للسمة غير الديمقراطية للأنظمة، إضافة إلى قلة الاهتمام الفكري في العلوم السياسية، وقلة التدريب الضروري للقيام بمثل هذه الدراسات.

سمح هذا الوضع بوجود تعميمات قائمة على اعتقادات خاطئة بأن التوجهات الوطنية في الدول العربية يمكن تفسيرها أو التنبؤ بها عن طريق العودة إلى الموروث العربي/الإسلامي وفق التصور السائد، ما يعني غلبة للأساطير والقوالب النمطية<sup>(1)</sup>. لكن في السنوات الأخيرة عرفت هذه الدراسات تطوراً عديداً، صاحبه بالضرورة زيادة في الدارسين المهتمين/المتدربين للقيام بهذه الدراسات، مع توافر المؤسسات الداعمة لهذا النمط المؤسسات المحلية والخارجية.

عموماً، تسمح الدراسات المسحية بوضع تصور صحيح للواقع السياسي العربي، بغض النظر عن المعايير الثقافية الرسمية أو الأيديولوجية العالمية المعاصرة، نظراً للتوجه المباشر نحو سلوك المواطنين العاديين " Ordinary citizen"، بما يسمح في النهاية بمعرفة شاملة للعلاقة بين توجهات المواطنين وطبيعة الأنظمة.

في هذا الصدد يرى amani jamel و mark tessler بأن مقياس الديمقراطية يسعى لقياس:

- مستوى وجود التوجهات المرتبطة بالديمقراطية.
- تحديد طريقة توزيعها في الدولة وبين الدولة .
- معرفة العامل الذي يسمح بتعزيز أو عرقلة ظهور التوجهات الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> Mark Tessler, Amaney Jamal, **Political Attitude Research in the Arab World: Emerging opportunities**. PSC, 39/03 , Mai 2006, p01.

<sup>2</sup> Mark Tessler, Amaney Jamal, op,cit, p01.

### المطلب الثاني: تحليل البيانات

للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم إجراء تحليل إحصائي وصفي للبيانات من خلال استخدام النسب المئوية للتوجهات السياسية. باعتبار الجوهر الديمقراطي للتنمية الإنسانية والمواطنة، والثقافة المشاركة، من الجدير التطرق الى توجهات المواطنين العاديين اتجاه أفصلية فلسفة التسيير لديهم.

من خلال السؤال التالي: الى أي مدى توافق/تعارض العبارة التالية: النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره، تجسدت الإجابات المقدمة في الجدول أدناه:

النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره (%)		
الدول	أوافق بشدة / أوافق	أعارض بشدة / أعارض
الجزائر	69.00	14.23
الكويت	82.01	10.73
لبنان	89.00	07.83
اليمن	63.02	17.41

الجدول رقم 16 : توجهات المستجوبين نحو دعم الديمقراطية.

يتضح من خلال الجدول التوجه الواضح للمواطنين نحو النظام الديمقراطي كأفضل فلسفة تسيير، بما توفره من آليات تسييرية تشاركية (نظريا)، وباعتبار أن الانتخابات الدورية هي أهم آليات المشاركة السياسية، فإنه من المفروض أن تكون نسب المشاركة السياسية (المشاركة الانتخابية) مرتفعة مما يوحي بأفضلية الآليات الديمقراطية.

هل شاركت في آخر انتخابات نيابية في بلدك ؟ (%)		
الدول	نعم	لا
الجزائر	45.23	43.30
الكويت	22.66	72.53
لبنان	61.91	35.33
اليمن	55.16	39.25

الجدول رقم 17: المشاركة في آخر انتخابات نيابية.

من خلال السؤال التالي: هل شاركت في آخر انتخابات نيابية جرت في بلدك؟ تجسدت الإجابات في الجدول أعلاه. في حدود المعدلات الدولية للمشاركة الانتخابية، تعتبر فقط الكويت دولة ذات مشاركة انتخابية ضعيفة بالرغم من أن نسبة من يؤيدون الديمقراطية كنظام حكم هو 82.01 %، يطرح ذلك تساؤلا يتعلق بنظرة المواطن للديمقراطية، بعبارة أخرى لو كان النظام الديمقراطي هو السائد في هذه الدول، ماذا كان سيتحقق من خلاله.

تسمح تقنية cross-tabulations الربط بين عدة إجابات للمستجوب، مما قد يظهر أهدافه من سلوك أو توجه ما، لذا سيتم استخدامه لمعرفة توجهات المواطنين فيما يخص الهدف من الديمقراطية. قدم السؤال رقم 1-231 و 2-231 من الإستمارة أربع سمات للديمقراطية وهي:

1- الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات،

2- حرية انتقاد الحكومة،

3- من اجل تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء

4- توفير العناصر ( مثل الطعام، المسكن، الملابس لكل فرد ).

تتضمن السمات جانبا سياسيا (تغير الحكومة، انتقاد الحكومة)، وجانبا اقتصاديا اجتماعيا (تقليل الفجوة، توفير العناصر الأساسية للأفراد).

بالرغم من أن للديمقراطية جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإن من المفترض أن يكون للأفراد ذوي التوجه نحو أفضلية النظام، توجه متوازن نحو هذه السمات، يوضح الجدول أدناه توزيع المستجوبين بين الإجابتين: أفضلية الديمقراطية، أهم سمة الديمقراطية. مع ملاحظة أن السؤال المرتبط بسمات الديمقراطية لم يشمل اليمن والكويت.

النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره؟ (%)

أوافق / أوافق جدا

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

39.46

الحقوق السياسية والمدنية

39.35

أهم سمات الديمقراطية

الجزائر

45.88

47.14

لبنان

الجدول رقم 18: الارتباط بين دعم الديمقراطية وأهم سماتها.

يتضح التوازن النسبي في أهم سمات الديمقراطية، بين المجيبين بـ أوافق/أوافق جدا على أفضلية النظام الديمقراطي. إذا طبقنا هذه التوجهات النظرية على الحالات المتوفرة (اليمن، لبنان، الكويت والجزائر) فإن هناك ارتباط واضح بين الوضع السياسي للبلد والوضع الاقتصادي. باستثناء الكويت التي تعتبر دولة ريعية غنية بموارد النفط وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي لن يكون مثار جدل، ولبنان التي يمثل وضعها السياسي الطائفي حالة استثنائية عربية، وهو ما انعكس على الاقتصاد وسير الإدارات الحكومية، فإن الحالتين الجزائرية واليمنية توضح التوافق الكبير في التوجهين نحو الأوضاع الاقتصادية والسياسية؛ إذ أن 68.44 % من يعتبرون الوضع السياسي للبلد جيد/جيد جدا، يرون كذلك بأن الوضع الاقتصادي جيد/جيد جدا، بالمقابل يعتبر 74.62 % ممن يرون أن الوضع السياسي للبلد سيء/سيء جدا يرون بأن الوضع الاقتصادي للبلد سيء/سيء جدا، في الحالة اليمنية 57.04 % ممن يرون بأن الوضع السياسي جيد/جيد جدا يرون كذلك بأن الوضع الاقتصادي جيد/جيد جدا. في نفس الوقت 83.03 % ممن يرون أن الوضع الاقتصادي سيء/سيء جدا يرون أن الوضع السياسي جيد/جيد جدا . يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

بشكل عام، كيف يتم الوضع السياسي الحالي في بلدك؟ (%)

جيد / جيد جدا		سيء / سيء جدا		كيف يقيم الوضع الاقتصادي العام في بلدك؟
جيد / جيد جدا	سيء / سيء جدا	جيد / جيد جدا	سيء / سيء جدا	
68.44	24.73	22.05	74.62	الجزائر
91.34	07.37	66.66	32.11	الكويت
37.83	54.05	02.41	97.58	لبنان
57.04	40.81	14.33	83.03	اليمن

الجدول رقم 19 : نسب الارتباط بين الوضع الاقتصادي والوضع السياسي للبلد.

لكن التساؤل المطروح بهذا الصدد، هو ما هي المعايير التي يعتمد عليها المواطن العادي في تقييمه للوضع الاقتصادي للبلد؟ بشكل عام أقرب معيار يتبناه الفرد هو الوضع الاقتصادي للأسرة، إذ أنه إذا كان الوضع الاقتصادي للأسرة جيد فهو يرى بأن الوضع الاقتصادي للبلد جيد، والعكس بالعكس صحيح، يمثل الجدول رقم 20 ربطا بين سؤالين: أولا: كيف تقيم الوضع الاقتصادي العام في بلدك؟ ثانيا: كيف يقيم الوضع الاقتصادي لأسرتك الآن؟

نلاحظ بأن 72.26 % ممن يعتبرون أن وضعهم الاقتصادي الأسري سيء/سيء جدا، يرون كذلك بأن الوضع الاقتصادي للبلد سيء/سيء جدا في الجزائر، و 99.12 % في لبنان، وفي اليمن 83.74 %، وتمثل الحالة الكويتية استثناء بالضرورة نظرا للوضع الاقتصادي المميز، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد/ تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي سنة 2005: 26321 دولار أمريكي، لتكون بذلك في المرتبة الأولى من نصيب الدول العربية حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 والمرتبة 33 عالميا. إضافة إلى أن الاقتصاد الكويتي، اقتصاد ريعي بثروات بترولية هائلة، وتعداد سكاني ومساحة قليلة.

كيف تقيم الوضع الاقتصادي لأسرتك الآن؟ (%)

سيء / سيء جدا

في الوضعية الحالية : كيف يتم الوضع الاقتصادي العام في بلدك؟	جيد/ جيد جدا	سيء سيء جدا
الجزائر	22.07	72.26
الكويت	55.00	42.50
لبنان	00.72	99.12
اليمن	08.26	83.74

**الجدول رقم 20:** ارتباط الوضع الاقتصادي للأسرة بالوضع الاقتصادي للبلد.

كعلاقة متعددة، هل يمكن اعتبار أن المعايير التي يحكم بها الفرد على الوضع السياسي مرتبطة أيضا بالوضع الاقتصادي للأسرة؟ سنحاول من خلال الربط بين السؤالين المتعلقين بالوضع الاقتصادي للأسرة والوضع السياسي، استخراج نسب من يعتبرون أن الوضع الاقتصادي لأسرهم سيء/سيء جدا، وإبراز توجهاتهم نحو الوضع السياسي، وذلك من خلال الجدول التالي :

كيف تقيم الوضع الاقتصادي لأسرتك الآن؟ (%)

سيء / سيء جدا

في الوضعية الحالية : كيف يتم الوضع السياسي العام في بلدك؟	جيد/ جيد جدا %	سيء سيء جدا %
الجزائر	15.03	75.00
الكويت	30.00	70.00
لبنان	01.01	98.69
اليمن	19.28	67.21

**الجدول رقم 21:** الارتباط بين الوضع الاقتصادي للأسرة والوضع السياسي للبلد.

من خلال الجدول رقم 21 يتضح أن الفرد العربي كثيرا ما يربط بين الوضع الاقتصادي للأسرة بالوضع السياسي والوضع الاقتصادي للبلد، مكتننا الجداول السابقة من الوصول إلى نتيجة مبدئية، هي أن المواطن العادي يميل إلى ربط الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي الذي له أثر بالضرورة على الوضع الاجتماعي، ونظرا لما عايشه من فترات مستمرة من اللاديمقراطية، وأوضاع اقتصادية/اجتماعية غير مريحة ولا منطقية (ربعية)، فإنه يعتبر الديمقراطية نظاما يمكنه من تعزيز وضعه الاقتصادي والاجتماعي .

يؤكد ما ورد في الفقرة السابقة مقارنة النتائج عن السؤال: بشكل عام، كيف تقيم الوضع السياسي الحالي في بلدك؟ والسؤال: ماهو أهم تحد يواجهه بلدك في المرحلة الحالية؟ وهذا ما يظهر في الجدول 22.

بشكل عام : كيف تقيم الوضع السياسي في بلدك (%)

جيد/ جيد جدا	سيء / سيء جدا	لا أعرف	رفض الإجابة
36.07	46.38	13.61	03.92
52.54	43.71	43.71	00.00
02.61	75.50	00.50	00.08
35.44	51.35	16.74	02.45

الجدول رقم 22 : تقييم الوضع السياسي حسب إجابات المبحوثين.

نفترض من الأفراد الذين يعتبرون أن الوضع السياسي في البلد (سيء/ سيء جدا)، والذين يشكلون نسبة معتبرة، تفوق نظيرتها من الذين يعتبرونه (جيد جدا/جيد) إلا في الحالة الكويتية، أن تكون إجاباتهم عن السؤال حول التحديات التي تواجهها بلدانهم بنسب ولو متقاربة، الإصلاح السياسي، وإصلاح القضايا المرتبطة بالحياة اليومية. يمثل الجدول رقم 23 توزيع لأفراد الجيبين بـ (سيء/سيء جدا) على السؤال السابق، توزيعهم على أهم تحدي يواجهه بلدانهم حاليا.

إذا اعتبرنا أن الوضع الاقتصادي والفساد المالي والإداري مؤثران على الحياة اليومية فإن لا مجال للمقارنة بين توجهات المواطنين العادين حول تحديات بلدانهم، إذ تبلغ في الجزائر 85.67 % بينما يمثل تحدي الديمقراطية 00.59 % كقيمة يمكن إهمالها، وفي الكويت 80.12 % مقارنة بـ 08.86 % ، وفي لبنان 81.42 % مقارنة بـ 09.58 % ، أما اليمن 91.92 % مقارنة بـ 01.31 % يمثل ترتيب ونسبة اعتبار الديمقراطية تحدي.



بشكل عام : كيف تقيم الوضع السياسي العام في بلدك (%)

سيء / سيء جدا	سيء / سيء جدا	سيء / سيء جدا	سيء / سيء جدا	سيء / سيء جدا	برأيك ما هو أهم تحدي يواجهه بلدك في المرحلة الحالية؟
الوضع الاقتصادي (الفقر ، البطالة وارتفاع الأسعار)	الفساد المالي والإداري	تعزيز الديمقراطية	حل القضية العراقية	لا أعرف	رفض الإجابة
49.41	36.31	00.59	02.55	04.31	00.99
34.25	45.87	08.86	01.83	07.95	00.61
55.52	25.90	09.58	00.60	01.55	00.25
53.21	38.71	01.31	00.32	04.77	00.65

الجدول رقم 23 : الربط بين الوضع السياسي العام في البلد وأهم تحدي يواجهه البلد.

وما إذا كانت الديمقراطية هو التحدي الثاني، يؤكد المستجوبون بأن الأهمية تبقى لمؤشرات القضايا الحياتية اليومية، دون الديمقراطية، وهذا ما تؤكد الإجابات حول السؤال: برأيك ما هو ثاني تحدي يواجهه بلدك في المرحلة الحالية.

ما هو ثاني أهم تحدي يواجهه بلدك في المرحلة الحالية ؟ (%)

البلد	الوضع الاقتصادي (الفقر البطالة وارتفاع الأسعار)	الفساد المالي والإداري	تعزيز الديمقراطية	حل القضية العراقية	لا أعرف	رفض الإجابة
الجزائر	33.33	43.23	12.87	01.56	02.22	03.46
الكويت	36.37	35.50	18.98	04.34	03.18	00.00
لبنان	26.54	49.36	10.98	01.52	00.84	00.42
اليمن	35.09	54.90	03.67	00.75	03.20	00.84

الجدول رقم 24 : تقدير المستجوبين لأهم ثاني تحدي يواجهه بلدانهم.

من خلال الجدولين السابقين، يتضح بأن الديمقراطية أو تعزيزها تمثل تحدي يأتي في المرتبة الثالثة مقارنة بالوضع الاقتصادي ومحاربة الفساد، إذ أن 12.87 % فقط من المستجوبين في الجزائر اعتبروا أن أهم ثاني تحدي

هو تعزيز الديمقراطية بينما اعتبر 33.33 % أن أهم تحدي هو الوضع الاقتصادي، و 43.23 % اعتبر الفساد المالي والإداري هو أهم ثاني تحدي ولا يختلف الترتيب عند باقي الدول (الكويت، لبنان، اليمن).  
اللافت في هذا الجدول عن نسبة اليمنيين الذين يعتبرون تعزيز الديمقراطية، ثاني أهم تحدي هو 3.67 % بينما يرى 1.6 % فقط أن تعزيزها هو أول تحدي، ربما يمكن تفسيرها بالأوضاع الهشة جدا، وأسبقية العيش على الحرية، إضافة إلى أن اليمن احتلت المرتبة 09 في مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2006.

### المطلب الثالث: التناقضات بين الفكر والسلوك في الثقافة السياسية العربية

#### 1- توجهات الأفراد نحو الحقوق والحريات - البعد المشاركاتي في السلوك:-

كثيرا ما ترجع الأدبيات السياسية عن المنطقة العربية، العزوف عن المشاركة والانتماء للجمعيات إلى العراقيل القانونية والمالية والإدارية، إضافة إلى الضغوطات وعدم الفعالية، سنحاول من خلال الأسطر التالية دراسة ذلك.

من خلال السؤال التالي: هنالك مجموعة من العبارات التي تعبر عن آراء المواطنين اتجاه بلدانهم، أرجو أن تحدد مدى موافقتك على كل هذه العبارات: للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة. كانت النتائج كما يلي :

للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة (%)				
البلد	وافق بشدة / اوافق	أعارض / أعارض بشدة	لا أعرف	رفض الإجابة
الجزائر	46.53	38.69	10.30	04.46
الكويت	71.29	25.36	03.07	00.26
لبنان	56.25	42.66	01.00	00.08
اليمن	46.02	43.06	08.37	02.53

#### الجدول رقم 25: اعتقاد المبحوثين في قدرتهم على التأثير في قرارات الحكومة.

يتضح من خلال الجدول بأن نسب (أوافق بشدة/أوافق) تفوق -ولو بنسب بسيطة- نسب (أعارض/أعارض بشدة)، ما يعني باعتقاد المواطنين جزئيا بقدرتهم على التأثير في قرارات الحكومة، ويكون التأثير في عموم الحال بالتظاهر أو العرائض، التجمع أو من خلال جمعيات المجتمع المدني، لذلك سنحاول معرفة مستويات الانتماء لمنظمات المجتمع المدني، وكذا مشاركتهم في التظاهر، التجمع، العرائض لدى من يعتقدون بقدرتهم على التأثير.

تسمح لنا تقنية cross-tabulations بإظهار توجهات القائلين بـ (أوافق بشدة/أوافق) نحو الانتماء والتجمع وغيرها من مظاهر الاهتمام والمشاركة في تسيير الشأن العام. يمثل الجدول أدناه الارتباط بين السؤالين: للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة، والسؤال: هناك مجموعة من النشاطات التي عادة ما يقوم بها المواطنون خلال السنوات الثلاثة الماضية، هل قمت بالمشاركة في: مظاهرة أو مسيرة؟

للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة (%)

المشاركة في مظاهرة أو مسيرة	أوافق بشدة / أوافق		أعارض / أعارض بشدة	
	مرة واحدة/ أكثر من مرة	لم اشارك على الاطلاق	مرة واحدة/ أكثر من مرة	لم اشارك على الاطلاق
الجزائر	46.53	38.69	10.30	04.46
الكويت	71.29	25.36	03.07	00.26
لبنان	56.25	42.66	01.00	00.08
اليمن	46.02	43.06	08.37	02.53

الجدول رقم 26: الارتباط اعتقاد المبحوثين في قدرتهم على التأثير في قرارات الحكومة ومستوى مشاركتهم في نشاطات لذات الهدف.

ما يهمنا في هذا الجدول هو معرفة نسبة المشاركين في مظاهرة أو مسيرة من الذين يعتبرون أن للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة. تظهر بنسب منخفضة مقارنة بغير المشاركين ما عدا الحالة اللبنانية، إذ بلغت نسبة من لم يشاركوا 69.25 % في الجزائر، و 58.42 % في الكويت، و 49.62 % في لبنان، و 66.91 %، لذا لا يمكن تفسير ذلك إلا بعدم الرغبة في المشاركة على اعتبار إيمانهم بالقدرة في التأثير على الحكومة، في حين تظهر نسب غير المشاركين منطقية بالنسبة لمن لا يرون القدرة على التأثير، إذ بلغت في الجزائر الكويت لبنان واليمن على التوالي: 77.73 %، 71.57 %، 60.93 %، 66.79 % على التوالي.

من قنوات التأثير على القرارات، الاجتماعات والتوقيع على العرائض، لذا سنحاول معرفة مستويات المشاركة في هذه الأنشطة لدى من يرون بقدرتهم على التأثير في قرارات الحكومة، ويبرز ذلك من خلال الجدول التالي؛ إذ تم استبدال سؤال المشاركة في مظاهرة أو مسيرة بالسؤال: حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة.

للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة (%)

أوافق بشدة / أوافق	أعارض / أعارض بشدة	لم اشارك على الاطلاق	مرة واحدة/ أكثر من مرة	لم اشارك على الاطلاق	مرة واحدة/ أكثر من مرة	حضور لقاء من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة
37.68	58.84	67.99	26.83	65.29	32.10	الجزائر
42.13	54.49	65.29	32.10	70.11	12.89	الكويت
20.86	65.48	70.11	12.89	62.67	32.20	لبنان
46.96	49.63	62.67	32.20			اليمن

الجدول رقم 27 : الارتباط بين نظرة المواطنين لقدرتهم في التأثير في سياسات الحكومة ومستوى حضورهم أو لقاءهم من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة.

لم تختلف نتائج هذا الارتباط بنتائج الجدول الذي سبق، إذ بلغت نسب من لم يحضروا لقاء أو تجمعات أو وقعوا عرائض مستويات تفوق النصف في جلها لدى من يرون بالقدرة في التأثير في سياسات الحكومات. ما قد يعيد النظر في الاغتراب السياسي الذي تعرضه الأدبيات السياسية.

نفس الأدبيات قدمت تفسيرات مؤسسية وقانونية فيما يخص انضمام المواطنين للمنظمات الطوعية، لكن هناك احتمال لعراقيل وأسباب ترجع للمواطنين، وهو ما ركزت عليه المدرسة السلوكية في دراسة السلوك السياسي. لمعرفة توجهات المستجوبين نحو تأثير القلق من السلامة الشخصية على انضمامهم إلى المنظمات كان السؤال: يستطيع المواطنون الانضمام إلى المنظمات غير الحكومية دون أن يشعروا بخوف. تم التعبير عن النتائج من خلال الجدول التالي :

يستطيع المواطنون الانضمام الى المنظمات غير الحكومية دون أن يشعروا بخوف. (%)

أوافق بشدة / أوافق	أعارض / أعارض بشدة	لا أعرف	رفض الإجابة	
52.92	26.76	15.23	05.07	الجزائر
64.95	20.96	12.02	02.05	الكويت
81.03	15.83	17.00	00.00	لبنان
48.47	31.13	17.25	11.33	اليمن

الجدول رقم 28: محدد السلامة الشخصية للانضمام لمنظمات المجتمع المدني.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المستجوبين الذين يعتبرون بأن الأفراد يمكنهم الانضمام للمنظمات الحكومية دون خوف، وطرحنا عليهم سؤالاً فيما إذا كانوا أعضاء في نوادي أو جمعيات، على اعتبار أن لا خطر في ذلك. من المفترض أن تكون هناك دافعية للانضمام. يبين الجدول التالي مستويات انضمام الأفراد للمنظمات غير الحكومية.

يستطيع المواطنون الانضمام للمنظمات غير الحكومية دون خوف (%)

هل انت عضو في أي منظمة أو جمعية أو نادي؟	أوافق بشدة/أوافق		لا أوافق / لا أوافق على الإطلاق	
	نعم	لا	نعم	لا
الجزائر	24.56	74.85	16.37	81.89
الكويت	21.44	76.74	30.76	65.03
لبنان	19.32	79.23	10.00	90.00
اليمن	36.12	58.63	25.81	67.66

الجدول رقم 29: الارتباط بين السلامة الشخصية والانضمام لمنظمات المجتمع المدني.

منطقي أن تظهر نسب الأفراد غير المنتمين للمنظمات غير الحكومية كبيرة ممن يرون أن هناك خوف في ذلك، وهذا ما يظهر على يسار الجدول أعلاه، إذ بلغت 81.89 % في الجزائر، 65.03 % في الكويت، 90 % في لبنان و 67.66 % في اليمن.

ما يشير الانتباه أن تكون مرتفعة كذلك عند من يرون أن لا خوف من الانضمام للمنظمات غير الحكومية. إذ عبر 47.85 % من الجزائريين الذين يرون أن لا خوف من الانضمام عن عدم انضمامهم لأي جمعية أو نادي أو منظمة. وبلغت في الكويت ولبنان واليمن 76.74 %، 79.23 %، 58.63 % على التوالي.

تعتبر المشاركة في المظاهرات والتوقيع على العرائض والتجمع لمناقشة قضايا عامة -في معظم حالاتها- أنشطة معارضة لسياسات الحكومات، وانتقاداً لنمط تسييرها للشأن العام. على اعتبار قدرة المواطنين التأثير في سياسات الحكومات وقدرتهم على الانضمام للمنظمات غير الحكومية دون خوف، فإن ذلك يعبر عن إطار سياقي، مؤسسي داعم للحراك المجتمعي. ولاستكمال ذلك لا بد من استظهار توجهات المواطنين في علاقتهم مع الحكومة. يمثل الجدول رقم 30 نتائج السؤال التالي: المواطنون يمتلكون حرية انتقاد الحكومة بدون خوف.

من خلال هذا الجدول، نسب من يرون بحرية انتقاد الحكومة دون خوف مرتفعة مقارنة بمن يرون غير ذلك، ما يسمح بتكون الثلاثية: التأثير في السياسات الحكومية، انتقاد الحكومة دون خوف، الانضمام للمنظمات دون خوف ما يشكل -نظرياً- مناخاً ديمقراطياً تفاعلياً في البيئة السياسية لهذه الدول

المواطنون يمتلكون حرية انتقاد الحكومة بدون خوف (%)

البلد	أوافق بشدة/أوافق	لا أوافق/لا أوافق على الإطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة
الجزائر	45.07	37.92	10.23	06.76
الكويت	76.87	19.91	03.20	00.00
لبنان	87.16	11.58	01.25	00.00
اليمن	54.23	32.82	09.64	03.29

الجدول رقم 30: محدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة.

لكن إذا كان الأفراد يرون بانتقاد الحكومة دون خوف، فهل شاركوا في أنشطة انتقادية لسياساتها؟

المواطنون يمتلكون حرية انتقاد الحكومة بدون خوف %

المشاركة في مظاهرة أو مسيرة	أوافق بشدة/أوافق		لا أوافق/لا أوافق على الإطلاق	
	مرة/أكثر من مرة	لم أشارك	على مرة/أكثر من مرة	لم أشارك على الإطلاق
الجزائر	24.06	71.50	19.47	76.47
الكويت	35.82	60.86	30.20	65.10
لبنان	47.03	52.29	30.21	69.78
اليمن	32.29	64.74	24.22	69.84

الجدول رقم 31: الارتباط بين مستويات المشاركة المدنية ومحدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة.

جلي الفرق بين من شاركوا وبين من لم يشاركوا على الإطلاق في أي مظاهرة أو مسيرة، سواء تعلق الأمر بمن يرون بامتلاك المواطنين حرية انتقاد الحكومة دون خوف، أو من يرون عكس ذلك. ما يهمنا في هذا الصدد هو نسبة الأفراد الذين يرون توفر شرط السلامة الشخصية ومستوى مشاركتهم/عدم مشاركتهم في أي نشاط مثل المسيرات أو المظاهرات، إذ تظهر النسب عالية تصل حد 71.5 % في الجزائر و 52.29 % في لبنان.

بنفس الطريقة سنقوم بالربط بين الأجوبة على السؤالين: امتلاك المواطنين حرية انتقاد الحكومة دون خوف، والمشاركة في اجتماع لمناقشة قضية ما أو التجمع أو الإضراب على العرائض. يهدف ذلك إلى إبراز مستوى توظيف أو تفعيل المواطنين لحق من حقوق التجمع لإظهار دعمهم/رفضهم لسياسات الحكومات، كآلية من آليات التفاعل السياسي بين متخذي القرار والمواطنين، وكتفعيل للجانب المشاركة في الديمقراطية.

يُظهر المستجوبون في الجدول رقم 32، ميلا إلى عدم المشاركة المدنية بالرغم من كونهم يمتلكون حرية انتقاد الحكومة دون خوف. إن تكرار هذه السلبية في حالات: للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة، قدرة المواطنين الانضمام للمنظمات غير الحكومية دون خوف، وحرمتهم في انتقاد الحكومة دون خوف كذلك، يلقي بحمل السلبية وانحياز البعد المشاركة للمواطنة على المواطنين ذاتهم.

المواطنون يمتلكون حرية انتقاد الحكومة بدون خوف (%)

أوافق جدا/أوافق		لا أوافق/ لا أوافق على الإطلاق		هل شاركت في لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع أو التوقيع على عريضة؟
مرة/أكثر من مرة	لم أشارك على الإطلاق	مرة/أكثر من مرة	لم أشارك على الإطلاق	
36.86	58.87	25.76	69.77	الجزائر
41.91	55.13	29.53	66.44	الكويت
32.79	65.86	23.02	76.97	لبنان
47.58	48.82	28.09	65.72	اليمن

**الجدول رقم 32:** الارتباط بين مستويات المشاركة المدنية ومحدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة.

ما يجب أن يُأخذ بعين الاعتبار هو أن الجزائر وحتى سنة 2011 كانت تعيش حالة طوارئ، لكن ذلك لم يمنع المسيرات في سنة 2006 (سنة إجراء المسح) على مناطق غير العاصمة دون ترخيص. بينما تعرف الكويت ولبنان حريات ومتسع في ذلك، ورغم الوضع الأمني اليمني إلا أن المسيرات لم تكن محصورة.

من جهة أخرى، يحكم إنشاء الجمعيات والمشاركة في الاجتماعات قوانين صارمة خاصة في الجزائر واليمن، لكن ما أظهرته الدراسة هو أن المواطنين لم يكونوا يرون خطرا أو عائقا في ذلك. لذا فالإشكال يظهر على مستوى المواطنين قبل أن يكون على مستوى السياق العام.

## 2- الثقة الضمنية في القيادة كبديل لمشاركة -أولوية الاستقرار على الحقوق-:

بالرغم من أن المستجوبين فضلوا الديمقراطية على غيرها من أنظمة الحكم بفارق كبير جدا من حيث النسب، وذلك من خلال النتائج الواردة عن السؤال التالي: سأصف لك أشكالا مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد، ولكل واحدة هل تقول أنها جيدة جدا، جيد، سيئة، سيئة جدا لحكم بلدك ومن بين الخيارات المطروحة: نظام سياسي ديمقراطي (حريات عامة، ضمان المساواة في الحقوق المدنية والسياسية،....). تجسدت النتائج في الجدول رقم 33.

نظام سياسي ديمقراطي (حريات عامة، ضمان المساواة في الحقوق المدنية والسياسية،...) (%)

جيد/ جيد جدا	سيء/سيء جدا	لا أعرف	رفض الإجابة
الجزائر	69.15	16.07	14.23
الكويت	88.87	06.70	04.42
لبنان	92.41	06.75	00.83
اليمن	72.08	12.77	15.14

الجدول رقم 33: أفضلية النظام الديمقراطي لتسيير الشأن الوطني.

للوصول إلى النظام الديمقراطي المراد، يرى الأغلبية الساحقة ضرورة أن يكون الإصلاح تدريجيا، إذ عبر 78.76 % من الجزائريين، و 87.85 % من الكويتيين، و 83.66 % من اللبنانيين، و 72.58 % من اليمنيين بـ أوافق جدا/أوافق. هذا التوجه نجده حتى لدى المستجوبين الذين يرون أن الوضع السياسي للبلد سيء/سيء جدا؛ إذ يعبر الجدول رقم 34 عن الارتباط بين الإجابة بين السؤالين المتعلقين بالوضع السياسي وطريقة الإصلاح السياسي.

بشكل عام، كيف تقيم الوضع السياسي في بلدك؟ (%)

جيد جدا/جيد	سيء/سيء جدا	أوافق بشدة/أوافق إلى حد ما	أعارض بشدة/أعارض إلى حد ما
الجزائر	83.15	05.54	12.10
الكويت	91.60	03.81	09.78
لبنان	82.85	11.42	14.50
اليمن	82.57	12.41	15.15

الجدول رقم 34: الارتباط بين التوجهات : الوضع السياسي في البلاد وطريقة الإصلاح السياسي

لكن على اعتبار أن إحدى أهم آليات الإصلاح السياسي هي المشاركة السياسية، وأهم قنواتها الأحزاب السياسية ومجلس النواب (نتيجة للعملية الانتخابية)، لذا فإنه من المفروض أن تكون هناك ثقة في هذين الفاعلين السياسيين، من أجل الوصول إلى إصلاح سياسي مرحلي سلمي. لدراسة مستويات الثقة بين المواطنين والفاعلين (الأحزاب/النواب)، طرح السؤال: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأريد أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: 3- مجلس النواب ، 4 - الأحزاب السياسية .



يمثل الجدولين التاليين: مستويات الثقة التي أبداهما المستجوبون في مجلس النواب والأحزاب السياسية على التوالي:

إلى أي درجة تثق في مجلس النواب (%)				
الجزائر	أثق إلى درجة كبيرة/ أثق إلى درجة متوسطة	أثق بها إلى درجة قليلة / لا أثق بها على الإطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة
26.07	63.69	07.84	02.38	
27.16	52.02	00.67	00.13	
39.25	58.16	01.66	00.91	
26.98	60.57	08.37	04.06	

الجدول رقم 35: الثقة في البرلمان.

إلى أي درجة تثق في الأحزاب السياسية (%)				
الجزائر	أثق إلى درجة كبيرة/ أثق إلى درجة متوسطة	أثق بها إلى درجة قليلة / لا أثق بها على الإطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة
18.15	72.30	06.00	03.53	
32.02	53.51	13.24	01.21	
21.25	74.83	02.41	01.50	
21.15	63.11	10.65	05.07	

الجدول رقم 36 : الثقة في الأحزاب السياسية

إن التأكيد على ضرورة الإصلاح السياسي المتدرج للوضع السياسي السيئ، دون الاشتراك في المظاهرات والتجمعات، ودون الانتماء للمنظمات، النوادي والجمعيات، وعدم الثقة في مجلس النواب والأحزاب السياسية، يلغي كل قنوات الاتصال والمشاركة السياسية والمدنية، ما يفتح المجال لسيطرة السلطة التنفيذية؛ فالأفراد لهم الثقة في الحكومة (السلطة التنفيذية عموماً) ما يوحي باستكانة المواطن للقائد المسير ودعمه لقراراته على أن يكون ضامناً للاستقرار والأمن والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة نسبياً.

لذلك فلا غرابة أن يؤيد الأفراد حكومة تكنوقراطية تلغي مبدئياً المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الراسخ في الديمقراطيات؛ إذ، ومن خلال السؤال: عن الموافقة أو المعارضة لوجود نظام حكم يتولى فيه الخبراء اتخاذ ما يرونه الأنسب من القرارات للبلاد. كانت الاجابات كالتالي:

نظام حكم يتولى فيه الخبراء اتخاذ ما يرونه الأنسب من القرارات للبلاد (%)

جيد جدا / جيد	سيء / سيء جدا	لا أعرف	رفض الاجابة	
63.15	19.15	17.23	0.46	الجزائر
55.49	33.64	10.85	00	الكويت
68.25	27.25	04.50	00	لبنان
53.80	21.15	25.04	00	اليمن

الجدول رقم 37: دعم حكومة خبراء (الاستغناء عن البعد المشاركة في الديمقراطية)

في ذات السياق، عبر 64.66 % من المعارضين لدعم قرارات الحكومة رغم معارضتهم لها، عن تأييدهم لحكومة خبراء، تتخذ القرارات بما تراه مناسبة في الجزائر ، وعبر 53.46 % عن ذات التوجه في الكويت، و67.62 % ببلبنان و 58.48 % باليمن.

نلاحظ تناقضا واضحا في توجههم نحو مبدأ المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، هذا التناقض مرده أولوية الرفاه والاستقرار على المشاركة، يصل هذا الدافع إلى درجة تبرير عدم احترام حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن، إذ عبر 20.76 % على أن السلوك برر في الجزائر، و 28.55 % بالكويت، و 14.50 % ببلبنان و 22.41 % باليمن.

### 3- مكانة المرأة في الثقافة العربية: بناء القدرات دون فتح المجال لتوسيع الخيارات:

بالرغم من أن مكانة المرأة قد تطورت في المنطقة العربية بشكل واضح مقارنة بالماضي، وهذا ما تؤكد المسوح العلمية، والإحصاءات والتقارير، إلا أن هذا التطور يمكن أن يكون قد اقتصر على شق من التنمية وحقوق دون حقوق، إذ يعارض 75.69 % من الجزائريين فكرة اعتبار التعليم الجامعي للذكور أهم منه للإناث، 82.35 %، 89.08 %، 57.86 % في كل من الكويت، لبنان اليمن على التوالي.

على اعتبار أهمية التعليم باعتباره من أهم روافد بناء القدرات، وفتح المجال لعمل المرأة فإن ذلك انعكس على تقبل المجتمع لضرورة أن يكون للرجال والنساء فرص متساوية لنفس العمل، وعبر ذلك 60.46 % في الجزائر و 82.00 % في الكويت، 82.08 % في لبنان ونسبة أقل في اليمن 44.33 %. نفس التوجه يمكن أن نلاحظه عن الإجابات المقدمة للسؤال التالي: يمكن للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج المنزل

يمكن للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج المنزل (%)				
أوافق بشدة / أوافق	أعارض / أعارض بشدة	لا أعرف	رفض الإجابة	
70.92	23.69	03.00	02.38	الجزائر
89.86	08.93	00.40	00.80	الكويت
88.16	11.41	00.08	00.33	لبنان
68.61	28.34	02.11	00.93	اليمن

الجدول رقم 38: توجهات المبحوثين اتجاه عمل المرأة خارج المنزل.

لكن لو طرحنا السؤال التالي: الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء، تكون الإجابات مبيّنة في الجدول أدناه:

الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء (%)				
أوافق بشدة / أوافق	أعارض / أعارض بشدة	لا أعرف	رفض الإجابة	
69.69	21.30	06.46	02.53	الجزائر
66.13	30.52	02.14	01.20	الكويت
51.91	45.66	01.91	00.50	لبنان
80.96	14.04	03.97	01.01	اليمن

الجدول رقم 39: توجهات المبحوثين اتجاه تولي القيادة السياسية من النساء .

يمثل التعليم والتوظيف، بناءاً للقدرات وتحريها في إطار أدنى من السلم الإداري، أو في مستويات اتخاذ القرارات، لكن تولي القيادة السياسية يجب أن تبقى رهينة الرجال، هذه النتيجة الواردة في الجدول أدناه، هذا يعني بأن المجتمع وإن قدر للمرأة تعليمها وخروجها للعمل، فإن ذلك لا يعني بالضرورة توليها لمناصب قيادية.

حاولنا من خلال الجدول أدناه توزيع الموافقين لقيادة المرأة السياسة، والمعارضين لها حسب الجنس وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم 40.

الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء (%)

	أوافق بشدة / أوافق		أعارض / أعارض بشدة	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الجزائر	58.83	41.16	37.18	62.81
الكويت	50.40	49.59	44.29	55.07
لبنان	67.73	32.26	46.35	53.64
اليمن	53.70	46.29	36.14	63.85

الجدول رقم 40: توزيع الموافقين والمعارضين لقيادة المرأة السياسية حسب الجنسين

إذن، فالموافقة لا تعبر عن أغلبية ساحقة للذكور على الإناث، بل كانت بنسب اختلاف معقولة تعكس بنية العينة الجنسية في حد ذاتها في حين نلاحظ النسب المرتفعة للرافضات. عادة ما تربط فكرة القيادة السياسية للمرأة بالمروروث الديني من قبل "لعن الله قوما حكمتهم امرأة" لذلك سنحاول توزيع النسب السابقة، على سؤال حول ما إذا كانت الديمقراطية كفكرة غريبة تتعارض مع الإسلام.

الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام %

	أوافق بشدة / أوافق		أعارض / أعارض بشدة	
	أوافق بشدة / أوافق	أعارض / أعارض بشدة	أوافق بشدة / أوافق	أعارض / أعارض بشدة
يمكن للمرأة أن تكون رئيسة وزراء أو رئيسة لدولة مسلمة				
الجزائر	24.68	73.10	45.79	50.18
الكويت	46.04	50.35	48.04	50.17
لبنان	82.29	16.39	79.02	19.17
اليمن	34.71	63.22	34.12	64.54

الجدول رقم 41: توزيع الموافقين والمعارضين لقيادة المرأة السياسية حسب نظرهم للتوافق بين الإسلام والديمقراطية.

من خلال الجدول نلاحظ أن الموافقين على أن الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام، يتعارضون بنسب عالية مع تولي المرأة رئاسة الوزراء أو رئيسة دولة، في حين تتقارب نسب من يتعارضون مع فكرة اعتبار الديمقراطية تتعارض مع الدين الإسلامي مع أن تكون المرأة ورئيسة الوزراء أو رئيسة الدولة، وهذا يعني في

النهاية أن آراء الرافضين والموافقين لتولي المرأة غير مرتبطة بالتزام ديني أو موروث ثقافي متعلق بفسيرات لنصوص دينية وأقوال مروثة.

تعتبر القبيلة (الانتماء الفرعي) والانتماء غير الوطني (الطائفي،الديني) فضائين، لكن ذلك لم يؤثر على مستويات الفخر بالانتماء للوطن، وهذا ما أكدته نتائج الإجابة عن السؤال التالي: الى أي مدى تشعر بالفخر لكونك تحمل هوية بلدك؟.

الى أي مدى تشعر بالفخر لكونك تحمل هوية بلدك؟ (%)				
فخور جدا / فخور الى حد ما	لست فخورا الى حد ما / لست فخورا على الاطلاق	لا أعرف	رفض الاجابة	
84.23	10.92	02.00	02.76	الجزائر
96.79	02.00	00.53	01.20	الكويت
92.50	06.41	00.33	00.75	لبنان
88.32	08.20	02.03	01.43	اليمن

الجدول رقم 42: مستويات الفخر بالانتماء للوطن

ما يلاحظ عند الربط بين المجيبين ب: "أفتخر" عدم ارتباط ذلك، بمدى استفادة الأفراد من مخرجات النظام السياسي ولا بمستويات قدرتهم على التأثير في السياسات الحكومية، ما يعني أن الافتخار يتعلق بالوطن وليس بالفاعلين السياسيين، إن النسب الضعيفة جدا حول عدم الفخر ترتبط بمستويات الاستفادة من مخرجات النظام، واعتقاد المستجوبين بأن السياسات الحكومية لا تؤثر سلبا على حياتهم اليومية .

لكن يعبر الأفراد في نفس الوقت في الجزائر عن كونهم مسلمين أكثر من كونهم جزائريين، إذ يعبر 18.61 % فقط من الجزائريين أنهم جزائريين، بينما يعبر 67.15 % على أنهم مسلمين، وذلك ردا على سؤال: أي العبارات التالية تصفك بشكل أدق؟ وطرحت خيارات جنسية البلد، مسلم، عربي، مسيحي وكانت إجابات الكويتين 48.11 % لجنسية البلد 42.87 % للمسلم، أما لبنان واليمن فكانت ( 80.25 % ، 06.08 % ) ، ( 26.56 % ، 61.75 % ) من جنسية البلد، والمسلم على التوالي. ما يلاحظ من سؤال الانتماء أن نسب من يعتبرون أنفسهم عرب قبل كل شيء منخفضة جدا وهي: 05.15 %، 03.22 % ، 04.25 % ، 04.90 % لكن من الجزائر، الكويت، لبنان ، واليمن على التوالي ، ما يوحي بتراجع الشعور بالقومية العربية بشكل كبير جدا.

أما في حالات الترشيح والاختيار من بين المرشحين نلاحظ أولوية انتماءه للعشيرة والقبيلة عن البرنامج الانتخاب، والقدرة على القيادة، أو التوافق/الاختلاف في الآراء أو حتى المستوى التعليمي، إذ وفي إجابة عن

السؤال التالي: ما هي درجة أهمية العائلة/العشيرة في قرارك لاختيار مرشح في الانتخابات سواء كانت نيابية برلمانية، أم بلدية؟ كانت الإجابة كالتالي :

ما هي درجة أهمية العائلة / العشيرة في قرارك لاختيار مرشح في الانتخابات؟ (%)				
الجزائر	درجة كبيرة / درجة متوسطة	درجة قليلة / غير مهمة	لا أعرف	رفض الإجابة
	51.30	39.53	06.64	02.69
الكويت	59.67	36.71	03.07	00.53
لبنان	39.91	59.25	00.58	00.25
اليمن	59.47	34.51	03.04	02.96

الجدول رقم 43: أهمية البنى التقليدية في اختيار مرشح للانتخابات

إن أولوية الولاء القبلي في الجزائر، الكويت، اليمن إلى حد متوسط في لبنان على باقي معايير الاختيار، توحى بان الوطن والإسلام والعروبة تبقى مجرد مشاعر، أما عن المصالح اليومية فإن الولاء القبلي هو الأول، على اعتبار أن نجاح المنتمي لنفس القبيلة يسمح بتسهيل الحصول على الخدمات مستقبلاً.

### المبحث الثاني: القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للسلوك السياسي - الحالة العربية -

سنحاول من خلال هذا المبحث - باستخدام الإحصاءات المتوفرة - تحديد طبيعة ومستوى العلاقة بين توفير الموارد الاجتماعية والنفسية والمؤسسية وطبيعة الثقافة السياسية ممثلة في أنماط السلوك الانتخابي والتوجهات نحو العملية والحياة السياسية.

سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء يتضمن الجزء الأول اختباراً لأشهر النظريات المفسرة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية وهي نظرية التحديث "Modernization Theory"؛ إذ تربط بين مستوى تدفق الموارد الاجتماعية متمثلة في هذه الدراسة بالتعليم والشغل وبين مستوى المشاركة السياسية والمدنية، وكذا مستويات الاهتمام والإدراك السياسي. أما الجزء الثاني يتضمن مستوى الارتباط الفعلي بين الإدراك والاهتمام السياسي وبين المشاركة السياسية والمدنية. الهدف من دراسة هذه العلاقة التأكد من التحول اللامباشر للموارد الاجتماعية إلى سلوك سياسي ومدني - إن النتيجة السلبية - في حالة بروزها نمط العلاقة يطرح إمكانية التأثير المؤسسي على القيم والتوجهات السياسية وانعكاس ذلك على السلوك السياسي والمدني وذلك مضمون الجزء الثالث.

### المطلب الأول : تأثير المحددات الاقتصادية - دراسة لتأثير الوضع الوظيفي والمستوى التعليمي على

#### السلوك والتوجهات السياسية-

من بين الدراسات المتعلقة بالتنمية والديمقراطية، دراسات عديدة قدمت علاقة طردية بين مستوى التنمية الاقتصادية والاقتصادية والمشاركة السياسية، وتوسع الدراسة إلى الثقافية السياسية، نضيف مؤشرات المعرفة السياسية، الاهتمام السياسي، الفعالية الداخلية (تقاس الفعالية الداخلية بمدى إدراك الفرد لطبيعية الفاعلين وحدود قدرات التأثير والمهام المنوطة بهم نظرياً، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي: في بعض الأحيان، السياسة تكون معقدة بحيث لا يستطيع أن أفهم ما الذي يجري)، الفعالية الخارجية (ترتبط بمستويات الاستجابة الحكومية، من خلال الإجابة على السؤال: تقوم الحكومة بتوفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال جهدهم).

سيتم استخدام نصيب الفرد من الناتج الوطني المقدرة بمتوسط القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي (وفق ما ورد في تقارير التنمية السنوية والإنسانية العربية للسنوات الموافقة لسنة إجراء الاستبيان) للتعبير عن المستوى السوسيواقتصادي، باعتبار تأثيرها النظري على التعليم والشغل والحقوق الاجتماعية المرتبطة بالرفاه الاجتماعي.

يمثل الجدول رقم 44 مستويات القدرة الشرائية للجزائر، الكويت، لبنان واليمن مقرونة بمجموع متغيرات (تابعة افتراضاً)، يتم تغيير ترتيب الدول حسب متوسط القدرة الشرائية.

البلد	الكويت	الجزائر	لبنان	اليمن
متوسط القدرة الشرائية (الدولار الأمريكي)	19384	6603	05837	0879
المشاركة السياسية والمدنية (%)	22.66	45.23	61.91	55.16
	20.13	21.07	17.66	27.24
	18.80	11.23	12.66	14.63
المحددات البسيكولوجية (%)	60.31	45.76	71.00	43.65
	45.23	30.92	58.75	33.41
الفعالية (%)	12.98	16.69	15.91	20.81
	54.15	31.38	16.50	33.67

الجدول رقم 44: مستويات القدرة الشرائية للجزائر، الكويت، لبنان واليمن مقرونة بمجموع متغيرات (تابعة افتراضاً) المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ ألالانتظام الواضح، أو علاقة طردية بين متوسط القدرة الشرائية والمشاركة السياسية والمدنية، والمعرفة والاهتمام السياسي، وكذا الفعالية الداخلية والخارجية؛ فبالرغم من الفارق الكبير في متوسط القدرة الشرائية بين الكويت واليمن إلا أننا نلاحظ أن نسبة المشاركة الانتخابية في اليمن ضعف مثلتها في الكويت، ويتوافق الوضع بين الجزائر ولبنان.

بالرغم من العلاقة النظرية بين مستوى متوسط القدرة الشرائية والتعليم، وبالتالي المعرفة السياسية والاهتمام السياسي، إلا أن ذلك لا ينطبق على الحالة الواردة في الجدول رقم 45، إذ أنه بالرغم من متوسط القدرة الشرائية للكويت تساوي حوالي ثلاث مرات لدى نظيرتها اللبنانية، إلا أن مستوى المعرفة السياسية في الكويت أقل بـ 10٪ من لبنان.

الوضع المهني (%)								
لا				نعم				الشاركة
اليمن	لبنان	الكويت	الجزائر	اليمن	لبنان	الكويت	الجزائر	
47.11	52.64	05.70	43.47	62.68	65.30	36.19	47.06	هل شاركت في آخر انتخابات نيابية
48.33	43.92	88.88	43.47	30.76	32.19	59.37	43.15	في بلدك؟
18.03	14.01	18.61	19.84	35.84	18.99	20.83	22.85	هل أنت عضو في أية منظمة أو جمعية أو نادي؟
77.40	84.42	78.97	78.74	56.13	79.74	76.04	76.24	هل قمت بالمشاركة في: حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة؟
29.94	32.08	31.23	28.82	42.88	31.05	45.31	30.82	مرة/أكثر
62.69	66.35	65.76	64.73	50.90	67.80	49.79	63.60	إطلاقاً

خلاصة القول في هذا، أن لا علاقة طردية واضحة بين متوسط القدرة الشرائية والديمقراطية بآلياتها وثقافتها ولا بتوقعات الأفراد من حكوماتهم، وكذا بفهمهم لمضمون ومعنى الحياة والعملية السياسية. وعلى اعتبار أن هذا التحليل الكلي مبدئياً، سنحاول استخدام التحليل الجزئي بدراسة هذا السلوك وتلك التوجهات وفقاً لمستوى الاستفادة من مخرجات النظام السياسي ممثلة في الموارد الاجتماعية وهي الشغل والتعليم.

يسمح التحليل الفردي (الجزئي) بدراسة تأثير الوضع المهني والمستوى التعليمي على الأفراد وذلك قصد تجاوز -إلى حد ما- إشكالات عدم العدالة التوزيعية؛ إذ أن متوسط القدرة الشرائية تمثل في الأخير جمع بين قيمتين دنيا وعليا، لكن الوضع المهني والمستوى التعليمي يشيران مباشرة إلى الوضع الفردي.

يُفترض نظرياً بأن الوضع المهني الإيجابي تكسب الفرد مستوى من الإيجابية في التعاطي مع آليات المشاركة السياسية والمدنية، وذلك على اعتبار أن المجتمع قدم للفرد/المواطن موارد اجتماعية، ما ينعكس على إمكانية مشاركة الفرد/المواطن في تسيره الموارد الاجتماعية عن طريق المشاركة في تسير الشأن العام.

الجدول رقم 45: تأثير الوضع المهني على الميل للمشاركة في تسير الشأن العام



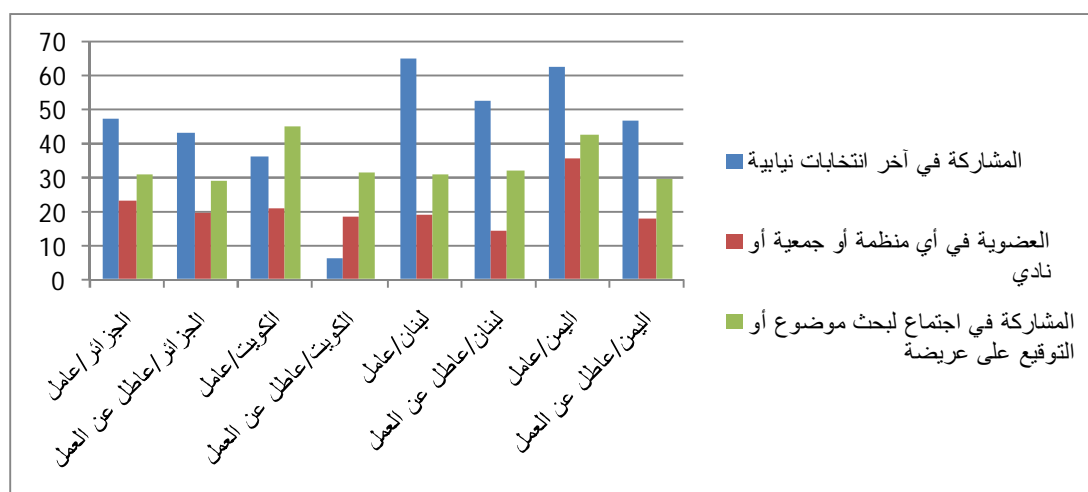
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بالرغم من الوضع المهني الايجابي إلا أن 59.37 % من الكويتيين الذي أجابوا بنعم لم يشاركوا في آخر انتخابات نيابية، بينما تعتبر النسب متقاربة في الجزائر، أما لبنان والكويت فالتائج كانت متوافقة والتوجه النظري. لكن ذلك لا ينفي أن ثلث من كان وضعهم المهني إيجابياً لم يشاركوا في الانتخابات البرلمانية، وهذا ما قد يحسب بعده كمتغير مستقل في العلاقة بين الموارد الاقتصادية والمشاركة السياسية.

أما عن عضويتهم في منظمات المجتمع المدني فبالرغم من الوضع المهني الايجابي إلا أن 76.24 % من الجزائريين ممن أجابوا بأنهم يعملون لا ينخرطون في أي جمعية من منظمات المجتمع المدني، وعبر عن ذلك 76.04 % من الكويتيين، 79.74 % من اللبنانيين و 56.13 % من اليمنيين، مع العلم أن من بين النسب المقابلة (الايجابية) الأفراد المنتسبون للنقابات العمالية التي تعد إلى حد ما إجبارية الانتساب مبدأ عاماً. لذا فيمكننا القول أن لا علاقة بين الوضع المهني والانضمام لمنظمات المجتمع المدني.

ومن أجل استيفاء مختلف قنوات المشاركة في تسيير الشأن العام، نلاحظ أن ثلثي المجيبين بنعم في الوضع المهني لم يشاركوا إطلاقاً في اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة في الجزائر ولبنان، وتبقى النسب مقتربة من 50 % في كل من الكويت واليمن، ما يجعل الوضع المهني متغيراً مستقلاً غير حاسم في المشاركة السياسية والمدنية.

للتأكيد ذلك ندرس توجهات الأفراد الذين أجابوا بـ"لا" فيما يخص الوضع المهني؛ إذ نلاحظ نسباً متقاربة في كل من الجزائر، لبنان واليمن، وشكلت الكويت الاستثناء في الحالتين. أي عدم المشاركة، بينما عبر 78.74 %، 78.97 %، 84.42 %، 77.40 % عن عدم عضويتهم في أي من منظمات المجتمع المدني في كل من الجزائر، الكويت، لبنان، واليمن على التوالي. كما أن 64.73، 65.76، 66.35، 62.69 بالمائة بنفس الترتيب السابق عبروا عن عدم حضورهم أي لقاء أو اجتماع لمناقشة موضوع معين أو التوقيع على العريضة.

يمكن أخذ النتائج بإيجابية لو كانت الإجابات لدى العاملين (المجيبين بنعم)، لكن الملاحظ أن الإجابات سلبية ونسب المشاركة في هذه الآليات ضعيفة أو متقاربة أو معاكسة لوجهة النظر النظرية، وما يجعلنا نعتبر الوضع المهني غير مؤثر أو متغير مستقل غير حاسم في أحسن الحالات، يمنح ذلك أكثر من خلال الرسم البياني التالي .



الشكل رقم 17: تأثير الوضع المهني على الأنشطة المرتبطة بالمواطنة

يعتبر المستوى التعليمي المرتفع استهلاكاً لإحدى الموارد الاجتماعية التي يوفرها المجتمع عموماً، وآلية من آليات توسيع الخيارات البشرية لذلك يفترض أن تكون المشاركة السياسية والمدنية مرتفعة بارتفاع المستوى التعليمي، سنحاول دراسة ذلك من خلال الجدول رقم 46. والشكل التالي الذي يمثل النسب في رسم بياني.

باستثناء الحالة اليمنية التي عبرت إلى حد بعيد عن العلاقة الطردية بين المستوى التعليمي وآليات المشاركة في الشأن العام (الانتخابات، الجمعيات وتوقيع العرائض)، بينما نلاحظ في كل من الجزائر، الكويت، لبنان، أشكالا غير منتظمة للعلاقة بينهما. ما يمكن ملاحظته أن العلاقة تصبح غير منتظمة تماماً في الحديث عن الانتخابات البرلمانية، إذ أن نسب المنتخبين من الأميين تفوق نظيرتها لدى ذوي الدراسات العليا في الدول

الثلاث السابقة الذكر وهي كالتالي - كنسب مئوية - الجزائر (36.92، 41.66)، الكويت (34.84، 38.46)، لبنان (65.78، 68.0)، هذا بالرغم من أن عدد ذوي المستويات الجامعية والعليا أكبر من عدد الأميين في التوزيع حسب المستوى التعليمي (انظر المبحث الأول من هذا الفصل الثالث)؛ وباعتبار أن نسبة الأميين الكبيرة هي من دون فئة الأعمار المتقدمة، يمكن القول العزوف الانتخابي يمارسه الشباب أكبر سوءاً تعلق الأمر بالمتعلمين أو غيرهم، ما قد يعيد النظر في تأثير المستوى التعليمي على المشاركة الانتخابية.

الجدول رقم 46: تأثير المستوى التعليمي على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام

كما لا يخضع التطور الايجابي لانضمام الأفراد للجمعيات إلى المستوى التعليمي، إذ أن العلاقة تبقى غير طردية، إلا في الحالة اليمنية، لكن في عموم الحال عدد المنخرطين في الجمعيات من ذوي المستوى التعليمي الجامعي/العالي أكبر من نظرائهم في كل الحالات، ينطبق ذلك على حضور اللقاءات أو التوقيع على العرائض.

المستوى التعليمي ( % )												
هل شاركت في آخر انتخابات نيابية في بلدك	أمي		إبتدائي		إكمالي		ثانوي		جامعي		دراسات عليا	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجزائر	41.66	51.85	45.00	47.94	45.87	40.36	47.58	37.54	45.61	43.26	39.62	50.00
الكويت	38.46	58.97	15.47	80.95	25.36	69.71	15.12	76.47	34.84	61.36	-	-
لبنان	68.00	28.00	72.34	25.53	64.48	32.41	59.93	36.23	58.79	39.27	65.78	31.57
اليمن	39.89	52.44	37.33	51.06	44.24	41.59	51.06	43.77	65.39	31.71	80.00	20.00
هل أنت عضو في أية منظمة أو جمعية أو نادي؟	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجزائر	14.81	85.18	20.54	78.08	16.51	83.48	23.37	76.24	21.47	76.48	24.52	73.58
الكويت	23.07	79.92	21.03	75.00	20.19	78.36	14.28	82.35	20.45	77.27	-	-
لبنان	16.00	84.00	13.82	84.04	15.86	83.44	13.58	85.01	19.52	78.75	50.00	50.00
اليمن	04.89	88.81	07.44	81.91	09.73	82.30	26.69	66.54	40.27	54.47	40.00	56.00
هل قمت بالمشاركة في: حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة؟	مرة/أكثر	إطلاقا	مرة/أكثر	إطلاقا	مرة/أكثر	إطلاقا	مرة/أكثر	إطلاقا	مرة/أكثر	إطلاقا	مرة/أكثر	إطلاقا
الجزائر	19.44	70.37	34.24	58.90	26.60	66.05	28.35	65.13	31.19	63.79	35.84	59.43
الكويت	21.05	79.48	34.52	61.90	42.78	54.32	42.85	51.26	41.66	50.57	-	-
لبنان	24.00	76.00	21.27	78.72	25.51	73.44	31.70	66.89	36.69	61.58	36.84	63.15
اليمن	16.08	69.23	14.89	74.46	22.12	64.60	32.08	61.56	51.16	46.10	52.00	48.00

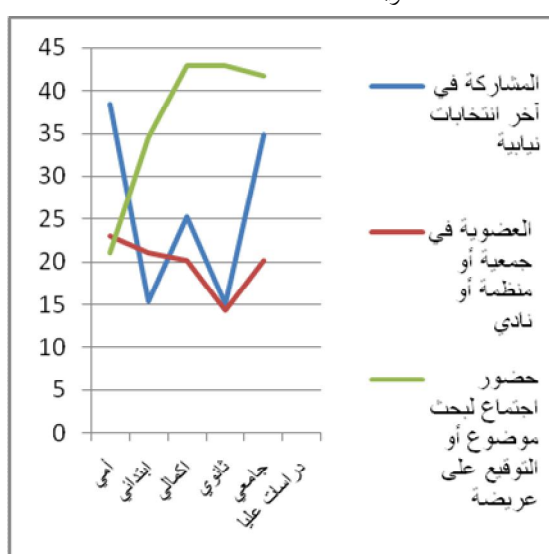
يعود السبب في ذلك إلى المهارات العلمية التي تتطلبها هذه النشاطات، إضافة إلى المستويات العمرية المتقدمة للأمينين، مما يجعل انضمامهم ضعيفا نظرا للاهتمامات المستحدثة للجمعيات من جهة، ومتطلبات الصحة الجسدية للنشاط في معظمها، كما أن المشاركة الانتخابية تشهد في العادة حملة انتخابية مصاحبة، وتعبئة جماهيرية واسعة تؤثر بشكل أكبر على المتقدمين في السن مقارنة بالشباب، وهذا ما لا نلاحظه في الجمعيات والاجتماعات.

ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في كل ما سبق، أن نسب المشاركة في الاجتماعات والعضوية في منظمات المجتمع المدني، في معظمها أقل من النصف، إذ أن أكبر نسبة للعضوية في منظمات المجتمع المدني في الجزائر (بالنظر للمستوى التعليمي) هي 24.52 % من ذوي الدراسات العليا، 23 % من الأميين في الكويت، و 50 % من ذوي الدراسات العليا في لبنان، و 40 % من ذوي الدراسات العليا كذلك في اليمن.

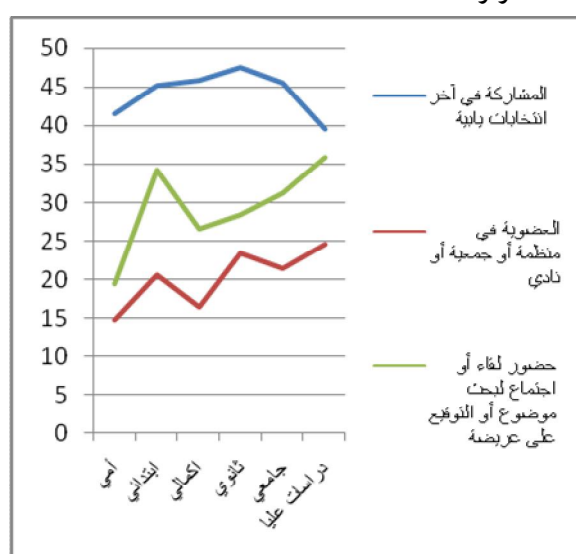
في حين عبر 35.84 % من ذوى الدراسات العليا عن حضورهم لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة وعبر 42.85 % عن نفس التوجه وهم من دون المستوى الثانوي من الكويتيين، و 36.84 % من اللبنانيين ، و 52 % من اليمنيين من ذوى الدراسات العليا. يتضح ذلك بشكل أوضح من خلال الرسومات البيانية أدناه.

إن النسب الأقل من النصف وفي مستويات تعليمية غير منتظمة، تجعلنا نعيد النظر في تأثير المستوى التعليمي على آليات المشاركة السياسية والمدنية في الحالات الأربع وفي تعميمها النظري.

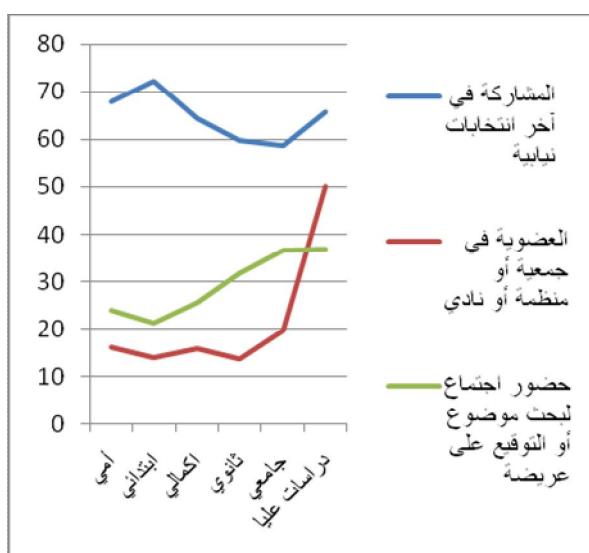
الكويت



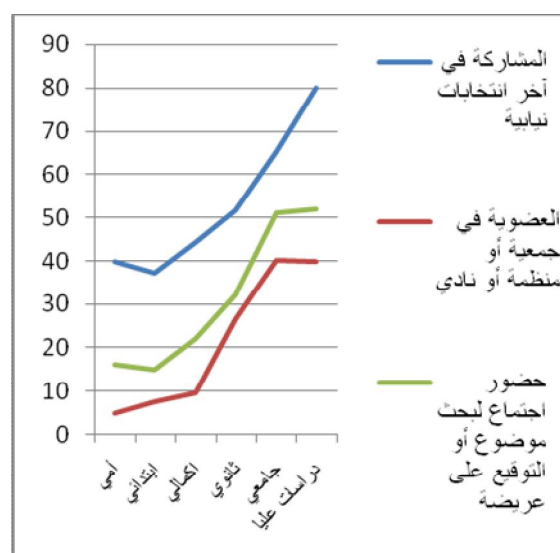
الجزائر



اليمن



لبنان



الشكل رقم 18: تأثير المستوى العلمي على الأنشطة المرتبطة بالمواطنة.

إذا، كما تطابقت اللاطردية في العلاقة بين متوسط القدرة الشرائية مقدرة بالدولار والسلوك والتوجه السياسي، مع اللاطردية في العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع المهني (الموارد الاجتماعية) والسلوك السياسي ممثلاً في مختلف آليات المشاركة السياسية والمدنية، ما يعني في النهاية أن ذلك لا يعني أنها متغيرات مستقلة حاسمة في البلدان العربية وفقاً للحالات الأربعة المدروسة .

### المطلب الثاني : تأثير المحددات النفسية على الثقافة السياسية - دراسة في العلاقة بين المواطن والعملية السياسية والسياسات الحكومية -

سنستخدم في هذا المطلب، ولتحديد وقياس المحددات النفسية، محددتين أساسيتين هما الفعالية الداخلية المرتبطة بقدرة الفرد/المواطن على فهم العملية السياسية والسياسات الحكومية معاً، ومدى اهتمامه بالسياسة أما المحدد الثاني فهو الفعالية الخارجية المرتبطة بالسياسات الحكومية ومدى تأثيرها على الحياة اليومية للفرد/مواطن.

يعبر السؤال: بصفة عامة مامدى اهتمامك في السياسة، والسؤال: هل يمكن لك أن تذكر لي اسم وزير خارجية بلدك؟ يهدف السؤالين إلى معرفة الاستعداد النفسي للفرد/المواطن لمناقشة القضايا السياسية المتعلقة بالأحزاب والعملية السياسية بما يؤثر على سلوكه السياسي بالضرورة - نظرياً - وبالتالي الاستعداد للمشاركة في عملية انتخابية أو العضوية في جمعية مدنية والمشاركة في اجتماع أو التوقيع على عريضة. إن الاهتمام يفترض أن يتضمن استعداداً ضمناً لدى المواطن للمشاركة مع الآخرين من أجل الشأن العام، قد ينعكس ذلك على حد أدنى من المعرفة السياسية. حاولنا قياس ذلك من خلال السؤال عن اسم وزير الخارجية

والسؤال يخدمنا في نقطتين: الأولى أن معرفة اسم وزير الخارجية تعبر عن متابعة من قبل المواطن لمواقف البلد وبالتالي تتبع مصادر الأخبار، أما النقطة الثانية: فهي أن معرفة اسم وزير خارجية يعبر عن متابعة للتغيرات الحكومية التي قد تحدث في فترات زمنية قصيرة مقارنة برئيس مجلس النواب مثلاً.

أما المحدد الثاني يرتبط بنقطتين الأولى هي فهم العملية السياسية من حيث مكانة الفاعلين وأدوارهم النظرية، وعلاقتهم ومدى استيعابهم لأدوارهم وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي: في بعض الأحيان السياسة تكون معقدة بحيث لا أفهم ما يجري. الملاحظ أن السؤال بصيغة النفي لذا فالنتائج التي سيتم الأخذ بها وبأثيرها في السلوك السياسي هي الإجابات السلبية. والسؤال الثاني: تقوم الحكومة بتوفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال جهدهم؟ يعبر السؤال ضمناً عن المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال (جهدهم)، وبالتالي تمثل ترسيخاً لفهم الفواعل وأدوارها في العملية السياسية.

لمعرفة تأثير المحددين على السلوك السياسي والمدني، سنبن توزيع إجابات المستجوبين على الأسئلة السابقة الذكر على مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية، العضوية في المنظمات والمشاركة في النشاطات العامة.

الجدول رقم 47: تأثير الفعالية الداخلية (الاهتمام) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام

بصفة عامة، ما مدى اهتمامك بالسياسة؟ ( % )									
مهتم جدا/مهتم					مهتم قليلا/غير مهتم				
الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	المشاركة	
59.45	28.90	69.36	76.20	39.54	17.95	51.21	46.44	هل شاركت في آخر انتخابات نيابية في بلدك؟	نعم
33.33	67.84	28.22	20.00	47.63	76.55	45.52	47.75		لا
37.06	26.54	22.41	43.79	13.86	14.46	10.97	21.19	هل أنت عضو في أية منظمة أو جمعية أو نادي؟	نعم
61.44	71.09	75.88	49.36	85.18	82.54	88.21	73.87		لا
50.24	51.91	38.06	60.25	20.61	27.68	20.73	28.15	هل قمت بالمشاركة في: حضور لقاء أو اجتماع	مرة/أكثر
44.02	43.95	59.85	36.96	74.28	68.01	78.04	65.89	من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة؟	إطلاقا

استناد للجدول أعلاه فإن الاهتمام السياسي يؤدي إلى المشاركة السياسية فقط ممثلة في المشاركة الانتخابية ما يمثل الحالة الكويتية، ولا نلاحظ لها تأثير على العضوية في منظمات المجتمع المدني، وتتقارب النسب فيما يخص المشاركة في الاجتماعات وتوقيع العرائض.

يتأكد التأثير الحاسم للاهتمام السياسي بدراسة الوضع في حالة التنافي (أي عدم الاهتمام السياسي)؛ إذ يفترض ذلك عدم مشاركة ولا جمعيات ولا عرائض، لكن ما نلاحظه هو أن النسب متقاربة جدا، أي أن عدم الاهتمام بالسياسة لم يؤثر بشكل كبير في توجهه لصناديق الاقتراع. أما العضوية فقد تطابقت النتائج بالسلب لدى المهتمين وغير المهتمين، ما يوحي بأن الاهتمام ليس عاملا مؤثرا وحاسما، ولا يظهر لها تأثيرا في المشاركة في الاجتماعات.

هل يمكن لك أن تذكر لي اسم وزير خارجية بلدك؟ ( % )									
إجابة صحيحة					إجابة خاطئة				
الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	المشاركة	
53.27	21.69	67.95	68.02	38.88	54.16	47.50	44.89	هل شاركت في آخر انتخابات نيابية في بلدك؟	نعم
37.64	75.00	29.22	29.84	52.52	41.66	52.58	47.95		لا
27.22	21.46	19.36	39.53	17.67	27.08	12.50	19.38	هل أنت عضو في أية منظمة أو جمعية أو نادي؟	نعم
71.93	77.12	79.34	57.17	81.81	72.91	87.50	77.55		لا
39.38	42.68	36.61	49.80	29.79	59.37	20.00	30.61	هل قمت بالمشاركة في: حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث	مرة/أكثر
55.79	55.66	62.20	47.86	67.32	36.45	80.00	60.20	موضوع ما أو التوقيع على عريضة؟	إطلاقا

الجدول رقم 48: تأثير الفعالية الداخلية (المعرفة/المعلومات) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام

ما يؤخذ بعين الاعتبار أن معظم النشاطات المرتبطة بالاجتماعات وتوقيع العرائض تتعلق بقضايا جزئية محلية، ونادرا ما ترتبط بقضايا سياسية وطنية، لذلك فالعلاقة بين الاهتمام السياسي وتوقيع العرائض والاجتماعات لا يمكن أن نجد لها منطقا واضحا، وبالتالي فإن عدم وجود تأثير حاسم للاهتمام السياسي على المشاركة الانتخابية والعضوية في الجمعيات يعني أنه ليس السبب أو على الأقل السبب الحاسم/الوحيد في المشاركة في تسيير الشأن العام.

فيما يخص تأثير الفعالية الداخلية ممثلة في المعرفة السياسية، لا بد أولا أن نشير إلى أن 45.76%، 60.31%، 71.00%، 43.65%، في لكل من الجزائر، الكويت، لبنان واليمن على التوالي، أجابوا إجابات صحيحة عن أسماء وزراء خارجية بلدانهم. إذا اعتبرنا هذا السؤال مقياسا للمعرفة السياسية عموما، من المفترض أن المعرفة السياسية هي نتيجة عن الاهتمام السياسي ذاته وبالتالي فإن انعكاسها على المشاركة السياسية والمدنية يكون إيجابيا، يمثل الجدول رقم 48 توزيعا للمجيبين إجابات صحيحة وخاطئة على السؤال اسم وزير الخارجية على آليات المشاركة السياسية والمدنية.

من خلال الجدول رقم 48 نلاحظ أن المعرفة السياسية لا تعتبر متغيرا مستقلا فيما يخص العضوية في الجمعيات ولا المشاركة في اجتماعات وتوقيع العرائض، ولا تشكل فارقا كبيرا فيما يخص المشاركة الانتخابية. إن الاختلافات في نسب المشاركة السياسية والثبات الملاحظ في السلبية اتجاه العضوية والنشاطات الأخرى الملازمة للمواطنة، تفتح المجال إلى اعتبارها في مجملها عوامل مؤثرة إلى حد ضعيف وغير حاسمة.

لدراسة المحدد الثاني المرتبط بالفعالية الخارجية وتأثيره في تفعيل آليات المشاركة للمشاركة في تسيير الشأن العام

ندرج الجدول التالي:

تقوم الحكومة بتوفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال جهدهم ( % )									
أوافق بشدة/أوافق					أعارض/أعارض بشدة				
الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	المشاركة	
48.77	18.81	63.63	64.07	44.75	28.61	62.01	54.20	نعم	هل شاركت في آخر انتخابات نيابية في بلدك؟
36.76	76.98	34.84	32.91	46.93	66.32	35.01	41.58	لا	
24.01	19.05	28.78	40.20	20.26	22.22	15.40	23.06	نعم	هل أنت عضو في أية منظمة أو جمعية أو نادي؟
75.24	77.22	70.70	55.27	77.98	76.43	83.26	69.52	لا	
34.80	32.67	40.40	50.50	31.19	49.49	29.46	33.83	مرة/أكثر	هل قمت بالمشاركة في: حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة؟
61.63	64.35	58.58	43.96	65.88	47.47	69.19	60.94	إطلاقا	

في بعض الأحيان، السياسة تكون معقدة بحيث لا أستطيع أن أفهم ما الذي يجري (%)								
أوافق بشدة/أوافق				أعارض/أعارض بشدة				
البلد	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن
هل شاركت في آخر انتخابات	49.28	24.36	6.24	59.11	42.85	24.74	70.15	64.22
نابية في بلدك؟	لا	70.75	37.17	35.86	42.85	70.10	26.65	32.92

الجدول رقم 49: تأثير الفعالية الخارجية (الإدراك) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام

المنطق الذي يحكم الجدول رقم 49 هو أن الإدراك العام من قبل المواطنين لمكانة ودور وطبيعة العلاقة التي تحكم البرلمان وباقي الفاعلين السياسيين تسمح بالدفع نحو المشاركة الانتخابية أولاً، ثم المشاركة الانتخابية الفاعلة ثانياً. لذلك نظرياً يتلزم الإدراك بمستويات أعلى من المشاركة في حالة الإدراك الإيجابي، أو مستويات أدنى من المشاركة في حالة معرفة المواطن أن طبيعة العلاقة مع الفواعل لا تسمح للبرلمان بتأدية دور إيجابي فعال.

كما نلاحظه في الجدول المشار إليه أعلاه أن نسب المشاركين في آخر انتخابات برلمانية لدى المدركين تتقارب وغير المنتخبين لدى غير المدركين، إذ من خلال الثنائيات [(غير مدرك، مشارك)، (مدرك، مشارك)] تظهر بالشكل التالي (49.28، 42.85) (24.74، 24.36) (60.24، 70.15) (59.11، 22.66) وذلك في كل من الجزائر، الكويت، لبنان، اليمن على التوالي، فالفرق ليست ذات أهمية حاسمة.

إن هذا التقارب يطرح إمكانييتين التفسير هو أن الانتخاب يكون استجابة للحملات الانتخابية والضغط الإعلامي المصاحب لها دون أن يعي المواطن حقيقة الدور الذي يناط بممثلي الشعب، أما التفسير الثاني فيكون عن وعي وإدراك. تتفاوت النسب في كل من الجزائر والكويت، لكن الوضع اليمني في تلك الفترة شهد سيطرة

الجدول رقم 50: تأثير الفعالية الخارجية (الاستجابة الحكومية) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام.

للسلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس علي عبد الله صالح، وعرفت لبنان بتقسيمها الطائفي حراكاً سياسياً مزامناً لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، وبالرغم من الدور الفعال الذي يؤديه البرلمان الكويتي والرقابة الصارمة التي يمارسها على السلطات التنفيذية إلا أن نسبة المشاركين في الانتخابات البرلمانية ضعيفة (24.77 %، 24.36 %). يحكم كل من مضي بمستويات متدنية من الثقة في البرلمان، حسب ما ورد في ما مضي من الأوراق إذ تبلغ 26.07 %، 27.16 %، 39.25 %، 26.98 % في الجزائر والكويت ولبنان اليمن على التوالي. كل هذه التناقضات تطرح إشكالات تتعلق بالثقة في المؤسسات.



كما في الحالات السابقة لا تتأثر العضوية في المنظمات والمشاركة في الاجتماعات وتوقيع العرائض بمدى اقتناع الفرد بأن الحكومة تعمل على توفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال جهدهم، في حين تبقى المشاركة الانتخابية مشابهة للحالة الماضية بنسب متقاربة لدى المقتنعين بدور الحكومات ولدى غير المقتنعين بذلك. وتطرح عبارة "تحسين حياتهم من خلال جهودهم" مبدأ المشاركة، أي من خلال توفير آليات المشاركة وتفعيلها من جهة، وكذا تقديم آليات -على المستويات الأدنى- تسمح للأفراد بتحسين ظروف معيشتهم، لذلك عندما يطرح السؤال حول الأداء الحكومي الذي يعني إخلاء دور الفرد في ذلك يمكن أن نعرف هل أن التوجهات لا تبقى متقاربة وتعرف تعميقا للقيم الملاحظة في السؤال الذي قبله. يظهر ذلك جليا من خلال الجدول التالي :

	تقوم الحكومة بتوفير الظروف الملائمة للمواطنين (%)				الأداء الحكومي فيما يخص إيجاد فرص العمل (%)			
	أوافق جدا / أوافق	أعترض / أعترض بشدة	لا أعرف	رفض الإجابة	جيد جدا / سيء / سيء جدا	ليس من مسؤولية الحكومة	لا أعرف	رفض الإجابة
الجزائر	31.38	52.76	10.84	05.00	16.53	77.07	04.46	00.53
الكويت	54.15	39.81	05.22	00.80	33.51	63.28	02.67	00
لبنان	16.50	81.16	01.41	00.91	07.91	90.33	00.75	00
اليمن	33.67	50.25	12.18	03.89	19.12	72.84	07.52	00

الجدول رقم 51 : مقارنة بين تقييم الأداء الحكومي بالمشاركة ودون مشاركة .

إذا من خلال الجدول رقم 51 نلاحظ أن الموافقين/الموفقين جدا يتناقصون في الحالة الأولى عنهم في الحالة الثانية، والعكس يحدث للمتخذين موقفا مناقضا، إذ يقيم 31.38 % من الجزائريين أن الحكومة تقوم بتوفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال مجهودهم بأن هذا الأداء جيد جدا/ جيد وتتناقص هذه النسبة إلى 16.53 % عند الأداء الحكومي فيما يخص إيجاد فرص العمل. ينطبق هذا الحكم على كل الدول الكويت، لبنان واليمن ممثلة في الشائيات التالية على التوالي (54.15، %33.51)، (16.50، %07.91)، (33.67، %19.12). يُتوقع في جهة أخرى أن تتزايد نسب من يقدمون تقييما سلبيا، وهذا ما ينطبق مع مضمون الجدول بالضبط، إذ ارتفعت نسب من يرون العكس في كلتا الحالتين. من خلال الشائيات التالية على التوالي: (52.76، %77.05)، (39.81، %63.28)، (81.16، %90.33)، (50.25، %72.84).

يقدم ذلك حجة لفرضية الإتكالية التي عُرِف بها المواطن في هذا الدول، وهي نظرة نمطية عن المواطن العربي عموما؛ فالمواطن في هذه الدول ينتظر من الأجهزة الرسمية القيام بكل الإجراءات والآليات، وتوفير الظروف وأن تكون مبادرة في شتى المجالات دون تفعيل لمبدأ المشاركة الذي يكون مكرسا قانونا ومعتلا. من المفكرين من يرجع ذلك إلى أن الثقافة العربية السائدة ومنطق الأبوية السائد في مختلف البنى الأولية والتقليدية، ابتداء من العائلة إلى المسجد فالمدرسة.

يدعم هذا التوجه ما نلاحظه في الجهة اليسرى من الجدول، إذ يرى 01.38 % من الجزائريين، و 00.53 % من الكويتيين و 01.00 % من اللبنانيين، 00.05 % من اليمانيين أن توفير مناصب الشغل ليس من مسؤولية الحكومة، فالنسب لم تتجاوز 2 % ما يعني أن لا جهة أخرى قادرة على توفير المناصب، ويلغى دور الفواعل الخاصة. قصد استيفاء عناصر الثقافة السياسية واستكمال دراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة المفترضة، نحاول دراسة تأثير الوضع المهني والمستوى التعليمي على العناصر البسيكولوجية (الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية) وذلك من خلال رصد التغيرات في نسب الاهتمام السياسي والمعرفة في حالات مختلفة من الوضع المهني والمستوى التعليمي.

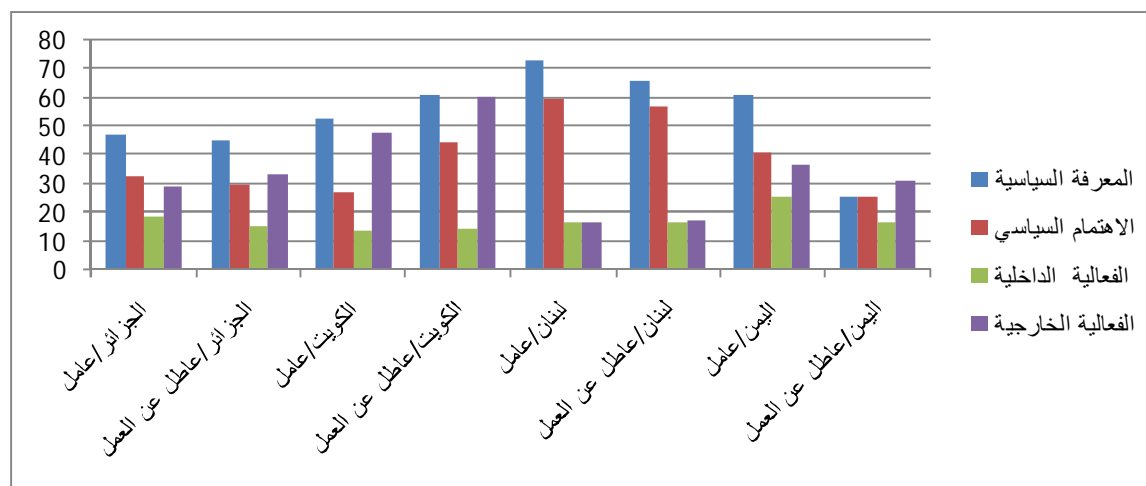
الوضع المهني (%)

	لا	نعم							
العناصر	الكويت	لبنان	الجزائر	اليمن	لبنان	الكويت	الجزائر	التوجهات	
المعرفة	60.96	65.73	44.60	61.04	72.92	52.86	46.91	إجابة صحيحة	25.04
السياسية	06.00	05.60	11.91	06.30	02.50	18.48	18.19	إجابة خاطئة	10.85
الاهتمام	44.44	57.00	29.46	40.91	59.38	26.56	32.33	مهتم جدا/مهتم	25.39
السياسي	53.15	42.63	67.31	52.86	40.50	52.60	62.70	مهتم قليلا/غير مهتم	64.07
الفعالية	76.57	80.06	66.34	60.88	81.22	80.46	63.15	أوافق/أوافق بشدة	59.91
الداخلية	14.11	15.88	14.49	25.20	15.92	13.02	18.49	أعارض/أعارض بشدة	16.11
الفعالية	60.06	16.51	33.33	36.17	16.49	47.39	29.02	أوافق/أوافق بشدة	30.99
الخارجية	35.13	36.44	50.08	81.22	81.22	44.53	55.63	أعارض/أعارض بشدة	49.56

الجدول رقم 52 : تأثير الوضع المهني على العناصر السيكولوجية للثقافة السياسية .

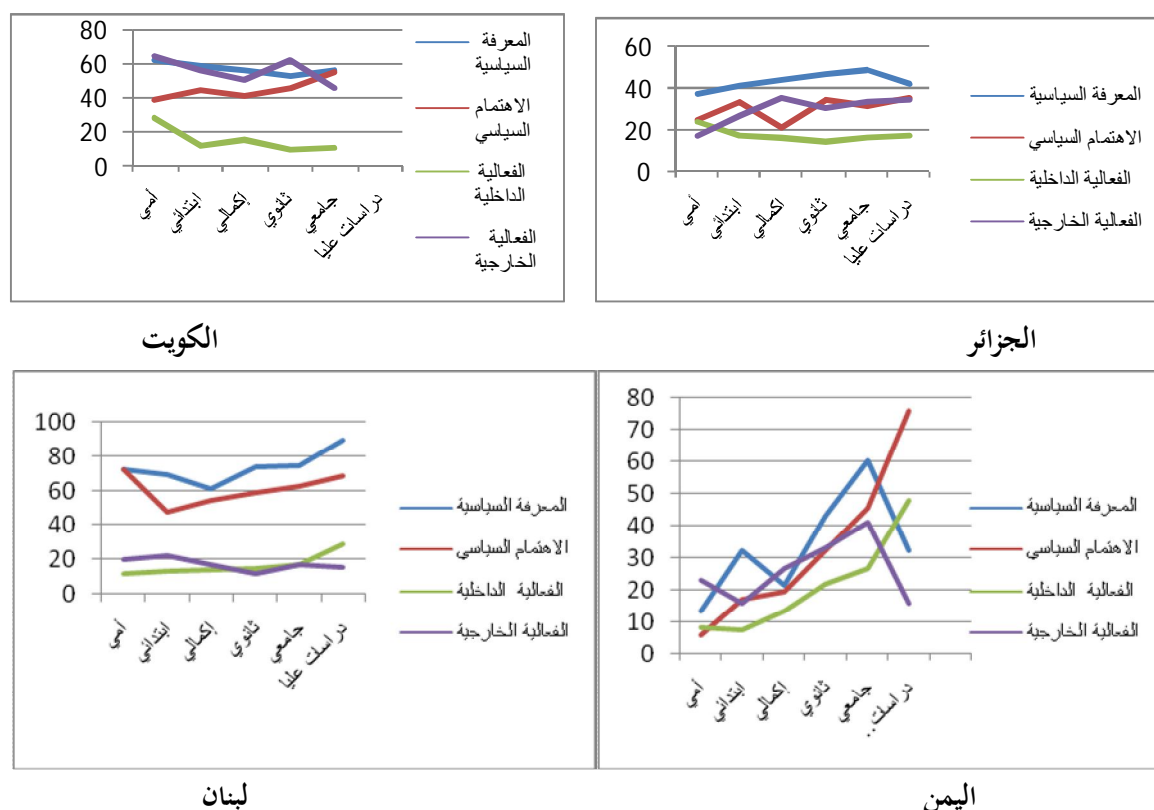
إذا من خلال الجدول أعلاه فإن الوضع المهني لا يؤثر وليس حاسما في إحداث تغيرات على العناصر السيكولوجية للثقافة السياسية، يظهر ذلك من خلال أن نسب الإجابات الصحيحة متقاربة لدى العاملين والعاطلين إلا في الحالة اليمنية، لكن نسبة الإجابات الخاطئة في هذه الحالة متقاربة ( 06.30 % ، 10.85 % ) ما يعني أنه ليس الوضع المهني ما أثر على مستوى المعرفة السياسية.

ينطبق التوجه العام للنسب على باقي العناصر سواء كان الاهتمام السياسي، أو الفعالية الداخلية والخارجية، لذا يمكننا القول -استكمالا لدراسة القوة التفسيرية لنظريات المفسرة للعلاقة بين التنمية والديمقراطي - أن الوضع المهني في كل من الجزائر، الكويت ولبنان واليمن لا تؤثر بحسم في العناصر السيكولوجية للثقافة السياسية. نستوضح الأمر أكثر من خلال الرسم البياني التالي.



الشكل رقم 19: الوضع المهني والعناصر السيكولوجية للثقافة السياسية

تمثل الرسوم البيانية التالية تأثير المستوى التعليمي على العناصر السيكولوجية للثقافة السياسية.



الشكل رقم 20: المستوى العلمي والعناصر السيكولوجية للثقافة السياسية

كما في الحالات السابقة، أحدثت الحالة اليمنية التطابق بين النظرية والواقع بشكل نسبي، أما الحالات الأخرى فنلاحظ توجهات غير منظمة للرسومات البيانية صعودا ونزولا، ما يمكننا من اعتبار المستوى التعليمي متغيرا ير حاسم في الفعالية والإدراك السياسيين.

### المطلب الثالث : العوامل المؤسسية المؤثرة في الثقافة السياسية .

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول دراسة القدرة التفسيرية لأهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم بالاستناد طبعاً للثقافة وهي النظرية المؤسسية والتي قد تستخدم نظرية رأس المال الاجتماعي .

قدم Colman من خلال منظوره لرأس المال الاجتماعي مبدأ الغائية، فالعلاقات بين البنى الاجتماعية هي وسيلة لتحقيق العائد، وتمتد هذه العلاقات من الأسرة إلى المؤسسات الحكومية. هذه المزاجية بين الثقة (التي تحكم العلاقة بين البنى) والعائد يعطي مفهوماً وظيفياً لرأس المال الاجتماعي. لذلك فتطبيق هذا المنظور على العلاقة بين المواطن والمؤسسات يفترض أن تقوم على أساس وظيفي/نفعي، فالثقة في المؤسسات يكون نتاجاً للأداء السياسي والاقتصادي الإيجابي. يشعر الفرد/المواطن بالإيجابية في الأداء عندما يستفيد من عوائده كالشغل، الرخاء الاقتصادي الاستقرار السياسي... يسمى هذا السبب للثقة في المؤسسات بالأداء.

إذا، من خلال المعلومات والبيانات المتوفرة، سندرس مستويات الثقة في المؤسسات لدى المستجوبين بالنظر إلى الوضع الاقتصادي للبلد، الشغل وتقديم الخدمات للمواطنين، ومحاربة الفساد. وعلى اعتبار أن الشغل والوضع الاقتصادي، والفساد مرتبطان بالحكومة، البرلمان فإن الدراسة ستنحصر على دراسة هذه المؤسسات .

أما Putnam فركز على الثقة وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني، إذ يرى أن الثقة تسمح بتفعيل مبدأ المعاملة بالمثل، وأصلها التفاعل العائلي؛ فالتفاعل العائلي القائم على الثقة المتبادلة يسمح من جهة أخرى بتوسيع التفاعل وفق هذا المبدأ. يوحي هذا المنطق بتنشئة اجتماعية ثقافية تتجاوز إلى حد ما الأداء المتوقع والمفترض من المؤسسات؛ فالنظرية الثقافية تؤكد أن الثقافة والمفاهيم المرتبطة بالنطاق السياسي لا تنشأ بالضرورة من خلال التفاعل السياسي، بل قد تخضع للمعايير الثقافية للسياق الاجتماعي للفرد، فالثقة في المؤسسات حسب هذه النظرية هو امتداد للثقة بين الأفراد. بناءً على ذلك سيتم دراسة الارتباط بين الثقة بين الأفراد والانتماء للمنظمات الطوعية ممثلة في الجمعيات والنوادي والمنظمات.

بالرغم من أن الدراسات حول الثقة في المؤسسات تدرس كذلك في هذا البند الثقة في الأمن والقضاء باعتبارهما جهازين لا يرتبطان مباشرة بالسياسة العامة، لذا فيمكن أن تمتد الثقة في الأشخاص إلى الثقة في هذه المؤسسات. لكن ما يجب قوله في هذا الصدد هو أن الثقة الاجتماعية المستمدة من العائلة يمكن أن تمتد فقط إلى مؤسسات يكون الفرد فيها مخبراً في الانتماء وللانتماء، أي أن الفرد عندما يكون مشبعاً بقيمة الثقة في الأفراد

لا يرى مانعاً في توسيع نطاق الثقة إلى أشخاص آخرين يتجسدون مؤسسياً في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. بداية نستعرض مستوى الثقة لدى الأفراد في المؤسسات المذكورة ومنظمات المجتمع المدني.

الجدو	المؤسسات السياسية	الدول	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن
ل رقم	رئاسة الوزراء (الرئيس والوزراء)	42.69	51.88	31.08	32.31	
53 :	مجلس النواب	26.07	47.16	39.25	26.98	

مستويات الثقة في المؤسسات .

بشكل عام : هل ترى ان اغلب الناس يمكن الثقة بهم أم لا يمكن الثقة بهم؟ %				
البلد	يمكن الثقة في أغلب الناس	يمكن الثقة في أغلب الناس	لا اعرف	رفض الإجابة
الجزائر	17.76	72.46	06.92	02.84
الكويت	22.38	74.12	03.21	00.26
لبنان	15.91	82.16	01.58	00.33
اليمن	36.80	51.09	08.46	03.63

الجدول رقم 54 : الثقة في الأفراد

يفترض -بالنظر إلى النظرية المؤسسية- أن تستند نسب الثقة في المؤسسات (رئاسة الوزراء، مجلس النواب، الأحزاب السياسية) إلى الأداء الاقتصادي والسياسي، وبحكم أن الفرد ، كما ورد في أوراق سابقة من هذه الدراسة، يحكم على الوضع من منظور ذاتي سنستدل على الأداء الاقتصادي بسؤال المستجوب عن الأداء الحكومي في مجالات الاقتصاد عموماً، ثم خلق مناصب الشغل ومحاربة الفساد. ونستدل على الثقة في البرلمان من خلال سؤال المستجوبين على قدرة البرلمان على التأثير في سياسات الحكومة.

بداية، يفترض في الوثائق وغير الوثائق في الجهاز التنفيذي، انعكاس موقفهم من أدائها في الاقتصاد عموماً، الشغل، ثم محاربة الفساد. يمثل الجدول أدناه درجة الارتباط بينهما، وبالنظر إلى نسب اللاثقة في الجهاز التنفيذي من خلال الجدول أعلاه التي بلغت 51.15 % في الجزائر، 42.47 %، الكويت، 66.50 % في لبنان، 52.87 % في اليمن، فإنه إذا كان لهذه القضايا تأثير على توجه الفرد نحو الأداء الحكومي فستكون علاقة إيجابية بين من لا يثقون ومن يقيمون أدائها في هذه الميادين سلبياً .

اثق قليلا / لا أثق تماما في رئاسة الحكومة ( الرئيس والوزراء ) %

الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن	الجزائر	الكويت	لبنان	اليمن
الأداء جيد جدا / جيد				الأداء سيء / سيء جدا			
الإدارة الاقتصاد	20.60	46.20	08.02	11.68	70.82	45.56	90.35
إيجاد فرص عمل	08.72	20.25	02.00	07.76	86.01	74.63	96.61
مكافحة الرشوة	20.00	18.00	07.89	12.32	74.28	73.41	89.34

الجدول رقم 55 : الارتباط بين اللاتقة في الجهاز التنفيذي وتوجهات الأفراد نحو الأداء الحكومي.

على يمين الجدول نلاحظ النسب المرتفعة التي تفوق 70% وتصل إلى 96 % ، وتعبر عن ما يثقون في الحكومة ويرون أن أدائها في إدارة الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل ومكافحة الفساد سيء جدا/سيء. ما يمكن ملاحظته كذلك أن الحالة الاستثنائية للكويت في اعتبار أن الأداء الحكومي في إدارة الاقتصاد أحسن مقارنة بالدول الأخرى يظهر له أثر كذلك في الثقة في الحكومة ككل إذ أن 51.88 % من المستجوبين يثقون في الحكومة.

خلاصة، إن في الحكومة مرتبط بشكل وثيق بأدائها السوسيو اقتصادي، وهو ما توصلت إليه الكثير من الدراسات. إضافة إلى أولوية الاقتصادي على السياسي كما وضعنا فيما سبق، من البحث فحسابات العائد من العلاقة هي التي تحدد مستوى الثقة بين المواطنين والمؤسسات [نتيجة جزئية مرتبطة بالحكومة].

فيما يخص البرلمان، بطابعه التمثيلي ودوره في تنظيم وجعل تقدم المدخلات سليمة، يفترض منه التأثير في السياسات الحكومية ليحظى بالثقة من المواطنين. لذلك فالثقة المتدنية في البرلمان تفترض اعتقاد المواطنين بعدم قدرته على التأثير في عملية صنع السياسات العامة-نظريا-. يمثل الجدول التالي الارتباط بين الثقة في البرلمان ومدى تأثيره في عملية صنع السياسات العامة.

إلى أي درجة تثق في رئاسة الوزراء %				
أثق إلى درجة قليلة/لا أثق إطلاقا		أثق إلى درجة متوسطة		
يؤثر إلى درجة قليلة/لا	يؤثر إلى درجة كبيرة/ يؤثر	يؤثر إلى درجة قليلة/لا	يؤثر إلى درجة كبيرة/ يؤثر	إلى أي درجة يؤثر مجلس النواب أو البرلمان
يؤثر إطلاقا	إلى درجة متوسطة	يؤثر إطلاقا	إلى درجة متوسطة	في صنع السياسات العامة للبلد؟
47.46	39.37	25.95	52.22	الجزائر
28.83	63.11	16.90	77.65	الكويت
38.10	58.73	18.04	75.15	لبنان
66.75	18.01	33.22	59.56	اليمن

الجدول رقم 56 : الارتباط بين الثقة في البرلمان ومدى تأثيره في عملية صنع السياسات العامة.

إلى أي درجة تنفق في الأحزاب السياسية ؟ %

هل ترى أن أغلب الناس يمكنهم الثقة بهم	أثق إلى درجة كبيرة / أثق إلى درجة متوسطة	أثق إلى درجة قليلة / لا أثق إطلاقاً	لا يمكن الثقة في أغلب الناس	يمكن الثقة في أغلب الناس
الجزائر	34.32	53.38	17.02	77.02
الكويت	24.05	69.62	19.44	77.02
لبنان	18.43	80.00	15.36	82.51
واليمن	59.60	32.40	32.57	56.43

الجدول رقم 57: الارتباط بين الثقة في الأحزاب والثقة في الناس .

إن النسب المتدنية لثقة المستجوبين في مجلس النواب تجعل من الأجدر دراسة توجهات غير الوثائقين (باعتبارهم النسب الأكبر)، من خلال الجدول أعلاه فإن نسب من يتقاطعون في عدم الثقة وعدم التأثير ضعيفة نوعاً ما. ما عدا الحالة اليمنية إلى حد ما، ما يطرح تساؤلاً عن معايير التقييم التي يعتمد عليها المواطن العادي في تقييمه. من أجل معرفة أسباب عدم وجود تقاطع واضح المعالم بين عدم الثقة والأداء البرلماني، نحاول معرفة أساس وجوده أصلاً، باستخدام سؤال عن نزاهة هذه الانتخابات والمشاركة فيها وفق سلسلة سلبية كالتالي:

نزاهة الانتخاب	المشاركة في الانتخابات	الثقة في البرلمان الناتج
لا	لا	لا
الجزائر	63.69	43.30
الكويت	52.02	72.53
لبنان	58.16	53.33
اليمن	60.57	39.25

إن التناقص في النسب في كل مرحلة من السلسلة السلبية يفسح المجال لإمكانية وجود أسباب أخرى تجعل من مكانة والثقة البرلمان تتضاءل بالرغم من المشاركة في انتخاباته، وهذا ما يمكن أن نستنتجه من سؤال حول معايير الاختيار في الانتخابات من بينها العشيرة والقبيلة، إذ عبر 51.30 %، 39.91 %، 59.47 % في كل من الكويت ، لبنان اليمن على نفس التوجه على التوالي.

وفي دراسة حول الأردن، أفادت إحدى البحوث بأن من بين أهم أسباب المشاركة الانتخابية في الأردن هو السعي نحو المصلحة الشخصية، من خلال الوساطة التي يشكلها المترشح لهذه الانتخابات. وهذا حال باقي المجتمعات العربية عموماً، يؤكد ذلك النسب المدنية لعدم حضور تجمعات انتخابية إذ بلغت 75.30 %، 62.26 %، 74.50 %

، 65.98% في الجزائر، الكويت، لبنان واليمن، فالتوجهات غير مرتبطة بالبرامج قد ارتباطها بالأشخاص، لذلك فالأمر لا يتعلق بالثقة ولا بالأداء البرلمانيين، بقدر ارتباطه بتحقيق مصالح شخصية/عشائرية.

تعرف نسب الثقة في الأحزاب السياسية أدنى مستويات الثقة مقارنة بباقي المؤسسات السياسية، تتوافق مع النسب المتدنية للثقة بين الأشخاص كما ورد سابقاً؛ فالثنائية (الثقة بين الأفراد - الثقة في الأحزاب) بظهورها التالي (17.76، 18.15)، (32.38، 32.02) (15.91، 21.25) (36.80، 21.15) وتوحي بإمكانية وجود علاقة، وتأثير للمعايير والمشاعر المجتمعية على المؤسسات، لذا سنحاول من خلال الجدول التالي معرفة درجة الارتباط بينهما.

إن مستويات اللاثقة المرتفعة في الأحزاب السياسية تسمح لنا بدراسة النسق المرتبط بها، بغض النظر عن الوثائق فيها، لذا فالجهة اليسرى من الجدول تشير إلى ارتباط كبير بين اللاثقة في الناس والأحزاب، إذ أن 77.02% ممن لا يثقون في الأحزاب لا يثقون في الناس في الجزائر، 77.02% في الكويت، 82.51% في لبنان و 56.43% في اليمن، ما يوافق ما تقدم به Putnam من خلال نظريته لرأس المال الاجتماعي.

تسمح دراسة تأثير الثقة على العضوية في منظمات المجتمع المدني، التأكد أكثر من القوة التفسيرية لنظرية رأس المال الاجتماعي، إذ توحى الثقافة السياسية الديمقراطية بوجود ثقة بين الأفراد تسمح بطرح الآراء بجدية وكذا بإمكانية التجمع بين الأفراد المنتمين إلى جمعيات مجتمعية تسعى لهدف مشترك، لذلك فالمفترض في المجتمعات بالجزائر، الكويت، لبنان واليمن والتي قدمت نسباً 69.00%، 82.01%، 89.00%، 63.02% على التوالي من الدعم للديمقراطية، أن تدعمها كذلك بثقة متبادلة بين أطرافه.

من خلال الجدول المتضمن الثقة بين الأفراد - درج سابق - يظهر أن هناك فرق كبير في النسبة بين من يثق في أغلبية الناس، وبين من لا يثق بهم إذ بلغت نسب عدم الثقة مستويات فاقت 70% وبلغت أكثر من 80% في لبنان بينما اعتبرت ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى في اليمن، قد يعود ذلك إلى الطابع القبلي الذي يجمع أبناء القبيلة الواحدة، وتكون بالنسبة للأفراد المجتمع الجزئي من المجتمع الكلي.

يفترض انعدام أو نقص الثقة نقصاً في الانتماء إلى الفضاءات المشتركة، وستكون بالنسبة لنا لجمعيات. لهذا وبهدف معرفة تأثير الجانب النفسي (الثقة في الأفراد) سنحاول إبراز نسب المشاركة في الجمعيات. بمقارنة الجدولين، الانتساب للمنظمات الجمعيات النوادي والثقة بين الأفراد، نلاحظ الترابط الكبير في نسب الانتماء/الثقة وعدم الانتماء/عدم الثقة، كما أن النسب المتميزة لليمن تظهر كذلك في الجدولين.



نعم	لا	رفض الإجابة	
21.07	77.61	01.30	الجزائر
20.13	79.18	00.68	الكويت
17.66	81.00	01.33	لبنان
27.24	66.41	06.34	اليمن

الجدول رقم 58: الانتساب إلى منظمات، الجمعيات والنوادي.

بالرغم من أن للقوانين والدساتير والتنظيمات المسيرة للجمعيات تأثير كبير على الانتماء، إضافة إلى الهاجس الأمني الذي عرفته بعض الدول، وطغيان البنى التقليدية في دول أخرى، إلا أنه لا يمكن إغفال تأثير الجانب النفسي على مستويات الانتماء، وبغرض دراسة ذلك سنقوم بإبراز توجهات الأفراد غير المتتمين للجمعيات، نحو الأفراد من خلال الجدول التالي:

هل أنت عضو في أي منظمة أو جمعية أو نادي ؟ %		
لا	نعم	
73.04	16.84	الجزائر
72.16	23.53	الكويت
82.02	15.84	لبنان
54.52	32.73	اليمن

الجدول 59: الارتباط بين الانتماء للمنظمات والثقة بين الأفراد

إذا، نسب الدعم للنظام الديمقراطي لا تعني بالضرورة ثقافة ديمقراطية، إذ أن هناك اعتقاداً جماهيرياً واسعاً، بأن الانتماء للمنظمات يشكل خطراً على السلامة الشخصية للأعضاء، وأن ذلك يعترضه عراقيل قانونية ومالية، كما أنه لا طائل من الانتماء. لكن ما أغفلته الدراسات كذلك هو اختلالات مرتبطة بالأفراد وليس بالقوانين والأنظمة، وتقوم هذه الاختلالات في أساسها على انعدام الثقة بين الأفراد.

### المبحث الثالث: مستويات التأثير لخلق ثقافة ديمقراطية

يتضمن المفهوم العام لمختلف المضامين الفلسفية للتسيير القائمة على المشاركة في ممارسة السلطة من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية، قيمة غائية ترتبط بالمرجات، أي تأثير كل هذه الفواعل والعمليات على الحياة اليومية ابتداء من أبسط شؤونها إلى أعقدها. يتلمس المواطن العادي تأثير هذه المخرجات من خلال علاقته بالفاعلين ومن يمثلهم محلياً ووطنياً، هذا التصور ذاته يشكل القاعدة المنطقية للسلوك السياسي المغذي للآليات

والفواعل المحلية. بالتالي - كما لا حظنا في المبحثين السابقين - يشكل أداء هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العامل الأساسي المؤثر في طبيعة وحجم التغذية العكسية.

نحاول من خلال المبحث التطرق لتأثير مستوى التنمية الإنسانية بمضامينها المختلفة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ثقافة المواطن. الرفع من مستويات التنمية الإنسانية بصفة عامة يتطلب جهودا تضافرية وتعاونية من جميع قطاعات وجماعات المجتمع، كما يتطلب مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسية، ويتطلب تعبئة جميع طاقات، وأخيرا وجود قدرة لهذه الأطراف الرئيسية على التعاون والمشاركة في مسؤولية تحقيق التنمية. "و العامل المحرك لهذا كله هو أن يكون للإنسان الدور الفعال من خلال المشاركة والإنتاج، ولن يكون ذلك متاحا دون التأهيل الجيد واكتساب المعارف والمهارات مزودة بالحد اللازم من حقوق المواطنة<sup>(1)</sup>.

على هذا الأساس ندرس كيف يؤثر أداء المؤسسات على خلق دافعية الأفراد ليكونوا مواطنين فاعلين من خلال ثلاث محاور: المسببات، الفاعلين والأثر النفسي لبناء القدرات الفردية.

### المطلب الأول: المتطلبات الحكومية لخلق ثقافة مشاركة

نتناول هذا المطلب من خلال الحق في المعلومة، نظام فعال للحسبة والمشاركة، المشاركة خارج نطاق المؤسسات الوسيطة والثقافة المؤسسية.

**الحق في المعلومة:** يرتبط دور وسائل الإعلام بحق الاطلاع على المعلومات، ولا يعتبر الاطلاع على المعلومات حاجة للناس فقط، بل شرط أساسي للحكومة الصالحة؛ فالاطلاع على المعلومات يسمح للناس بتفحص أعمال الحكومة بدقة وهو أمر أساسي لإجراء مناقشة مناسبة لتلك الأعمال .

وقد أكد مؤتمر الإصلاح العربي الذي انعقد عام 2004 على تحرير الصحافة ووسائل الإعلام في العالم العربي نظرا لأن "هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية. يكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية والتمويل، وتحقيق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وحمايتهم من دون تدخل السلطة"<sup>(2)</sup>.

(1) علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون

وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص22.

(2) Statement Of Arab Reform Issue, Alexandria Statement. Alexandria : Bibliotheca Alalexandria, 2004, p06.

إن تكريس صحافة ووسائل إعلام حرة في البلدان العربية، تؤدي إلى تكريس حقين هما: حق التقصي أي اطلاع الصحفي على المعلومات الرسمية في الإدارة، وهذا لا يتبلور إلا ضمن ثقافة سياسية ترى أن المصلحة الوطنية تقتضي أن يكون المواطنون يعلمون، أما الحق الثاني فهو حق التلقي، أي تلقي المواطنين للمعلومات الإعلامية بأمانة لكون طبيعة الإعلام جهاز إطلاع، ويرتبط بمستوى مقروئية المواطنين للجرائد ورغبتهم في ممارسة حقهم في التلقي، إضافة على ارتباطها بشبكة المصالح السياسية والتجارية<sup>(1)</sup>.

إن لمستوى التمتع بالحقوق وطبيعة الثقافة السياسية دور فعال في ممارسة حرية التعبير التي يمارسها الصحفي وحق التلقي الذي يمارسه المواطن. وتلتحم الحرية والحق في هذه الحالة بتحول التسريبات والمعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام إلى ملفات قضائية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. تشكل الصحافة التحقيقية وسيلة فعالة لتحقيق المجتمع المدني من قرارات الحكومة ونشاطاتها، فعبء التحقيق في الإشاعات الهامة ونشرها، يتمكن الصحفيون من فضح الهدر، وسوء الإدارة والفساد مخضعين بذلك الحكومة ومنظمات القطاع الحكومي للمساءلة. بالإضافة إلى دور الاطلاع الذي تمارسه وسائل الإعلام، فإن لوسائل الإعلام كذلك دور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، كثقافة الحقوق والواجبات، وقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر والاختلاف.

إن الشفافية وقضية مكافحة الفساد قضية تدبير حكومي بالدرجة الأولى، أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها، فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار عام من المعلومات للعمليات والسياسات التي تقوم بها، بينما المؤسسات القوية تحاول إشراك المجتمع من خلال إعلامه بما هو حاصل وبالتالي التمهيد لمشاركة فعالة. ويؤدي القطاع الخاص إضافة إلى المجتمع المدني دورا مهما في الحصول على المعلومات وتوصيلها إلى المواطنين عامة، وتكرس منظومة الحكم الراشد التعاون بين الأطراف الثلاثة للوصول إلى درجات عليا من الشفافية تسهل من تسيير الشؤون العامة.

### نظام فعال للحسبة والمشاركة:

(1) حكمت الزين، دور الإعلام في الوصول إلى المعلومات وفي الشفافية. في: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا للفساد، حرية الاطلاع على المعلومات : حق من حقوق الإنسان".

[<http://www.transarensy-lebanon.org/publication/A2I%20publication.doc>] , (24/05/2006), p 35-36.

تعتبر المساواة أمام القانون من بين أهم ركائز دولة الحق والقانون. فمساواة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن اللون، الجنس، الدين أو المذهب و الاعتقاد، أو الانتماء الفكري والسياسي يمثل دعما أساسيا لممارسة الحريات وحفظ الحقوق، ويدخل ضمن ذلك مسؤولية الحاكم أمام القانون.

إن حكم القانون يعني أنه ليس هناك فرد أو رئيس أو مواطن فوق القانون، حيث أن الحكومة نفسها خاضعة لقيود القانون، إذ يعمل جميع موظفي الدولة المنتخبين منهم وغير المنتخبين في إطار الدستور و القانون على أساس السلطات المخولة لهم والمحددة قانونا. وفي كل الأحوال يجب أن تعبر هذه القوانين عن إرادة الشعب عن طريق المجالس. بهذا المنطق، يكون مبدأ المساواة أمام القانون أساسا للحرية الفردية وممارسة الحقوق والتمكين منها سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية.

يطرح مفهوم دولة الحق والقانون من خلال مبدأ المساواة أمام القانون مسؤولية من يحكم أمام المحكوم، وهو مبدأ غير مفعّل على العموم في البلدان العربية، إذ أنه لا يسمع في الصحافة عن مثول مسؤول سياسي رفيع المستوى أمام القضاء بسبب دعوى قضائية رفعها مواطن ضده لسبب مرتبط بأدائه مهامه. إن مبدأ الحصانة السياسية التي يتمتع بها رؤساء الدول والحكومات والوزراء والموظفين السامين للدول، يمنع من محاسبتهم أمام القضاء من طرف مواطنين. بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف البرلمانات العربية، لم يجعلها تقوم بوظيفتها الرقابية بشكل فعال، يسمح لها بالمساءلة الدقيقة للحكومات عن أعمالها.

كما يطرح المفهوم ضمن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ الحصانة البرلمانية، التي تعني عدم مساءلة أو متابعة عضو في البرلمان بسبب مهامه النيابية. ومن نتائج التمتع بالحصانة البرلمانية عدم متابعة أو إيقاف أعضاء البرلمان، بصفة عامة لا يمكن أن ترفع عليهم دعوى مدنية أو جزائية أو تسلط عليهم أي ضغوط بسبب آرائهم المعبر عنها في المناقشات أو ما تلفظوا به من كلام أو بسبب تصويتهم<sup>(1)</sup>، لكن مبدأ الحصانة البرلمانية استخدم في البلدان العربية إضافة إلى ما نص عليه القانون في مسائل شخصية تربط النائب كمواطن عادي بمواطني آخرين.

أكد إعلان القاهرة حول استقلال القضاء، الذي تمت صياغته خلال المؤتمر الثاني للعدالة العربية المنعقد في فيفري 2003 على أن "النظام القضائي المستقل يشكل الدعامة الرئيسية لدعم الحريات المدنية، وحقوق الإنسان، وعمليات التطوير الشاملة، والإصلاحات وأنظمة التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي، وبناء المؤسسات الديمقراطية"<sup>(2)</sup>.

(1) عباس ميخايليف، الحصانة البرلمانية. مجلة النائب، الجزائر، العدد 02، ربيع 2003، ص 44.

(2) ساندرا داي لوكونور، استقلال القضاء.

يطرح في هذا الصدد الدكتور احمد برقوقي مبدأ التباين السلطوي ضمن مفهوم الجودة السياسية<sup>(\*)</sup>، ويقضي هذا المبدأ باستقلالية القضاء وسيادة دولة الحق والقانون أي "خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقاعدة عامة ومجردة وملزمة موضوعة مقدما يحترمها كل من الحاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقه جميع السلطات الحاكمة في الدولة"<sup>(1)</sup>.

لا يكفي وجود قوانين صارمة تقضي بعقوبات مشددة على أعمال الفساد أو تأسيس أجهزة وهيئات رقابية تملك صلاحية مراقبة ومحاسبة الجهات التي تعيث فسادا في المجتمع ، بل لا بد أن يكون القضاء نزيها متمتعا بالاستقلال والقوة الكافيين لمواجهة أية ضغوطات من الجهات الممارسة للفساد التي قد تؤثر على مستوى أداء القضاء. إن السلطة القضائية تشكل ركنا أساسيا من أركان نظام الحكم الديمقراطي، وتزيد مساهمتها في ترسيخ العدل واحترام حقوق وحريات المواطنين كلما كانت قوية وتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية تجاه السلطات الأخرى علما بان أي نظام يفتقر إلى سلطة قضائية مستقلة هو نظام مشوه تنتهك فيه العدالة ولا يمتلك فيه المواطن أي ضمانات لاحترام حقوقه وحرياته.

لقد تحول مبدأ استقلالية القضاء معيارا دوليا، بعدما كان مسألة داخلية ، إذ ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 في المادة العاشرة منه أن "لكل إنسان الحق بكامل المساواة في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايده عند تقرير حقوقه وواجباته وأي اتهام جنائي يوجه ضده"، و تنص المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950 في المادة السادسة على أن " لكل إنسان عند تقرير حقوقه وواجباته المدنية أو أي اتهام جنائي يوجه ضده ، الحق في محاكمة علنية خلال فترة زمنية معقولة أمام محكمة مستقلة ومحايده أنشئت طبقا للقانون"<sup>(2)</sup>.

إن مبدأ ضرورة قيام نظام قضائي مستقل كشرط أساسي لتطبيق العدالة، منصوص عليه في جميع الدساتير العربية؛ فمثلا تتضمن المادة 104 من دستور مملكة البحرين نصا يقول: "إن شرف القضاء و نزاهته وعدم تحيز القضاء يشكل أساس الحكم و الضمانة للحقوق والحريات، ولا يجوز أن تتجاوز أي سلطة الحكم الذي يصدره

ص02، (24/05/2006)، [http://www.iraq-democracy-info.org/volume3/4.html].

(\*) إذ عرفها بأنها " درجة من تحقيق العقلانية السلطوية والمؤسساتية بما يتماشى ومنطق حقوق الإنسان ومبدأ الانتفاع الكلي من الحقوق"، والجودة السياسية كمنطق جامع بين الحقوق المعلنة والحقوق المنفعة بها، هي في النهاية مقياس لطبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وتفاعله مع المجتمع، مدى مشروعيته وفعاليته أدائه من جهة، وكذا مدى نضج آليات الرقابة، المسؤولية والجزاء من جهة أخرى.

(1) عبد الله مرسى، سيادة القانون بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1972، ص19.

(2) Adel Omar Cherif, Nathan.J-Brown, **Judicial Independence in the Arab World (study represented to the pogar of the UNDP)** .

[http://www.pogar.org/publications/judiciary/sherif/jud-independence.pdf 1, (24/05/2005), p02.

قاض، ولا يجوز تحت أي ظرف التدخل في مجرى العدالة، ويضمن القانون استقلال النظام القضائي..."، وتنص المادة 65 من الدستور المصري على أن "استقلال وحصانة القضاء ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات"، وتعلن المادة 97 من الدستور الأردني أن "القضاة مستقلون ولا يخضعون في ممارسة وظائفهم القضائية، إلى أي سلطة غير سلطة القانون".<sup>(1)</sup>

والواقع أنه ليس من بين البلدان العربية من تطبق معايير استقلال القضاء العليا، إذ تكون في بعض الأحيان مقيدة في اختصاصاتها بنصوص تشريعية وإجراءات تنفيذية مثل حالة الطوارئ أو الحصار مثلاً. والملاحظ أن معظم السلطات القضائية في المنطقة تشكو من أنها لا تتلقى الموارد الكافية، وليس لها سيطرة كاملة على هذه الموارد، وتتولى السلطة التنفيذية ممثلة في وزارات العدل مسألة تقرير النفقات بدل السلطة التشريعية مباشرة. وفي غالبية البلدان العربية المتبعة لنظام القانون المدني اللاتيني، وبالتحديد في النسخة الفرنسية، عادة ما يكون للسلطة التنفيذية دور كبير جدا في الشؤون القضائية، من خلال وزير العدل، وهو على رأس وزارة العدل كما أنه عضو في مجلس الوزراء، ويكون لوزير العدل أحد أعضاء السلطة التنفيذية، روابط وثيقة الصلة بالقضاء وتكون مداخلته في إقامة العدالة ملحوظة إلى درجة أن الكثير يعتبر الوزير السلطة النهائية في تدرج النظام القضائي<sup>(2)</sup>. كما أن رئيس السلطة التنفيذية ممثلاً في رئيس الجمهورية أو الملك هو صاحب السلطة السامية في الدولة باعتباره "القاضي الأول" أو "قاضي القضاة" وما يصحب ذلك من صلاحيات في مجال القضاء.

تتضح مدى ثقة الجمهور في نزاهة واستقلال القضاء والأجهزة التابعة له من خلال إقباله عليه في كل مشكلة يصادفها. أما إذا انعدمت الثقة بين المواطن والجهة التي من المفروض أن تكفل سيادة القانون وتحمي حقه وماله وتحميه من تعسف الإدارة، فانه قد يلجأ إلى القضاء البديل مما يعني العودة للعلاقات العشائرية في المجتمع، لذا تكمن أهمية استقلالية القضاء بالنسبة للتنمية الإنسانية، في أن حماية حقوق الإنسان وترقيتها تعتمد على وجود سلطة قضائية قوية وعادلة ومستقلة، قادرة على وضع كل اللاعبين السياسيين والاجتماعيين موضع المحاسبة. إضافة إلى أن هذا المبدأ يعتبر داعماً للاستقرار السياسي والعدالة، فتحل كل المعضلات والصراعات السياسية والاجتماعات بطرق سلمية عن طريق اللجوء إلى قضاء هو في حل عن سيطرة وضغط السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم أو البرلمان وغيره.

إن وجود جهاز قضائي مستقل يعطي انطباعاً لدى المواطن البسيط بإمكانية ممارسة حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مدعوماً بالقانون الذي يتساوى أمامه الجميع. كما يعطي الثقة بفعالية التحقيقات ولجان التحقيق المشكلة من أبسط القضايا إلى أضخمها التي ربما تمس حتى كبار موظفي الدولة والشخصيات السياسية. وبما أن القانون يتساوى أمامه الجميع، فلا مجال للتمييز فيه بين النساء والرجال خاصة في

(1) ساندر كاي أوكونور، مرجع سابق، ص 03.

(2) Adel Omar Cherif, Nathan .J-Brown, op.cit, p 01.

قضايا الميراث، الطلاق و الأحوال الشخصية إلا في حدود ما شرعته القوانين ذاتها، والتي من المفروض أن تعكس الانتماء الحضاري والثقافي للمواطن.

وأخيرا يعتبر استقلال القضاء عنصرا حاسما في تنمية اقتصاديات قوية، إذ يعزز استقلال القضاء سيادة القانون لتفادي عدم الفعالية في الأداء والظلم، خاصة في المجال البنكي. لذا أبدت مؤسسات التنمية الدولية ومنها البنك الدولي، اهتماما متزايدا بتنمية القضاء خاصة مع ظهور قضايا الملكية الفكرية في جميع المجالات "الصحة، الزراعة والموارد الجينية، المعرفة التقليدية والمؤشرات الجغرافية، حقوق النشر والتأليف وبرامج الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت"<sup>(1)</sup>، ما يتطلب تطوير الأنظمة القضائية العربية بما يتناسب والمتغيرات العالمية الجديدة، ولا يبقى دورها مقتصر على القضايا التقليدية، خاصة في ظل العولمة وسيطرة القطاع الخاص...

### المشاركة خارج إطار التنظيمات الوسيطة:

دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى تطبيق الحكم المحلي بدل الإدارة المحلية واعتبره ركن جوهرى للحكم الراشد، وربط ذلك بالمشاركة الفعلية في الحرب ضد الفقر، "وفي الدفع باتجاه تفعيل الخدمات العامة مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية وتوجيهها نحو الفقراء"<sup>(2)</sup>.

إن التنمية الإنسانية من خلال اللامركزية تفرض بطبيعتها تحديات ومسؤوليات ضخمة على الإدارات المحلية، ويتطلب منها الاستعداد الملائم من حيث التنظيم والقدرة على التسيير والاستقلالية (بما تفرضه الظروف) في الموارد والابتعاد عن الاعتماد المفرط على التمويل المركزي، وتطوير المقومات والإمكانات المحلية وتوفير البنية التحتية اللازمة للنهوض بالاستثمار في العنصر البشري. و أن التباطؤ في مواجهات هذه التحديات يؤدي إلى فقدان التدريجي للرأسمال البشري، وتراجع الموارد المادية، وبالتالي فقدان عوامل التنمية. يمكن الحكم المحلي المواطنين المحليين تحقيق :

1- استجابات أسرع للاحتياجات المحلية: إن الإدارات المحلية أكثر استجابة من الإدارات المركزية، بما يتناسب والاحتياجات والأفضليات من بنية تحتية، فنية، خدمات عامة، لذلك ينظر إلى توزيع الميزانية المركزية إلى خطط محلية لا مركزية ضامن لعنصر النوعية في توفير الخدمات. كما تسمح للنساء بالمشاركة على المستوى المحلي، مما يمكن من اعتماد نهج سياسي أكثر تحسسا لقضايا الجنوسة، وتصبح البرامج الصحية ومرافقها أكثر توافقا، خاصة وأن التقديرات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن 80 % من الأمراض التي تصيب سكان

(1) لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية. لندن: لجنة حقوق الملكية الفكرية، 2002، ص ص[8-10].

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص 112.



- العالم مردها الافتقار إلى الماء المرافق الصحة، ويشتمل ذلك ما يترتب من شرب الماء الملوث أو المياه الناقلة للجراثيم والمساعدة على نموها وتكاثرها والأمراض الناتجة عن الأوساخ ونقص الاغتسال<sup>(1)</sup>.
- 2- محاسبة وشفافية أكثر - فساد أقل: توصلت "دراسة حديثة العهد لخمسة وخمسين بلدا أن إلغاء المركزية في الإنفاق الحكومي مرتبط على نحو وثيق بتدني الفساد في صفوف البيروقراطيين"<sup>(2)</sup>. فاللامركزية تسمح بزيادة الفعالية في آليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وإخضاع البرامج والخدمات لحسابات التكلفة والعائد. يدعم ذلك طبيعة المنتخبين المحليين باعتبارهم من أهل المنطقة، ما يجعل العلاقات بينهم وبين الفعاليات المجتمعية والاقتصادية علاقة "الأنا والآخر" وليس "الأنا وهذا الشيء"، إضافة إلى أن البرامج والمشاريع تقيم ميدانيا- ليس بمستندات كما هو الأمر في الجهات المركزية- من قبل المنتخبين والمواطنين معا. إن ضالة الميزانيات المحلية مقارنة بالميزانيات الوطنية، يسهل من عملية المحاسبة فيما صرفت الاعتمادات وما هو العائد منها.
- 3- تدفقات أفضل للمعلومات: تكون الإدارات المحلية أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين لأنها أقرب إلى المواطنين، ما يسمح بتدفق ما يكفي من المعلومات عن طبيعة المنطقة، طبيعة الثقافة السائدة، حجم المشاكل، الموارد المطلوبة... ما يمنحها قدرة تحليلية أفضل، ومن ثمة تكون قادرة على صياغة الخطط والاستراتيجيات الملائمة. و ينطبق الأمر على المجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ تسهل عملية الحصول على المعلومات عن الإدارة المحلية والمشاريع المراد تطبيقها، وطبيعة المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي تنظيم هذه الاحتياجات وبالتالي مساعدة الإدارة المحلية في حلها وتسيير التنمية.
- 4- اتساع الفرص للتمثيل السياسي: يعكس حق المشاركة السياسية التمثيل السياسي للمجالس المحلية، وتسمح اللامركزية من الجانب السياسي بـ:
- أ- تحقيق الديمقراطية عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية في ظل وجود مجالس شعبية تعمل على المشاركة الإيجابية في تطوير تلك المجتمعات.
- ب- تسمح المشاركة السياسية المحلية بدفع المواطنين في المساهمة في أداء دورهم السياسي.
- ج- يؤدي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و تخفيف حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة إلى الإحساس بالانتماء.<sup>(3)</sup>

(1) رحيمة بومدين (م) حوالم، دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية، عرض للتجربة الجزائرية. ورقة عمل مقدمة

لمؤتمر: العمل البلدي الأول، البحرين: 26-27 مارس 2006، ص 03.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، مرجع سابق، ص 135.

(3) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية مصر 2003، مرجع سابق، ص 93.



يطرح مفهوم الديمقراطية المشاركة مبدأ مسؤولية من يحكم أمام الموطن، وهذا ما يمكن أن يتحقق بشكل أكثر جدية وعمقا في المجالس المحلية نظرا لصغر المساحة ووضوح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسمح الانتخابات المحلية بإعادة انتخاب أو إقصاء المنتخبين التنفيذيين السابقين.

#### الثقافة المؤسسية:

تكمن فعالية تقييم وتقويم السياسات العامة، في إمكانية إزاحة الحكومات المسؤولة عن السياسات العامة، وإمكانية التداول على السلطة، وتؤدي المجالس النيابية -التي من المفروض أن تعكس توجهات الرأي العام- دورا مهما من خلال الآليات التي يخولها الدستور في سحب الثقة، أو حتى من خلال الانتخابات الدورية النزيهة. كما أن حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع تسمح كذلك بالتعبير عن مواقف المواطنين من السياسات العامة، وبالتالي وصول الرسالة مباشرة إلى صناع السياسات العامة ومنفذها.

انطلق في ذات السياق مركز "المشروعات الدولية الخاصة" من سؤال هل هناك دور للسياسة العامة في تسريع التقدم؟ ليصل إلى أن الحكومات القادرة على تشجيع الإصلاح هي تلك التي نشأت من بيئات مستقرة، كما أن السياسات التي نشأت من الممارسات الديمقراطية وتعرض على مثلي الشعب لفحصها ونقدتها تكون أكثر قبولا لدى المواطنين وأكثر عدلا عند تنفيذها .

وطرحت المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات International IDE "المبادئ العامة لأسلوب التقييم الديمقراطية"، و اعتبرت إن هذه القيم شاملة و فعالة في سياق حكومة تمثيلية يعطي الناس فيها الحق لغيرهم من أجل تقرير السياسة العامة نيابة عنهم و اعتبرت أن العلاقة المتبادلة بين القيم و المؤسسات هي التي تعطي عملية التقييم مصداقيتها<sup>(1)</sup>.

أدى ظهور مفهوم الحكم الرشيد إلى ظهور مدرسة فكرية تنطلق من فرضية مفادها أن إدارة الشؤون العامة بفعالية تتطلب تطبيق أساليب ومناهج القطاع الخاص في الإدارة العامة. وتحولت بموجبه عبارة الإدارة العامة إلى "إدارة أعمال الحكومة"، وظهرت عدة مداخل رئيسية في ميدان الإدارة العامة تنصب كلها في مفهوم الجودة الإدارية، و تعني "أسلوب إداري حديث يعتمد على إرضاء الزبائن وتحقيق منافع لجميع الأفراد العاملين وللمجتمع، ومشاركة كل أفراد المؤسسة في التحسين المستمر للعمليات والمنتجات والخدمات باستخدام الأدوات

القيم التوسيطية	المتطلبات	وسائل التطبيق/المؤسسات
المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحق في المشاركة.</li> <li>الإمكانيات و القدرة على المشاركة.</li> <li>مؤسسات خاصة بالمشاركة.</li> <li>ثقافة خاصة بالمشاركة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>نظام الحقوق السياسية و المدنية.</li> <li>الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.</li> <li>الانتخابات، الأحزاب، المنظمات غير الحكومية.</li> </ul>

(1) المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، تقييم الديمقراطية.

[[http://www.idea.int/publications/sod/upload/demo.ass\\_inlay\\_arabic\\_L.pdf](http://www.idea.int/publications/sod/upload/demo.ass_inlay_arabic_L.pdf)]، (2006/09/20)، p14.

		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعليم المواطنة.</li> </ul>
التفويض	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مصادقة الدستور.</li> <li>• اختيار البرامج و أصحاب المناصب.</li> <li>• سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين على الموظفين التنفيذيين غير المنتخبين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• استفتاءات.</li> <li>• انتخابات حرة نزيهة.</li> <li>• أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين.</li> </ul>
التمثيل	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام.</li> <li>• تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للمقترعين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نظام اقتراعي و حزبي.</li> <li>• قوانين ضد التمييز.</li> <li>• سياسات واضحة دعم حقوق الأقليات.</li> </ul>
المسؤولية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خطوط واضحة للمسؤولية القانونية و المالية و السياسية للتأكد من الأداء الفعال و الأمين للخدمة العامة ونزاهة القضاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• حكم القانون وفصل السلطات.</li> <li>• وجود عملية محاسبة مستقلة.</li> <li>• وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق.</li> <li>• وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة.</li> </ul>
الشفافية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية و جماهيرية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشريع حرية المعلومات.</li> <li>• وسائل إعلام مستقلة.</li> </ul>
الاستجابة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين و القطاعات المختلفة لرأي العام عند صياغة السياسات و تنفيذها أو عند تقديم لخدمات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراءات مفتوحة و منتظمة للاستشارة العامة</li> <li>• إصلاح قانوني فعال</li> <li>• قرب الحكومة المحلية من الشعب.</li> </ul>
التضامن	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التسامح حيال الخلافات الداخلية.</li> <li>• دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج ودعم كفاح الشعوب من اجل الديمقراطية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعليم الحقوق المدنية و حقوق الإنسان.</li> <li>• القانون العالمي لحقوق الإنسان.</li> <li>• الأمم المتحدة و الوكالات الأخرى.</li> <li>• المنظمات غير الحكومية الدولية.</li> </ul>

الجدول رقم 60: العلاقة بين القيم و المؤسسات وأثرها على وضع السياسات العامة و تقييم نتائجها.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، مرجع سابق، ص 05.

العلمية بهدف النجاح في المدى الطويل<sup>(1)</sup>. من خلال التعريف السابق، يمكن استنتاج أثر مفهوم الجودة الإدارية في الإدارة العامة:

1- تلبية حاجة العميل: من المداخل الجديدة في الإدارة الحكومية مدخل إعادة الهندسة. التي تهدف إلى تحقيق منتج أجود للعميل، حيث حلّ مفهوم العميل محل مفهوم المواطن، ذلك أن العميل هو المانح للشرعية، وتقدم

(1) عبد الكريم يحي بروقات، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2003/2002، ص 38.

خدمات رديئة تؤدي إلى فقدان الشرعية. يتطلب إعادة هندسة الإدارة العامة في الوطن العربي التغيير الجذري في جميع المجالات الفكرية والتنظيمية والهيكلية بما يتناسب والظروف المحلية لكل بلد.

2- التفاعل الكامل: يستند التفاعل الكامل على إشراك الجميع في منظومة الحكم من مواطنين وصناع القرار في اتجاه يصب إلى زرع الثقة، والتعاون من أجل وضع سياسات عامة تكون موجهة للصالح العام. ويتطلب ذلك ديمقراطية الإدارة الحكومية، بما يساعد "العملاء" من اكتشاف مواقع الخلل لإصلاحها. ويستند ذلك على حرية المشاركة في صنع القرار، الشفافية، سهولة الوصول إلى المعلومات، الاستجابة السريعة. كما يتضمن التفاعل الكامل كذلك أن كل فرد في الإدارة مسؤول عما يقوم به من أعمال أو خدمات وعليه أن يقدمها على أحسن وجه، فكل أفراد الإدارة معنيون بالعمل الجماعي لتحقيق الجودة. تشير نتائج البحوث والدراسات في هذا المجال إلى أهمية تمكين الموظفين في تحقيق الرضى الوظيفي وجودة القرارات والمنتجات.

3- التقدير والقياس: يعتمد التقدير والقياس على عمليات سبر الآراء، وتتجسد في الانتخابات إذ يعبر المواطنون عن مدى رضاهم على النتائج المتوصل إليها، ووجهة نظرهم في السلطة التنفيذية المسيرة للإدارة العامة، ويسمح القياس والتقدير معرفة المراحل التي تم الوصول إليها مقارنة بالنتائج المرجوة.

4- التحسين بشكل مستمر: من الطرق المستحدثة لتحسين الإدارة العامة وأداء الحكومة بصفة عامة ما يعرف بالحكومة الإلكترونية أي إدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة. و ينطلق مفهوم الحكومة الإلكترونية من تطور التقنيات الإلكترونية في الإدارة؛ إذ يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مدخلا مهما كتعريفها وفق المفاهيم المرادفة لها كالحكومة الرقمية، التسويق الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، وإذا كان البعض يستخدم عبارة "الحكومة الإلكترونية" للدلالة على استخدام وسائل الإعلام الآلي وتقنياته الحديثة لتطور أداء الإدارة، فإن البعض الآخر يرى كفاية استخدام "الإدارة الإلكترونية"<sup>(1)</sup>.

تتطلب الحكومة الإلكترونية توفر مستوى مناسب للبنية التحتية التقنية للوصول إلى المعلومات وتوصيلها، وكذا مستوى مناسب من التعليم للمواطنين، و توفر السرية والأمن للمعلومات الشخصية، وتوفر هذه الظروف يسمح لها بتمكين المواطنين من خلال إتاحة نفاذيتهم إلى المعلومات وتحسين التفاعل مع الخدمات الحكومية وزيادة كفاءة الإدارة العامة، وتمثل الفوائد الناجمة عن ذلك في تسهيل التعامل وتحسين كفاءة النظام الاقتصادي وزيادة الشفافية والحد من الفساد وكلها أمور من شأنها بناء الطاقات البشرية وتحديثها<sup>(2)</sup>.

(1) محمد ابن إبراهيم أحمد التويجري، الحكومة الإلكترونية: مدخل لأداء متميز، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز

للمنظمات الحكومية، مرجع سابق، ص 191.

(2) نذير عبد الرزاق، أحمد الصغير قراوي، دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول:

الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، مرجع سابق، ص 46-47.

وقد أطلقت ثلاث دول عربية هي الأردن ومصر والإمارات العربية مشاريع بناء حكومات إلكترونية، وباشرت حكومتي قطر والسعودية تنفيذ مشاريع شبيهة، وإن كانت الإمارات العربية المتحدة توصلت إلى مراحل متقدمة في ذلك فإن باقي الدول لازالت في مراحلها الأولى، أما عموم الدول العربية فإن الميزات التي تشترطها الحكومة الإلكترونية إضافة إلى كلفتها المادية يجعل تحقيقها بعيد المدى على الأقل على المدى المتوسط.

### المطلب الثاني: دور الفاعلين في خلق بيئة تفاعلية

يسمح مبدأ المغايرة والاختلاف والتباين وحق المعارضة بتشكيل تعددية سياسية تتمتع بشروط الحد الأدنى من الاختلاف. تمثل الأحزاب السياسية كافة القوى السياسية والاجتماعية، ما يسمح بعملية تمثيل المواطنين تمثيلاً صحيحاً يمكنهم من اختيار ممثليهم في السلطة، والتعبير عن إرادتهم وطموحاتهم. كما أن تعبئة الجماهير وخلق الوعي السياسي، يمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم وكيفية الدفاع عنها كشرط ضروري لتكوين رأي عام مستنير يساهم في خلق شراكة مع الحكومة، ووضع ضوابط على تصرفاتها. ويعطي المواطن دوراً هاماً في عملية صنع القرار ورسم التوجهات السياسية.

ترتبط التعددية السياسية بالانتخابات وحق التصويت وبعدها التداول على السلطة، "إن حرية التصويت بما تعنيه من حق المواطن في الانتخابات أو الترشح للانتخابات، وإفراز النتائج بشكل نزاهة-تشكل بحق جوهر كل ديمقراطية مؤسساتية تقوم على السلطات الثلاثة المنفصلة: القضائية، التشريعية، والتنفيذية مع ضرورة وجود قضاء مستقل"<sup>(1)</sup>. توصف الانتخابات الحرة والنزيهة بأنها من جملة أمور، حق الانتخاب الشامل، وإجراءات التسجيل المفتوحة، والاقتراعات المؤمنة للتداول، وحق الدخول إلى مواقع التصويت للجميع وهيئات إشرافية مستقلة، والحريات الأساسية لإبداء الرأي والتعبير والاجتماع<sup>(2)</sup>.

إن وجود أحزاب سياسة فعالة وتعددية حقيقية، يعتبراً عنصراً هاماً في إدارة الصراعات الناشئة، وبناء ديمقراطية فعالة، خاصة في ظل المجتمعات ذات التداخل العرقي والديني العميق. ويعتمد الأثر السياسي لهذا التداخل على الطريقة التي يتم بها التعبير عن الانسجام والأخذ بالمطالب الوطنية بدل العرقية والطائفية. كما يمكن لهذه الأحزاب أن تؤدي دوراً مهماً جداً في إعطاء مفهوم المواطنة بعداً عملياً. وهذا الدور ذو أهمية بالغة في اليمن والأردن مثلاً اللتان تعتبر فيهما البنية القبلية والعشائرية مكوناً أساسياً في الحياة العامة، فالأحزاب السياسية في هذه الحالة، تخلق استقراراً وشمولاً بتوفيرها الروابط بين المواطن والحكومة وإدارة الصراع بالطرق السلمية.

(1) علي خليفة الكواري، وآخرون، مرجع سابق، ص 177.

(2) UNDP, Electoral systems and processes practice note. January 2004, [\[http://www.pogar.org/publications/other/un/electoral\\_tems-e.pdf\]](http://www.pogar.org/publications/other/un/electoral_tems-e.pdf), p03.

وكما هو الحال في لبنان واليمن مثلاً، فإن الصراعات المسلحة تؤدي - كما أشارت إحدى الاستطلاعات حول الانتخابات - في فترة ما بعد الحرب إلى " أن بناء الأحزاب الديمقراطية مازال عملية بطيئة في البلدان الناشئة في فترة ما بعد الحرب، حيث تنتظم الأحزاب السياسية حول شخصيات أو مصالح سياسية ضيقة وولاءات قبلية أو عرقية"<sup>(1)</sup>.

إذا كان للبحث في البيئة الحقوقية من أهمية قصوى، كإطار ضروري مساند لقيام مجتمع مدني، فذلك لأن الديمقراطية التي هي شرط لتأمين فرص قيام مجتمع مدني باعتراف الباحثين، لا تستقيم كممارسة اجتماعية إلا في ظل قوانين وأنظمة تسمح للأفراد-المواطنين بأن يعبروا عن أنفسهم وينتظموا وفق خياراتهم و مصالحهم<sup>(2)</sup>. وقد توصلت بعض الأبحاث التجريبية عن تطور الديمقراطية في عدد من دول العالم الثالث إلى أن بعض الدول التي عرفت الخبرة الأكثر نجاحاً في التطور الديمقراطي مثل الهند، توافرت بها شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية المتطورة والمستقلة، التي يساعد وجودها على الحد من ظهور نزاعات سلطوية في الحكم. كما أن توافر مؤسسات من هذا النوع في دول أخرى، حتى بمستويات أقل، أدى إلى سقوط بعض الأنظمة السلطوية، كما حدث في الفلبين إبان حكم ماركوس.<sup>(3)</sup>

لقد أدى تطور مفاهيم التنمية إلى تحول دور مؤسسات المجتمع المدني، إذ أصبح (المجتمع المدني) ملحاً على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما مع تزايد الهوة بين القدرة على تأمين الخدمات وتزايد الاحتياجات. هذا ما شهدته البلدان العربية؛ إذ أن تزايد معدلات الفقر والبطالة والتهمة وتدنّي فعالية المؤسسات الحكومية، أدى إلى بروز دور جديد للمجتمع المدني بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، وصولاً إلى الضغط والتأثير على السياسات العامة. و مرد الإقرار بصورة التشارك بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، الدور الفاعل الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي، ومن ثمة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي، والتزويد بمهارات التواصل والمهارات السياسية، والعمل على تطوير القدرات التفاوضية في مجال الحق العام والمنفعة الجماعية.

(1) فرانسيكا بيندا وآخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص19.

(2) فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. لبنان: مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 278، فريال 2002، ص44.

(3) Larry Diamon , Lipset and vuanlinz , **Building and Sustaining Democratic Governments in developing countries**. world affairs, N°1, Summer 1987, pp[ 3-17].

نقلا عن: أحمد سيد أبو ضيف، "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر". مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 30، العدد3، يناير - مارس 2002، ص164

إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي طالما كان لصيقاً بمنظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية، فإن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساسي والحيوي في تفعيل الإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام،<sup>(1)</sup> إذ ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من مجتمعات ... أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طردياً بارتفاع القدرة على التحكم في السلوك الانتخابي، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى، ومستوى الإنتاجية<sup>(2)</sup>. وكثير ما يتم ربط ذلك بأن عضوية هذه المنظمات تعطي الفرد إحساساً بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع في بيئته الاجتماعية، إضافة إلى أنها تكسبه بعض المهارات التنظيمية والسياسية بحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوارات والمنافسة لاختيار القيادات.

إن توسع المجتمع المدني واستقلالته يؤثران على تنامي قدرة المجتمع المدني على التحرك بشكل مستقل عن الدولة وأجهزتها، في وقت يتقلص فيه دور الدولة بمفهوم الدولة التقليدي، فالديمقراطية والمشاركة السياسية ليست فقط عملية تصويت في انتخابات شكلية، بل هي كل ما من شأنه تأمين المشاركة المستمرة في آليات اتخاذ القرار والتنفيذ ميدانياً<sup>(3)</sup>.

بالرغم من التعددية الحزبية وتزايد عدد منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والدور المفترض بها في خلق وعي مؤسسي وخلق بيئة ثقة من خلال المساعدة في تحسين أداء المؤسسات الرسمية. تجسد الدولة العربية الحديثة- كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004- إلى حد كبير ظاهرة الثقب الأسود الفلكية، حيث تشكل السلطة التنفيذية "ثقباً أسوداً" يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة رقابة لها.

لقد تضمنت الدساتير العربية وكرست سيطرة السلطة التنفيذية، إذ تمنح لرئيس الدولة أو الملك صلاحيات واسعة باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي والقوات المسلحة، والقاضي الأول ورئيس مجلس الوزراء. وتنتشر في البلدان العربية عبارة "الحزب الحاكم" والتي "ما هي في الواقع إلا مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي، حيث يتم تعيين المسؤولين الحزبيين من قبل الرئيس الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس الحزب"<sup>(3)</sup>، وهذا ما يؤثر على البرلمان كنتيجة للانتخابات التشريعية. وتنتشر في البلدان العربية ظاهرة التشريع بين دورات المجلس النيابي، والتشريع بمراسيم، والذي يعتبر إلى حد بعيد تخلياً عن ممثلي الشعب ورأيهم في المراسيم والقوانين، إضافة إلى استئثار السلطة التنفيذية بسلطة التشريع والعمل بمبدأ حل البرلمان.

(1) سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 77.

(2) أحمد صقر عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية.

[<http://www.arabgov-initiative.org/publications/egov/admin-reform-a.pdf>] . p22. (2006/05/19).

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 15.

أما من ناحية الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية فإن الممارسات تدل على وجود قصور واضح، إذ أن هناك أهدافا سياسية وراء طرح الأسئلة في البرلمان سواء لجهة سعي نواب المعارضة لتنشيط الأضواء على قصور وسلبات الجماعة الحاكمة، أو لجهة سعي نواب الموالاة لإفساح المجال أمام الجماعة الحاكمة لعرض منجزاتها ولإظهار نجاحها في إدارة شؤون الدولة. وإذا كان البرلمان العربي يفضلون الأسئلة الشفهية لسرعة الإجابات عليها وتجنب العراقيل الإدارية الترتيبية، فإن إجابات الحكومات عن أسئلة النواب عمومية، ولا تعطي معلومات جديدة، وتتجنب التطرق للموضوعات الحساسة. وتواجه اللجان البرلمانية خاصة لجان التقصي ضغوطا كبيرة من السلطة التنفيذية ما يجعل آثارها لا تثمر دوماً، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات مثل "ما حدث في لبنان في قضية التصنت على الهواتف من قبل أجهزة الأمن، وقضية الفساد في الأردن"<sup>(1)</sup>، وغالبا جدا ما يفشل اقتراح سحب الثقة في البرلمانات العربية ضد الحكومات.

ولئن تفاوتت الدول العربية في تجسيدها لهذه الملامح العامة، فإن القاسم المشترك هو سيطرة الجهاز التنفيذي وجمود العمل البرلماني.

إن مظاهر الحكم الجيد هي ذاتها مقومات التشريع الجيد، فالحديث عن المشاركة هو مقدمة الحديث عن عملية تشريعية جيدة تمكن النواب من صنع التشريعات، وتمكن المواطنين ابتداء من الوصول إلى النواب والتأثير فيهم. كذلك فإن حكم القانون يتطلب أن يمكن النواب من التشريع ووضع القواعد، فلا يكون برلمانا، كيان امتنع عن رسم سياسة التشريع أو حرم منها، كما أن الشفافية هي الصفة الأصيلية للعمل البرلماني<sup>(2)</sup>.

إن وجود برلمان قوي في أي دولة من الدول يستلزم بيئة دستورية وقانونية وفنية تساعده على القيام بدوره الطبيعي المفترض، وبالتالي فإن تعزيز قدرات البرلمانين العرب يستوجب قيام برلمانات تساندها صلاحيات دستورية ونظم داخلية ديناميكية تلاحق التطورات والاحتياجات الدائمة لمجتمعاتها. كما أن ديمقراطية العملية التشريعية تبدأ من مصدر التشريع وهو البرلمان، فبداية لا بد أن يكون البرلمان منتخبا بطريقة ديمقراطية، وأن تكون نتائج الانتخابات معبرة عن تصويت المواطنين، وتحقق في هذه الانتخابات المشاركة، الشفافية في إعلان النتائج. إذ لا بد أن يستمد البرلمان شرعية وجوده من رضى أفراد المجتمع، ويرى فيه المواطنون تمثيلا لرغباتهم

(1) نادر فرجاني، الدور الرقابي للمجالس العربية.

[[http://doc.abhatto.net.ma/IMG/doc/\\_3.doc](http://doc.abhatto.net.ma/IMG/doc/_3.doc)], (19/05/2006).p05

(2) علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد. ورقة مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت: 03 إلى 06/02/2003، ص 08.



وطموحاتهم، فإذا ما تحقق ذلك استمد البرلمان قوته وفعاليته من المجتمع ذاته، وبالتالي فإن قوته الدستورية ستصبح مقرونة بقوة مجتمعية، وإذا ما تحققت القوة المجتمعية، تكون مخرجاته قابلة للتطبيق لأنها تمثل المجتمع<sup>(1)</sup>.

ما يجب إدراكه من طرف الناخبين- خاصة أثناء الانتخابات التشريعية في البلدان العربية -وهي أن ممثلي الشعب يضطلعون فعلا بمسؤوليات ضخمة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والقيم السياسية في المجتمع وذلك من خلال مسؤوليات الرقابة التي يضطلع بها البرلمان؛ اذ يضطلع البرلمان بالمصادقة على المطالب التشريعية التي تتقدم بها الحكومة من خلال دراسته ثم الموافقة عليها، ورغم الانقسامات التي تحدث بين ممثلي الشعب في هذه الحالات إلا أنها تبقى مؤسسة البرلمان من أهم القنوات التي تنوب عن المواطنين في التعبير عن آرائهم. كما يضطلع البرلمان من خلال مناقشة السياسة العامة للحكومة ثم الموافقة عليها أو رفضها بمسؤولية تحديد التوجهات الوطنية بما تنطوي عليه من آثار على المواطنين ثقافيا و اقتصاديا و اجتماعيا وذلك من خلال ميزانيات التعليم الصحة الضمان الاجتماعي وكذا برامج التعليم وحفظ القطاع الخاص في برامج التنمية. إضافة إلى مهمات الموافقة والرفض والتعديل يتولي البرلمان دراسة عرض بيانات السياسات العامة بما يمثل رقابة بعدية لأعمال الحكومات فيما يخص سبب النجاح أو الفشل في تنفيذ السياسات والقوانين المصادق عليها .

إن توفير شرطين مهمين لفعالية البرلمانات العربية (برلمانات ممثلة للشعب عبر انتخابات حرة و نزيهة، برلمانات فعالة فيما يخص التعامل مع الحكومة) تتطلب شرطا قويا غائيا، وهي ثقافة ديمقراطية لدى كل من المواطن الناخب والمواطن المترشح تؤمن بقيم المواطنة و المصلحة الوطنية بدل المصلحة العشائرية أو القبلية أو صلات القرابة، كما تتطلب مرشحين يتمتعون بحد أدنى من التعليم و الخبرة بما يمكنهم من مناقشة قضايا و ملفات معقدة و بما يسمح لهم برفع أيديهم أو الممانعة عن ذلك في التصويت على اتفاقيات و معاهدات دولية أو سياسات وطنية ذات أبعاد عدة بكل مسؤولية.

إن تفعيل دور البرلمانات العربية يتطلب بالإضافة إلى خلق علاقات توازن بينها وبين الحكومات إلى مراجعة النقائص، خاصة فيما يتعلق بالتحقيق و التزويد المستمر بالمعلومات . خاصة وان الفشل في التحفيز البرلمانيين على ممارسة مسؤولياتهم بما يتماشى مع السلطة الممنوحة لهم من قبل الشعب ،تظل الديمقراطية متعكة بمقدار هائل من الفساد وانعدام الأهلية و تصبح الرؤية التي بدت جلية بالنسبة إلى الذين نادوا في السابق ببرلمان مستقل وموثوق مستعصية على الفهم<sup>(2)</sup>.

(1) علي موسى، العملية التشريعية في الدول العربية: الخبرات المقارنة والدروس المستفادة. ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج

للمصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، مرجع سابق، ص 03.

(2) جون ويليامز، دور البرلمانات في مساءلة الحكومة و مكافحة الفساد.

[ <http://www.arpacnetwork.org/role.doc> ]، (2006/05/24)، p35.



على هذا الأساس يظل الفساد هو الإشكال العام، ولعل من شروط سيادة الشفافية قيام شراكة حقيقية بين الحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. شراكة تستهدف بالأساس المساهمة الفعالة في إنضاج الرأي العام لمقاومة الفساد وتكريس رفض ممارسته عبر تقوية وتعزيز ثقافة الانتماء للوطن والالتزام بقضايها. وقد سعت المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة إلى مكافحة الفساد عبر آليات دولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أصدرت في 01 أكتوبر عام 2003، حيث تناول الفصل الثاني من الاتفاقية التدابير الوقائية من الفساد والمتعلقة بترسيخ حكم القانون، حسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، النزاهة والشفافية والمساءلة إضافة إلى تدابير وقائية قطاعية تتعلق بالقطاع العام بما فيها التدابير التي تؤدي إلى تعزيز الشفافية والتدفق الحر للمعلومات<sup>(1)</sup>.

إن مكافحة الفساد في بلد ما، لا يكون بتنظيم مؤتمرات أو حملات لمكافحة الفساد، أو فصل القضاة المرتشين، وإنما بإشراك المجتمع بطريقة منظمة من خلال منظماته. لقد أدت منظمات المجتمع المدني دورا هاما في المجتمعات الديمقراطية، وأدى تراكم تجاربها في التعامل مع الحكومة والشعب والقطاع الخاص إلى أهليتها في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، خاصة وأنها تحتل ذلك الحيز بين الشعب و الحكام أي الجمهور والحكومة. يبرز هذا الدور و أهميته في المطالبة بالمعلومات حول أداء القطاع الحكومي، وكذا تسيير صفقات القطاع الخاص ومختلف القضايا الوطنية، وإخضاع الحكومة للمساءلة والمراقبة. كما تفيد في نقل هموم المواطنين، تقديم الدعم التقني للسياسات الحكومية، حشد العموم وتثقيفهم حول القضايا الوطنية، ومراقبة وتقييم السياسات الحكومية، لذلك تعتبر حرية الانتماء والمشاركة في المجتمع المدني مؤشر هام على الشفافية والمساءلة في مجتمع معين. ومن هنا يتعين على المجتمع المدني أن يصل إلى الأماكن التي لا يستطيع أن يصلها المواطن بمفرده، من خلال توجيه انتباهه إلى مشكل الفساد وإشكالية وصول المعلومات، إضافة إلى دوره في تعزيز التنافس بين المؤسسات الحكومية ذاتها من خلال إصدار تقارير ومنح جوائز لأحسن سبل التسيير وأحسن الإدارات خدمة للمواطن... يتطلب مكافحة الفساد إيجاد رأي عام مضاد للفساد في الوطن العربي، كما يتطلب أيضا الحصول على المعلومات اللازمة بعيدا عن الشائعات، أي الحصول على الحقائق والمعلومات الموثقة من أجل مكافحة هذه الظاهرة بآليات مؤثرة، وقد يستدعي ذلك استخدام آليات التوعية المجتمعية مثل الإعلام، المنشورات، الملصقات، التقارير... بالإضافة إلى تشجيع الجمهور على حضور جلسات الاستماع العامة للمسؤولين حول أولويات ومستجدات خطط التنمية، خطط الإصلاح، عمل اللجان، ميزانيات المشاريع... لتسهيل وصول المواطنين للمعلومات من مصادرها الرسمية وبالتالي تسهيل الرقابة المجتمعية، وقد تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا في تنظيم هذه الملتقيات بين المسؤولين أو النواب وبين الجمهور.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الندوة البرلمانية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بيروت: 15-16 حزيران/يونيو 2005،

إن إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الرشيد، ويتطلب الإصلاح الفعال للإدارة العامة ولعملية التنمية التزاما سياسيا يجب أن يحظى بمساندة المجتمع المدني والقطاع الخاص. على أن تكون مؤسسات المجتمع المدني من جهتها مؤسسات ديمقراطية منظمة إداريا وقابلة للمساءلة، ويخضع كل من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني على السواء للمساءلة من قبل الجمهور، إضافة إلى مسؤوليتهم أمام أصحاب المصلحة في مختلف المؤسسات. إن المساءلة والشفافية تعدان الأساس لعلاقة سليمة ما بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة مسؤولة أمام مواطنيها وعليها تقديم البيانات والتقارير الموثوقة عن أعمالها. والمجتمع المدني مسؤول أمام الدولة وأمام هيئاته المرجعية، وأي نظام شامل للمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين، مما يعد من أهم مقومات الحكم الرشيد والديمقراطية للمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين، مما يعد من أهم مقومات الحكم الرشيد والديمقراطية الحقيقية وتعزيز جهود محاربة الفساد<sup>(1)</sup>.

يمكن أن يكون القطاع الخاص ضابطا مهما يكبح التعسف من طرف الحكومة، غير أن فاعليته تتوقف على استعداد الحكومة للكشف عن المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها واستعداد المواطنين لتنظيم صفوفه. وبإمكان القطاع الخاص على غرار المجتمع المدني أن يعزز الإرادة السياسية في الإصلاح عندما يعمل بصورة مستقلة ويمثل مصالحه الخاصة، غير أن الأمر يتوقف كثيرا على التزام الفاعلين في القطاع الخاص بأخلاقيات المهنة، وقيام بيئة أعمال خالية من الفساد، وذلك من خلال إجراءات تقرها على أعضائها، ولعل فكرة "جزر النزاهة" التي اقترحتها منظمة الشفافية الدولية نهج مفيد لكسر الاحتكار... يمكن لمقدمي العروض في المشاريع الحكومية والصفقات العمومية أن يجتمعوا ليقرروا ألا تقدم أي شركة الرشوة، على أن يعزز هذا الالتزام بضمانات نقدية كبيرة تخضع للحجز في حالة عدم الامتثال<sup>(2)</sup>.

يقع على عاتق القطاع الخاص في الوطن العربي خاصة في ظل تراجع دور الدولة الاقتصادي وبرز التجارة الحرة، دورا مهما لتوفير بيئة أعمال مواتية تفيد بها المجتمع، ويستفيد منها في تطوير قطاعه، ويدعم ذلك وجود قضاء مستقل موثوق فيه، ونظام شفاف يدعم القطاع الخاص لتلبية حاجيات المجتمع. وباعتبار قطاع الاقتصاد الخاص محك لكل أشكال الفساد، باعتباره تعبير عن مصالح خاصة وسط موجة تنافس شديدة، وبالتالي فإن انتظار مبادرات إصلاح من طرفه تبدو بعيدة المنال بعض الشيء، لذا لابد من التركيز على بيئة قضائية وبنكية متماسكة وكفاءة لردع السلوكيات المنحرفة فيه وبالتالي تفادي شره على الأقل.

(1) مركز أمان، مرجع سابق، ص 07.

(2) UNDP, Corruption and Integrity Improvement Initiative in Developing Countries. New York : UNDP , April 1998., p76

إن تعزيز الشفافية والمساءلة في مجتمع ما، لا بد أن يركز بالدرجة الأولى إلى عمل توعوي تقوم به الصحافة والمجتمع المدني وتدعمه إرادة سياسية فذة في التخلص من أشكال الفساد، ويتساير معه القطاع الخاص، ولا يكون ذلك إلا بالتنسيق لتوفير بيئة عمل تقدر الكفاءات وتدعم النزاهة والشفافية.

### المطلب الثالث: الأثر القيمي لبناء القدرات البشرية

في دراسة مقدمة لـ world values Survey قدم كل من انجلهات وويلزال التنمية الإنسانية باعتبارها منظومة متكاملة ذات تأثير سببي مكونة من الموارد الفردية، قيم التعبير عن الذات وحقوق مفعلة. باعتبار تناولنا لتفعيل الحقوق، ودراسة تأثير الموارد الفردية ممثلة في التنمية السوسيواقتصادية في موضع سابق من هذه الأوراق، سنحاول دراسة تأثير التنمية الإنسانية وخاصة مرحلة بناء القدرات البشرية على تفعيل قيم المواطنة.

تتضمن عملية بناء القدرات البشرية لدى الأفراد قدرتهم على استخدام مواردهم لتحقيق أهدافهم، وتتضمن توجهات، مهارات ومعارف ناتجة عن الاحتكاك والخبرات، وبالتالي فهي تعبر في النهاية عن القدرة على التفاعل المنتج مع الآخر، من أفراد ومؤسسات. من جهة أخرى تنتج عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة في الثروة المنتجة، الرفاه المادي، التعليم، الاتصالات، زيادة العمر المتوقع عند الولادة ما يؤدي إلى توسع الأسواق، تقليص نفوذ شبكات التنشئة الاجتماعية، توسيع العلاقات والتفاعلات بين الشبكات الأفقية، التي تميل إلى تحويل نمط العلاقة من علاقة سلطوية إلى علاقة مساومة مرتبطة بتحرير المواطنين من جمود قلعلا المة قيدة للاعتماد الذاتي لدى الأفراد. يؤدي هذا الوضع إلى تغير قيمي يضمن ثقافة مدنية وقيما تحررية.

من وجهة نظر نفسية، يرى علماء النفس أن الجانب المفتاحي في بناء القدرات البشرية هو إدراك الإنسان/الفرد/المواطن لحدود قوته باعتبارها أداة وموردا في نفس الوقت. ينظر إلى القوة في هذا الصدد بطريقتين؛ وسيلة للهيمنة باستخدام الموارد المتاحة، ووسيلة للتعاون باستغلال قدرات الآخرين ومهارات التعاون والاحتكاك. تمكن بناء قدرات الفرد معرفة حدود التأثير في المجموعة، وقدرة تأثير المجموعات في النظام عموما.

يعتمد التغير الثقافي على بيئة سوسيو اقتصادية مريحة عموما، وفق سلسلة سببية، وضحتها انجلهات وويلزال من خلال ما الشكل ادناه؛ إذ أن قيم التعبير عن الذات "المكون الثقافي" تتضمن علاقة مفتاحية في عملية التنمية، والرابطة بين التنمية السوسيواقتصادية والمؤسسات الديمقراطية. تمثل منح الأولوية للخيارات بدل الحاجات نقطة الارتكاز المحورية في العلاقة بين التنمية الإنسانية والمؤسسات الديمقراطية الضامنة والمحفزة لقيم المواطنة.

تميل القيم التحررية للتوسع في المجتمعات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المريح، مستوى التعليم، الموارد المادية، المهارات العملية والعلمية إضافة إلى انتشار ومستوى إتاحة شبكات التواصل، وهي بذلك تدفع الأفراد/المواطنين لاعتبار الديمقراطية كأداة للرفاه الاقتصادي، المساواة أمام القانون، واختيار القادة، توسيع الحريات والحقوق للجنسين.

المكون الاقتصادي	المكون الثقافي	المكون السياسي	المكونات
الموارد الفردية	قيم التعبير عن الذات	حقوق مفعلة مؤسسيا	المكونات
التنمية السوسيواقتصادية	تغير ثقافي	دمقرطة	العمليات المتضمنة
وسائل	حوافز	قواعد	فضاءات التعبير
دوافع-حوافز	حوافز - قواعد		الاتجاه السبي
نمو الخيارات الإنسانية المؤسسة			

الشكل رقم 21 : شكل توضيحي للترابط بين مكونات التنمية الإنسانية وفضاءات التفاعل المواطني

المصدر:

C.Wilzel, R. Inglehart, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change**.op.cit, p130

بهذا المنطق نعيد طرح نظرية التحديث التي تم انتقادها سابقا، وتأكيد عدم فاعليتها، وفقدانها للقوة التفسيرية على الحالات المدروسة سابقا (الجزائر، الكويت، لبنان، اليمن)، على اعتبار العلاقة الجدلية بين التنمية والديمقراطية؛ إذ أن هذه الدول تعاني العجز في أحد طريقي العلاقة وهو "الديمقراطية"، وبالتالي فإن عدم إتاحة آليات الحسبة والمشاركة تُضعف الأداء الاقتصادي والآثار الاجتماعية له. بالمقابل فإن الاعتماد على عامل "التعود" في تفعيل قيم المواطنة يواجه ضعفا تفسيريا في عدم وجود قيم تحررية تميل لتوسيع الخيارات في بداية التجربة الديمقراطية ما يفسح المجال لإمكانية الاستقرار على إمكانيات التغيير، إضافة إلى أن هذا المنطق يُحيل فعالية عملية الترسخ الديمقراطي إلى النخبة بشكل أكبر.

لقد أثبتت World Values Surveys أن المجتمعات التي تعاني عجزا في القيم التحررية تميل إلى وجود سلطة قوية على الحرية والمشاركة العامة<sup>(1)</sup>، وقد أبرزنا ذلك في موضع سابق من البحث، إذ عبر 63.15 %، 55.49 %، 68.25 %، 53.80 % في الجزائر، لبنان، اليمن الكويت أن وجود حكومة تكنوقراط سيكون جيدا جدا/جيد لتسيير شؤون البلاد ن ما يعني ضمينا القبول بالتخلي عن المشاركة في اتخاذ القرار من أجل الحصول على مكاسب مادية متمثلة في مؤشرات اجتماعية واقتصادية. وقد أبرزنا ذلك في موضع سابق كذلك من خلال الجداول المعبرة عن أهم التحديات التي تواجه شعوب هذه البلدان، التي أبرزت أولويات اقتصادية واجتماعية على الديمقراطية.

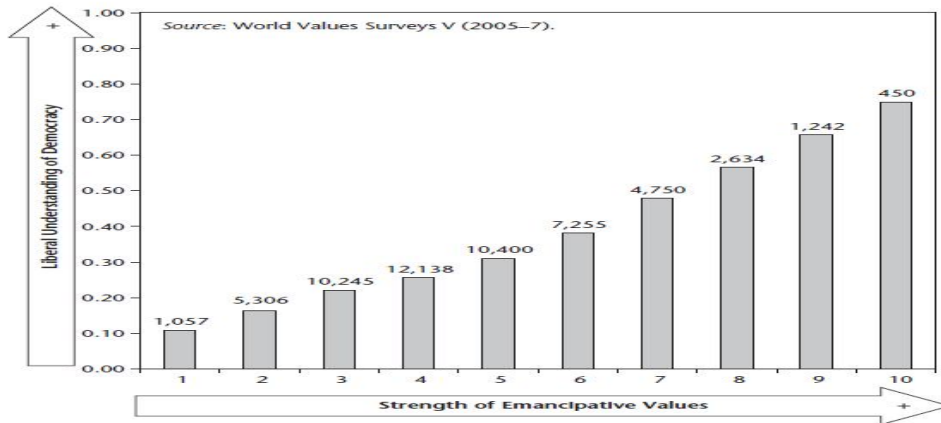
كما أثبت نفس المسوح أن العجز في القيم التحررية تخلق إدراكا خاطئا لدى الأفراد/المواطنين حول مضمون الديمقراطية في حد ذاته، إذ يفسرون الديمقراطية بأنها رخاء اقتصادي ورفاه اجتماعي، وقد توضح ذلك في جداول الارتباط بين الوضع الاقتصادي الأسري-الوضع الاقتصادي للبلد، الوضع الاقتصادي الأسري-الوضع

<sup>(1)</sup> C.Wilzel, R. Inglehart, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change**.

[/www.worldvaluessurvey.org/.../OUP\\_ch09.pdf](http://www.worldvaluessurvey.org/.../OUP_ch09.pdf), p132.

السياسي للبلد، الوضع الاقتصادي للبلد-الوضع السياسي للبلد، إذ أظهرت ارتباط وثيقا بين جيد جدا/جيد و سيئ/سيئ جدا لدى أطراف التقييم.

بالمقابل، أبرزت الدراسات الميدانية الترابط بين الزيادة في القيم التحررية والفهم التحرري للديمقراطية؛ فمن خلال الشكل رقم 22 يتضح الترابط بين القيم التحررية والفهم التحرري للديمقراطية؛ إذ أن زيادة القيم التحررية يؤدي إلى زيادة فهم طبيعة الديمقراطية التحرري، ما يعني ضمنا غلبة مفهوم الخيارات على مفهوم الأولويات للديمقراطية (الشكل رقم 22).

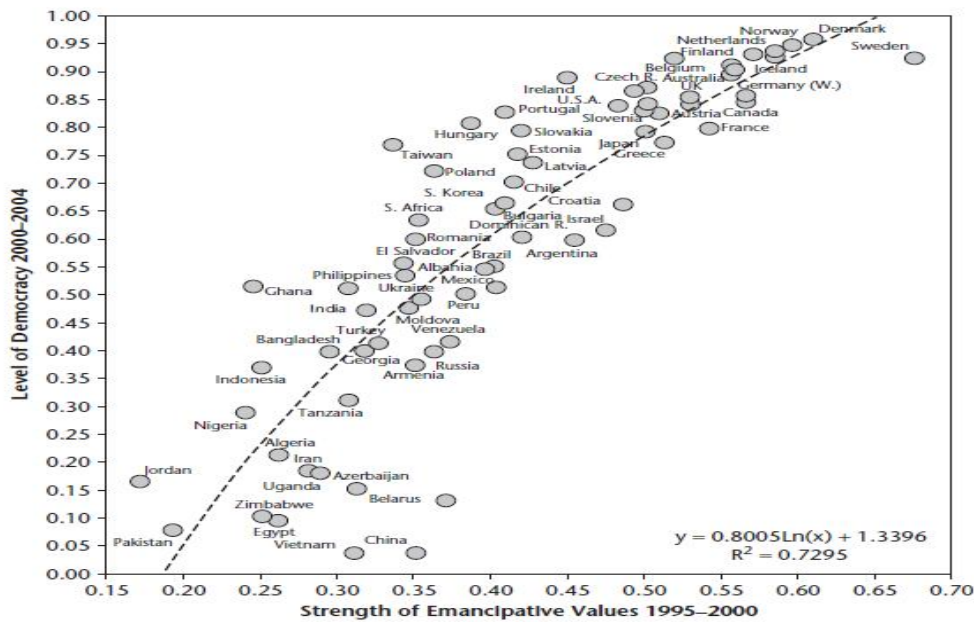


الشكل رقم 22: العلاقة بين القيم التحررية والفهم التحرري للديمقراطية .

المصدر:

C.Wilzel, R. Inglehart, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change**.op.cit, p132

يبقى الرّبط بين القيم التحررية والتجسيد الفعلي للفهم الصحيح لها، أي ارتفاع مستوى الممارسات الديمقراطية، التي تشكل الجوهر الديمقراطي للمشاركة.



الشكل رقم 23: العلاقة بين القيم التحررية ومستوى الديمقراطية

المصدر: C.Wilzel, R. Inglehart, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change**.op.cit, p135.

يُظهر الشكل رقم 23 العلاقة الطردية بين زيادة القيم التحررية وارتفاع مستوى الممارسات الديمقراطية حسب دراسة لمسوح القيم العالمية. إذ أورد انجلهارت وويلزل أن 70 مجتمعا أظهر ارتفاعا في القيم التحررية ابرز كذلك في فترة زمنية تابعة ارتفاعا في مؤشرات الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

يسمح هذا التفسير بإعادة النظر في نظرية التحديث بمضمونها السابق الذكر، بإضافة بند التفريق بين الخيارات والأولويات؛ إذ تسمح نظرية التنمية الإنسانية بالانتقال من "خبرة الخيار (التعود) إلى التأكيد على الخيار في استحقاق الخيار" أي من الوضع السوسيواقتصادي المحفز للقيم التحررية إلى ترسيخ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. فالقيم التحررية في هذا الوضع تدعمها بنية قانونية/مؤسسية ناتجة عن الانتقال من التعود على الخيار إلى الخيار في صنع الخيار.

<sup>(1)</sup> C.Wilzel, R. Inglehart, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change**.op.cit, p135.

# الفصل الرابع:

## الاحتجاجات في البلدان العربية،

## دراسة في احتمالية تغير قيمي

تقتضي التطورات التي عرفتها و تعرفها بعض البلدان العربية، والتي أعادت النظر في توجه سلمي عام حول إمكانية التحرك السياسي الشعبي للمواطن في الدول العربية، ضرورة دراسة الدافع والسبب المباشر. في هذا السياق أتاح التطور التكنولوجي في العالم إمكانية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، كقنوات وآليات سهلة، أدت إلى تغييرات فعلية.

لم تمنع هذه التغييرات ظهور تملل اجتماعي، يصل التفاعل بين مختلف المكونات فيها حد استخدام الأسلحة الثقيلة بين فاعلين غير رسميين مع بروز للبنى التقليدية.

من هذا المنطلق يتضمن الفصل الثالث النقاط التالية:

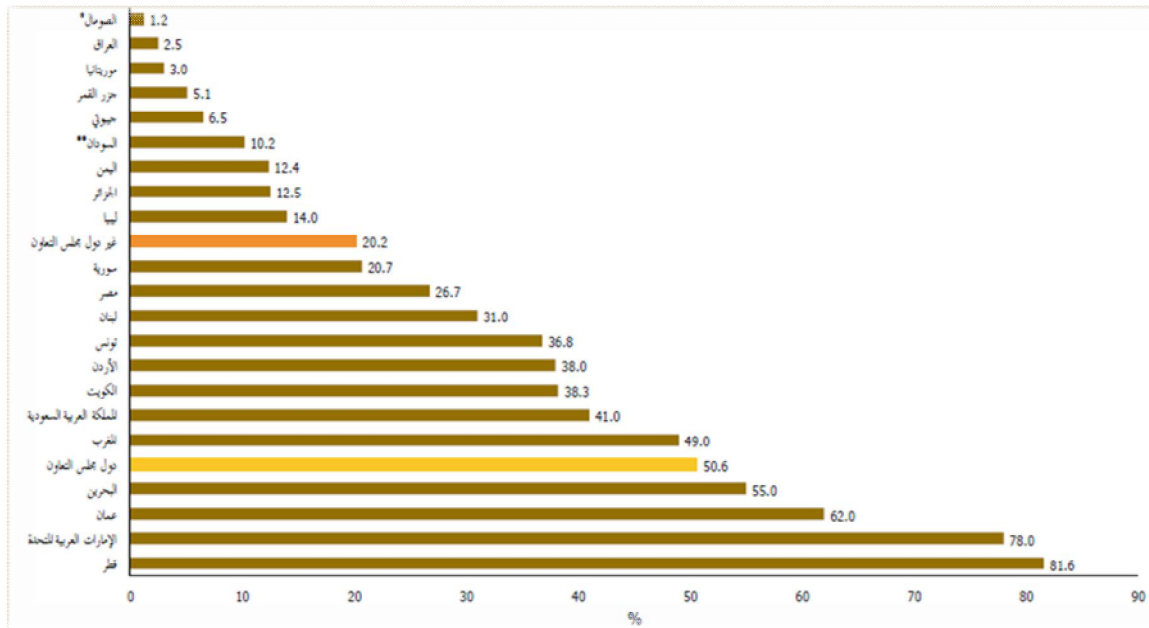
- الوضعية المعلوماتية في المنطقة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار توسع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- هل يؤدي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتكوين مجتمع افتراضي، يمكن مقارنة نتائج تفاعله الفعلية بنتائج تفاعل المجتمع الواقعي !
- هل أحدث "الربيع العربي" تغيرا في نمط الثقافة السياسية في البلدان العربية !

## المبحث الأول: الضرورة المنطقية للتنمية الإنسانية في توفر واستخدام التكنولوجيا في البلدان العربية

نتناول في هذا المبحث انتشار استخدام تكنولوجيا الاتصال في البلدان العربية، باعتبارها -حسب المتبعين- من بين أهم طرق التواصل بين المحتجين من جهة، وكذا خلق صدى لهذه الاحتجاجات من جهة أخرى. كما سنتناول مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار استخدامها في البلدان العربية، وما الذي تتيحه للمواطن في البلدان العربية فيما يخص القيم والتوجهات وأنماط التعامل الاجتماعي وتأثير قنوات التنشئة السياسية التقليدية، ومدى انعكاس مستويات التنمية الإنسانية على انتشار التكنولوجيات وانتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

### المطلب الأول: انتشار استخدام تكنولوجيا التواصل في البلدان العربية

يشير تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2012 المعنون بـ "اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية" إلى أن 30 % من المواطنين في البلدان العربية كانوا يستخدمون الانترنت بنهاية 2011<sup>(1)</sup>. ما يشير إلى تطور كبير في استخدام هذه التكنولوجيا.



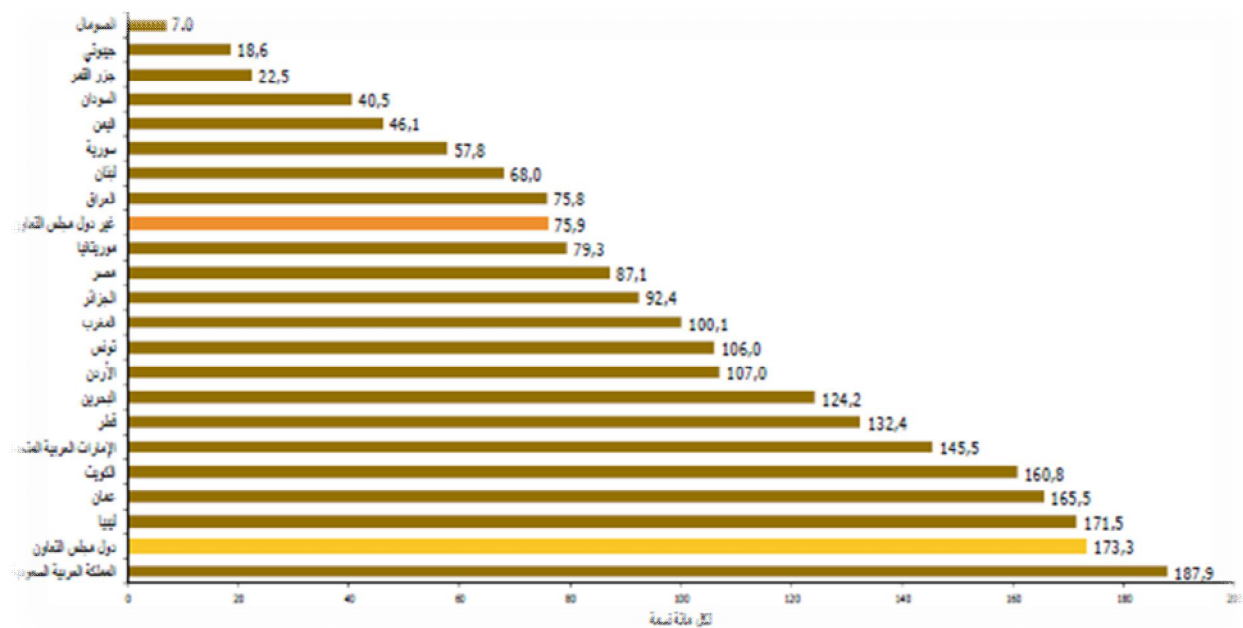
الشكل رقم 24 : النسبة المئوية للأفراد المستعملين للانترنت في البلدان العربية 2010.

(1) الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. مرجع سبق ذكره، ص 01.



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2012، ص 27.

تزامن مع انتشار وسائل التواصل الأخرى، انتشار استخدام الهواتف الخلوية، إذ يشير نفس التقرير إلى أن معدل التغلغل وصل في العراق وموريتانيا 75 بالمئة، بينما في جيبوتي والصومال بلغت 20 بالمئة، ووصلت إلى 173 بالمئة في دول مجلس التعاون الخليجي. خاصة مع توافر أرضية استخدام الانترنت عبر الهواتف الخلوية الذكية، وكذا تقنية الجيل الثالث التي تسمح بنقلة نوعية فيما يعرف بـ"صحافة المواطن" فمعدة للتفاعل وتبادل الرصيد المعرفي والثقافي والإخباري، متجاوزين بذلك مبدأ الاتجاه الواحد في الصحافة التقليدية.



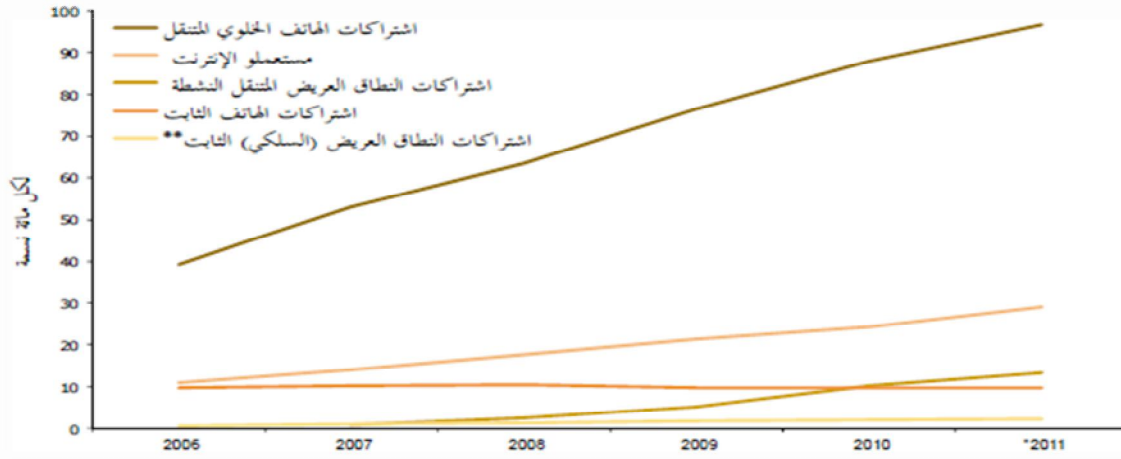
الشكل رقم 25: اشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل في البلدان العربية 2010.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. مرجع سبق ذكره، ص 23.

إذ يشير تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات إلى انتشار الجيل الثالث للهواتف النقالة في كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة (2003)، مصر والكويت وليبيا والسعودية (2006)، إقليم كردستان في العراق وعمان (2007)، السودان (2008)، موريتانيا وسوريا (2009)، تونس والأردن (2010)، لبنان (2011)، على أن تطلق في الجزائر في عام 2012<sup>(1)</sup>.

(1) الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. مرجع سبق ذكره، ص 09.

عرف انتشار استخدام الهواتف الخلوية المحمولة والإنترنت تطورا كبيرا في الفترة الممتدة بين 2006 و 2011، يعود ذلك إلى انتشارها في البلدان جديدة العهد بهذه التكنولوجيات من جهة، وتوسعها في الدول المستفيدة من هذه الخدمات أصلا. تنقسم البلدان العربية إلى ثلاث فئات فيما يخص انتشار خدمة الإنترنت؛ بلدان ذات نسبة انتشار عالية، تزيد فيها نسبة استخدام الإنترنت 25 % تضم الإمارات العربية المتحدة، لبنان، الأردن وتونس، بلدان صاعدة تتراوح فيها نسبة استخدام الإنترنت بين 10 و 25 % وتضم البحرين، السعودية، الكويت، قطر، فلسطين، المغرب، مصر وعمان. تتميز البلدان الأخرى بنسبة انتشار تتراوح بين 1 و 10 %. ما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع هو أن الحديث عن فرص الانتشار سيقبل تنظيم هذه الدول، إذ تحتل الصومال المرتبة الأولى. يمثل الجدول التالي تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية بين سنتي 2006 و 2011.



الشكل رقم 26: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية بين سنتي 2006 و 2011.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. مرجع سبق ذكره، ص 01.

يمثل استخدام الهواتف النقالة والإنترنت القاعدة المنطقية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك والتويتر وتفعيل صحافة المواطن، إذ تشير تقارير كلية دبي للإدارة الحكومية أن عدد مستخدمي الفيسبوك الإجمالي في المنطقة العربية 27.711.503 في أبريل 2011 بما يعتبر تضاعفا في ظرف سنة واحدة<sup>(1)</sup>،

(1) كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. الإصدار الثاني، ماي 2011، ص 09.

وبلغ متوسط الدول العربية 7 % . بينما وصل مستخدمي التويتر في نهاية مارس 2011 إلى 1.150.292 مستخدم<sup>(1)</sup>.

يُقصد بمواقع التواصل الاجتماعي، أدوات وخدمات على شبكة الانترنت تسمح للمستخدمين خلق، تشارك، ترتيب والبحث في المحتوى، وعن المعلومات دون الحاجة إلى تسجيل الدخول أو التقيد ببوابة موجهة<sup>(2)</sup>. يظهر المضمون الاجتماعي في إمكانية خلق مضمون مستقل، تشاركه، وكذا التواصل مع الآخرين. أما عن ما تفيد به الهواتف الذكية فيما يخص التواصل المجتمعي ونقل المعلومات، فهو ما يعرف بصحافة المواطن، التي لا يمكن الحديث حتى الآن تعريف موحد (والتي تُعرف أيضاً بالصحافة العامة أو التشاركية، أو الديمقراطية أو صحافة الشارع)، إلا أن هناك اتفاقاً على أن هذا المفهوم يعني التقارير الإخبارية المستقلة التي يقدمها في معظم الأحيان هواة من مسرح الحدث، والتي تُنشر عالمياً من خلال وسائل الإعلام الحديثة عن طريق شبكة الإنترنت من خلال مواقع تبادل الصور وأشرطة الفيديو، والمدونات، ومنتديات الإنترنت، ولوحات الإعلانات، والشبكات الاجتماعية، وملفات البث الرقمي

يلاحظ التكامل الوظيفي بين مواقع التواصل الاجتماعي وبين الاستخدامات التشاركية للهواتف الذكية خاصة المجهزة منها بخدمات نقل الصور والأحداث؛ إذ تعتمد الثانية على اعتبار الانترنت فضاء للنشر والتعبير عن الآراء، وتكرس من جهة أخرى النزوع نحو الاهتمام بالقضايا التي تشغل المجتمع بطريقة خاصة تعتبر في كل الأحوال مكملًا أو بديلاً أو مضاداً للتوجه الرسمي -حسب الحالة والحدث-.

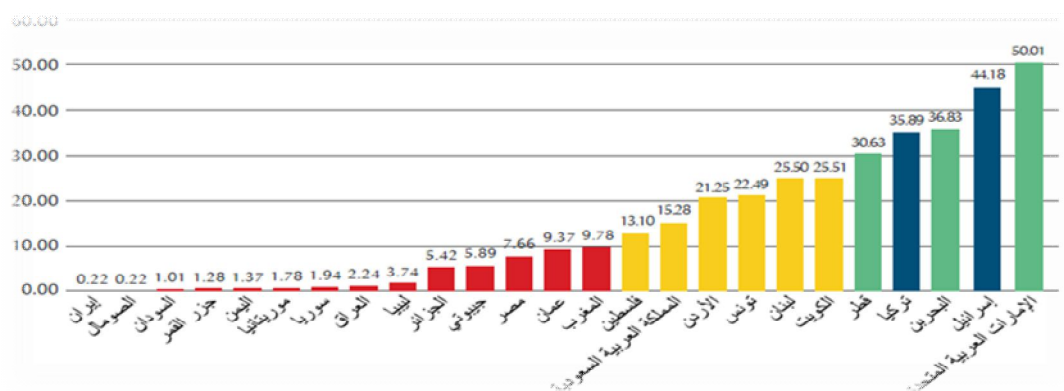
تشدد أهمية التكامل في حالات التهيؤ النفسي للمواطنين الشاعرين بالظلم ليس في العدالة التوزيعية فحسب، بل كذلك في طرق التعامل، أو ما يعرف في الأدبيات السياسية بالعدالة الإجرائية، وكلها تعبر عن مخرجات النظام السياسي؛ إذ يخاطب هذا التكامل الكرامة الإنسانية، ويوفر القاعدة التحفيزية لدى المواطنين للقيام بردود فعل قد تتجاوز الطرق السلمية، لأن الأمر مرتبط بخرق مبادئ عامة مجتمعية مدعمة للكرامة القائمة على مبدأي المواطنة والإنسانية.

تشير الأرقام إلى حقيقتين هما؛ أولاً، التوافق بين انتشار الانترنت وارتفاع عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، إذ زاد عدد مستخدمي الفايسبوك 30 % بالتزامن مع تزايد عدد مستخدمي الانترنت بـ 30 % في نهاية 2011. هذا ما يوضحه الشكل التالي.

(<sup>1</sup>) الموجه نفسه ، ص16.

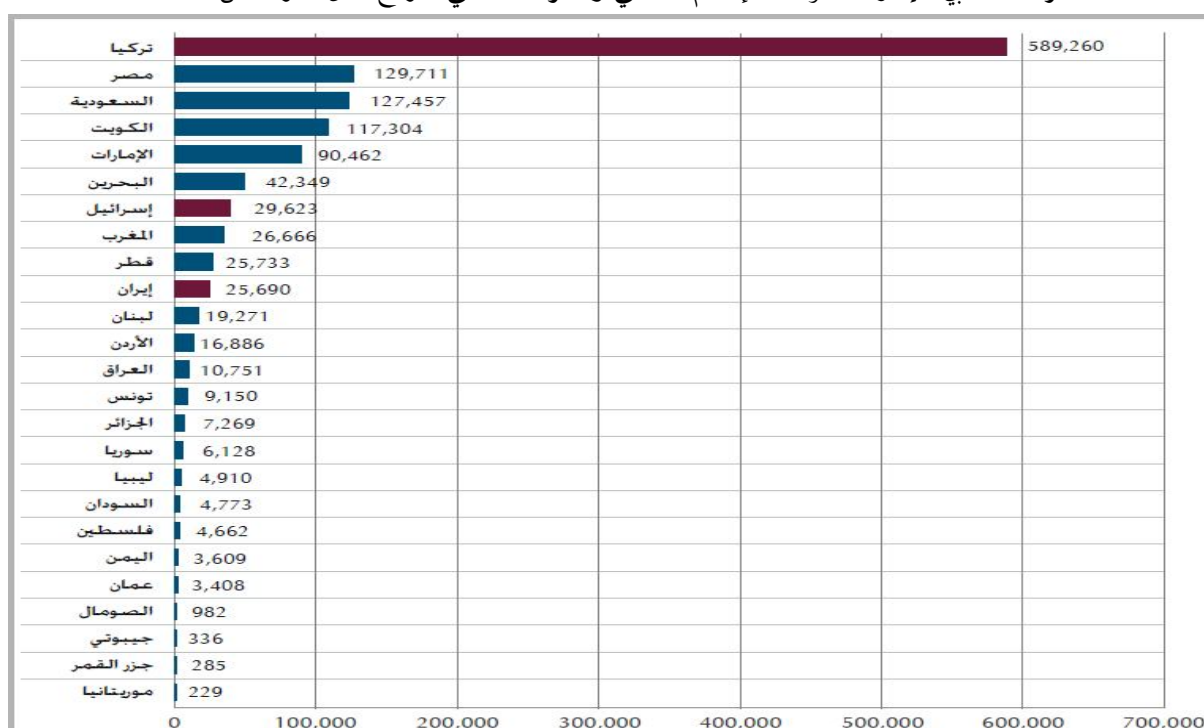
(<sup>2</sup>) Mernit, S, Using social media for social change.

[http://wemedia.s3.amazonaws.com/BEB93FE3-484D-49DE-B95BA99EAA0CA3DB/FinalDownload/DownloadIdA7754D10A5DF0682A081F5D79A982803/BEB93FE3-484D-49DE-B95B-A99EAA0CA3DB/papers/tp/ifocos\\_wm\\_socialmedia.pdf](http://wemedia.s3.amazonaws.com/BEB93FE3-484D-49DE-B95BA99EAA0CA3DB/FinalDownload/DownloadIdA7754D10A5DF0682A081F5D79A982803/BEB93FE3-484D-49DE-B95B-A99EAA0CA3DB/papers/tp/ifocos_wm_socialmedia.pdf) [accessed 1 March 2011].



الشكل رقم 27: النسب المئوية لانتشار استخدام الفيسبوك في البلدان العربية (أفريل 2011)

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره ، ص 11.

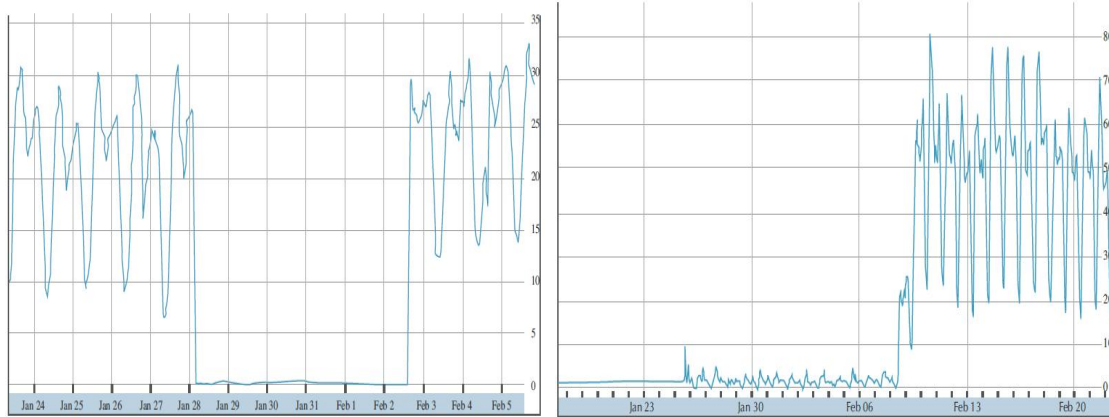


الشكل رقم 28 : عدد مستخدمي تويتر النشطين(\*) في البلدان العربية (سبتمبر 2011)

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره ، ص 17.

يمكن اكتشاف ذلك كذلك من خلال المقارنة بين تطور استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وانقطاع الانترنت وإطلاقها في مصر وسوريا كأمثلة.

(\*) المستخدم النشط هو المستخدم المنتج للأخبار على شبكة التواصل الاجتماعي، وحسب الشكل رقم 27 فإن معظم المعلومات الموجودة على تويتر تنتجها أقلية، في حين تستخدم الغالبية تويتر لاستهلاك الأخبار باعتباره مصدراً للأخبار أكثر منه أداة للتدوين المصغر



الشكل رقم 29 : معدل استخدام اليوتيوب قبل وبعد رفع الحظر على مواقع الاعلام الاجتماعي في سوريا .  
الشكل رقم 30 : معدل استخدام اليوتيوب قبل وبعد رفع الحظر على مواقع الاعلام الاجتماعي في مصر .

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره، ص03.

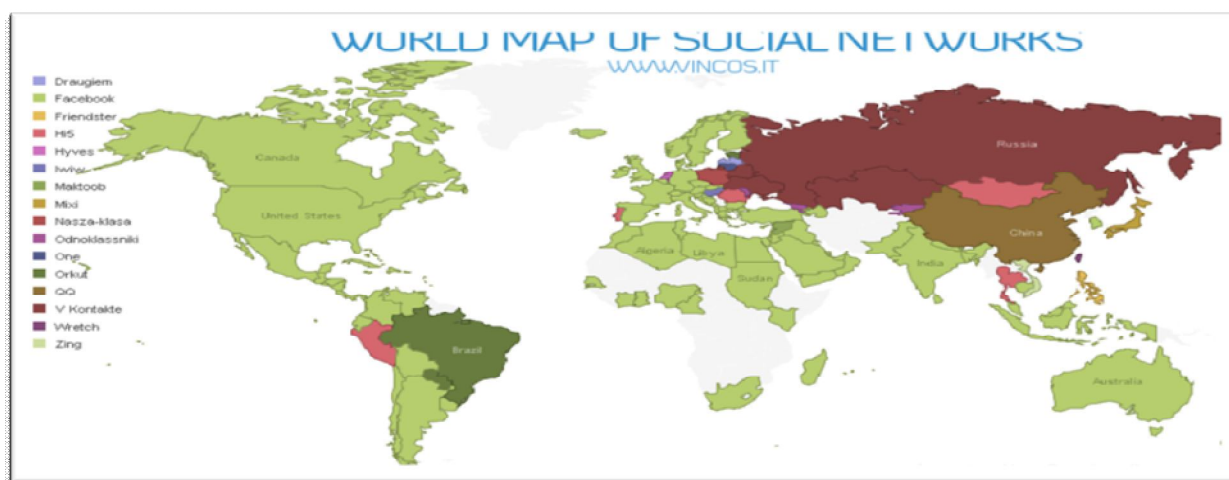


الشكل رقم 31: حركة انقطاع واستئناف التغلغل إلى شبكة الانترنت -مقطعات مختارة-

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره، ص04.

تظهر المقارنة بين حركة انقطاع واستئناف الاستفادة من خدمة الانترنت واستخدام اليوتيوب -باعتباره موقعا لمشاركة أفلام قصيرة لهواة ومحترفين وباعتباره موقعا من مواقع الإعلام الاجتماعي المفضل لصحافة المواطن- توافقا كبيرا؛ في الحالة السورية بمجرد رفع الحظر على مختلف مواقع الإعلام/التواصل الاجتماعي ارتفع التغلغل إلى اليوتيوب من صفر إلى حوالي 80% من مستخدمي الانترنت في أقل من أسبوع. أما في الحالة المصرية فقد انخفضت نسبة المتغلغلين إلى اليوتيوب من حوالي 26% إلى الصفر بانقطاع خدمة الانترنت في الفترة الممتدة من 28 جانفي إلى 02 فيفري 2011، لتعاود الارتفاع إلى حوالي أكثر من 30% في يوم واحد.

أما الحقيقة الثانية فهي توسع استخدام الفيسبوك كموقع للتواصل الاجتماعي مقارنة بمواقع التواصل الأخرى ومنها التويتر، وهذا ما توضحه الخريطة التالية.



الشكل رقم 32: الخريطة العالمية لانتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

المصدر: <http://ronnie05.wordpress.com/2010/01/02/qa1>

يمتد استخدام الفيسبوك ليتراوح بين المرتبة الأولى والثالثة من بين عشرين موقعا، بالإضافة لموقع youtube وفق الجدول التالي.

الترتيب	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
Facebook	02	02	01	01	01	01	03	01	01	01	01	01	01	01	01	01	01
Youtube	03	03	03	03	03	03	03	03	04	01	03	02	03	03	03	03	03

الجدول رقم 61: ترتيب تصفح موقعي الفيسبوك واليوتيوب من بين 20 موقعا في الدول العربية، ديسمبر 2011.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2012.

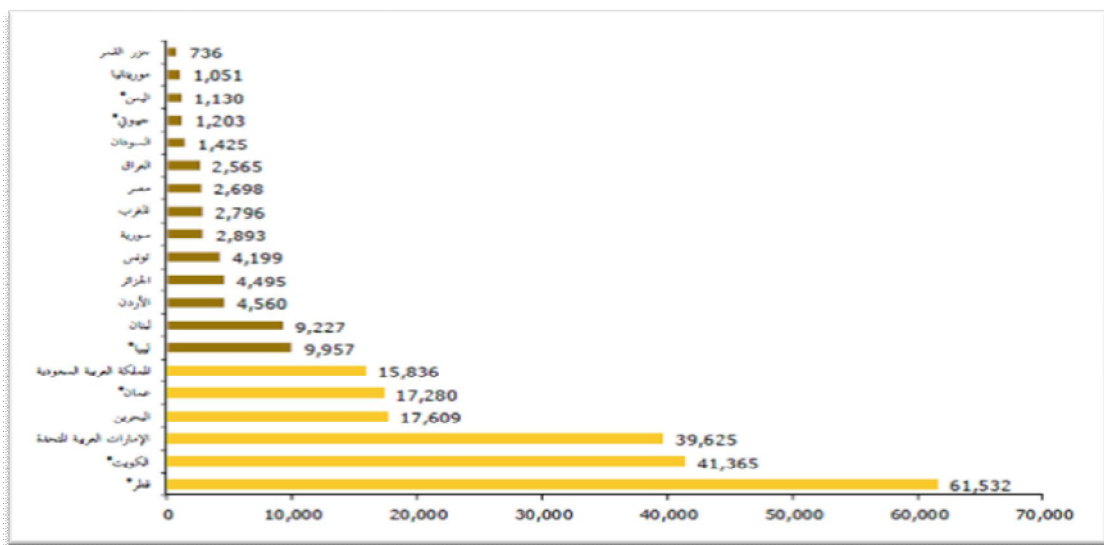
يتضح من خلال الجدول رقم 61 بأن زيارة مواقع التفاعل وإدراج والإطلاع على أفلام قصيرة تفاعلية كذلك تفوق بشكل كبير زيارة المواقع الموجهة العارضة للمعلومات؛ إذ تحتل المرتبة الأولى والثالثة على الأكثر من بين عشرين موقعا آخر.

**المطلب الثاني: انعكاس مستويات التنمية الإنسانية في مستخدمي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.**

قصد الربط المنطقي بين أجزاء هذا البحث، نبين في هذا الموضع كيف انعكس مستوى التنمية الإنسانية على الاستفادة من أدوات وخدمات التواصل الحديثة، وذلك من خلال مؤشرات الدخل والقدرة على تسديد مستحقات الاستخدام، والعامل الديمغرافي لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وأخيرا المستوى التعليمي. تشير كل هذه المؤشرات إلى الجانب المادي للتنمية الإنسانية، على أن نتطرق للجانب اللامادي في موضع آخر.

يشير التقرير الدولي للاتصالات بأن 30.7 % من الأسر العربية تمتلك جهاز حاسوب مركب للاستخدام المنزلي، وأن 26 % تمتلك القدرة على النفاذ إلى شبكة الانترنت عبر الحواسيب المنزلية، حسب إحصائيات 2011<sup>(1)</sup>. هذا على عموم الدول العربية؛ لكن بالنظر لما هو متاح من معلومات فإن هذه الإحصائيات تتباين لدى الدول العربية فيما بينها؛ يظهر التباين بين الدول التي تحتل المراتب الأولى عربيا في دليل التنمية البشرية ما عدا ليبيا وعمان، فتتراوح في العشرينيات بالمئة، وبين الدول التي تحتل المراتب المتوسطة تتراوح فيها نسبة امتلاك حواسيب منزلية بين 12 و 15 %، أما الدول المصنفة في المراتب الأخيرة لدليل التنمية البشرية (العراق، اليمن، جيبوتي، الصومال) عربيا فتتراوح نفس النسبة بين 2 و 3 %. يظهر هذا التباين كذلك في الشكل رقم 23؛ فدول مجلس التعاون الخليجي أظهرت سبقا في امتلاك هذه الحواسيب المركبة وكذا الحواسيب الشخصية، تناسب ذلك مع النفاذ لشبكة الانترنت وانتشار استخدام الفايبرسبوك كموقع للتواصل الاجتماعي.

يتوافق استخدام التكنولوجيا والنفاذ للانترنت -حسب ما مضى- بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتمتع المواطن في دول الخليج العربي بمستويات أعلى مقارنة بالمواطن في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط. يظهر ذلك من خلال الشكل رقم 33 الذي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، مرفقا بالشكل رقم 34<sup>2</sup> درج سابقا، قصد المقارنة.

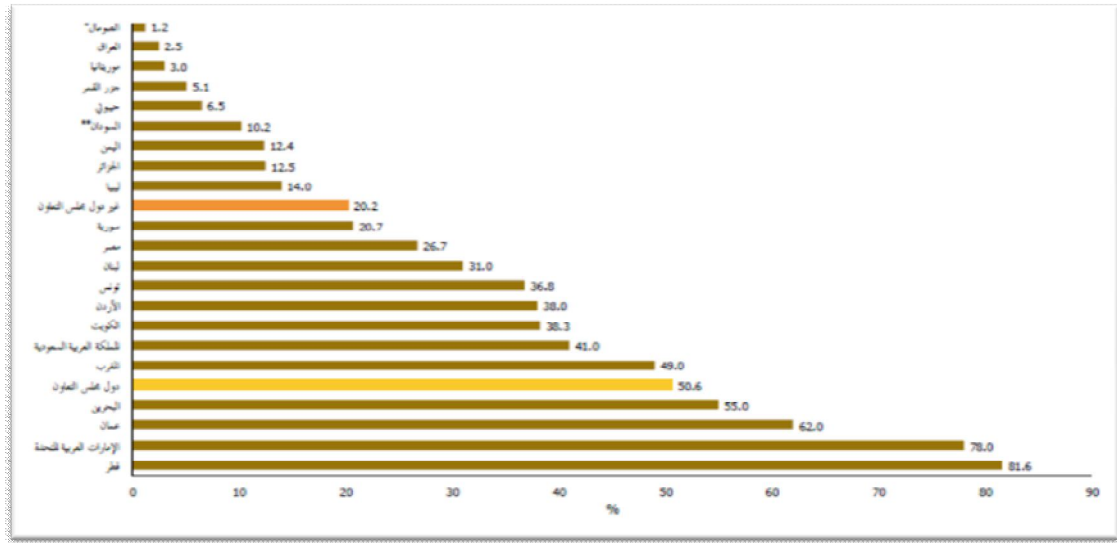


(1) الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. مرجع سبق ذكره، ص 15.



الشكل رقم 33: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: صندوق النقد الدولي



الشكل رقم 34 : النسبة المئوية للأفراد المستعملين للانترنت في البلدان العربية 2010.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره.

تُظهر المقارنة توافقاً كبيراً -مع استثناء في حالي المغرب وليبيا- في ترتيب الدول حسب المتغيرين (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و النفاذ إلى شبكة الانترنت)؛ فتقسيم الدول حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات هي: المجموعة الأولى: قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، المملكة العربية السعودية وليبيا. المجموعة الثانية: لبنان، الأردن، الجزائر، تونس، سوريا، المغرب ومصر. المجموعة الثالثة: العراق، السودان، جيبوتي، اليمن، موريتانيا وجزر القمر.

أما تقسيم الدول حسب النفاذ إلى شبكة الانترنت فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كذلك وهي: المجموعة الأولى: قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، المغرب، المملكة العربية السعودية، الكويت. المجموعة الثانية: الأردن، تونس، لبنان، مصر، سوريا، ليبيا و الجزائر. المجموعة الثالثة: اليمن، السودان، جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا، العراف والصومال. يظهر الاختلاف إذا في ترتيب الدول داخل المجموعات الثلاث مع الاستثناءين المذكورين سابقاً (المغرب-ليبيا).

من بين العوامل المؤثرة كذلك في النفاذ لشبكة الانترنت هو عامل سعر الخدمة؛ وضحت دراسة أجرتها مجموعة المرشدين العرب عن أسعار خدمة الانترنت عالي السرعة عن طريق ADSL في 19 دولة عربية، أن مصر و المغرب يقدمان أرخص الأسعار -هذا ما يفسر الاستثناء المغربي المذكور سالفاً- في الوقت التي كانت الاسعار



هي الأعلى في العراق و لبنان. فقد تضمنت هذه الدراسة تحليل أسعار خدمة الانترنت عالي السرعة ال ADSL كنسبة من حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كل دولة.

شملت الدراسة التي أجريت تحت عنوان " ADSL Rates in the Arab World: A Regional Comparison 2012" (\*) سرعات ال ADSL المعروضة في الـ 19 دولة عربي هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الاردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، تونس، سوريا، الامارات و اليمن.

تبين بحسب الدراسة ان سرعة الـ 1024 كيلوبت لكل ثانية لخط ال ADSL المنزلي مقدمة في معظم الدول العربية. وأظهرت أن متوسط التكلفة السنوية الإجمالية لسرعة 1024 كيلوبت لكل ثانية هو 736.4 دولار سنوياً، حيث كانت أقل تكلفة سنوية إجمالية لهذه السرعة في المغرب، تليها تونس ومصر والجزائر والاردن واليمن وفلسطين والكويت وعمان وموريتانيا وسوريا وقطر والسعودية وليبيا والبحرين والامارات العربية المتحدة والسودان ولبنان، وكانت الأعلى في العراق.

أفاد علاء نمير، محلل أبحاث في مجموعة المرشدين العرب: "من الجدير بالذكر أن التكلفة السنوية الإجمالية في المغرب للحصول على سرعة 1024 كيلوبت في الثانية أقل من التكلفة السنوية الإجمالية لسرعة 512 كيلوبت في الثانية في مصر، وبناء عليه، فإن المغرب لديها أقل الاسعار للسرعات الثلاثة المتناولة في هذا التقرير على الرغم من أن سرعة 512 كيلوبت في الثانية غير متوفرة في المغرب".

علقت زينة البرقان، محللة أولى في مجموعة المرشدين العرب: "تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مقياس الكلفة النسبية، مع ان اسعار خدمة الانترنت عالي السرعة ال ADSL في هذه الدول ليست متدنية بالمطلق، إلا ان حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كانت الاعلى، و هذا هو أحد اسباب عدم تخفيض أسعار الخدمة بشكل ملحوظ من قبل المشغلين في هذه الدول، لأن الطلب على هذه الخدمة مضمون بالرغم من أن الأسعار أعلى نسبياً".

يفسر الترتيب السابق لأسعار خدمة الانترنت فائقة السرعة ADSL تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاستفادة من خدمة الانترنت؛ فبالرغم من أن الخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة التكلفة إلا أن الاستفادة من الخدمة مرتفعة كذلك، وفي حالات مثل المغرب وتونس ومصر والجزائر، رغم انخفاض اسعار الخدمة إلا أن الاستفادة تبقى متواضعة تلي في كل الحالات في الترتيب دول الخليج العربي. وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن جعل ترتيبه في النفاذ إلى شبكة الانترنت متدنياً جداً بالرغم من اسعارها المتواضعة.

تتحالف شروط الشدة في العراق والسودان، مع توفر شروط انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع أسعار النفاذ للخدمة لينتج عن ذلك ترتيب في المراتب الأخيرة في النفاذ لشبكة الانترنت. وفي حالات أخرى كسوريا وليبيا فإن شروط الوضع السياسي في فترة ما قبل 2010 تلعب دورا حاسما في الاستفادة من الخدمة.

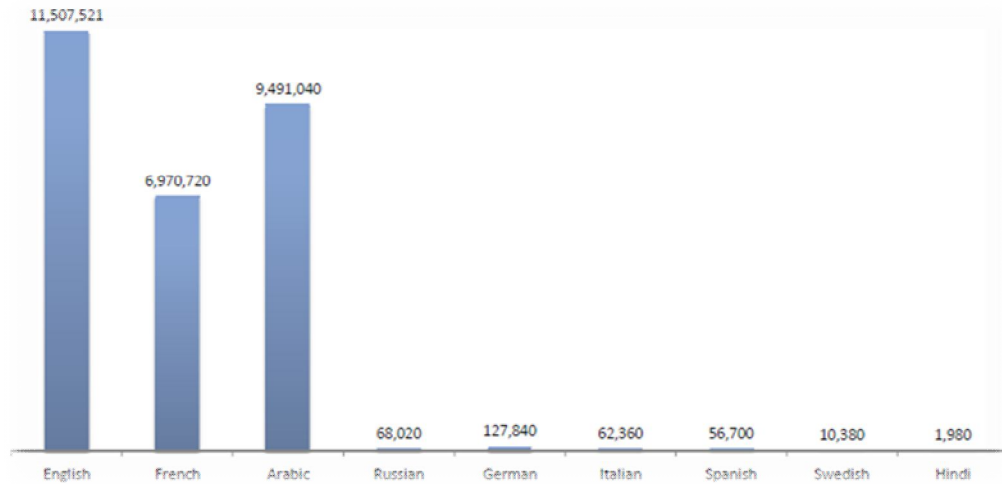
يمثل الجدول التالي سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلال الفرعية في البلدان العربية 2008-2010. يخدم تحليل محتوى الجدول ما توجهنا إليه من قبل، اذ تشكل اسعار السلة الفرعية لانتريت النطاق العريض الثابت 0.8% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أنها تمثل نسبة ضعيفة، إلا أن مقارنتها بنصيب الفرد تجعل من سعرها باهضا نسبيا. تصل هذه النسبة إلى 2.1% فقط في سلطنة عمان و 3.4% في تونس ولبنان. وإذا ما قارنا هذه النسب بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تمثل المغرب أدنى سعر للخدمة في المنطقة العربية بنسبة 5.1% من أصل 2770 دولار أمريكي. وفاقته أسعار الخدمة نصيب الفرد كاملا في كل من اليمن وحزر القمر.

الدخل القومي الإجمالي للفرد، دولار أمريكي، 2009، (أو أحدث سنة متوفرة)	السلة الفرعية لأسعار النطاق العريض الثابت كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد		السلة الفرعية لأسعار الخدمة الخلوية المتنقلة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد		السلة الفرعية لأسعار الهاتف الثابت كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد		سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		البلد	ترتيب سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً	ترتيب سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إقليمياً
	2008	2010	2008	2010	2008	2010	2008	2010			
57 340	0,8	0,8	0,2	0,2	0,1	0,1	0,4	0,4	الإمارات العربية المتحدة	1	5
25 420	1,3	1,3	0,7	0,7	0,2	0,2	0,7	0,7	البحرين	2	18
17 700	2,7	1,8	1,1	1,0	0,6	0,6	1,5	1,1	السعودية	3	36
17 890	2,1	2,1	0,7	0,6	0,7	0,9	1,1	1,2	عمان	4	39
3 720	4,1	3,4	4,3	3,2	1,0	0,8	3,1	2,5	تونس	5	65
12 000	5,5	5,5	1,7	1,8	0,9	0,9	2,7	2,7	قطر	6	70
4 420	4,8	4,0	4,4	3,4	1,3	1,5	3,5	3,0	الجزائر	7	71
8 060	4,0	3,4	5,7	4,1	1,8	1,5	3,8	3,0	لبنان	8	72
2 070	5,5	4,6	5,6	4,1	2,0	1,7	4,4	3,5	مصر	9	78
3 980	6,7	5,7	3,4	3,2	3,1	2,9	4,4	3,9	الأردن	10	84
2 410	N/A	10,8	N/A	9,9	N/A	0,6	N/A	7,1	سورية	11	107
2 770	9,2	5,1	17,2	14,3	11,1	9,2	12,5	9,6	المغرب	12	117
960	77,1	29,4	18,6	18,3	18,2	22,5	38,0	23,4	موريتانيا	13	129
1 280	111,6	52,3	13,1	14,0	8,1	7,7	40,4	24,7	جيبوتي	14	130
1 060	281,6	134,9	11,0	9,2	1,0	1,2	37,4	36,8	اليمن	15	144
870	690,8	534,5	43,2	33,5	17,9	13,8	53,7	49,1	جزر القمر	16	158

الجدول رقم 62: سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلال الفرعية في البلدان العربية 2008-2010.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية. مرجع سبق ذكره، ص21.

من جهة أخرى تعكس اللغة المستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي -نخص بالذكر الفايسبوك- مستوى تعليمي مقبول يصل إلى المستوى الثانوي على الأقل، على اعتبار ان اتقان لغة أجنبية أو التواصل بها يتطلب مستوى تعليمي مقبول. يمثل الجدول التالي اللغات المستخدمة في التواصل -في حدود ما توفر من المعلومات، بالنظر لعدم توفر احصائيات خاصة بالبلدان العربية بالخصوص- ونسب استخدامها خلال سنة 2011.



الشكل رقم 35: عدد مستخدمي الفيسبوك حسب اللغة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر:

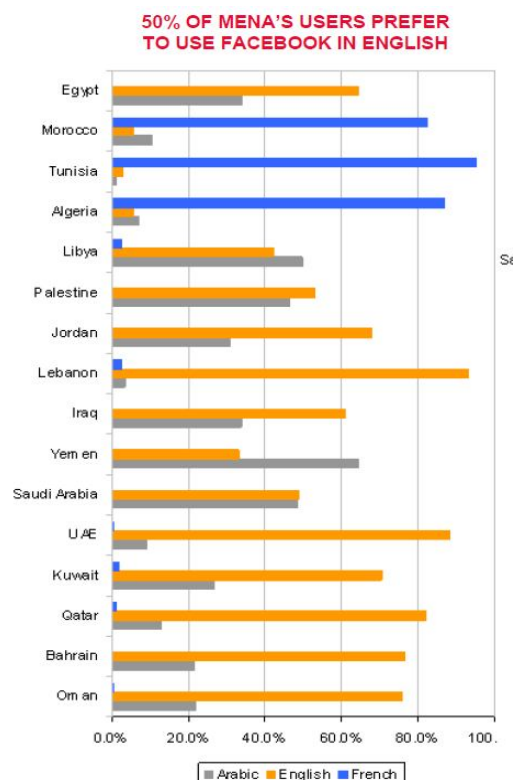
Abbas Alidina, Murtaza Amarsi, Facebook usage in the Middle East & North Africa (MENA) region.

<http://www.slideshare.net/abbasalidina/facebook-usage-in-the-middle-east-north-africa-june-2011>, p14.

بالرغم من أن الدول العربية، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وأن الفيسبوك يتيح لمستخدميه استعمال اللغة العربية، وإتقان الغالبية من مستخدمي اللغة العربية، إلا أن استعمال اللغة الانجليزية يفوق استخدام اللغتين الفرنسية والعربية.

يمثل الشكل رقم 36 والجدول رقم 63 أدناه تفصيلاً لإستخدام اللغات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ تظهر غلبة استخدام اللغة الفرنسية في ثلاث دول في شمال إفريقيا هي الجزائر 87%، المغرب 82 % وتونس 95 %، وهي مستعمرات فرنسية سابقة بالأساس، ولا يظهر لها أثر في مصر، وتستخدم بشكل طفيف حد الإهمال في لبنان 3%، ليبيا 2 %، الإمارات العربية المتحدة 1%، الكويت 2 % وقطر 1%. تظهر الغلبة للغة العربية في اليمن 65% وليبيا 50%، تتقارب مع اللغة الانجليزية في المملكة العربية السعودية 49% .

يظهر أثر الانتداب البريطاني في استخدام اللغة الانجليزية في دول الانتداب سابقاً، إلى درجة تظهر فيها اللغة العربية واللغة الفرنسية استثناء؛ إذا تصل إلى نسبة 88 % في الإمارات العربية المتحدة، 77 % في البحرين، 68% في الأردن، وبلغت في لبنان -المستعمرة الفرنسية- 93 بالمئة.



**15 MILLION FACEBOOK USERS IN MENA**

	Facebook users (May '10)	Arabic Language	English Language	French Language
Bahrain	216,060	22%	77%	0%
Kuwait	498,120	27%	70%	2%
Oman	152,840	22%	14%	5%
Qatar	373,160	13%	82%	1%
Saudi Arabia	2,267,060	49%	49%	0%
UAE	1,596,160	9%	88%	1%
<b>GCC totals</b>	<b>5,103,400</b>	<b>30%</b>	<b>68%</b>	<b>1%</b>
Yemen	96,700	65%	33%	0%
Iraq	189,020	34%	61%	0%
Jordan	883,780	31%	68%	0%
Lebanon	931,400	4%	93%	3%
Palestine	178,860	46%	53%	0%
Syria	NA			
<b>Levant &amp; Iraq totals</b>	<b>2,183,060</b>	<b>21%</b>	<b>77%</b>	<b>1%</b>
Algeria	878,660	7%	6%	87%
Egypt	3,359,660	34%	65%	0%
Libya	143,960	50%	42%	2%
Morocco	1,767,380	11%	6%	82%
Tunisia	1,554,760	1%	3%	95%
<b>North Africa totals</b>	<b>7,704,420</b>	<b>19%</b>	<b>32%</b>	<b>48%</b>
<b>MENA TOTALS</b>	<b>15,087,580</b>	<b>23%</b>	<b>50%</b>	<b>25%</b>

الجدول رقم 63: استخدام اللغات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
الشكل رقم 36: استخدام اللغات في منطقة ش.أ.ش.إ. المصدر:

Carrington Malin, *Middle East & North Africa Facebook Demographics*.  
[http://www.spotonpr.com/wp-content/uploads/2010/05/FacebookMENA\\_24May10.pdf](http://www.spotonpr.com/wp-content/uploads/2010/05/FacebookMENA_24May10.pdf), p5.6.

من خلال الشكل والجدول أعلاه توسع استخدام اللغات الأجنبية باختلافها مقارنة باستخدام اللغة العربية؛ تتراوح نسبة استخدام اللغات الأجنبية 70 % في كل الحالات، وصلت حد 99% في تونس، و أكثر من 80% في معظم دول الخليج العربي وشمال إفريقيا.

وقد نشر موقع Internet World Stats<sup>(\*)</sup> إحصاءا يتعلق باللغات العشر الأولى الأكثر استخداما على شبكة الإنترنت لعام 2010 وكانت المرتبة الأولى من نصيب اللغة الإنجليزية بعدد مستخدمين فاق 536 مليون تمثل 27.3% من إجمالي مستخدمي الإنترنت، تلتها في المرتبة الثانية اللغة الصينية والتي تجاوز عدد مستخدميها 444 مليون أي 22.6% من مجموع المستخدمين. أما المرتبة الثالثة فكانت للغة الأسبانية حيث وصل عدد مستخدميها إلى حوالي 153 مليون مستخدم بنسبة 7.8% من إجمالي عدد المستخدمين. في حين تراجعت اللغة الفرنسية من المركز الخامس إلى المركز الثامن.

(\*) Internet World Stats is an International website that features up to date world Internet Usage, Population Statistics, Travel Stats and Internet Market Research Data, for over 233 individual countries and world regions.

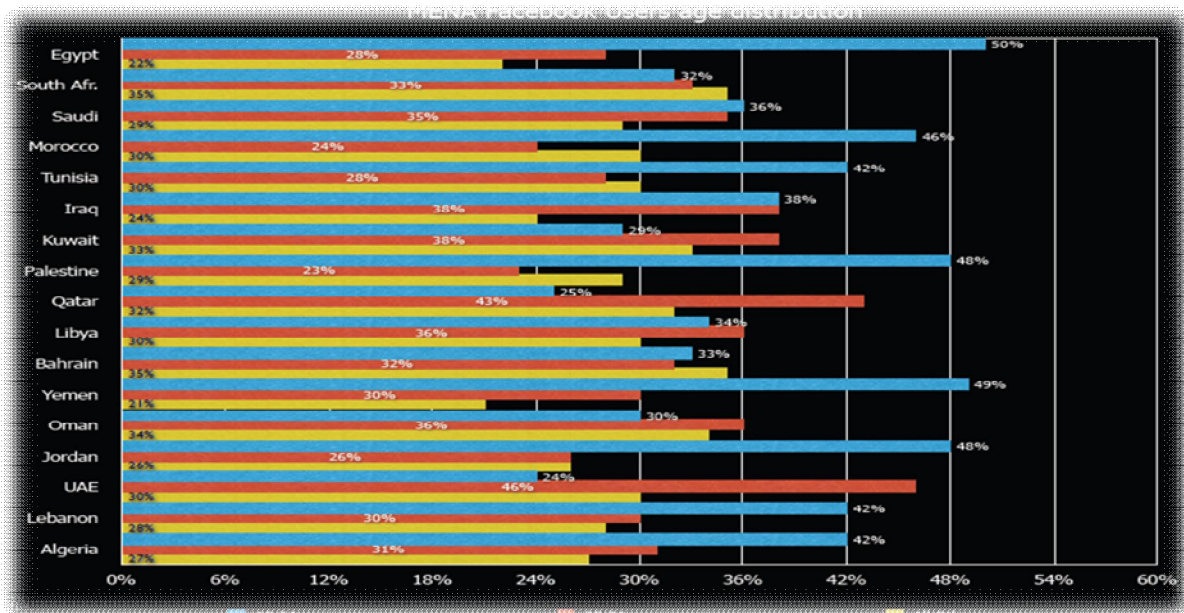


تعبّر هذه النسب عن ارتفاع المستوى التعليمي لمستخدمي الانترنت، بلغ حداً يمكنهم من التواصل الاجتماعي بلغة أجنبية. للتأكد من فرضية ارتفاع المستوى العام التعليمي نحاول اختبار ذلك من خلال نسبة من يستخدمونها مقارنة بالمجتمعات الأصلية، ثم الفئات التي تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي.

إن غلبة مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي كنسبة مئوية من المجتمع تجعل الحديث عن ارتفاع المستوى التعليمي إمكانية، ويمكن الاعتماد عليها لإطلاق حكم عام على المجتمع بارتفاع المستوى التعليمي، لأنه لا يمكن تمديد الاختبار إلى فئات لا تجيد الكتابة والقراءة أصلاً بل يقتصر ذلك على الفئات القادرة أصلاً بحكم مستواها التحكم في تقنيات التواصل الحديثة.

يوضح الشكل رقم 36 نسباً متدنية نسبياً؛ إذ شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة الاستثناء بمعدل يفوق 40%، و5 دول دون 30% وباقي الدول دون 20%، مع ملاحظة أن 6 دول لا تتجاوز فيها النسبة الـ 10%، تتوافق هذه النسب مع نسب انتشار الأمية في الدول العربية على العموم، ما يعني أن انتشار استخدام اللغات الأجنبية مقتصر أصلاً على الفئات المتعلمة، وبالتالي لا يمكن اعتمادها كمعيار لإطلاق أحكام عامة على المجتمع متعلقة بالتعليم والأمية بقدر اقتصارها على المستوى التعليمي للمتعلمين.

يؤكد ذلك الفئات العمرية المستخدمة لمواقع التواصل الاجتماعي سيما الفيسبوك؛ إذ يظهر الشكل رقم 37 المتضمن الفئات العمرية المتغلغلة للفيسبوك.



الشكل رقم 37: الفئات العمرية المتغلغلة للفيسبوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2011.

Yasser AlKharobi, yasseronline.me, MENA Facebook Users in

المصدر:

<http://www.slideshare.net/YasserKharobi/mena-facebook-in-6m-February-2011>, p07.

تمثل الفئات العمرية بين 18 و 34 سنة أكثر الفئات المستخدمة والمتواصلة عبر الفايبرسوك الأغلبية الساحقة، وهي الفئات المتعلمة في المجتمعات عموماً، إذ أن الفئات التي تمسها برامج محو الأمية هي الأكبر سنناً من الأعمار المتواصلة عبر الانترنت.

### المطلب الثالث: ما الذي تتيحه مواقع التواصل الاجتماعي -الفايسبوك نموذجاً-

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي: "مجموعة من المواقع الكترونية التي تقوم على جمع أصدقاء/زملاء عمل/أصحاب اهتمامات مشتركة..الخ في مكان واحد وتتيح لهم إمكانية التواصل ومشاركة المحتوى والنقاش والبحث والتعليق وغيرها من الوسائل التي تثقل مفهوم التواصل الاجتماعي"<sup>(1)</sup>.

تستند هذه المواقع على ميزة ويب 2.0 التي أتاحت فرصة مشاركة البرامج والمحتوى من خلال إدخال البرنامج في التطبيق الذي يعمل به الموقع كما في فيسبوك مثلاً أو المدونات، كما ظهرت فكرة محاكاة التطبيقات المكتبية على الويب حيث يمكن استخدام تطبيقات مكتبية كثيرة، وميزات أخرى كثيرة أتاحتها لنا الويب 2.0 . إلا أنه تبقى الفكرة الأهم هي إدخال مفهوم المشاركة ضمن أساسيات التطوير حيث أن المواقع التي بنيت على تقنية الويب 2.0 لا تعتبر حزم برمجية جامدة بقدر ما تعتبر تطبيقات يمكنك المشاركة في تطويرها ومشاركة المحتوى الذي يريده المتصفح من خلال هذه التطبيقات.

تعتبر الويب 2.0 تطوراً في مجال الانترنت؛ إذ كانت مجرد صفحات ثابتة المحتوى، وأحادية الاتجاه من المرسل إلى المستقبل، وهذا ما يعرف في هذا الميدان بالويب 1.0. ظهر بعدها الويب 1.5، قدم إمكانية وجود أكثر من قائم على المضمون من جهة ومنح للزوار إمكانية التعليق عليه، ثم تطور الوضع بظهور الويب 2.0.

وبالتالي فإن:

مفهوم المشاركة أخذ ثقلاً في نشر المحتوى بعد ظهور الويب 2.0 لم يعد المحتوى المنشور على المواقع الإلكترونية ينتج فقط عن طريق متخصصين أو عن القائمين على إدارة المواقع الإلكترونية بل تغير مفهوم النشر من إنتاج المحتوى من فرد/مجموعة يستقبله المستخدمون إلى إنتاج المحتوى من مستخدم/مستخدمين يستقبله مستخدم/مستخدمين آخرون، يمكن أن نرى هذا المفهوم في أبسط صورة في التدوين حيث يقوم مستخدم بكتابة تدوينة، يتلقاها مجموعة من زوار مدونته، أو تقوم مجموعة بإنتاج فيلم ونشره على يوتيوب لتلقاها مجموعة أخرى من المستخدمين، وهذا المفهوم أثر بشكل واضح في تعزيز حرية الرأي والتعبير.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الانترنت في خدمة حرية التعبير. القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، د.ت.ن، ص 17.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 17

باستخدام هذه الميزة أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي نقلة نوعية وباعثا رئيسيا في حشد المواطنين في مصر من خلال فيديو على اليوتيوب لمظاهر تعذيب المعتقلين في أقسام الشرطة المصرية، ومواكبة التحكم في مضمون هذه المواقع للأحداث في مصر وتونس وسوريا واليمن وغيرها من الدول العربية. - سنبرز ذلك في موضع آخر من البحث -

في دراسة لمضمون الفيسبوك، للخبرة في مجال شبكات التواصل الاجتماعي وسام فؤاد، فإن 60% من مستخدمي الفيسبوك في المنطقة العربية يستغلونه للتسلية والمتعة، بينما يستخدمه 40% لأهداف سوسيواجتماعية. من بين 60% من مستخدمي الفيسبوك لأهداف اجتماعية يستخدمه 60% لغرض التواصل مع الجنس الآخر<sup>(1)</sup>.

في دراسة مسحية لحوالي 1500 مشترك في الفيسبوك في عدد من البلدان العربية، اعتبرت فؤاد وسام أن المضامين السياسية لمنشورات المستخدمين للانترنت لا تتجاوز 25 %، وأن حوالي 25 % من السياسيين فقط في المنطقة العربية يستخدمون الفيسبوك لتقديم آرائهم وتوجهاتهم السياسية وتقديم قضايا عامة للمجتمع<sup>(2)</sup>.

تغير الوضع بشكل واضح بعد الاحتجاجات التي عرفتها تونس ومصر في عام 2011؛ إذ قدمت كلية دبي للإدارة الحكومية في دراسة بشكل استبيان، أجري الاستبيان عبر شبكة الإنترنت منذ منتصف أغسطس حتى منتصف أكتوبر 2011، واستهدف ذكورا وإناثا من كافة الأعمار من كافة البلدان العربية الاثنتين والعشرين. وقد أتم 469 شخصا مشاركتهم بشكل كامل، بمشاركة نسائية بنسبة 62 % من هذه الإجابات. سُلط الضوء على ثلاثة بلدان عربية - هي السعودية ومصر والإمارات، لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بين المشاركين من البلدان المختلفة. هذا وقد تراوحت أعمار المشاركين في الاستبيان بين 15 و 40 عاماً في أغلبها، معظمهم حاصلون على درجة البكالوريوس على الأقل (ويحمل 40 % منهم درجة الماجستير أو أعلى)<sup>(3)</sup>.

أوضحت الدراسة أن استخدامات الفيسبوك في المنطقة العربية مختلفة، تتراوح بين الحصول على الأخبار والمعلومات، التواصل الأسري، التعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية، المشاركة في الشأن العام.

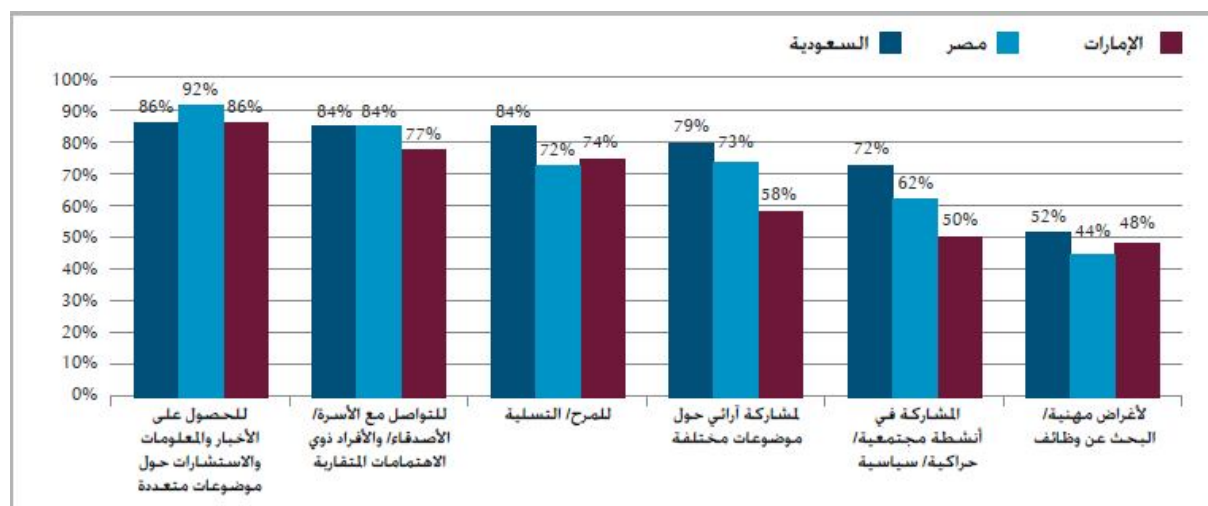
(1) Wessam Fauad, **Facebook and the Arab Youth Social Activism or Cultural Liberation?**. World Security Institute (WSI), 2009, p95.

[http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/103114/ichaptersection\\_singledocument/8bae3010-9536-48ab-85cd-68367eddc70f/en/Chapter+7.pdf](http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/103114/ichaptersection_singledocument/8bae3010-9536-48ab-85cd-68367eddc70f/en/Chapter+7.pdf)

(2) Ibid, p98

(3) كلية دبي للإدارة الحكومية، دور الاعلام الاجتماعي في تمكين المرأة. مرجع سبق ذكره ، ص 06.

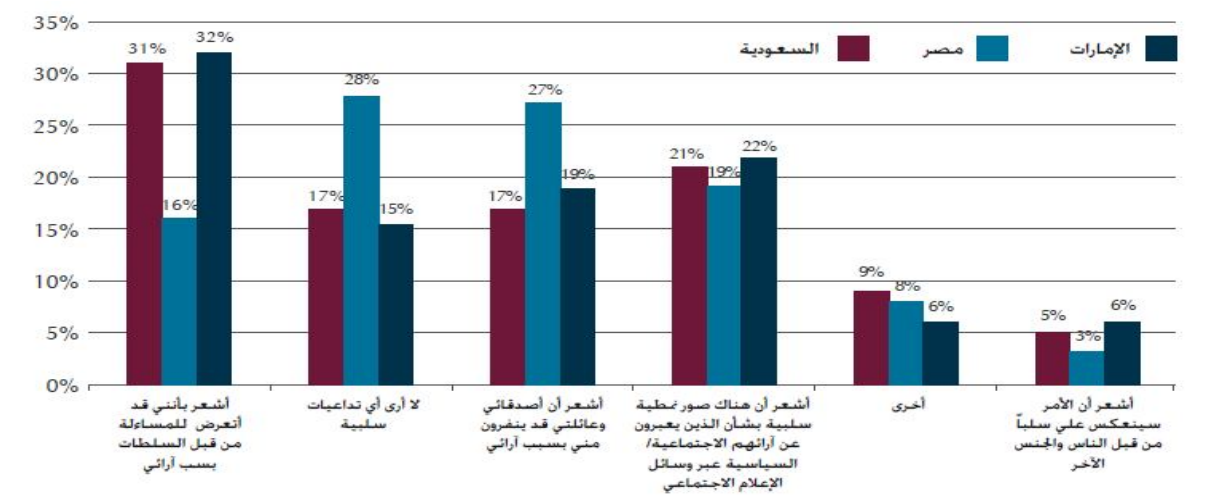




الشكل رقم 38: لماذا تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعي؟

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

توافقاً مع السياق المجتمعي العام، وبالرغم من مما توفره شبكات التواصل الاجتماعي من توسع دائرة الأصدقاء، والحد من التواصل وجها لوجه، إلا أن المستجوبين عبروا عن خشيتهم من التعبير عن آرائهم بصراحة، تفادياً لتبعات ذلك.



الشكل رقم 39: ما هي التداعيات السلبية المحتملة من وجهة نظرك نتيجة التعبير عن آرائك الاجتماعية/السياسية عبر وسائل الإعلام الاجتماعي؟

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

يظهر الشكل أعلاه، أن ثلث المصريين فقط لا يرى أي تبعات في التعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مقارنة بـ 15% من الإماراتيين و 17% من السعوديين فقط من المصريين عبروا عن خشيتهم من السلطات السياسية في حالة التعبير عن آرائهم السياسية والاجتماعية، في حين عبر حوالي ثلث الإماراتيين والسعوديين عن نفس الرأي. من جهة أخرى عبر حوالي ثلث الإماراتيين والسعوديين من خشيتهم من المساءلة من قبل السلطات حول هذه الآراء.

تجدر الإشارة إلى أن إجراء هذا المسح في مصر توافق مع تقديم الرئيس الأسبق حسني مبارك استقالته، لذلك، ما مسح توسع نطاق الحريات السياسية وحرية الرأي والتعبير، خاصة مع الاستخدام الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي في تنسيق التظاهرات.

## المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي، إعادة النظر في مفهوم رأس المال الاجتماعي.

عندما ينضم شخص لموقع من مواقع التواصل الاجتماعي، يبدأ بإنشاء صفحة خاصة به، تتضمن معلومات شخصية، وبعض العبارات الدالة عن التوجهات الخاصة، لكن الملاحظ في كل هذا أن القضية تقتصر على سلوكيات فردية للأشخاص، وقد تتسوع إلى مجموعات ومجتمعات افتراضية، إلا أن السؤال المطروح هو: كيف تتحول السلوكيات الفردية إلى تيار مجتمعي كالذي عرفته دول عربية مثل تونس ومصر عام 2011؟

طرح Mark Granovetter تساؤلاً محورياً في مقال له بعنوان "The Strength Of Weak Ties" قوة الروابط الضعيفة<sup>(1)</sup>، استلها بنقطة ضعف في علم الاجتماع -حسب رأيه- تكمن في عدم الربط بين التفاعلات الجزئية والنمط المجتمعي. ننطلق من هذا التساؤل لنطرح نفس السؤال كيف يمكن لأفراد يتموقعون خلف أجهزة الكمبيوتر في منازلهم المتباعدة جغرافياً من التوصل إلى اتفاقات واسعة النطاق حول مضمون ومكان التجمع في دول مثل تونس ومصر؟ أحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مستويات التحليل في التأثير السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وتقديم تفسير لآلية توسع العلاقات الاجتماعية ثم السياسية.

## المطلب الأول: مستويات التحليل في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على المجال السياسي

في إطار الربط بين المستويين الجزئي (الفرد/المواطن) والكلبي (المجتمع)، تقدم مستويات التحليل التي قدمها جون آرنه Jan Hanrath و لجنى كلاوس Claus Leggewie إطاراً علمياً للآثار السياسية للعلاقات الاجتماعية وقبلها التغييرات التي قد تعرفها سلوكيات الأفراد، نحاول إسقاط مستويات التحليل هذه على الاحتجاجات في مصر وتونس.

يفترض الباحثان خمس مستويات للتحليل هي: التحول لدى الفرد، العلاقات بين الجماعات، والعمل الجماعي، الاهتمام الخارجي، سياسات النظام لمواجهة استخدام قنوات التواصل الاجتماعي (يتم تضمين المستوى الخامس في المستوى الثاني -العلاقات بين الجماعات- نظراً لارتباطهما الوثيق بالفعل/رد الفعل).<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Mark Granovetter, The Strength Of Weak Tie. American journal of sociology, vol78, issue 6, may 1973, p1360.

[<http://sociology.stanford.edu/people/mgranovetter/documents/granstrengthweakties.pdf>], (12.06.2012).

<sup>(2)</sup> Jan Hanrath, Claus Leggewie, **Revolution 2.0? The Role of Digital Media in Political Mobilisation and Protest**. In: Tobias Debiel (ed), **Global Trends 2013**, Dechenstrasse : Development and Peace Foundation, 2012, p43.

**التحول لدى الفرد:** وهو أدنى مستوى للتحليل، من خلال دراسة ميدانية لمعهد الولايات المتحدة للأمن بعنوان *blogs and bullets new media in contentious politics* يرى مجموع الباحثين القائمين على التقرير بأن الفرد يكتسب مهارات أكبر للتواصل عبر صفحات التواصل الاجتماعي، من خلال تعرضهم للإشراك السياسي من جهة، وكذا فتح مجالات أكثر ملائمة لشروط شكلية موجهة نحو فئات مجتمعية بذاتها، كالنساء والأفراد الذين يعيشون وضعاً مشتركاً.

بالنظر لما قدم سلفاً في البحث، فإن غياب فضاءات التواصل الاجتماعي، وانخفاض مستويات الثقة خلق نوعاً من القطيعة المجتمعية البينية في البلدان العربية، ما أدى إلى غياب إطار تدريبي لاكتساب مهارات التواصل، وهو ما وفرت فضاءات التواصل الاجتماعي ممثلة أساساً في *facebook and twitter*.

من جهة أخرى في دراسة ميدانية أخرى لـ Ellison, N., Steinfeld, C., & Lampe, C عام 2007 أكد الباحثين التغيرات التي قد تحدث في شخصية المنخرط في شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها فضاء للتواصل الاجتماعي، خاصة ما ارتبط منها بنظرة الفرد لذاته -قيمة تقدير الذات<sup>(1)</sup>؛ إذ يستخدم الأفراد الذين لا يرون أن رأيهم مؤثر في تسيير الشأن العائلي أو العام إلى هذه المواقع قصد تبرير آرائهم وشرحها، ما قد يكسبهم مؤيدين وداعمين لتوجهاتهم، تسمح هذه الآلية -بمرور الوقت- باكتساب ثقة بالنفس تعتبر كأرضية لمساعي الاقتناع الذاتي بإمكانية التغير، وبعدها إقناع الغير بذلك.

تتلاءم هذه الفكرة ومستوى اللاتقوى في النفس وعدم الاعتداد بالنفس لدى المواطن في البلدان العربية، يظهر ذلك من خلال السؤال الذي طُرح في استبيان مشروع قياس الديمقراطية: حدد موقفك من العبارة التالية: للمواطنين القدرة على التأثير في سياسات الحكومة. وكانت النتائج متطرفة نحو السلبية، في نفس السياق عبرت روبرتسون مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سابقاً بأن المواطن أصبح يعتبر الحياة السياسية "من اختصاص الكبار".

إن ما عرفته البلدان العربية ومنها تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن عامي 2011 و 2012 من احتجاجات عارمة متواصلة زمنياً وإن كانت منقطعة جغرافياً، تدل على إيمان ذاتي بالقدرة على التغير، متجاوزين فكرة استحالة التغير النابع، وكذا متجاوزين لأسبعية الاستقرار على الثورة من أجل التغير، وبالتالي حدث تغير ما في إجابات مفترضة لنفس الشعوب على السؤال رقم 225 في جزئه الثاني.

(1) Charles Steinfeld, Nicole B. Ellison, Cliff Lampe, *Social capital, self-esteem, and use of online social network sites: A longitudinal analysis*. *Journal of Applied Developmental Psychology* 29, 2008, p435.

**العلاقات بين الجماعات:** تفيد التقارير المتضمنة للحقوق السياسية والمدنية انحصارا واضحا للتمكين السياسي، يتضح ذلك من خلال ما أوردناه في ما سبق من البحث، خاصة ما تعلق منه بتصنيف الديمقراطية وحرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات، دعم ذلك اللارغبة التي يبديها المواطن في البلدان العربية في الخوض في العمل الطوعي والحزبي بالرغم من أن الدراسة حاولت استجداء السبب الحاسم لذلك إلا أن ذلك لم يُستج، وعزي ذلك إلى الاستكانة للسلطة التنفيذية كأب، مدبر، مسير لا يتعرض للمحاسبة. ماذا لو طرحنا قضية التكلفة المادية والزمنية التي يتطلبها الفعل الطوعي والحزبي الفعال، أو إلى غياب "المكان الثالث"؟

في هذا الصدد يطرح الأستاذ علي محمد رحومة فكرة مفادها أن الانترنت عموما أتاحت المجال لإعادة النظر في علم الاجتماع الواقعي إلى علم الاجتماعي الافتراضي، مستندا إلى ما قاله هارولد راينغولد الذي اعتبر أن "الروابط الاجتماعية في الأمكنة الثالثة تفرز قوتها وتربط بين الناس بعلاقات لا يمكن تكوينها في غيرها من الأمكنة الرسمية"<sup>(1)</sup>، ما جعلها -مواقع التواصل الاجتماعي- فضاء مثاليا للأمكنة الثالثة.

ننتقل بهذه القناعة إلى المجتمعات الافتراضية بدل الواقعية، التي عرفها راينغولد بأنها "تجمعات اجتماعية، تنشأ من الشبكة، حين يستمر أناس بعدد كاف، في مناقشتهم علنيا، لوقت كاف من الزمن، بمشاعر إنسانية كافية لتشكيل شبكات من العلاقات الشخصية في الفضاء السيبري"<sup>(2)</sup>. بالمقابل بدل الحديث عن رأس المال الاجتماعي الملزم لبوتنام نتحدث عن رأس المال الاجتماعي الافتراضي الذي يتميز بمجموعة خصائص هي:

- 1- إطار اجتماعي لتداول المعلومات، تفترض هذه المعلومات حدا أدنى من التوافق والقابلية للتداول.
- 2- اللاحدود في وصول المعلومة.
- 3- تعاون بين الافراد دون أي بيروقراطية ولا مقابل مادي، ودون تكلفة.

بالعودة إلى تقارير التنمية الإنسانية العربية، وتحليل مضمون استبيان مشروع قياس الديمقراطية، نلاحظ الرقابة الشديدة الذي تمارسه الأنظمة في البلدان العربية على تأسيس وفعالية الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي تعاني في أغلبها من عقبات مرتبطة بالجانب المادي، أثر ذلك على الرغبة في النشاط السياسي والنشاط الطوعي، ما أثر بدوره على النقاشات الجادة حول القضايا العامة المرتبطة بالإصلاحات والفساد، أو القضايا واسعة الاهتمام. فشبكات التواصل الاجتماعي أعادت النظر في قدرة الأنظمة السياسية المسيطرة على المراقبة الفعلية لنشاط الأفراد، وحركية المعلومات.

<sup>(1)</sup> علي محمد رحومة، علم الاجتماع الآلي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2008، ص 64.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 64.

يمتد انهيار المنظومة الرقابية إلى المجال الاجتماعي، فهي فضاءات رحبة مفتوحة للتمرد والثورة - بداية من التمرد على الخجل والانطواء وانتهاء بالثورة على الأنظمة السياسية مروراً بالتمرد على الأخلاق العامة. من أسباب ذلك أن المجتمعات الافتراضية تتيح لروادها التخفي، وعندما يستخدم هؤلاء أسماءهم الحقيقية لا يشعرون بنفس الحرج أو الارتباك الذي يشعرون به في المواجهات الواقعية.

كملتسم المجتمعات الافتراضية بدرجة عالية من اللامركزية وتنتهي بالتدريج إلى تفكيك مفهوم الهوية التقليدية في المجتمعات الافتراضية أركان وزوايا وفيها مراكز تأثير مختلفة لا تنتهي إلى مرجع منفرد، وهي بتعبير ريننجر وشومار Renninger and Shumar فضاءات طوباوية متعددة heterotopia - على الأقل من وجهة نظر من يتمتعون بالإقامة فيها، أما من يدير تلك المجتمعات (1).

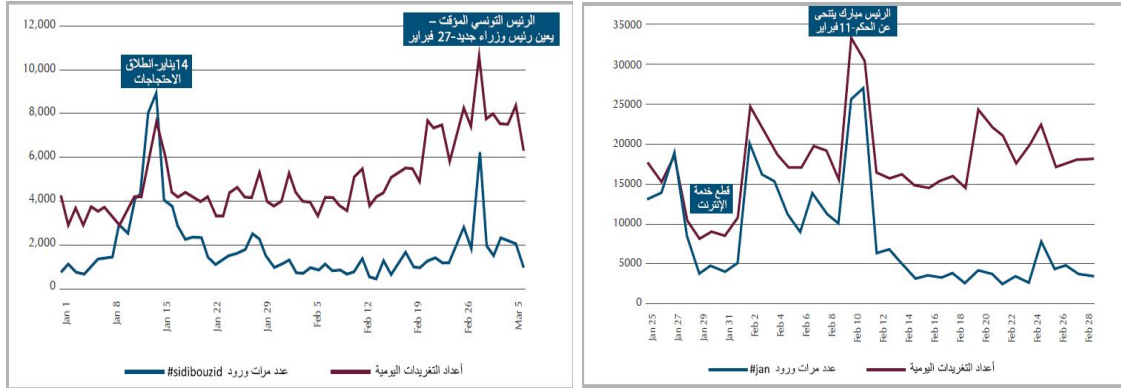
**تسهيل الفعل الجماعي:** يؤكد الدكتور فتحي حسين عامر في كتابه "وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك" بالقول: "ويبدو اليوم أن هذا التفاعل والحوار والجدل والنقاش السياسي والفكري والاجتماعي قد أفرز حالة من الوعي المختلف والذي يمكن أن يكون ضمن روافد عديدة أحد مفجرات ثورتى تونس ومصر، أو على الأقل من بين عوامل تنسيقها وتحركها" (2). بهذا يكون أهم شروط التظاهر قد تحقق، وهو الوعي بضرورة التوجه نحو الفعل الجماعي.

وان كانت هناك ميزات أخرى تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي متمثلة أساساً في التحكم في التكاليف المادية لطرق تنظيم المظاهرات مقارنة بالماضي، وغياب عامل إمكانية التغطية الجغرافية الشاسعة وكذا عدم القدرة على التحكم في عاملي الزمن والاحتمال، إضافة إلى العراقيل التي تخلقها الأنظمة السياسية للتظاهر سواء إعلامياً أو أمنياً أو بيروقراطياً، إلا أن أهم تسهيل قدمته الوسائط الاجتماعية هو إمكانية استخدام العواطف كإطار تحفيزي لتبادل المعلومات؛ تمثل بذلك جسر الربط بين سلوك الفرد والتيار المجتمعي. ومثال ذلك صفحة "كلنا خالد سعيد" التي قام بتأسيسها الناشط المصري وائل غنيم في 10 جوان 2010 تضامناً مع الشاب المصري خالد سعيد الذي توفي بعد تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي مخبرين تابعين للشرطة بقسم سيدي جابر بمدينة الإسكندرية، وتجاوزت الصفحة حاجز الـ 4 آلاف عضو خلال أقل من ساعة واحدة (100 ألف خلال ثلاث أيام و184000 في خلال 10 أيام) من نشر خبر مقتل خالد سعيد بسبب الضرب والتعذيب، ما يدل على حالة الغضب الشعبي الذي تصاعد عبر موقع الفيسبوك احتجاجاً على مقتله. وتعتبر من أكبر الصفحات المصرية على

(1) Renninger, K Ann and Shumar Wesley, **Building Virtual Communities**. Cambridge: Cambridge University Press, 2002. p27.

(2) عامر فتحي حسين، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص189.

موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق فقد تجاوز عدد المعجبون بهذه الصفحة 2000000 -مليون- شخص ، وهناك صفحة أخرى تابعة لها ناطقة باللغة الإنجليزية وهي صفحة We Are All Khaled Said، ولها أيضا حساب تابع لها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر.<sup>(1)</sup> ظهر الفعل التعاطفي كذلك في التداول المتزايد لكلمات دالة على الاحتجاجات على مواقع التواصل الاجتماعي.



الشكل رقم 40: اعداد التغريدات اليومية وعدد مرات ورود "jan25" و sidibouid. في مصر وتونس على التوالي. المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية ، مرجع سابق، ص 22.

نلاحظ من خلال الشكلين تلازم التغيرات الكبيرة في مسار وحجم التظاهرات وردود الأفعال بارتفاع مطرد في استخدام الكلمات الدالة على الفعل/رد الفعل المجتمعي. في نفس السياق حاولت الأنظمة السياسية في عدد من البلدان العربية وإيران قبلها بتثبيط مستوى التعاطف المجتمعي والاندفاع العام من خلال وقف تبادل المعلومات والتجيش العاطفي.

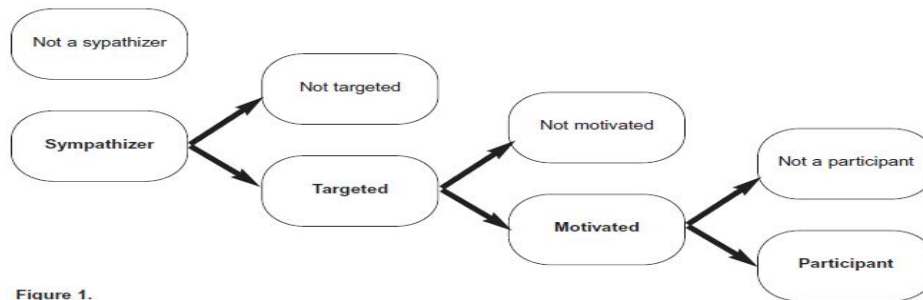


Figure 1.

الشكل رقم 41: مسار التأثير خلف فضاء تواصل للتعاطف.

المصدر:

Jacqueline van Stekelenburg, Bert Klandermans, **The social psychology of protest**. Paper presented to International Sociological Association.

<sup>(1)</sup> أحمد عادل الشاعر، نرصد البدايات الأولى لصفحة "كلنا خالد سعيد" .. هنا انطلاق شرارة الثورة.

<http://dawlnews.com/?z=pr&ID=38329&L=A>, (05.01.2013).

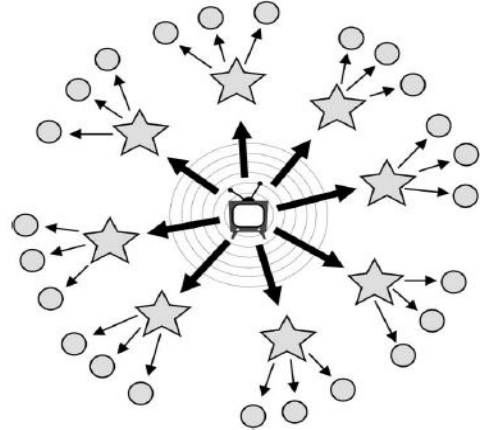
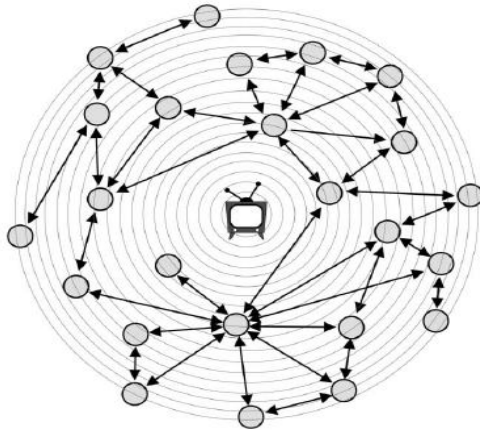


[areasofstaff/isppsummeracademy/instructors/Social%20Psychology%20of%20Protest,%20Van%20Stekelenburg%20%26%20Klandermans.pdf] ,p07.

تتجاوز العواطف والتجيش المرتكز على التضامن السؤال عن هوية المشاركين في التظاهر، متعاطفين، متضررين. يمثل الشكل التالي المستهدفين بالتعاطف والمرشحين للمشاركة في التظاهر.

لكن، في كل الأحوال لا يعني الإعجاب بالضرورة تعاطفاً، ولا يعني التعاطف في كل الأحوال المشاركة، هذه من وجهة نظر المتشائمين للدور السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، في حين يرى المتفائلين بأنه يكفي الضغط الإشراكي لجعل المواطنين على الأقل واعين بمسار الأحداث، وجعلهم على دراية بالمبادرات وتطور الأحداث.

**صحافة المواطن، ورد الفعل الدولي "اكتساب التعاطف العالمي":** برزت "صحافة المواطن" كأحد أبرز عوامل نقل المعلومة في الحراك الشعبي الذي تشهده المنطقة العربية مؤخراً، هذه الصحافة غير التقليدية التي لا تلتزم بالشروط المتعارف عليها للممارسة الصحفية كالعضوية الإلزامية، تؤكد أن الصحافة لم تعد مهنة نخوية؛ إذ أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في الفاعلين والمتلقين للمعلومة، وكذا في قاعدة نشر المعلومة من الفرد إلى المجموع (from one to many) والاعتماد على نشر المعلومة من الكل إلى الكل (from many to many) وذلك بالاعتماد على مواطنين صحفيين.



الشكل رقم 42: نموذج نظرية تدفق الاتصال ذو الخطوتين و النموذج الشبكي للتأثير.

المصدر:

Duncan J Watts, Peter Sheridan Dodds, **Influentials, Networks, And Public Opinion Formation**. U.S.A: **Jurnal Of Consumer Research**, vol 34, December 2007. p6 .  
[<http://www.digitaltonto.com/wp-content/uploads/WattsandDoddinfluentials.pdf>].



بهذا التحول في المتلقين والصانعين التقليديين "للحقيقة"، فقدت الأنظمة السياسية في البلدان العربية نمط الاتصال الهرملي (الهرمي) أحادي الاتجاه؛ إذ أن التفاعلية في صحافة المواطن والتي تعتمد على مجموعة من التمثيلات المشتركة لمجموعة الأفراد وذلك من أجل أن تكون عملية الاتصال منسجمة ومتناسقة وحاملة للذكاء جمعي، "وفرت فرصة تقييم ونقد أداء وسائل الإعلام وجعله ظاهراً بل مؤثراً وبقوة في عملية التلقي في هيئتها التفاعلية الحديثة. ويعود ذلك إلى خروج الإعلام والاتصال من وضع هرمي قديم إلى شبكي حديث، ومن جماهيري إلى فردي شخصي، وهو ما قلب وظيفة المتلقي ليتحول في نفس الوقت إلى باث ومرسل"<sup>(1)</sup>.

نتقل بهذا المنطق من نظرية تدفق الاتصال ذو الخطوتين (Two Step Flow Theory) التقليدية، والتي يمكن إسقاط مضمون قادة الرأي فيها على الواقع السياسي في البلدان العربية من خلال قادة الأحزاب السياسية والكثير من منظمات المجتمع المدني الصورية، إلى النموذج الشبكي.

بغض النظر عن الهدف من الدعم الدولي لبعض الاحتجاجات وتجاهل بعضها من قبل الدول العظمى والمنظمات الدولية والإقليمية، يبقى تأثير الشرعية الخارجية وتفعيل مبدأ عالمية حقوق الإنسان والتدخل الإنساني على الأنظمة السياسية تأثيراً حاسماً في تصديدها للاحتجاجات الشعبية، مستنداً -الدعم الدولي- في ذلك على الصور والأفلام التوثيقية لطرق تصدي هذه الأنظمة للاحتجاجات، وكذا الزخم الشعبي لها، داخليا وخارجيا. فشبكات التواصل الاجتماعي والوسائط الاجتماعية الحديثة أتاحت فرصة الاتصال الخارجي، ونقل صور "غير رسمية" عن الهبة المجتمعية ضد الأنظمة السياسية في تونس، مصر، ليبيا، تونس، سوريا ... . ففي ليبيا، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات وطالبت بتدخل المحكمة الجنائية الدولية تلاحق تحضير رد عسكري. وفي سوريا، بعد بعض التردد، تحالفت القوى الدولية مع حركة المعارضة السلمية واستهدفت حكومة الرئيس بشار الأسد بعقوبات على أفراد، استتبع بدعم عسكري سري وعلمي. إلا أنه في دول أخرى كان تعامل الغرب مع انتفاضات الشعوب أكثر تردداً وأقل يقيناً؛ ترددت الحكومة الأمريكية في مواجهة رئيس مصر، حسني مبارك، وكانواً ينظر إليه على أنه دعامه قوية لـ"استقرار المنطقة". وكانت فرنسا متمسكة بنفس النهج برئيس تونس، زين العابدين بن علي، إلى أن أوشك على السقوط. وبالمثل، لم تمارس الحكومات الغربية ضغوطاً فعالة على حكومة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

لا يمكن إغفال الدعم المعنوي الذي تلقاه المصريون باختيار النظام السياسي بقيادة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بتاريخ 14 جانفي 2011. والدعم الذي تلقاه اليمنيون والسوريون والليبيون من اختيار الأنظمة في تونس ومصر، مسار ذلك الدعم كان موثقاً عبر صفحات اليوتيوب والفيسبوك والتويتر، ومادة تداول إعلامي عالمي وبيني على وسائط التواصل الإعلامي (انظر الأشكال السابقة عن تردد كلمات دالة).

(1) جمال الزرن، صحافة المواطن : المتلقي عندما يصبح مرسل. تونس: المجلة التونسية لعلوم الإتصال، العدد 51-52 السنة 2009، ص62.

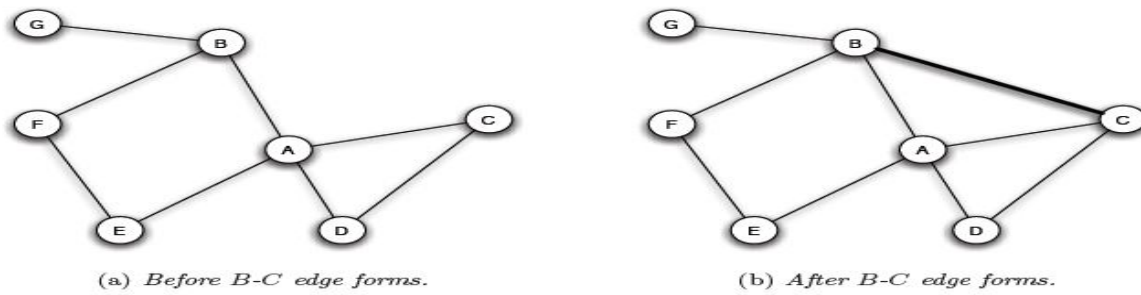
### المطلب الثاني: آلية تحول السلوك الفردي إلى نمط مجتمعي

يصف تحليل الشبكة الفحص العلمي المنظم للشبكات بمستوى مجرد بغرض الكشف عن مواصفاتها وظروفها وطريقة عملها وقدراتها وميزاتها. ما يعني أن أساس تحليل الشبكة هو فحص العلاقات؛ فهو يلقي الضوء على الروابط والتفاعلات بين عدد محدد من العناصر.

في نظريته عن التضمين، ألقى عالم الاجتماع الأمريكي مارك جرانوفيتز Mark Granovetter عام 1985 محاضرة حول كيفية تحول الإجراءات في الروابط الاجتماعية إلى التوجه الفعال. وذلك انطلاقاً من دراسة سابقة في إطار أطروحته للدكتوراه؛ إذ انطلق جرانوفيتز من دراسة ميدانية حول الطرق الشائعة للحصول على العمل في ستينيات القرن العشرين، واكتشف أن الفاعل الحاسم للحصول على العمل هم أصدقاء الأصدقاء أو أصدقاء الإخوة، أي أصدقاء الدائرة الاجتماعية المقربة، ليضع القاعدة التالية:

إن وجد شخصان في شبكة اجتماعية واحدة لديهما صديقاً مشتركاً، هذا يعني وجود إمكانية لعلاقة مباشرة بينهما مستقبلاً.<sup>(1)</sup>

انطلاقاً من هذه القاعدة "البسيطة"، أطلق جرانوفيتز على مفهوم الشبكات الاجتماعية وما ينتج عنها مفهوم "قوة الروابط الضعيفة". تستمد هذه الروابط الضعيفة قوتها من طبيعة المعلومات والخدمات المتبادلة التي يُفترض أنها غير متوقعة. يُطلق على الروابط بين الحلقات الاجتماعية المختلفة مصطلح "جسور"، تربط هذه الجسور بين "الحواشي". يتضح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم 43: طريقة تشكل الجسور بين الحواشي.

المصدر:

David Easley and Jon Kleinberg, Networks, Crowds, and Markets: Reasoning about a Highly Connected World. Cambridge : Cambridge University Press, 2010, p48.

<sup>(1)</sup> David Easley and Jon Kleinberg, op.cit, p48.

فالدراصة بهذه الطريقة تتخذ مستويين؛ المستوى الأول هيكلي يدرس مسار توسع امتداد الجسور، والمستوى الثاني بيئي "بين الأشخاص" ويدرس نتائج علاقات الصداقة. وتعتمد على ثلاث أسباب رئيسية لقوتها التفسيرية هي: الفرصة في التواصل في حال وجود فضاء تواصل، الثقة الناتجة عن المعلومات الجديدة والخدمات غير المتوقعة، وكثافة التواصل غير المكلف. كما يشير الباحث الاجتماعي مارك غرانوفيتز فان هناك قوة تكمن في العلاقات الضعيفة وهكذا فان من نعرفهم من الأصحاب وليس الأصدقاء يشكلون أهم مرجعية لنا لاستلهم الأفكار والمعلومات وتسمح الشبكة العنكبوتية لنا باستثمار قوة هذه العلاقات غير المتينة استثماراً جيداً، فالشبكة تؤمن للأفراد انتشاراً إبداعياً وعلاقات تعاون مشتركة هائلة.

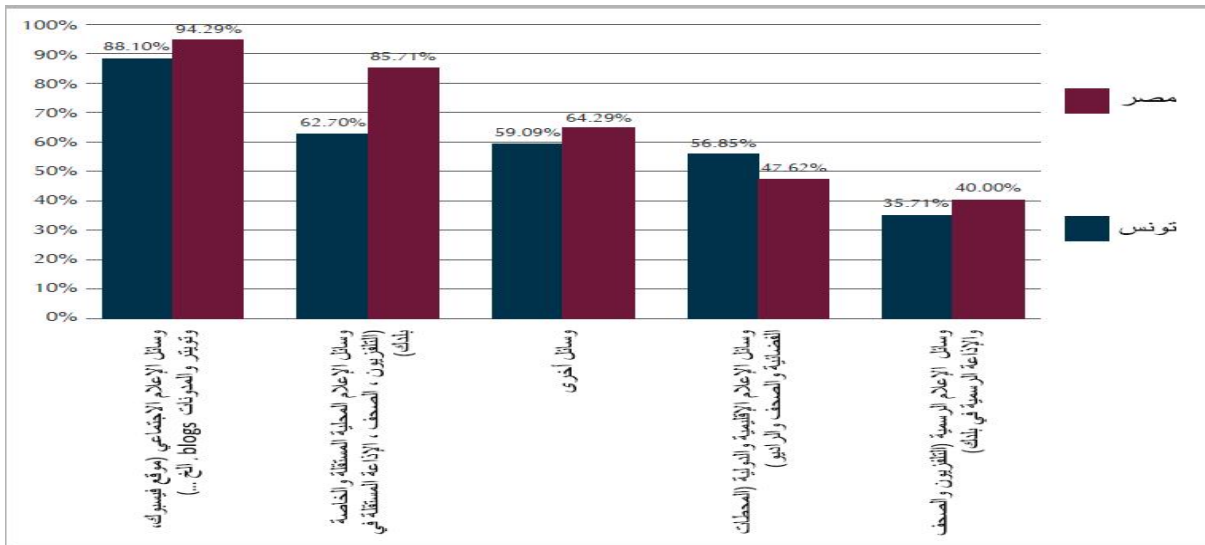
الهدف من إبراز هذه الطريقة هو دراسة إمكانية تطبيق مضمونها على شبكات التواصل الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي الافتراضي، وإمكانية إيجاد علاقة تفسيرية بين السلوك الفردي "الافتراضي" والتوجه المجتمعي "الواقعي".

في هذا السياق يطرح كاميرون مارلو Marlow Cameron في دراسة حول نمط العلاقات في موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"، وحددها في ثلاث أنماط عي: تبادلية، أحادية الاتجاه، علاقة تتميز بمحاولة المحافظة على العلاقة لا أكثر؛ يتجسد رأس المال الاجتماعي في العلاقة التبادلية بين شخصين من خلال العلاقة الثنائية عن طريق الرسائل الخاصة، والتي بمرور الوقت قد تؤدي إلى تبادل الأسرار وكشف الهوية التقليدية، بما يعني توفر عامل الثقة بين الأفراد. لا ينفي ذلك العلاقة بين الأصدقاء في الواقع المجتمعي (خارج شبكة التواصل الاجتماعي).

إذا ما طبقنا القاعدة التي طرحها غرانوفيتز السابقة على حوالي 27.711.503 مستخدم (حسب إحصائيات أبريل 2001)، فقد لا تجد لها القوة التفسيرية الكافية، نظراً لاستحالة التواصل المباشر بين هذا العدد الهائل من مستخدمي الفيسبوك. لكن الظرف الخاص الذي عاشته تونس ومصر في تلك الفترة رفع الاهتمام باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمعرفة أخبار الاحتجاجات (انظر الشكل رقم 44).

إذ نلاحظ من خلال الشكل 44 الدور بالغ الأهمية الذي لعبته وسائل الإعلام الاجتماعي في كلا البلدين كمصدر معلومات خلال الحركات الشعبية (صرح 94% من الأفراد في تونس أنهم حصلوا على أخبارهم من هذه الوسائل، بينما صرح بذلك 88% من مصر)، لاسيما وأن الاستبيان أجري بين مستخدمي فيسبوك. كما كان اعتماد كلا البلدين أيضاً على وسائل الإعلام الحكومية كمصدر للمعلومات هو أدنى (صرح بذلك

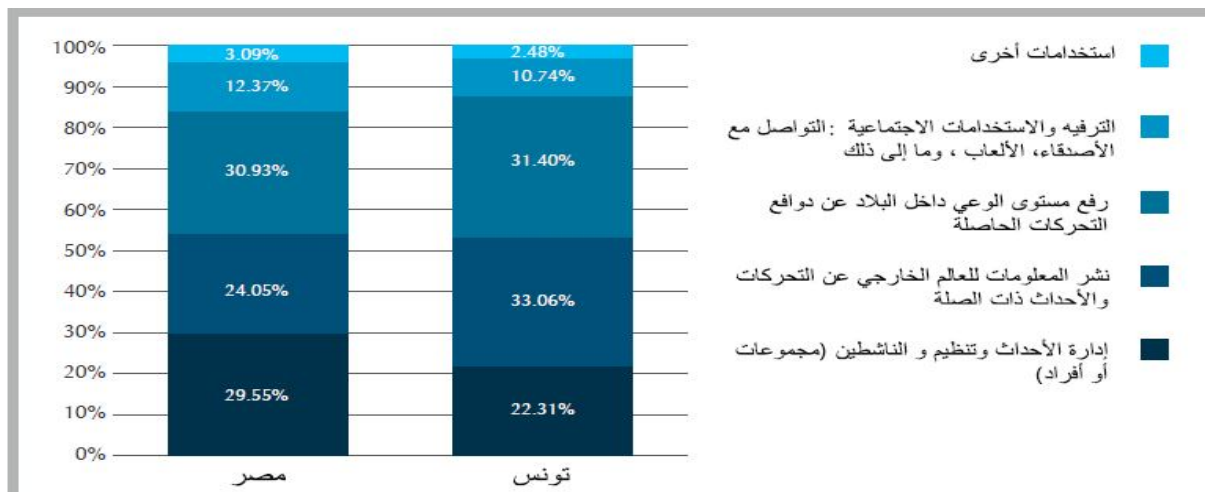
40% من مصر و 36% من تونس على التوالي ) واعتمد عدد أكبر من المصريين على وسائل الإعلام المحلية أكثر من اعتمادهم على وسائل الإعلام الإقليمية أو العالمية، في حين كان العكس صحيحاً في تونس.<sup>(1)</sup>



الشكل رقم 44: ماهو مصدر الأخبار والمعلومات التي استخدمتها لمتابعة الأحداث التي حدثت خلال التحركات الشعبية في بلدك.

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره، ص08.

من جهة أخرى، إذا درسنا الدور التنظيمي الهيكلي لهذه المواقع (مدى قدرتها على خلق فضاء



الشكل رقم 45: استخدامات الفيسبوك خلال التحركات الشعبية في مصر وتونس.

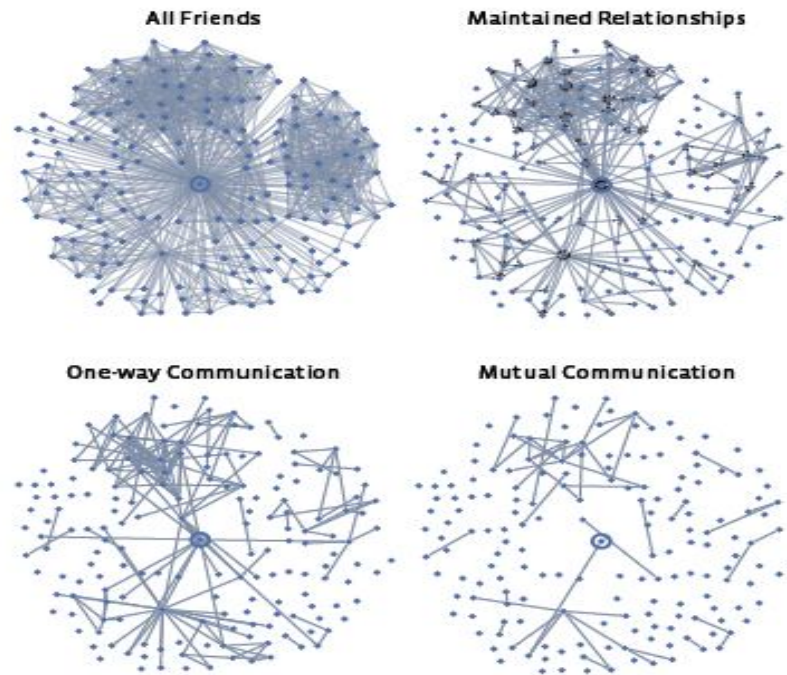
المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره، ص06.

<sup>(1)</sup> كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. مرجع سبق ذكره، ص09.

تواصل ي لعب دور المُنظم -السبب الأول للقوة التفسيرية-) ، نلاحظ أن 86.53% من المستجوبين في تونس، و 84.53% من المصريين، يعتبرون الفايسبوك يستخدمونه لقضايا مرتبطة بالاحتجاجات، إدارة الأحداث وتنظيم الناشطين، نشر المعلومات للعالم الخارجي عن التحركات والأحداث ذات الصلة. أنظر الشكل رقم 45.

في الشكل رقم 43 السابق لو اعتبرنا A مواطن مصري أو تونسي، و B كذلك مواطن مصري أو تونسي، وأن C هو صفحة من صفحات الفايسبوك التي تستخدم للتنظيم ونشر المعلومات للعالم الخارجي ومتابعة الأحداث داخليا، وتطبيقا لقاعدة غرانوفيتز السابقة، فإن علاقة موجودة بين الشخص A والشخص B من جهة، وعلاقة بين A و C ، فإن هناك إمكانية لعلاقة مباشرة مستقبلية بين C و B .

إضافة إلى كون العلاقات الجسرية تكون أكثر نفعا وتأثيرا من العلاقات المغلقة مع أعضاء الجماعة المغلقة، وذلك وفق الشكل رقم 46. بهذه العلاقة يمكن القول بأن الشكل 43 كان سببا في الإحصائيات التي في الشكل 44.



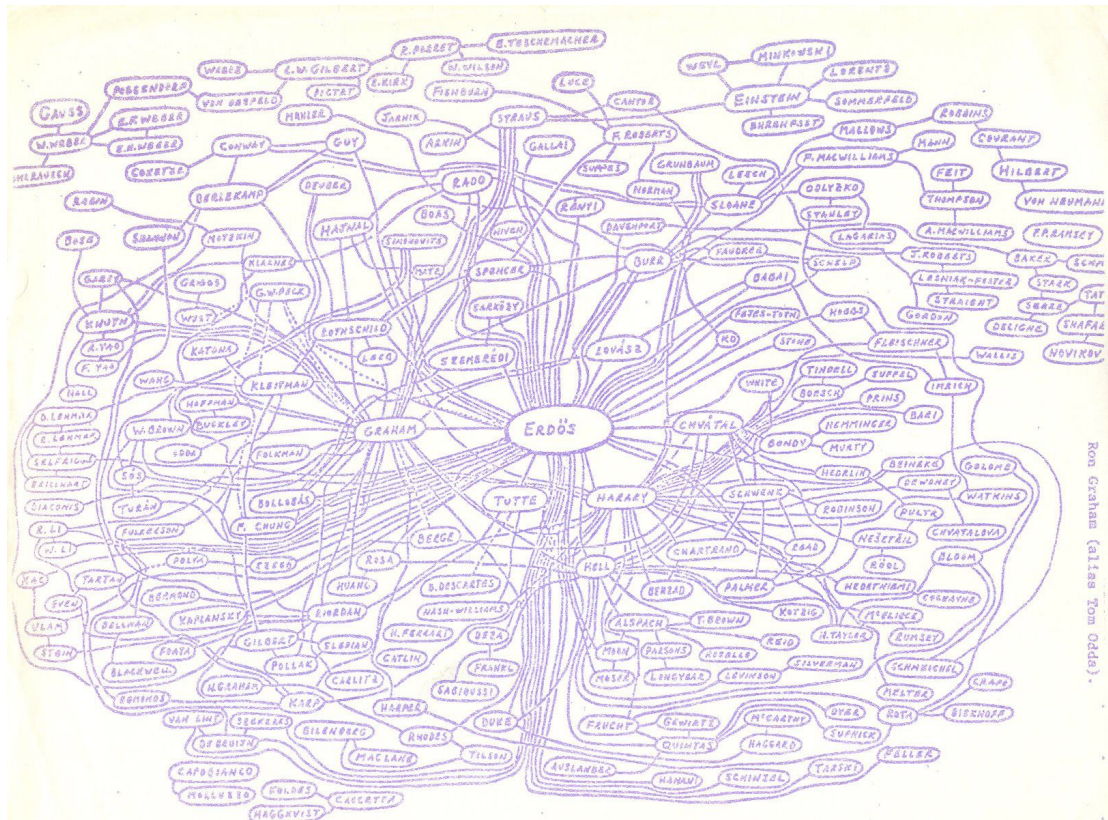
الشكل رقم 46: كثافة تشكل العلاقات الجسرية في الانماط المختلفة من العلاقات عبر الفايسبوك.  
المصدر:

David Easley and Jon Kleinberg, op.cit, p61.



- 1- استخدام صفحات التواصل الاجتماعي لتنظيم الاحتجاجات.
- 2- إمكانية نشوء علاقات جديدة بين شخصين يعرفان صديقا مشتركا -اعتبرناه في هذا الجزء من البحث صفحة مستهدفة من صفحات شبكة التواصل الاجتماعي.
- 3- الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي لاستقاء المعلومات عن سير الاحتجاجات.
- 4- معطيات الشكل رقم 28 في الصفحات السابقة.
- 5- كثافة تشكل العلاقات الجسرية بين الحواشي في الأنماط المختلفة من العلاقات عبر الفايسبوك

يمكن الاعتماد على المعطيات السابقة الذكر يمكن الوصول إلى هذا الشكل التوضيحي للكثافة الكلية للعلاقات التي تنشأ بين المواطنين وصفحة أو أكثر من صفحات شبكات التواصل الاجتماعي



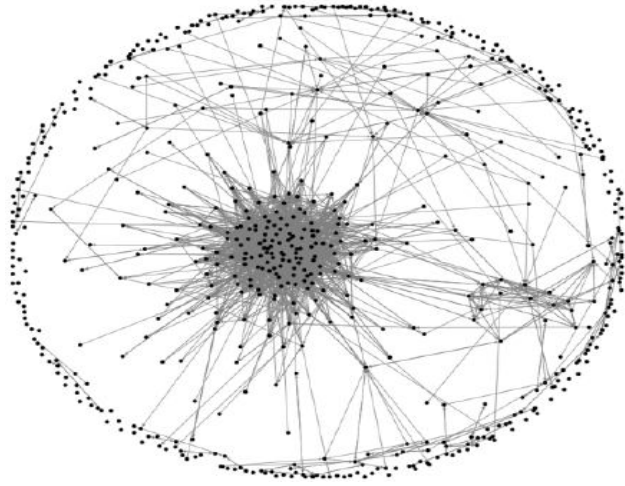
**الشكل رقم 47:** كثافة تشكل العلاقات الجسرية في الأنماط المختلفة من العلاقات عبر الفايبروبوك.

**المصدر:**

264

تختلف طريقة استخدام التويتر عن الفاييس بوك، لتختلف بذلك آليات الانتقال من السلوك الفردي إلى النمط المجتمعي؛ إذ بعد التسجيل في موقع تويتر يتم الانتقال إلى خطوة اختيار الأشخاص (أو الهياكل) الذين سيتم اتباعهم أو ما يسمون بـ (Following)، وهذه الخطوة هي أهم خطوة، فهي التي تحدد محتويات صفحة ما في تويتر ونوع المحتوى الذي ستتضمنه، فكل ما سيكتب ويرسله هؤلاء الأشخاص سيظهر في هذه الصفحة تبعاً، فإذا تم اختيار صفحة @alshaheed مثلاً (وهي الصفحة المعبرة عن مضمون صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفاييسبوك) سيصل كل جديد متعلق بهذه الصفحة تبعاً وذلك باعتبار المتلقي متتبعا.

تشكل علاقة السلطة والتابعين افتراضياً، في انتظام شبيه بالمركز والمحيط (انظر الشكل رقم 48)، إذ يصبح للصفحة المستهدفة الكثير من المتابعين، ما يسمح لمسيرها تكوين موقف مجتمعي موحد، من خلال



الشكل رقم 48: كثافة تشكل العلاقات الجسرية في الأنماط المختلفة من العلاقات عبر الفاييسبوك.  
المصدر:

David Easley and Jon Kleinberg, op.cit, p39.

الضغط الاتصالي المشار إليه سابقاً. في هذا السياق أشارت إحصائيات لدراسة قامت جامعة واشنطن في دراسة بعنوان: "دور الإعلام الاجتماعي في تفعيل الثورات العربية" من خلال باحثين متخصصين لمعرفة الدور الفاعل الذي قامت به وسائل الإعلام الاجتماعية، أن التعليقات في (تويتر) قد ارتفعت من (2300) تعليق في اليوم الواحد لتصل إلى أكثر من (230000) في اليوم الواحد<sup>(1)</sup>، فإذا ما اعتبرنا أن التعليق الواحد الذي يصل في أقصاه

(1) محمد أمين شيا، دور المجتمع الافتراضي في صناعة الربيع العربي. مداخلة في إطار الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق، 28، 29 أبريل 2012، قسم العلوم السياسية، جامعة سيكدة، ص 10.

إلى 140 حرف، فلنا أن نتصور حجم التغريدات التي تصل شخص واحد في اليوم، خاصة في عز الاحتجاجات السياسية. يسمح هذا الوضع بما يسمى "الاستثمار العاطفي"؛ حيث استغلت النخبة الشبكية الجديدة تقنيات الاتصال في التعبئة العاطفية للمتفاعلين من خلال الاحتجاج، واستغلال القدرة علي التشبيك في جمع التأييد حول قضايا الاحتجاج. والملاحظ أن الاحتجاجات في مصر جمعت التأييد عبر الإنترنت وبمجرد نزولها إلى الشارع احتشد إليها العديد من الشعب في محافظات الجمهورية المختلفة، بما ساهم في تعبئة الحشد الكبير الذي حقق مطالب الثورة، وحوّلها إلى احتجاجات شعبية .

مما سبق هل نحن بصدد مجتمع افتراضي؟ سنحاول مطابقة الشروط المسبقة لتكوين مجتمع افتراضي اتفقت عليها الكثير من الأدبيات في علم الاجتماع، وهي:

1- التفاعل.

2- الجماعة.

3- الفضاء التواصلي.

4- العضوية شبه الدائمة.

تعبّر حجم التغريدات والتعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ومستوى ترديد الكلمات الدالة، وارتفاع نسب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، على مستوى التفاعل في البلدان العربية، والبلدان التي عرفت احتجاجات سياسية واجتماعية على وجه الخصوص عن تفاعل مكثف، بلغ مستوى التأثير على الوعي العام وسلوكيات الأفراد وتوجيههم ميدانيا من خلال مسيرات يتم الترتيب لها افتراضيا من خلال مشاورات عامة وتبادل للآراء والاقتراحات.

تمثل أسماء المستخدمين والمغردين عبر الفايسبوك والتويتر على التوالي، أشخاصا طبيعيين في المجتمعات التي عرفت الاحتجاجات السياسية وغيرها، واستخدمت هذه الوسائط للتواصل، والدليل على ذلك جموع المحتجين في ميدان التحرير وشارع بوريقية في مصر وتونس على التوالي في أوائل 2011. بالرغم من الجدل الأكاديمي حول جدية الدعم والإعجاب الذي يبديه الأفراد على شبكات التواصل الاجتماعي، إلا أن هذا لا ينفي استخدامها كوسيلة للتنظيم وتبادل المعلومات، والاطلاع على المستجدات (ارجع للأشكال والإحصائيات المذكورة آنفا).

مما سبق، بديهي القول بأن هذه الشبكات وفرت فضاء تواصليا للأعضاء قد لا يتحقق واقعا في البلدان العربية، وقد اشرنا سابقا إلى العوائق الإدارية والنفسية، والسياق الاقتصادي والاجتماعي للعملية السياسية في هذه البلدان.



في ذات السياق طرح Anita Blanchard و Tom Horan فكرة الإحساس بالمجتمع الافتراضي؛ فإذا كان شعور الفرد بأنه عضو في مجتمع يبدو جلياً في المجتمع الواقعي، فهل هذا يعني بالضرورة أن هناك إحساساً بين أفراد الجماعات الافتراضية بأنهم يشكلون مجتمعاً؟

ينطلق الباحثان من فكرة مفادها التشتت الذي يديه الأفراد في المجتمع الواقعي من خلال قضاء أوقات طويلة على شبكات التواصل الاجتماعي يؤدي إلى كثافة مجتمعية افتراضية، هذا التشتت يؤدي إلى مستوى ملحوظ من الثقة البينية على صفحات التواصل الاجتماعي للأسباب التالية<sup>(1)</sup>:

1- ان هذه الشبكات تمنح القدرة على البحث عن الأفراد الذين يتشاركون نفس الاهتمام، بما يلي احتياجاتهم الاجتماعية بحرية وبفرض أكبر، وهذا لا يمنع إمكانية إيجاد الأفراد مشتركين الاهتمام في المجتمع الواقعي، وذلك بالرغم من الاعتقاد العام بأن الأعضاء في المجتمع الافتراضي متباعدين جغرافياً.

بالنظر للوضع في البلدان العربية، يمكن القول بتطابق المجتمع الافتراضي والمجتمع الواقعي جغرافياً، أما من حيث العضوية فإن المجتمع الافتراضي قدم حافزاً لتفعيل آليات التغيير السياسي، ووجد اهتماماً مشتركاً وهو إسقاط الأنظمة السياسية، منطلقين في ذلك من أرضية الوضع المعيشي - كما سنرى لاحقاً - والفساد المستشري في الأجهزة الحكومية والإدارات (طالع ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد وتقارير التنمية البشرية العالمية).

2- يؤدي مجال البحث عن الأصدقاء المتشاركين في مجال الاهتمام إلى شعور بالبحث عن أشخاص مماثلين في طريقة التفكير وأساليب العيش، بما يتوافق و مستوى الإحساس بالمساواة الذي يشعر به العضو في تفاعله مع باقي أعضاء المجموعة.

يتجسد ذلك عربياً في احتجاجات المواطنين "المحكومين" الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية تتميز بالتضخم النقدي، واجتماعية تتميز بمشكلات السكن والبطالة، وإدارية تتميز بالبيروقراطية والرشوة والمحسوبية، وسياسية تتميز بدوران النخبة والديمقراطية الشكلية مع إمكانية للتوريث السياسي، ضد "حكام" مارسوا المهام الرئاسية لفترات زمنية ممتدة، بالرغم من تلازمها في الكثير من الحالات مع فترات مماثلة من اللامشروعية.

الإحساس بالمجتمع الافتراضي يرتبط بالاهتمامات المشتركة بين الأفراد، وذلك من منطلق حقيقة أن المجتمع الافتراضي يقوم بالدرجة الأولى على تجانس الاهتمامات.

(<sup>1</sup>) Anita Blanchard and Tom Horan, **virtual social communities and social Capital**. Idea Group Publishing, 2000. p [8-11].

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.164.441&rep=rep1&type=pdf>

3- بهذه الطريقة، يتم استتباب معايير تعامل مستحدثة بغض النظر عن الموروث الثقافي الواقعي؛ فبناءً على الشعور بالمساواة يكون التعاون دون مشروطية واضحة، مع ملاحظة هامة متعلقة بمضمون التعاون في فضاءات التواصل الافتراضية وهي المعلومات والدعم المعنوي.

تعد هذه الفكرة رابطاً لرأس المال الاجتماعي الافتراضي، وذلك من منطلق فرضية في المجتمع الافتراضي مؤداها أنه كلما ازداد الدعم بين أفراد، كلما ازداد الإحساس بالمجتمع الافتراضي.

في سياق المجتمعات في البلدان العربية، اعتبرت المعلومة أهم مضامين التعاون وتبادل الدعم والشحن المعنوي والعاطفي أثناء الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، وقد استخدمت في ذلك بالإضافة إلى الصور مقاطع أفلام تصويرية على اليوتيوب. ساهم تناقل الأخبار والأفلام والصور القصيرة في تقديم دعم لمناطق مختلفة من البلد الواحد، وعبر البلدان العربية، وذلك عن طريق مسيرات دعم من جهة، ومسيرات احتجاجية على طرق التسيير النخبوية من جهة أخرى.

### المبحث الثالث: هل هي احتجاجات(\*) من أجل الديمقراطية؟

منذ 17 ديسمبر 2010 تاريخ انتحار شاب تونسي حرقا بولاية سيدي بوزيد التونسية، عرف الشارع في البلدان العربية حراكا ذو مضمون اجتماعي واقتصادي وسياسي صاحب، نجاح من خلاله في تونس ومصر في إسقاط أنظمة سياسية طالما اعتبرها الدارسون أنظمة ديكتاتورية واستبعدت العامل الداخلي في تغييرها، بأقل الخسائر، إضافة إلى اليمن إلى حد ما. امتد هذا الحراك إلى استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي في ليبيا وسوريا.

الدارس لمجموع المطالب التي رفعها المتظاهرون في الاحتجاجات السلمية، يلاحظ مضمونها الاجتماعي والاقتصادي في ظل ما تعرفه الدول العربية عموما من انخفاض حاد في مستوى المعيشة، ارتفاع معدلات البطالة واللاشفافية، ثم حملت طابعا سياسيا تحت شعار واسع الاستخدام "الشعب يريد إسقاط النظام".

خلق تطور مضمون المطالب الجماهيرية انقسامًا بين المتبعين؛ بين من اعتبرها توجه للمواطنين نحو أصل المشكل، أي استهداف القائمين على رسم السياسات في أنظمة غير ديمقراطية، ومحاسبتهم وإسقاط أنظمتهم، التي بسببها استشرى الفساد والفقر، وبين من اعتبر التطور تغيرا في طبيعة ومضمون المطالب من مطالب اقتصادية/اجتماعية إلى مطالب سياسية.

(\*) اختلفت التسميات المعبرة عن الاحتجاجات التي عرفت بعض البلدان العربية هناك من ينسب مصطلح "الربيع" بمفهوم التحرر من قيود حياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي "جورج سنثيانا". إذ بعد حادثة للأستاذ مع طلبته قرر الخروج من القاعة وعدم العودة نهائيا، وأصبحت عبارة الفيلسوف الأمريكي تُطلق على من يمتلك الشجاعة التي تُمكنه من الإقدام على التغيير. هناك من أراد منها راد منها الإشارة إلى أن الفترة الزمنية السابقة كانت فترة عصيبة على الذين تعايشوا معها. يمكن الإشارة إلى الفترة الزمنية ما قبل الربيع العربي (بالخريف العربي). هذا بما يخص التسمية من الناحية الزمنية في الوصف! على غرار هذه التسمية ثمة هناك تسمية أو تسميات أخرى مثل، (ثورة الياسمين) أو (البيضة العربية).

إن مصطلح "الربيع" له أصل أوروبي، يستحضر روابط بينه وبين "ربيع الأوطان" 1848، "ربيع براغ" 1968، أو ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بعد سقوط الشيوعية، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة مستبدة حكمت لعقود. إن "الربيع العربي"، وفقا لهذا التفكير، مماثل للتجربة الأوروبية.

قد عزز استخدام مصطلح "الربيع" في وسائل الاعلام، استخدامه من بعض السياسيين الرسميين ومنهم: المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني، الأستاذ فهمي هويدي، وزير الدولة الفرنسي ألان جوبيه، في عهد الرئيس الفرنسي ساركوزي، ومنسق الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الجازي.....

من هذا المنطلق، فإن مقارنة مطالب الجماهير قبل وبعد انهيار الأنظمة السياسية في مصر وتونس - كنماذج -، تسمح بدراسة التأمل في المطالب، وبالتالي اختبار رأي أو التوجه الأكثر قرباً وتفسيراً للحراك الاجتماعي والسياسي المتواصل الذي تعرفه هذه الدول بعد انهيار أنظمتها السياسية.

### المطلب الأول: مطالب ما بعد الاحتجاجات: دراسة في سلم الأولويات

نشرت مؤسسة أصداء - بيرسون مارستيلر التابعة لمجموعة ميناكوم، منذ ديسمبر 2011 وحتى جانفي 2012 استطلاعها الرابع حول رأي الشباب العربي، بالتعاون مع شركة بين شوين آند بيرلاند. فخلال فترة البحث، غطت المؤسسة 12 دولة عربية (دول مجلس التعاون الخليجي الست، مصر، الأردن، لبنان، العراق، ليبيا وتونس) حيث تمت مقابلة أكثر من 2500 شخص من الشباب والشابات العربيات بين سن 18 و 24 سنة، واستطاعت الوصول إلى نتائج واضحة حول آمال الشباب العربي ومخاوفهم.

شمل الاستطلاع عينات استطلاعية من 12 دولة حصراً، مع الحرص على اعتماد نماذج تعكس البنية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. تم اجراء المقابلات الفردية مع 250 شخص من كل مصر، العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، و200 شخص من كل من قطر، الكويت، البحرين، ليبيا، تونس، لبنان، الأردن، و150 من سلطنة عمان. كما روعي في اختيار العينة عاملي التوزيع الجغرافي والجنس، وهو ما يوضحه الجدول رقم:

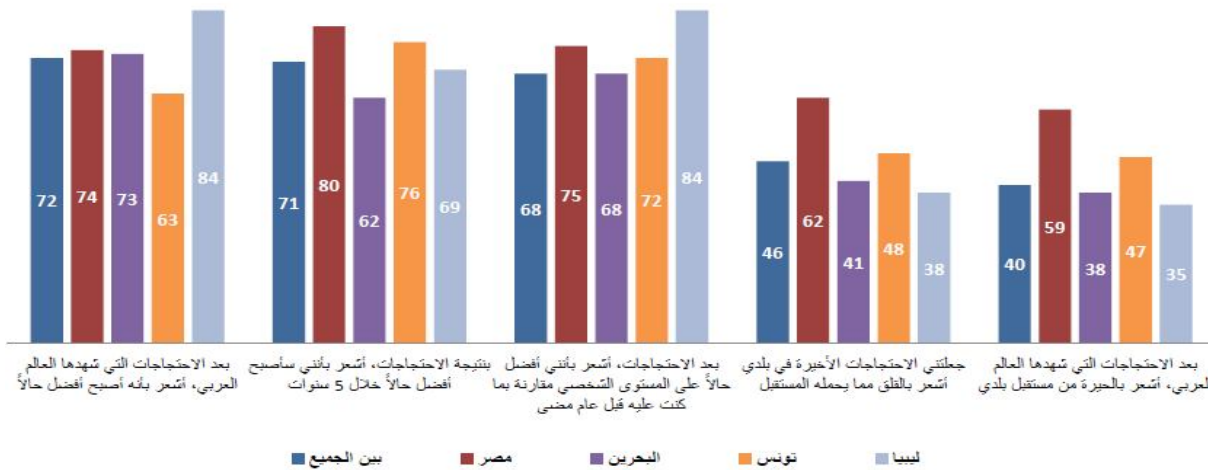
الإمارات	عمان	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	مصر	الأردن	لبنان	العراق	تونس	ليبيا
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
250	150	200	200	250	200	250	200	200	200	200	200
دبي	مسقط	الدوحة	المنامة	جدة	مدينة الكويت	القاهرة	عمان	بيروت	بغداد	تونس	طرابلس
40%	50%	55%	100%	40%	20%	50%	50%	الشرقية	50%	50%	50%
الشارقة	الباطنة	الريان		الرياض	حولي	الاسكندرية	إربد	بيروت الغربية	أربيل	صفاقص	بنغازي
20%	50%	45%		40%	30%	25%	25%	40%	25%	25%	25%
أبو ظبي				الدمام	الأحمدي	المنصورة	الزرقاء	طرابلس	البصرة	سوسة	مصراته
40%				20%	20%	25%	25%	20%	25%	25%	25%
					الفروانية						
					30%						

الجدول رقم 64: التوزيع الجغرافي للعينة حسب الدول والمناطق.

المصدر: أصداء بيرسون مارستيلر، ما بعد الربيع العربي. دبي: أصداء بيرسون مارستيلر. 2012، ص 05.

في إطار الدراسة التحليلية لمضمون الاستطلاع، أكد 62 % من المستطلعين أن المنطقة أصبحت أفضل حالاً بعد الاحتجاجات وأهم أصبحوا في حال أفضل على المستوى الشخصي مما كانوا عليه قبل عام واحد؛ إذ

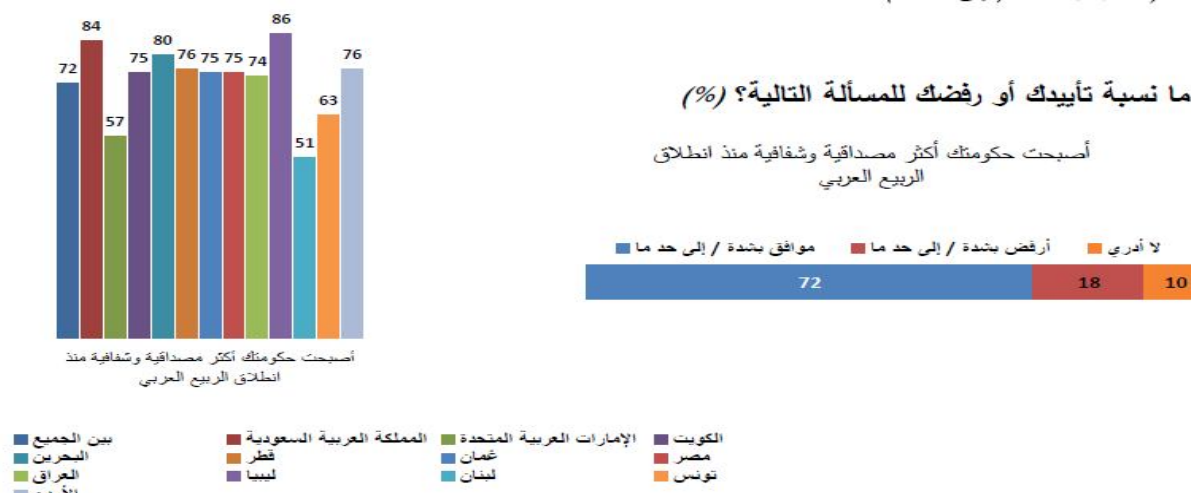
أكد شباب دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 74 % بأن بلدانهم تسير في الاتجاه الصحيح مقارنة ب 68% عام 2011. المثير للانتباه ما يراه المصريون في هذا الصدد اذ ارتفعت النسبة من 38 % سنة 2011 إلى 74% سنة 2012 ما يعتبر مضاعفة بالتقريب لعام فقط بعدها. في حين عبر الليبيون عن أعلى مستوى ثقة في سير الأمور نحو الاتجاه الصحيح بنسبة 85 % .



الشكل رقم 49: توجهات أفراد العينة حيال تأثير الاحتجاجات على بلدانهم وحياتهم الشخصية

المصدر: أصداء بيرسون مارستيلر، مرجع سبق ذكره، ص21.

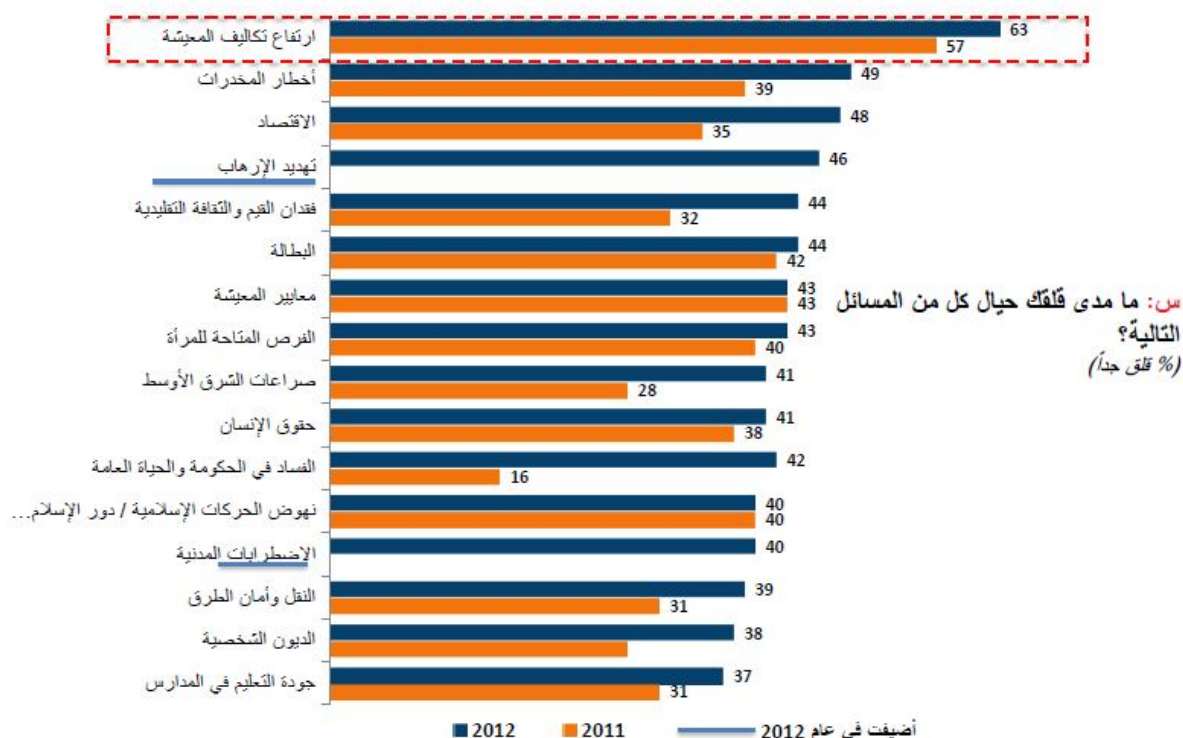
ورأى ثلاثة أرباع الشباب العربي أنّ حكومات بلدانهم أصبحت أكثر موثوقية وشفافية منذ بدء الحركات الاحتجاجية، وهذا ما يُظهر التأثير الإيجابي الذي حقّقه الاحتجاجات ، لكن من دون أن تستطيع إلغاء مخاوف الشباب من الفساد. عبرت نسبة 72% من المشاركين بالاستطلاع عن اعتقادهم بأن حكومات بلدانهم قد أصبحت أكثر موثوقية وشفافية من بداية احتجاجات ما سمي بالربيع العربي، وبالتالي فإنّ الشباب يرون أنّ بلادهم بدأت تسير بالاتجاه الصحيح أكثر من عام 2011 خصوصاً في الدول الخليجية، وكانت النسبة في أعلى مستوياتها في ليبيا بـ 86. % ، فيما حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 84 % ، والبحرين في المرتبة الثالثة 80 %. أما مصر وتونس فقد بلغت النسب 75%، 63% على التوالي.



الشكل رقم 50 : توجهات أفراد العينة حيال الثقة في الحكومة بعد الاحتجاجات.

المصدر: أصداء بيرسون مارستيلر، مرجع سبق ذكره، ص21.

بالرغم من النواحي الإيجابية التي أبدوها الشباب في البلدان العربية من خلال العينة المستطلعة، إلا أنهم أبدوا بعض المخاوف فيما يخص ارتفاع تكاليف المعيشة؛ إذ أكدت 63 % من الشباب العربي المشاركين بالاستطلاع بأنهم قلقون جدا بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، علما أن هذه القضية كانت مصر القلق الأول في العام 2011 بنسبة 57% . شغل التونسيون أعلى مستوى من القلق حيال تكاليف المعيشة بنسبة 74% ، بعدهم الليبيون بنسبة 68%، ثم شباب مصر بـ 65% . مع ملاحظة أن هذه الدول هي أبرز دول ما سمي بالربيع العربي.



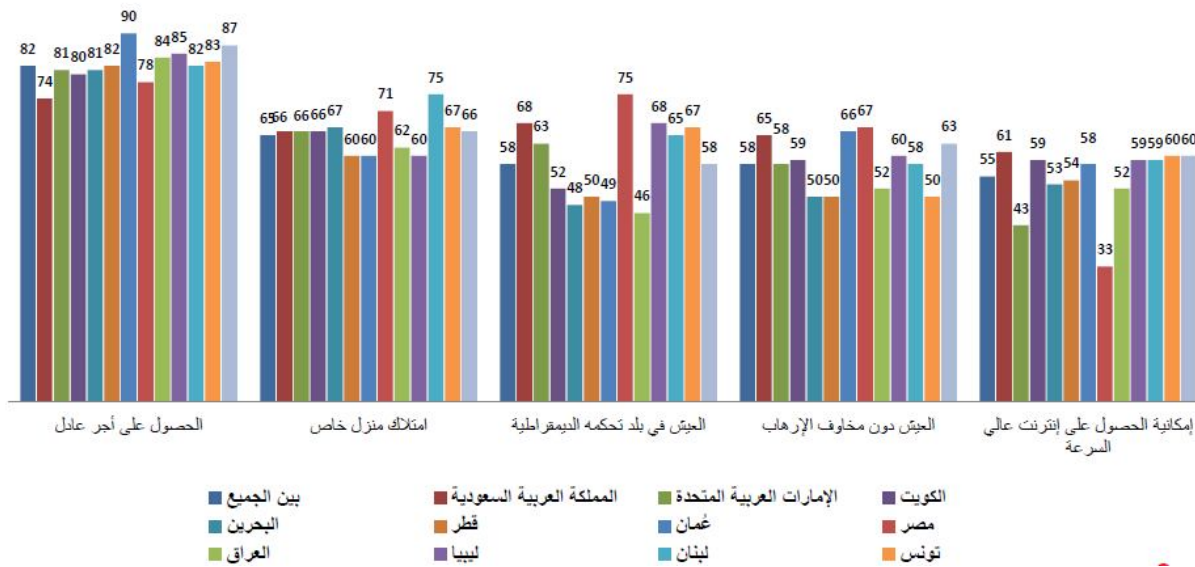
الشكل رقم 51: توجهات أفراد العينة حيال مسائل الحياة اليومية والقضايا العامة لعامي 2011-2012  
المصدر: أصداء بيسون مارستيلر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

احتلت قضايا حقوق الإنسان والاضطرابات المدنية المرتبتين 10 و 13 على التوالي في سلم القضايا المقلقة للشباب العربي، واحتلت قضية جودة التعليم المرتبة الأخيرة. يوحي هذا الترتيب للقضايا المقلقة، إما بأن وضعها مريح وبالتالي لا داعي للقلق حيالها، أو أنها غير مهمة أساساً، وهو المرجح بالنظر إلى ترتيب الدول العربية في تقارير التنمية الإنسانية، وما يعيشه الشارع في بعض البلدان من اضطرابات واسعة تتسم بحركات احتجاج واعتصام وانتحار، حتى بعد انهيار الأنظمة في تونس ومصر واليمن وليبيا، إضافة إلى ما تشير إليه ترتيب الجامعات في العالم، وكذا تقارير منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة -اليونيسكو-.

يتضح ذلك جلياً عند تفحص سلم الأولويات التي أبداه أفراد العينة، بحسب الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة، إذ أصبحت هناك أولويات أخرى يتصدرها تلقى الأجور العادلة وامتلاك منزل خاص، وحتى مخاوفهم تحولت من الحفاظ على الاستتباب الأمني في بلادهم إلى القلق من ارتفاع تكاليف المعيشة في شكل متزايد.

لقد كشف استطلاع 2012 عن توجهات جديدة وغير متوقعة في مقارنة الشباب العربي لموضوع الديمقراطية؛ إذا عبر 58% من المستجوبين بأن التوق للديمقراطية هي أولى أولوياتهم مقابل 68% عام 2011 ما سجل تراجعاً بعشر نقاط كاملة. الملاحظ أنه بالرغم من الوضع المتأزم في العراق إلا أن 46% مقارنة بـ 91% عام 2011. وبلغت النسبة 75% في مصر و 68% في ليبيا و 67% في تونس. مقارنة بـ 78% و 85% و 83% على التوالي فيما يتعلق بالحصول على الأجر العادل، و 71% و 60% و 67% على التوالي كذلك فيما يخص امتلاك منزل خاص.





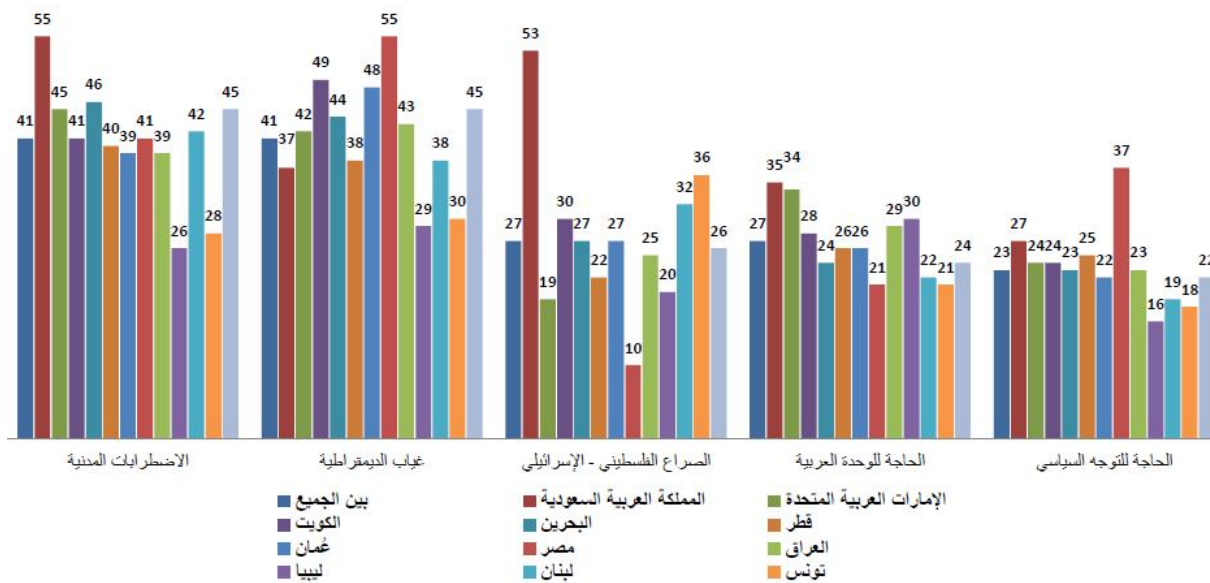
الشكل رقم 52: توجهات أفراد العينة حيال الاولويات.

المصدر: أصداء بيرسون مارستيلر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

وترتبط هذه المعطيات في شكل مباشر بارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في المنطقة العربية، فقد كشف تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في شهر فيفري الماضي أنّ هذه النسبة تصل إلى 26.2%. وهذه المخاوف لا تنطبق على الشباب فقط، إنما بدأ الخبراء الاقتصاديون بلورة رؤاهم الخاصة للاحتجاجات مع الأزمات المعيشية الحادة التي تظهر في بعض الدول العربية.

تشير هذه الأرقام إلا الرغبة المزدوجة لشباب دول الحراك العربي في تكريس الديمقراطية، إضافة إلى الاستفادة من مزايا الاستقرار المدني والسياسي، وذلك بالنظر إلى القلق الذي أبدوه من معوقات التنمية في بلدانهم، والعقبات التي تواجه الشرق الأوسط عموماً. لذلك نلاحظ أنّهم حددوا عاملين مرتبطين ببعضهما باعتبارهما عائقين في الشرق الأوسط وهما غياب الديمقراطية وغياب الاستقرار بنسبة 41% لكل منهما.





الشكل رقم 53: توجهات أفراد العينة حيال اهم العقبات التي تواجه الشرق الأوسط.

المصدر: أصداء بيرسون مارستيلر، مرجع سبق ذكره، ص15.

قد توحى هذه الأفكار إلى التناقض، بالنظر إلى أن عدم الاستقرار تسبب به غياب الديمقراطية، لكن يوحى ذلك أيضا إلى الارتباط الذي يراه المستجوبون بين الديمقراطية والاستقرار، نظر لما تفتحه الديمقراطية من قنوات للاتصال السياسي.

أكد شباب دول مجلس التعاون الخليجي بأن غياب الاستقرار (الاضطرابات المدنية) هو العائق الأكبر الذي تواجهه المنطقة بنسبة 44% فيما رجحت نسبة 43% كفة غياب الديمقراطية. من ناحية أخرى أكد الشباب العربي في الدول الأخرى غير دول مجلس التعاون الخليجي المشمولة بالاستطلاع بأن غياب الديمقراطية هو العائق الأكبر بنسبة 40% مقابل 37% من الذين علقوا أهمية أكبر على غياب الاستقرار.

### المطلب الثاني: المنطق التفسيري لأولويات الشباب العربي

بالرغم ما حققه الحراك في بعض الدول خاصة تونس، مصر، ليبيا واليمن من انهيار أنظمة لطالما اعتبرت متحكمة في الحراك السياسي الداخلي، إلا أن -حسب الاستطلاع- أصبح لا يعتبر العيش في مجتمع ديمقراطي أولوية قصوى، في حين ركزوا على الأجر العادل والسكن كأقصى الأولويات.

يوحى ذلك باحتمالين رئيسين؛ الأول هو التأكد من المسار الصحيح للحراك السياسي المحلي فيما يخص حرية الرأي والتعبير، الشفافية، المساءلة، الانتخابات وعموم المؤشرات السياسية المرتبطة بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات عموماً. أما الاحتمال الثاني فهو الإحباط الذي قد يصيب الشباب من مستوى تحقيق أهداف الحراك السياسي، الاجتماعي الاقتصادي، وبالتالي التركيز على حاجيات متعلقة فقط بحياته الشخصية (الأجر العادل، المنزل الخاص).

لاختبار ذلك سنحاول استعراض سير التحول السياسي في البلدان التي عرفت أكبر الاحتجاجات وهي، تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين وسوريا. في فترات زمنية قبل وبعد اندلاع الأحداث، من خلال الاستفادة من دراسة قدمتها المؤسسة البحثية the Bertelsmann Stiftung (\*) للتحول السياسي والاقتصادي.

يمثل الجدول رقم 65 حالة التحول السياسي (\*\*) في بعض البلدان العربية من 2008 إلى غاية 2012. من خلال الجدول يلاحظ أن مسار التحول السياسي يميل إلى القيم السلبية بقدر -0.32 في مصر، و-0.28 في البحرين، -0.20 في اليمن، إضافة إلى -0.10 في تونس، أما في ليبيا وسوريا فقد مال مسار التحول السياسي إلى القيم الإيجابية بقدر 0.12 و 0.58 على التوالي.

المثير للانتباه هو القيم الإيجابية التي حققتها الحالتين الليبية والسورية، لكن بالنظر إلى أن القيم الإيجابية تم تحقيقها خلال الجزء الزمني 2008-2010 من الدراسة يحيلنا إلى تولي الرئيس بشار الأسد الرئاسة خلفاً لوالده حافظ الأسد بعد وفاته، وعوده بفتح المجال السياسي والإعلامي، ورفع مستوى الأداء السياسي للحكومات وغيرها من الوعود المرتبطة بالتحول الديمقراطي، والتي ميزت السنة الأولى من حكمه. وهي نفس الفترة الذي ظهر فيها سيف الإسلام القذافي كوجه سياسي مستساغ دولياً، يعد بلحظة الحياة السياسية الليبية.

(\*) مؤسسة بحثية ذاتية التمويل تهتم بمستوى الاستفادة العامة من مجموع الحقوق ودراسات التحول الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم. لمعلومات

أكثر : <http://www.bertelsmann-stiftung.de>

(\*\*) يتضمن مؤشر مسار التحول السياسي: مستوى استخدام القوة، هوية الدولة، تدخل المؤسسة الدينية في الحياة السياسية، حرية التعبير، الفصل بين السلطات، استقلالية القضاء، الحقوق المدنية، جماعات المصالح، الرأسمال الاجتماعي.

Table 1: State of political transformation, BTI 2008 – 2012

Country	2008	2010	2012	2008–2012
Egypt	4.40	4.22	4.08	-0.32
Bahrain	4.63	4.42	4.35	-0.28
Yemen	3.90	4.23	3.70	-0.20
Libya	2.98	3.20	3.10	0.12
Syria	2.60	3.23	3.18	0.58
Tunisia	3.95	3.78	3.85	-0.10

الجدول رقم 65: حالة التحول السياسي 2012-2008

المصدر:

Jan Volkel, **The BTI 2012: looking back on the arab spring An interpretation of recent political developments**. In: Bertelsmann Stiftung, **The Arab Spring: one year After**. Gutersloh: Bertelsmann Stiftung, 2012, p17.

بالرجوع إلى التقرير السنوي الذي تصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للعام 2012، انتقد معدو التقرير المعنون بـ "قوانين معاقبة الثورة المصرية" (\*) التقرير محاولات وزارة الداخلية إعادة إنتاج حالة الطوارئ، سواء بالدعوة الصريحة للعودة إلى قانون الطوارئ، أو باقتراح قوانين مقيدة للحقوق والحريات تتوسع في السلطات الممنوحة للشرطة لقمع المواطنين. كما أبدى التقرير أيضاً تخوفاً بشأن زيادة معدل قضايا التعدي علي حرية المعتقد وحرية التعبير تحت دعوى ازدراء الأديان أو التعدي علي دين معين، مستعرضاً مجموعة من القضايا وثيقة الصلة بهذا الشأن، بالإضافة إلي ما تعرض له أقباط دهشور ورفع من تعديات وتهجير قسري.

اعتبر التقرير أن ما تعرضت له وسائل الإعلام من ضغوط وتحقيقات ومحاكمات وأحكام في المائة يوم الأولى للرئيس محمد مرسي، وكذلك محاولة استحداث آليات جديدة للسيطرة والهيمنة لإحلال حزب حاكم جديد محل القديم، مع الإبقاء على ذات قيود عهد مبارك على الإعلام، ربما يؤدي إلى تدهور أكبر مما كان عليه في ذلك العهد.

تناول التقرير أيضاً أوضاع المنظمات الأهلية والنقابات العمالية، وانتقد مواصلة حكومة الرئيس مرسي تقاليد سياسات وممارسات نظام مبارك، في معاداة النقابات المستقلة والمنظمات الأهلية، والسعي لإحلال الحزب

(\*) قدم قراءة قانونية في خمسة مشاريع قوانين هي: قانون بشأن حماية المجتمع من الخطرين، قانون بشأن تنظيم المظاهرات في الطرق العمومية، قانون بشأن تعديل قانون تجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت، قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، قانون بتعديل بعض أحكام قانون الحفاظ على حرمة أماكن العبادة

الحاكم الجديد محل القديم في السيطرة على الاتحاد العام للعمال، ولاستصدار قانون أكثر تقييداً للمجتمع المدني من قانون مبارك للجمعيات الأهلية، واستئناف الحملات الإعلامية ذات الطابع الأمني على المجتمع المدني.

كما عرفت مصر في هذه الفترة صدمات عنيفة بين مختلف التيارات خاصة بين الأحزاب ذات التوجه الإسلامي والعلمانيين والليبراليين، ما خلق حالة من التوجس العام خاصة بعد فوز حزب النور الإسلامي ذي التوجه السلفي على نسبة 25% من مقاعد مجلس الشعب، وتواصل حركات الاحتجاجات والإضرابات. سبق ذلك سيطرة المجلس العسكري على تسيير المرحلة الانتقالية.

وفي البحرين أعلنت حالة السلامة الوطنية<sup>(1)</sup> الذي منح صلاحيات واسعة للقائد الأعلى للقوات المسلحة شملت أوامر القبض والتفتيش للأشخاص، إخلاء الأماكن وعزلها، تقييد حرية الاجتماع والتنقل، منع التجمعات وتقييد استعمال وسائل الاتصال. سبق المرسوم الملكي وتلاه استعمال مفرط للقوة، حسب تقرير لجنة تقصي الحقائق<sup>(2)</sup>.

عاش ويعيش اليمن قبل وبعد انهيار نظام الرئيس علي عبدالله صالح حالة استثنائية عربية ثلاثية الأبعاد: الصراع بين الحوثيين والحكومة، وينظر إليه باعتباره امتداد لصراع إقليمي بين الشيعة والسنة، صراع بين الحكومة وتنظيم القاعدة، إضافة إلى التوتر الانفصالي بين شمال وجنوب اليمن. وحالة الفقر الشديد، ونقص النفوذ الذي من المفترض أن تمارسه الحكومة المركزية.

في ليبيا، الإعدام دون محاكمات الذي تعرض إليه الرئيس معمر القذافي وأحد أبنائه والكثير من أتباعه، والاستخدام المفرط للقوة في بلدة بني وليد، والتوتر الانفصالي في غرب ليبيا، إضافة إلى الغموض الذي يلف المستقبل السياسي للحكومة الانتقالية، والانتشار الواسع للقطع الحربية بين الجماعات والأفراد، خلق حالة من الفوضى العامة، وعجز حاد في سيطرة الحكومة المركزية وتقديم الخدمة العمومية، هي ما ميز ليبيا بعد انهيار النظام الحاكم في ليبيا برئاسة معمر القذافي. بالرغم من ذلك فإن الليبيين لم يعتبروا الاستقرار من بين أهم عقبات التي تواجه بلدهم والشرق الأوسط عموماً.

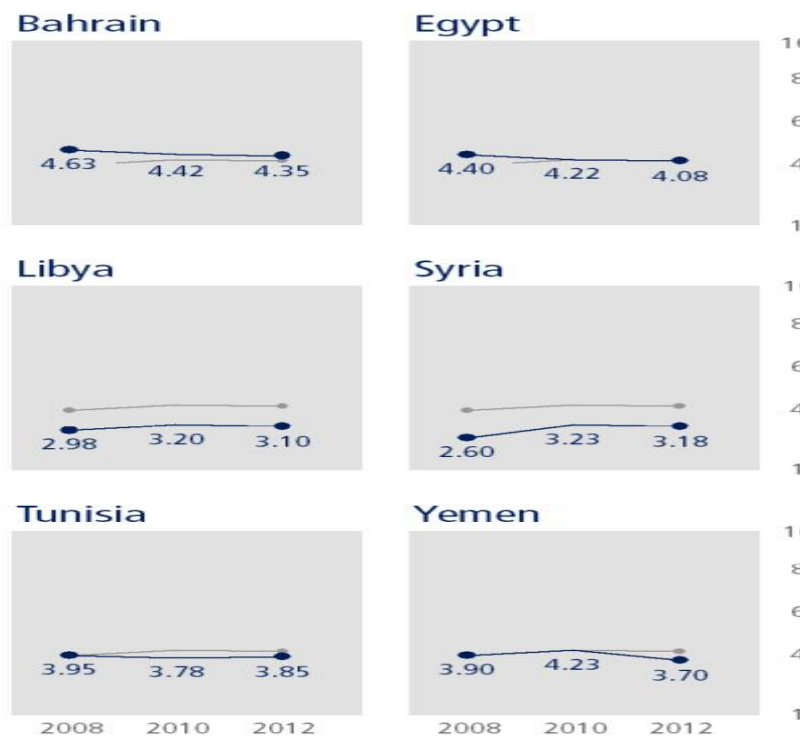
قدمت الحالة التونسية نموذجاً سلمياً للاحتجاج والنجاح كذلك، لكنها عرفت نوعاً من الفوضى متعلق بمسار تنصيب الهيئة السياسية الانتقالية بعد مغادرة الرئيس التونسي السابق زين الدين بن علي القصر الرئاسي نحو مدينة جدة السعودية. ونظراً للتوجه الاقتصادي ذي الطابع السياحي لتونس فإن استمرار الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وما تلاها من مظاهر العنف السياسي بين شباب التيار السلفي وقوات الأمن في الجامعات

(1) المرسوم الملكي رقم 18 بتاريخ 10 ربيع الآخر 1432 هـ الموافق 15 مارس 2011

(2) للإطلاع أكثر: تقرير لجنة تقصي الحقائق البحرينية <http://files.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf>

والشوارع، أعاد طرح قضية هوية الدولة، وأثر في مضامين رأس المال الاجتماعي القائم على الثقة. الجدير بالذكر استمرار فترات تطبيق أحكام حالة الطوارئ في تونس منذ جانفي 2011مُددت تسع مرات إلى غاية نوفمبر 2012. ويأتي قرار التمديد لمدة ثلاثة أشهر على خلفية تزايد حوادث العنف في تونس. وتورطت مجموعات في أكثر تلك الحوادث خطورة.

من خلال الاستعراض المختصر لحالة حقوق الإنسان والحياة السياسية في بلدان تأثرت كثيرا بالاحتجاجات نلاحظ الإخفاق إلى حد ما في التوجه الايجابي نحو المسار السياسي، وهو ما يفسر القيم السلبية لكل من مصر، البحرين، اليمن وتونس، كما تقدم تفسيراً للمسار السلبي لكل من سوريا وليبيا بعد اندلاع حركات الاحتجاج في 2011. توضح الأشكال التالية تجسيدا للجدول الوارد أعلاه عن حالة التحول السياسي.



الشكل رقم 54: حالة التحول السياسي 2008-2012.

المصدر: Jan Volkel, op.cit, p20.

يهيمن أكثر في هذا الشكل الفترة الممتدة بين 2010 و 2012 باعتبارهما أضيقت فترة زمنية بين بداية الاحتجاجات وحدوث التغير السياسي، إذ نلاحظ إما التغير الايجابي الطفيف أو السلبي؛ تطور ايجابي في تونس فقط بمقدار +0.07. بينما حققت البحرين، مصر، ليبيا، سوريا واليمن قيما سلبية بمقدار -0.07 و -0.14 و

0.10- و 0.07- و 0.47- على التوالي. يعني ذلك أن خمسة دول من أصل ستة عرفت منحى تنازلي للتحول السياسي بالرغم من الآمال التي ارتبطت باختيار الأنظمة.

هذا الواقع الذي يفرض نفسه اليوم على الشباب العربي، وهو يتمازج مع آمال عالية وطموحات كبيرة، في مختلف الدول التي شهدت احتجاجات أو تلك التي ما زالت تنأى بنفسها عن التغيير، يقود ذلك إلى نتيجة واحدة: الشباب الذين شكّلوا شعلة التحركات الاحتجاجية ليسوا هم أنفسهم في عام 2012. فالأفكار نضجت لدى البعض والرؤية أصبحت أكثر واقعية وحقيقية، فيما هيمنت حال الاستسلام عند شباب آخرين بعدما رأوا أنّ التغيير لن يتم بين ليلة وضحاها.

واكبت حالة التراجع السياسي تراجعاً اقتصادياً كذلك، إذ تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة والمصارف والبورصات، ما أثر على الحركة الاقتصادية. إذ قدّر رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار، حجم الخسائر الناتجة عن الثورات التي شهدتها "دول الربيع العربي" بـ 800 مليار دولار<sup>(1)</sup>، مشيراً إلى أن هذه الخسائر تزداد كلما طالت المراحل الانتقالية.

وأوضح القصار في تصريحات لصحيفة الشرق الأوسط، أن هناك تقديرات حديثة تشير إلى أن الخسائر المباشرة وغير المباشرة لهذه الثورات تصل إلى نحو 800 مليار دولار، علماً بأن الخسائر الأكبر تدرج تحت البند الثاني، خصوصاً لدى طول مدة الأزمات، فقد ارتفعت التكاليف التشغيلية للشركات التي كان عليها أن تستمر بعملها رغم الصعوبات والتقطع الذي حدث والتأخر في التحويلات المالية.

كما شهدت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى المنطقة العربية تراجعاً أكثر من النصف في عام 2011، حيث انخفضت إلى نحو 8.6 مليار دولار مقابل 22.7 مليار دولار لعام 2010 وفقاً لتقديرات البنك الدولي، وكان التراجع الأكبر في كل من دول المغرب العربي ومصر والأردن وسوريا<sup>(2)</sup>.

وأوضح أن التوقعات المتفائلة تشير، في حال تمكن دول "الربيع العربي" من تجاوز المراحل الانتقالية وإطلاق ورش الإصلاحات الهيكلية، إلى إمكانية عودة مستوى تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى نحو 23 مليار دولار بحلول عام 2014، وهو المستوى المحقق في منتصف العقد الماضي.

(1) العربية نت، القصار: 800 مليار دولار خسائر ثورات الربيع العربي.

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/02/241374.html>, 02/10/2012.

(2) المرجع نفسه.

وأضاف عدنان القصار أنه مع تمتع عدد من دول المنطقة العربية ببيئة جاذبة للاستثمار، غير أن عدم اليقين وغياب الاستقرار السياسي في عدة دول عربية لا تزال تؤثر كثيراً على مزاج المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين وعلى قراراتهم الاستثمارية.

وأكد أن البعد الاقتصادي يمثل أحد أهم أركان أحداث الربيع العربي، كما امتدت تأثيرات التحولات السياسية في عدد من الدول العربية إلى عام 2012، حيث أثرت على الاستثمار والسياحة والنشاط الاقتصادي. وكان على الدول العربية أن تتعامل مع تأثيرات هذه التحولات، بجانب ارتفاع أسعار السلع الأولية وانخفاض النمو العالمي والتداعيات السلبية لأزمة منطقة اليورو .

جدير بالذكر أن وزارة السياحة في مصر أن عائدات السياحة في 2011 أقل بـ 80% مقارنة بالعام 2010، بلغت هذه النسبة 60% و 35% شهري مارس وأفريل من العام 2011. وفي تونس انخفضت العائدات من قطاع السياحة بـ 48% مقارنة بالعام 2010 بما قدره 39% من السواح في النصف الأول من العام 2011.<sup>(1)</sup>

وأشار -القصار- إلى أنه نتيجة لذلك، وباستثناء عدد محدود من الدول، توقف دخل الفرد عن النمو أو انكمش، بينما ازداد عدد الشباب العاطلين عن العمل عما كان عليه الوضع قبل عام من الزمن، وارتفع معدل البطالة في العالم العربي بنقطتين مئويتين إلى 16%، معرباً عن قلقه من أن يطول أمد الأحداث في سوريا، كما نخشى من أن تطول المراحل الانتقالية في دول الربيع الأخرى، مما يمكن أن يؤثر في استمرار عدم اليقين، وبالتالي استمرار التراجع أو الانكماش الاقتصادي.

أدى ذلك إلى توقعات سلبية فيما يخص النمو الاقتصادي الذي قدمه صندوق النقد الدولي للعام 2012؛ (أنظر الجدول 66)؛ إذ قدم التقرير توقع ارتفاع النمو الاقتصادي في تونس ومصر واليمن وسوريا والبحرين بمقدار 3.9% و 1.8% و -0.5% و 1.5% و 3.6% على التوالي في تقرير صدر عام 2011، في حين كانت التوقعات قبل بداية الاحتجاجات 5.0% و 5.7% و 4.1% و 5.6% و 4.8% على التوالي.<sup>(2)</sup>

أدت هذه الأحداث إلى تضخم في أسعار الوقود والغذاء وارتفاع في فاتورة الاستيراد، ما خلق عجزاً متزايداً في الميزانية بالنظر للناتج المحلي الإجمالي، في عدة دول عربية، كانت مسرحاً للأحداث أو من دول الجوار

(1) The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **Socio-Economic Context and Impact of the 2011 Events in the Middle East and North Africa Region**. December 2011, p17. [www.oecd.org/mena/investment/49171115.pdf](http://www.oecd.org/mena/investment/49171115.pdf)

(2) IMF, **World Economic Outlook Database**, October 2010 and September 2011.



لها. إذ تضخمت أسعار السلع الغذائية والوقود في مصر، تونس، سوريا بنسب 2.2 %، 2.6 %، 1.5-2.5 % عام 2011 على التوالي.<sup>(3)</sup>

	Forecast in October 2010		Forecast in September 2011		
	2011	2012	2011	2012	
Algeria	4.0	4.1	2.9	3.3	↓
Bahrain	4.5	4.8	1.5	3.6	↓
Djibouti	5.4	6.1	4.8	5.1	↓
Egypt	5.5	5.7	1.2	1.8	↓
Iraq	11.5	11.0	9.6	12.6	↓
Jordan	4.2	5.0	2.5	2.9	↓
Kuwait	4.4	5.1	5.7	4.5	↑
Lebanon	5.0	4.0	1.5	3.5	↓
Libya	6.2	6.4	n/a	n/a	n/a
Mauritania	5.1	5.4	5.1	5.7	=
Morocco	4.3	5.0	4.6	4.6	↑
Oman	4.7	4.1	4.4	3.6	↓
Qatar	18.6	9.3	18.7	6.0	↑
Saudi Arabia	4.5	4.4	6.5	3.6	↑
Syria	5.5	5.6	-2.0	1.5	↓
Tunisia	4.8	5.0	0.0	3.9	↓
UAE	3.2	3.9	3.3	3.8	=
Yemen	4.1	4.1	-2.5	-0.5	↓

الجدول رقم 66: التغير السنوي لتوقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي

المصدر: IMF, World Economic Outlook Database, October 2010 and September 2011

تخدم هذه المعطيات ما أبرزه تقرير مؤسسة "أصداء بيرسون-مارستيلر" من أن منذ عام بالتحديد كانت الديمقراطية هي الهاجس الأول للشباب العربي، بحسب الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة، إلا أن الثورات غيرت كثيراً في الأفكار والطموحات بعدما اكتشف "الثوريون" أن إسقاط رؤوس النظام لا يعني سقوط النظام نفسه. واليوم أصبحت هناك أولويات أخرى يتصدرها تلقي الأجور العادلة وامتلاك منزل خاص، وحتى مخاوفهم تحولت من الحفاظ على الاستتباب الأمني في بلادهم إلى القلق من ارتفاع تكاليف المعيشة في شكل متزايد.

<sup>(3)</sup> IMF (2011), Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2011.



### المطلب الثالث: تأثير الاحتجاجات على العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية في السياق العربي.

أظهرت التحولات التي عرفتتها بعض البلدان العربية أن جذور الأزمات، وعوامل الاحتجاجات، لا تكمن فقط في العوامل الاقتصادية والسياسية. كما أنها ليست بمعزل عن تأثير الحقائق الاجتماعية والثقافية، التي يرتبط بعضها ببديهيات هوية الدولة ومستوى رأس المال الاجتماعي. وبالنسبة للمؤقتة لبعض الاحتجاجات تبين أن عوامل أخرى في بنية المجتمعات العربية، دينية وقبلية وعشائرية، ساهمت في ذلك التعثر وجعلت لكل "ثورة خصوصيتها التي لا يمكن مقارنتها بثورة أخرى، على الرغم من التشابه في طبيعة الفساد أو في خنق الحريات أو في عدم تداول السلطة. فالانقسام اليمني والليبي له أبعاده القبلية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة المجتمع اليمني ومن توزع قواه السياسية والعسكرية، والتنوع المذهبي والعربي في سوريا هو الذي يثير القلق الداخلي والخارجي من طبيعة، أو من نتائج التغيير المرتقب والمطلوب وفي البحرين أثرت المخاوف المذهبية من المعارضة التي نزلت بقوة إلى الشارع تزامنا مع الاحتجاجات العربية في البلدان الأخرى.

بالنظر إلى البنية القبلية في ليبيا واليمن بالخصوص، فقد كانت القبائل فاعلا مهما أثناء الحراك السياسي/الاجتماعي، وبقيت كذلك فاعلا مهما في الاستقرار/الاستقرار الذي تعيشه الدولتين بعد اختيار نظامي القذافي وعلي عبد الله صالح على التوالي. فالثقافة القبلية في اليمن المعاصر عنصر "فعال" لتوازن السلطة، وبالمقارنة مع العديد من بلدان الشرق الأوسط أثبتت الحكومات القومية والاشتراكية في اليمن أنها عاجزة عن تدمير البنى التقليدية<sup>(1)</sup>. الأمر الأهم في الحالة الليبية هو أن القبائل التي كثيرا ما دعمت في غالبيتها نظام القذافي في مناطق سرت، وترهونة، وبني وليد، وسبها، وغات، وغدامس لا يمكن إزاحتها من معادلة تشكيل الدولة وإلا فلن يكون هناك استقرار في ليبيا ولعل مطالبات القبائل بنصيب من الحكومة والمجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي تشير إلى أنها ستكون لاعبا رئيسيا في تشكيل معادلة الحكم بعد القذافي.

وفي سوريا، يمكن أن نلاحظ أيضا تأثير البنية الاجتماعية الدينية الطائفية والعشائرية على هذه الاحتجاجات وعلى المواقف منها وعلى المخاوف من نتائجها، أي بين مؤيد بقوة لهذه الاحتجاجات من أجل إسقاط النظام وبين متحفظ، وبين من يدعو إلى الإصلاحات في ظل النظام نفسه وليس من خلال الانقلاب عليه، وإذا كانت هذه الخيارات المختلفة لها علاقة باختلاف التوجهات السياسية أو بتقدير ما هو الأفضل بالنسبة

(1) لوران بونفوا ومارين بواربييه، المجتمع المدني والديمقراطية في اليمن المعاصر تعزيز دور الهيئات الوسيطة. اليمن: مجلة مدارات إستراتيجية، السنة الثانية، العددان 7-8 يناير/أبريل 2011 ص 15.

إلى عملية التغير أو الإصلاح في سوريا، إلا أن ثمة أبعاد أخرى لا يمكن إغفالها في اختلاف المواقف من النظام السوري.<sup>(2)</sup> وقد أدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى التأكيد على طبيعتها الطائفية.

لا أهمية كبيرة للبعد القبائلي أو العشائري في تجربة الثورتين التونسية والمصرية، أو حتى في التجربة السورية ولا في تظاهرات الاحتجاج على الطائفية السياسية في لبنان، أو في محاولات الثورة في البحرين لكن بالمقابل كانت العوامل الطائفية والمذهبية في هذه البلدان خلف ما تعرضت له هذه "الثورات" من تعقيدات ومن احباطات ويمكن أن نلاحظ أن كثيراً من مخاوف ما بعد الثورة ارتبطت بهذه الأبعاد الطائفية والمذهبية سواء من خلال شكل الحكم المقبل، أو من خلال حقوق الأقليات، والعدالة والمساواة. لكن بالمقابل ظهرت انتماءات دينية مغالية، تطالب بإعادة النظر في مصادر التشريع وهوية الدولة. فإذا لم يستطع السلفيون التحرك في ظل أنظمة واجهت بالقوة كل الحركات الإسلامية، حتى الحركات "الأقل تشدداً" من السلفية، فإن الحراك السياسي/الاجتماعي حمل السلفية إلى واجهة الأحداث. وبعد الإطاحة برؤساء تونس ومصر واليمن، ظهرت إلى العلن أحزاب سياسية ذات مرجعية سلفية، وكان أكثرها قوة وتأثيراً حزب النور السلفي في مصر، الذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية، مع وجود أحزاب أخرى قوية تنتمي إلى التيار السلفي، مثل حزب البناء والتنمية، وحزب الأصالة، وحزب الفضيلة .

وفي تونس، منحت الحكومة ترخيصاً لحزب ذي مرجعة سلفية، أطلق عليه مؤسسوه "جبهة الإصلاح"، وهو أول حزب بهذه المرجعية يطلب خوض غمار السياسة، وفق قواعد الدولة المدنية والديمقراطية. وفي مارس 2012، أعلنت شخصيات يمينية تتبنى المنهج السلفي تأسيس حزب سياسي، أطلقت عليه "اتحاد الرشاد اليمني". وفي المغرب، أعلن في ديسمبر 2012 محمد الفزازي، وهو أحد رموز التيار السلفي أنه يستعد لتأسيس حزب سياسي تكون مرجعيته إسلامية<sup>(1)</sup>.

خلق هذا الوضع بالعموم وضعاً خاصاً في مؤشر رأس المال الاجتماعي ومستويات الثقة البينية، إذ يخلق هذا السياق حالة من اللاتقنة بين الطوائف، المذاهب، التوجهات الفكرية تمتد إلى مستوى الخوف على السلامة الشخصية. إذ أوضح تقرير The 2012 Legatum Prosperity Index™ Rankings على مستويات متدنية للرأس المال الاجتماعي بالمقارنة بسنة 2010، وذلك قصد إبراز تأثير الحراك على التماسك الاجتماعي والسياسي في بعض

(2) طلال عتريس، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية. شؤون عربية (مجلة صادرة عن الأمانة لعامة لجامعة الدول العربية)، العدد 151.

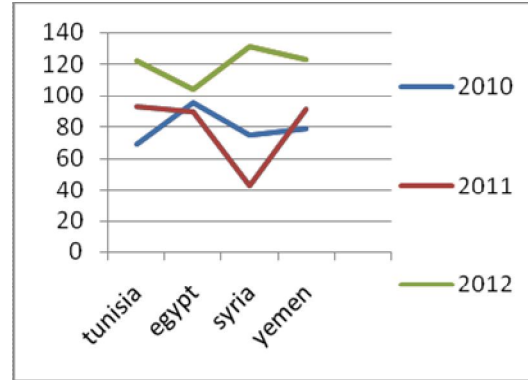
<http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.aspx?ID=8ecf9590-6fa1-48b2-8040-47b3c09afb7>

(1) علي بكر، الصدام القادم: تأثيرات الصعود السلفي في دول الربيع العربي. مجلة السياسة الدولية.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85.aspx>

البلدان العربية. إذ جاء ترتيب تونس، مصر، سوريا واليمن عام 2012، 122، 104، 131، 123 على التوالي، وكن ترتيبها عام 2010 مثلاً، 69، 95، 75، و 79 على التوالي كذلك من أصل 140 دولة. إذا نلاحظ تراجع تونس ب 52 درجة، مصر ب 09 درجات، سوريا ب 56 درجة، و اليمن ب 44 درجة.<sup>(2)</sup>

	tunisia	egypt	syria	yemen
2010	69	95	75	79
2011	93	90	43	91
2012	122	104	131	123



الشكل رقم 55: التغير في الترتيب في مؤشر رأس المال الجدول رقم 67: التغير في الترتيب في مؤشر رأس المال الاجتماعي

الاجتماعي في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي. في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي

(\*) المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات The Legatum Institute

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ التداخلات بين الخطوط التي تشير إلى السنتين 2010 و 2011 وارتفاعا وانفصالا للخط الذي يشير للعام 2012، هذا بالرغم مما أُثير من الأثر السياسي لإنهيار أنظمة مستبدية.

كان لافتاً بشدة خلال العام والنصف عام التي تلت انهيار الأنظمة السياسية في تونس ومصر حالة الاضطراب الأمني والعنف المجتمعي؛ حيث تصاعدت معدلات الجريمة المنظمة والعنف ذي الطابع السياسي، وسجلت وكالات أنباء جرائم عنيفة لم تعرفها هذه الدول خلال العقود الخمسة الأخيرة.

وردت كبريات الصحف في المنطقة كيف تنبت بذرة العنف في هذه البلدان، ففي مصر شهدت مدنها المختلفة مذابح مثل أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء والقصر العيني ونهاية بأحداث ملعب بورسعيد (أحداث استاد بورسعيد وقعت داخل ملعب بورسعيد مساء الأربعاء 1 فبراير 2012 الذكرى الأولى لم يعرف بموقعة الجمل ، عقب مباراة كرة قدم بين فريقين محليين هما المصري والأهلي، وراح ضحيتها أكثر من 73 قتيلا بحسب مديرية

<sup>(2)</sup> The Legatum Institute, **The 2012 Legatum Prosperity Index**. London: LEGATUM INSTITUTE, 2012, Pp 4,5.

<sup>(\*)</sup> لمعلومات أكثر : [www.li.com](http://www.li.com)

الشؤون الصحية في بورسعيد) ومئات المصابين. إضائة عن تفشي السرقة بالإكراه والاستيلاء على الممتلكات وغياب الأمن والأمان عن مجتمع معروف بتقاليده وباستقراره.

ولم تكن الأوضاع أفضل حالاً في ليبيا المجاورة إذ أخذ العنف يتسع في المدن الليبية ويستخدم لتصفية الحسابات بين الفرقاء الليبيين، ومثال ذلك المعارك التي اشتعلت في مدينة الكفرة بين القبائل العربية وقبائل (التبو) الأفريقية التي أسفرت عن مقتل مئات الليبيين، وهي أعمال العنف التي جاءت تصفية لحسابات القبائل لـ 40 عاماً من توظيف القذافي للتمغير القبلي، بل إن هذه الأحداث امتدت إلى مطار طرابلس الذي سيطر عليه ثوار من منطقة الزنتان الذين اقتحموا المطار بعد عمليات مواجهة مع قوات الأمن أسفرت عن استسلام القوات وسيطرة الثوار على المطار الدولي مما أسفر عن مقتل العشرات، وفي مدينة سبها سقط أكثر من 250 قتيلاً في أحداث عنف قبلية مماثلة.

إذا كانت الأوضاع قد أخذت منحى عنيفاً فإن الأوضاع لم تكن أفضل حالاً في الغرب الليبي؛ حيث اضطرت قوات الأمن الليبية إلى فرض حظر التجوال في مناطق في طرابلس حيث اشتعلت مواجهات دموية بين قبائل عربية وأمازيغية، بل إن أعمال العنف المشتعلة في أكثر من مدينة ليبية ومنها أحداث مدينة زليتن والبيضاء أدت إلى استقالة وزير الداخلية فوزي عبد العال احتجاجاً على انتقادات للمؤتمر الوطني العام أعلى سلطة في ليبيا لحالة التراخي الأمني التي تسود البلاد.

وليس أدل على ضعف هبة الدولة من قيام ميليشيات في مدينة بنغازي بالاستحواذ على السلطة وتنفيذ القانون بيديها دون العودة إلى مؤسسات الدولة حيث تولت التصدي لما تعتبره مجالس للقانون، وهو ما ووجه باشتباكات عنيفة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى وهو ما تكرر في مدينة زوارة على إثر مواجهات قبلية دامية أسفرت عن مقتل وإصابة المئات.

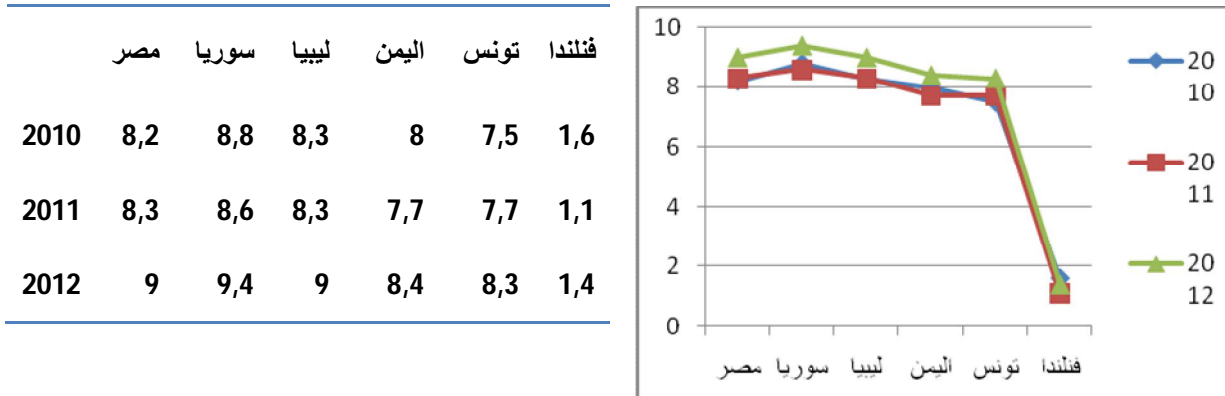
وفي تونس، كانت الأوضاع تسير على الوتيرة نفسها؛ حيث فرضت أجهزة الأمن حظر تجوال على ثماني مدن تونسية هي تونس وسوسة وجندوبة ومعتمدية وأريانة ومنوبة وبن عروس والمنستير على أثر اشتباكات على أساس ديني.

بل إن التجمعات في تونس خصوصاً الرباطية تحولت إلى مظاهر عنف دموي أدت إلى فرض عقوبات دولية على تونس نتيجة إصرار المشجعين على اقتحام الملاعب والاعتداء على قوات الشرطة بشكل مثل تحدياً

لهيبة الدولة، وهو ما تكرر بشكل شبه يومي في الجامعات التونسية حيث كثيرًا ما نشبت مواجهات بين الطلاب الإسلاميين والفرانكفونيين داخل الجامعة التونسية وسط خلافات بين التوجهات. (\*)

ولا يجد أي مراقب صعوبة في تفسير تحذر العنف في الحياة السياسية والمجتمعية في بلدان العربية؛ حيث خرجت هذه البلدان لتوها من ممارسات قمعية ودموية دأبت عليها قوات الشرطة في بلدان الشرق العربي المجاورة التي كانت قد نجحت انتفاضات شعبية في إسقاط أنظمتها ذات الطابع الأمني، حيث اعتبر تحدي القانون والاعتداء على هيبة الدولة مرادفًا لأجواء الحرية التي عرفتتها هذه البلدان بعد طول معاناة، وهي الأجواء التي انقلبت إلى أجواء فوضى واضطرابات ضاعت معها هيبة الدولة والقانون ولو مؤقتًا في إطار تعبير المواطنين عن حاجاتهم والزام الدولة بالاستجابة لها، وهو وضع تكرر في عديد من البلدان ولاسيما فيما يتعلق بالمطالب الفتوية في مصر وتونس ولجوء مهن معينة للاستجابة لمطالبهم حتى لو لجأوا للعنف لإرغامها على إعطائهم ما يعدونه حقوقًا لهم عبر قطع الطرق والاعتداء على الممتلكات العامة.

تنعكس هذه الأوضاع في التقارير الدولية عن انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون وكذا مستوى نفوذ الدولة وشرعيتها بالنظر إلى أولويات الإذعان المعروفة.



الشكل رقم 56: التغير في مستوى القانون وانتهاك حقوق الإنسان الجدول رقم 68: التغير في مستوى القانون وانتهاك حقوق

في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي. الانسان في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مؤشر الدول الفاشلة للسنوات 2010-2011-2012.

(\*) تمت استيفاء هذه المعلومات عن العنف والصدامات من المتابعة الشخصية اليومية، وكذا تصفح مواقع بعض القنوات الاخبارية، ومتابعة تطور الأحداث فيها إلى غاية لحظة كتابة هذه الأسطر.

بالمقارنة بين السنتين 2010 و 2011 نلاحظ ارتفاعاً في مستوى انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون تصل إلى مستويات مرتفعة جداً، تصل حد القابلية للمقارنة مع الحالة الصومالية التي بلغت مستوى 10/10. إذا فافت مستوى 9 نقاط في ليبيا ومصر وسوريا، وافت مستوى 8 في تونس واليمن.

بالمقابل أدى الانقسام وتششت نفوذ الدولة، وتوزع صلاحية استخدام القهر المادي والمعنوي على مختلف الفاعلين في الدولة إلى زيادة في مستويات الفلتان وتراجع مستوى الشعور الموحد للإلتزام للمركز في ذلك يُشير المؤشر الفرعي لشرعية الدولة المتضمن في مؤشر الدول الفاشلة إلى أن ثلاث دول عربية فاق مستوى غياب شرعية الدولة فيها 9 نقاط (الصومال 10/10) وهي مصر، سوريا واليمن.

	مصر	سوريا	ليبيا	اليمن	تونس	فنلندا
2010	8,4	8,6	7,3	8,7	6,4	0,8
2011	8,6	8,3	7,3	8,6	7,2	1
2012	9,2	9,5	8,1	9,1	7,8	0,8



الجدول رقم 69: التغير في مستوى شرعية الدولة

الشكل رقم 56: التغير في مستوى شرعية الدولة

في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي

في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مؤشر الدول الفاشلة للسنوات 2010-2011-2012.

الخاتمة

يستند مفهوم التنمية الإنسانية إلى منظور أساسي مفاده أن للإنسان حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا، جسدا وروحا. يتفرع عن هذا المنطق نتيجتان هامتان هما: أن التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من أشكال التمييز بين البشر سواء من ناحية الجنس، اللون، العقيدة، المستوى المادي...، أما النتيجة الثانية فهي أن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، اكتساب المعرفة والمشاركة.

بهذه المضامين يبرز مفهوم المواطنة كذلك؛ إذ يدل مفهوم المواطنة على ترتيبات مؤسسية، قواعد واتفاقات توجه وتُقبل قرارات السياسة العامة ومجموع النفقات المتزامنة معها، المشكلة بتفاعل ثنائي بين المواطنين وبين المواطنين والنظام.

وباعتبار أن التنمية الإنسانية تقوم على محورين هما بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى الرفاه الإنساني، ثم التوظيف الكفء لهذه القدرات في شتى مجالات النشاط الإنساني. ويستند كلا المحورين على مفهوم التمكين، الذي يسمح فعلا بإشراك المواطن في جميع المجالات التي تمس حياته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال تقريب الإدارة منه، وإشراكه في مختلف مستويات التنظيم والتسيير، وهذا يمكنه من اكتساب ثقافة المحاسبة، المساءلة بعد الانتخابات، وعدم الاكتفاء بالإجراءات الصورية المقتصرة على الانتخاب. كما يمكنه من المقارنة البناءة بين ما هو معتمد من قوانين وما هو منتفع به. أخذا بهذه الاعتبارات فإن محورية الحقوق سائدة في التنمية الإنسانية والمواطنة.

لا يمكن الحديث عن مفهوم المواطنة إلا في سياق الدولة، فالدولة بمضمونها السياسي والاجتماعي تمثل فضاء التفاعل الوحيد -لفترة زمنية طويلة- بين الفرد و الفاعلين الرسميين. بالرغم من اختلاف مضمون الحقوق، ومستوى القدرة على التأثير، والفئات المشمولة بهذه الحقوق، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة استنادها إلى منظومة قانونية مقيدة للفعل العام والسلوك الفردي؛ فمجموع ما يستفيد الفرد من الجماعة عبر مراحل تطور مضمون مفهوم المواطنة يكون نتاجا لاتفاق عام على أن هذه الحقوق تمثل طرفا في ثنائية الحقوق والواجبات.

أدى تطور مفهوم الاتفاق العام إلى تطور مفهوم الفضاء التمثيلي للمواطنين، بما سمح بتطور ملازم للمنظومة القانونية المحكمة في "إمكانية التأثير" التي يتمتع بها الأفراد على متخذي القرارات الملزمة؛ لذا فمفهوم المواطنة تتضمن مسؤولية مشتركة ناظمة للحدود، وفضاء الانتماء، وقواعد الممارسة، إضافة إلى كونها مرجعية هوياتية.



باعتبار أن "الاتفاق العام" يكون نتاجاً لنمط التفكير وطبيعة ومكانة الفاعلين في الجماعة، فإن النتيجة المنطقية لذلك هي أن حدود العلاقة وقواعد الممارسة ستختلف بين الجماعات، بما يعكس سيطرة الغالب المسيطر مع وحدة في فضاء الانتماء المحدد للمرجعية الهوياتية؛ لذلك فالمسافة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين تحددها طبيعة التفكير التي نعتبرها بمضمونها السياسي، ثقافة سياسية. كما إن ارتباط تعاريفها بالمستوى العالمي أو الوطني أو الفرعي بما ينفي ارتباطها بالفرد، وهو ما ذهب إليه Clifford Greetz الذي يرى وفق المقاربة الانثربولوجية أن الثقافة تتضمن التوجهات والسلوكيات الروتينية المسلمة، المتوحدة والمتجانسة بالنظر لمنطقها الداخلي، لذا يتطلب فهم سلوكيات الأفراد الفهم العميق للمفردات والأفعال التي يقوم بها الفاعلون أنفسهم.

تضمنت الأدبيات السياسية والاجتماعية وحتى أدبيات الاقتصاد السياسي تفسيرات نظرية لتأثير الثقافة السياسية على السلوك السياسي؛ انقسمت إلى تفسيرات سياسية - مؤسسية، إلى اجتماعية مرتبطة بفعالية المجتمع في حد ذاته ومستويات الثقة فيه، بينما ركزت تفسيرات أخرى على اتحاد سلطوي جمعي في خلق أرضية منطقية لتغيير اجتماعي - ثقافي.

بالرغم من اختلاف الجهود البشرية النظرية في تفسير اختلاف مستويات التمكين الحقوقي، واختلاف شساعة المسافة بين النظام السياسي والمواطنين عبر الأزمنة والأمكنة، فقد اتفقت بشأن تأثير المنظومة القيمية السائدة المتأثرة بذاتها بمختلف مراحل تكوين المجتمعات المحلية، التي لطالما اعتبرت مصدر الحقوق، إلى غاية بروز واقع عالمي جديد يسعى لتوحيد مرجعيات الحقوق بالاستناد إلى الإنسانية كقيمة عالمية موحدة لبني البشر.

لم تمنع جهود توحيد المرجعية القيمية في وجود اختلافات في العلاقة بين الأنظمة السياسية والمواطنين عبر المجتمعات المحلية؛ فبالرغم من التطور المؤسسي والقانوني الذي تعرفه الدول العربية في الحياة السياسية، يبقى الأثر الفعلي للمشاركة السياسية في تسيير الشأن العام ضعيفاً؛ وإذا كان دراسة الجانب الرسمي منه مرتبط بالاطلاع على التجربة الانتخابية، وتفحص مختلف القوانين المتحركة في الحياة السياسية، فإن الجانب غير الرسمي منه مرتبط بالذهنيات التي يصعب دراسة توجهاتها وبالتالي تأثيرها على سير الحياة السياسية. ما يعني ضرورة البحث عن المحددات المؤثرة في السلوك السياسي.

في هذا الصدد، طرحت النظريات مشكلة ندرة الموارد المادية كسبب للصراع المستمر واستخدام العنف لاستصدار نصيب مما هو متاح، ما يخلق بيئة لا تسامحية ومستويات متدنية من الثقة بين الأفراد، وانتشار مظاهر الفساد واللاشفافية في تسيير الشأن العام. لكن بالنظر للدراسة المسحية لمختلف الموارد في البلدان العربية بتأكيد مستويات لا بأس بها في الموارد الاقتصادية، وبنية اجتماعية شبابية تمثل أساساً للقوة العمالية، إضافة إلى ثروات

طبيعية جعلت اقتصادياتها ريعية تستند إلى انسحاب المواطنين من تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب والرسوم والاعتماد في ذلك على ربوع الثروات الطبيعية. أدت هذه الوضعية إلى ترتيبها في المراتب الأولى لمؤشرات الفساد والأخيرة في مؤشرات الشفافية، على أساس اللاحرص الذي يبيده المواطنون حول وجهات الإنفاق العام الذي لا يستند لضرائبهم.

تلازم الفساد واللاشفافية بانحصار لآليات محاربتهم، كحرية الرأي والتعبير، الصحافة التحقيقية، الانتخابات الدورية، والرقابة على السلطة التنفيذية، ما أثقل التهميش الذي تعانيه فئات واسعة في المجتمع، خاصة المهمشة تهميشاً مضاعفاً أو ثلاثياً، جعل من الاحتجاجات قناة التواصل بين المواطنين والأنظمة السياسية.

مما سبق تصبح الإشكالية في المجتمعات بالدول العربية متعلقة بالعدالة التوزيعية وليس بالموارد في أغلب الأحيان، وباعتبار التشكيلة الاجتماعية المتكونة من العشائر والقبائل والطوائف يلجأ المواطنون إلى الانتماءات الفرعية للحصول على مخرجات النظام السياسي لكن عن طريق هذه البنى اللارسمية؛ إذ تعتمد دول عربية خاصة دول الخليج العربي بشكل كبير على مكونات قبلية مختلفة، ودليل ذلك "العائلة الحاكمة" التي هي في أصلها قبائل، ودورها السياسي حاسم، فهي المنتجة لـ "الحاكم وولي العهد" ويتولى أعضاؤها مناصب وزارية ودبلوماسية، وللحفاظ على الاستقرار واتقاء الانقسامات والانقلابات تخصص بعض المناصب القيادية لعشائر أخرى بالإضافة إلى تخصيص معونات مالية، مصاهرة، تصل هذه الممارسات درجة اقتسام قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى قنوات التنشئة الرسمية والعنف الرمزي -حسب بورديو- يمثل أسلوب تعامل الأسرة العربية مع أبنائها رافداً آخر للسلطة، إذ يستند اتجاه الحوار فيها على عامل السلطة الأبوية في التعامل الداخلي دون الإضرار ببديهيّة التوافق الداخلي التام، ويؤثر كذلك على السلوك في طلب الحقوق وأسلوب وأطراف الحوار. أدى ذلك إلى تمحور الثقافة العربية على: المستوى العالي للفجوة السلطوية، الجماعية، السياقية، المتعددة الأزمنة (الدائم).

وللإمعان في دراسة تأثير الثقافة السياسية على السلوك السياسي استخدمت في هذه الدراسة الملف الذي أتاحه مشروع قياس الديمقراطية العربية Arab Barometer؛ إذ قام مركز الدراسات الاجتماعية في جامعة ميتشغن سنة 2005 بتصميم مقياس للديمقراطية العربية بالتعاون مع مؤسسات و أكاديميين عرب، بالتوافق مع مشاريع قياس الديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم.

بالاستناد إلى نتائج المسح القيمي للبارومتر العربي، وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، يتضح بأنه كثيراً ما يربط المواطن في البلدان العربية بين الوضع الاقتصادي للأسرة بالوضع السياسي والوضع الاقتصادي للبلد، ومكنتنا الجداول السابقة من الوصول إلى نتيجة مبدئية، هي أن المواطن العادي يميل إلى ربط الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي الذي له أثر بالضرورة على الوضع الاجتماعي، ونظراً لما عايشه من فترات مستمرة من العجز الديمقراطي، وأوضاع اقتصادية/اجتماعية غير مريحة ولا منطقية (ريعية)، فإنه يعتبر الديمقراطية نظاماً يمكنه من تعزيز وضعه الاقتصادي والاجتماعي، يتضح ذلك من خلال اعتبار الديمقراطية أو تعزيزها تمثل تحدي يأتي في المرتبة الثالثة مقارنة بالوضع الاقتصادي ومحاربة الفساد.

وللحفاظ على الاستقرار الداخلي يؤكد على ضرورة الإصلاح المتدرج للوضع السياسي السيئ، دون الاشتراك في المظاهرات والتجمعات، ودون الانتماء للمنظمات، النوادي والجمعيات، وعدم الثقة في مجلس النواب والأحزاب السياسية، يلغي كل قنوات الاتصال والمشاركة السياسية والمدنية، ما يفتح المجال لسيطرة السلطة التنفيذية؛ فالأفراد لهم الثقة في الحكومة (السلطة التنفيذية عموماً) ما يوحي باستكانة المواطن للقائد المسير ودعمه لقراراته على أن يكون ضامناً للاستقرار والأمن والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة نسبياً.

بالرغم من التركيبة الاجتماعية للمجتمعات في البلدان العربية يبقى الفخر بالانتماء بالوطن قضية غير قابلة للنقاش، دون إغفال أولويات فرعية في حالات الانتخاب مثلاً. أما عن مكانة الدين في الحياة العامة فهو محل نقاش بما يقارب بين توجهات تطبيق الشريعة والعلمانية، يظهر ذلك جلياً أو ضمناً في قضايا مثل رئاسة المرأة وإمكانية إيجاد صور إسلامية للآليات الديمقراطية السائدة. إن بروز محدد الأولويات يوحي بأن الوطن والإسلام والعروبة تبقى مجرد مشاعر، أما عن المصالح اليومية فإن الولاء القبلي هو الأول، على اعتبار أن نجاح المنتمي لنفس القبيلة يسمح بتسهيل الحصول على الخدمات مستقبلاً.

تفعيلاً للمستوى الفردي في التحليل، تضمنت الدراسة محددات السلوك السياسي من خلال اختبار تأثير المحددات النفسية، الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية؛ إذ تطابقت اللاطردية في العلاقة بين متوسط القدرة الشرائية مقدرة بالدولار والسلوك والتوجه السياسي، مع اللاطردية في العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع المهني (الموارد الاجتماعية) والسلوك السياسي ممثلاً في مختلف آليات المشاركة السياسية والمدنية، ما يعني في النهاية أن ذلك لا يعني أنها متغيرات مستقلة حاسمة في المنطقة العربية وفقاً للحالات الأربعة المدروسة .

بينما مثل الاغتراب السياسي نظرا للشعور بلا فاعلية المشاركة السياسية والانخراط المدني، أهم المحددات النفسية، لكن دون التأثير في مستوى المشاركة والانخراط الشكلي؛ إذ لا تتأثر العضوية في المنظمات والمشاركة في الاجتماعات وتوقيع العرائض بمدى اقتناع الفرد بأن الحكومة تعمل على توفير الظروف الملائمة للمواطنين لتحسين حياتهم من خلال جهدهم.

إن النزوع الكامل نحو المؤسسات السياسية والقيادة تفرض -لإصلاح- متطلبات مؤسسية، حكومية وغير حكومية مقترنة بوعي داخل هذه المؤسسات بآليات فعلية للمشاركة. لأن الدراسات الميدانية والإحصاءات المستخدمة في هذا الجزء من الدراسة توحى، بأن المحددات الاقتصادية والاجتماعية الفردية لا يمكن اعتبارها سند للحول أو الترسخ الديمقراطي بما يُفعل قيم المواطنة بالدول العربية، ما يحيل الحديث إلى القوة التفسيرية لنظريات مشهورة تأخذ حيزا واسعا من المقررات التعليمية لطلاب البلدان العربية، تحت مسمى فعالية دراسة العلوم الاجتماعية في البلدان العربية بمضامين لا تتوافق والسياق العربي.

لكن، بالرغم من عدم تغير السياق العام للأوضاع، إلا أن دولا عربية عرفت انخيارا لأنظمتها التسلطية، لكن ذلك لم يتم وفق آلية التداول المتعارف عليها، أي دون تنظيم انتخابات وتقديم برامج تنموية متباعدة تشكل بدائل لدى المواطن/الناخب. وبالتالي، فبالرغم من أن الشعوب في هذه البلدان نجحت في إسقاط الأنظمة السياسية إلا أنها فشلت في إسقاط الأنظمة الثقافية؛ إذ بقيت الأوليات الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الترتيب، وبقيت الديمقراطية بعدها، واستنهض الصراع على السلطة الانتماءات الفرعية، واستخدم الحوار المسلح في كثير من الحالات بدل الحوار السياسي، كما تتعرض بعض منها لخطر التقسيم.

لا ينفي هذا الواقع أهمية إسقاط الحواجز وبروز مساومات سياسية بدل الحوار ذو الاتجاه الواحد المطبق سالفًا، وارتفاع مستويات الشفافية في العمل الحكومي والإدارات، والتنافس السياسي النزيه، وكلها محددات لتحول ديمقراطي مستمد من انفجار -وان كان منتظرا- مفاجئ.

تبقى ضرورة التأكيد على الوعي بحدود الممارسة السياسية، كي لا تقع المجتمعات في ظل ضعف نفوذ الدولة في واقع الإلغاء للآخر وبالتالي العودة للاتسامح واللاثقة المرصود في الدراسات السابقة.

إن التغيير في أي مجتمع يعتمد على التغيير في الثقافة السائدة، أي أن مفهوم التنمية يعتمد على القدرة أو القابلية على التغيير، لأن " الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". وعليه فإن التوصية الوحيدة التي يمكن أن تقدم في إطار هذه الدراسة، هي أن المواطنة في البلدان العربية لا بد أن تستند إلى العدالة التوزيعية و السبيل الوحيد إلى ذلك هو تغيير الذات بما يعنيه ذلك من بناء قاعدة منطقية للتعامل مع الآخرين، وفقا للثقة والتسامح، وتوقعاً لامكانية الصراحة في إبداء الرأي، وتطوير ذلك إلى بناء قنوات بالمصلحة العامة تؤثر في اختيار الفاعلين في رسم السياسات التوزيعية.

وأخيراً، استشهد بما قاله الاصفهاني في وصف اعمال البشر، حيث قال: " اني رأيت انه لا يكتب انسان كتابا في يومه الا و قال في غده لو غيرت هذا لكان احسن، ولو زيد هذا كان يستحسن، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا لعمرى من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

## قائمة المراجع

## أولاً: باللغة العربية

### الكتب بالعربية:

1. إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مصر: دار قباء للنشر و التوزيع ، 2000 .
2. — ، تأملات في مسألة الأقليات. القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنتمائية، 1992.
3. أدهم علي ، المذاهب السياسية المعاصرة. مصر : مطبعة المعارف ومكتبتها، د.ت.
4. الأنصاري محمد جابر ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. بيروت: م.د.و.ع، 1994.
5. البلاوي حازم ، الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل. القاهرة: دار الشروق، 1993.
6. جمعة سعد إبراهيم ، الشباب والمشاركة السياسية. القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1984.
7. الجابري محمد عابد ، العقل السياسي العربي محدثاته وتجلياته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
8. — ، العقل السياسي العربي محدثاته وتجلياته (3). الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1990.
9. — ، نحن والتراث، ط6، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993
10. الزيات عبد الحكيم ، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.
11. الزيات سعد عبد الحليم ، اسماعيل علي سعد، في المجتمع و السياسة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
12. الحيص عبد العزيز ، القبيلة والديمقراطية :حالة العراق الملكي(1921-1958). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة العامة، حزيران. يونيو 2011.
13. الكواري علي خليفة وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية ..المواقف والمخاوف المتبادلة. الكويت : دار قرضاس للنشر، 2000،
14. الكواري علي خليفة ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
15. — ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة:الملاح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
16. النقاطي حاتم ، مفهوم المدنية في كتاب السياسة لأرسطو. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1995.
17. النقيب خلدون حسن ، في البدء كان الصراع. لندن: دار السامي، 1997.
18. العبدلي سمير ، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبايل اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
19. الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
20. الشامسي ميثاء سالم، السياسات السكانية والتحول الديمغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون. بيروت: المنتدى العربي للسكان، 2004.
21. الشريدة خالد عبد العزيز وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
22. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مارس 1994.
23. أمين سمير ، برهان غليون، حوار الدولة والدين. لبنان: شركة المطبوعات اللبنانية، 2003.
24. أتين دي لا بوسيه، مقالة في العبودية المختارة. ترجمة: مصطفى صفوان، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990.
25. بدر الدين إكرام ، النظم المستقرة، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1991.
26. فرانثيسكا بيندا وآخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.
27. بيبير بورديو، الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، ط3، المغرب: دار توبقال للنشر، 2007 .
28. زباني صالح (محررا)، التحولات السياسية في الجزائر -منظور سوسيواقتصادي-، باتنة: دار قانة للنشر، 2008.
29. جواد رضا محمد ، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي أزمتا التنمية وتنمية الأزمات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1992.

30. هاينز يولاو، فن السلوك السياسي. ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1963.
31. وطفة علي أسعد ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التريوي في الوطني العربي. بيروت: م.د.و.ع، 1999.
32. حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
33. كاتب أحمد وآخرون، الشرعية السياسية في الاسلام مصادرها وضوابطها. لندن : 1997. Redwoods books
34. كرم يوسف ، تاريخ الفلسفة اليونانية. ج1، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936.
35. كروش دوني ، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002.
36. ليوستراوش، جوزيف كروبيسي، تاريخ الفلسفة السياسية. ترجمة: محمود سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
37. ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ. ترجمة: عطيات أبو السعود، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.
38. مورييس فرادوارد، موسوعة مشاهير العالم. ج5، بيروت: دار الصداقة العربية، 2002.
39. محفوظ محمد، الإسلام ورهانات الديمقراطية. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002.
40. محمد عبد الحميد انجي ، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.ت.ط.
41. محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق. بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
42. مسعد عبد الرحيم وآخرون، التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998.
43. نافع بشير وآخرون، المواطنة الديمقراطية في البلدان العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2004.
44. نيكولو ميكيافيللي، الأمير. ترجمة: خيرى حماد، ط24، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 2002.
45. سالم صلاح ، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
46. سنو غسان منير حمزة ، الطراح علي احمد ، العولمة والدولة -الوطن والمجتمع العالمي. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.
47. سعد إسماعيل علي ، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة. ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
48. عبد الحكيم محمد صبحي ، وآخرون، الوطن العربي: أرضه، سكانه و موارده. القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، 1999.
49. عبد الفتاح إمام ، الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1994.
50. عطية جمال الدين ، فقه جديد للأقليات، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2003.
51. عمار محمد ، الإسلام والأقليات. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.
52. عامر فتحي حسين، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.
53. صقر مصطفى سيد أحمد ، فلسفة العدالة عند الإغريق. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة.
54. رحومة علي محمد، علم الاجتماع الآلي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2008.
55. شرابي هشام ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984.

## مقالات في الدوريات

56. الحافظ مهدي ، الأمن الناعم وصيانة كرامة البشر. الكويت: مجلة العربي، العدد 535، جوان 2003.
57. المنصور عبد العزيز ، العولمة والخيارات العربية المستقبلية. دمشق: مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 2009، 02.
58. الصويان سعد ،"نظرية الاستبداد الشرقي". البحرين: جريدة الوسط، ع 2086، 23، ماي 2008.
59. جمال الزرن، صحافة المواطن : المتلقي عندما يصبح مرسلًا. تونس: المجلة التونسية لعلوم الاتصال، العدد 51-52 السنة 2009.
60. لوران بونفوا ومارين بواربييه ، المجتمع المدني والدمقرطة في اليمن المعاصر تعزيز دور الهيئات الوسيطة. اليمن:مجلة مدارات إستراتيجية، السنة الثانية ، العددان 7-8 يناير/ أبريل 2011 .
61. ميخائيل عباس، الحصانة البرلمانية. مجلة النائب، الجزائر، العدد02، ربيع2003.



62. عارف محمد نصر ، الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية جدلية الداخلي والخارجي. القاهرة: مجلة المستقبل العربي، آذار 2005.
63. شرف الدين فهمية ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 278، فريل 2002.
64. خوجلي أحمد عمر ، منظمات المجتمع المدني في السودان... التسييس سيد الموقف. واشنطن: المرصد الديمقراطي، السنة 04، العدد الثاني، أبريل 2009.
65. الهر محمود صلاح عبد الحفيظ ، الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية. بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010.

## مذكرات

66. السيد إسلام محمد ، مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2009.
67. برويات عبد الكريم يحيى، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2003/2002 .
68. دوش الهادي ، المواطنة ومسألة الأقليات. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
69. دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية -العلاقات . مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006.

## مداخلات وأوراق بحثية

70. النوبضي عبد العزيز ، الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان والشعوب. ورقة مقدمة لأعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء، 17/16 يوليو 2003.
71. الصاوي علي ، الصياغة التشريعية للحكم الجيد. ورقة مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت: 03 الى 03/02/2003 .
72. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الندوة البرلمانية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بيروت: 15-16 حزيران/يونيو 2005.
73. حوالف رحيمة بومدين ، دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية، عرض للتجربة الجزائرية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: العمل البلدي الأول، البحرين: 26-27 مارس 2006.
74. مدني أمين مكي ، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان. ورقة مقدمة لأعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء، 17/16 يوليو 2003.
75. شيايب محمد أمين ، دور المجتمع الافتراضي في صناعة الربيع العربي. مداخلة في إطار الملتقى الوطني : التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق، 28، 29 أبريل 2012، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة.

## وثائق وتقارير

76. الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفاقها في المنطقة العربية. جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2012.
77. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 42.
78. المكتب المرجعي للسكان ، صحيفة بيانات سكان العالم 2009.
79. المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي(الوثيقة الرئيسية). تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000.
80. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 37.
81. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 27.
82. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، الانترنت في خدمة حرية التعبير. القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، د.ت.ن.
83. أصداء بيرسون مارستيلر، ما بعد الربيع العربي. دبي: أصداء بيرسون مارستيلر. 2012.
84. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002. الأردن : إيقون للخدمات المطبعية، 2002.
85. ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، الأردن: المطبعة الوطنية، 2003.
86. ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، الأردن: المطبعة الوطنية، 2004.
87. ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، الأردن: المطبعة الوطنية، 2005.
88. ، تقرير التنمية البشرية 2010، بيروت: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010.
89. ، تقرير التنمية البشرية 2003. بيروت: مطبعة كركي، 2003.
90. كلية دبي للإدارة الحكومية، الإعلام المدني والحراك المدني. الإصدار الثاني، ماي 2011 .
91. ، دور الاعلام الاجتماعي في تمكين المرأة. الإصدار الثاني، ماي 2011.
92. لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية. لندن:لجنة حقوق الملكية الفكرية.
93. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضع الأطفال في العالم 2011، بيروت: شركة ما وراء الفن للخدمات المطبعية، 2011.
94. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، قوانين معاقبة الثورة المصرية - التقرير السنوي 2012 - . القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012.
95. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

## مواقع إلكترونية

96. أحمد عادل الشاعر، نرصد البدايات الأولى لصفحة "كلنا خالد سعيد" .. هنا انطلاقا شرارة الثورة. <http://dawlanews.com/?z=pr&ID=38329&L=A>, (05.01.2013).
97. عبد الله التركماني، في الحداثة السياسية. [http://www.mokarabat.com/s\\_1255.htm](http://www.mokarabat.com/s_1255.htm), (10-12-2009).
98. عبد العزيز قريش، مفهوم المواطنة وحقوق المواطن. <http://www.oujdacituy.net/regional-article-12488-ar-html> . Juin, 2008.
99. محمد بن شاكر شريف، وضع الأقليات في الدولة الإسلامية. [www.saaaid.net/alsharef/k8.Doc](http://www.saaaid.net/alsharef/k8.Doc) , (07.06.2010).
100. موسى ستيوي، أمل ذا غستاني، 'المرأة الأردنية والمشاركة السياسية'. [http://www.arabwomenconnect.org/doc/JO\\_ssc\\_Appolitics.doc](http://www.arabwomenconnect.org/doc/JO_ssc_Appolitics.doc), (12-05-2005).
101. امحمد برفوق، عولمة حقوق الانسان وإعادة البناء الايتومولوجي للسيادة. <http://berkouk-mhand.yolasite.com/resources/%D8%B9%.....doc>, (12.05.2010).
102. \_\_\_\_\_، الكوننة القيمية وهندسة مابعد الحداثة. <http://berkouk-mhand.yolasite.com/resources/%D8%B9%.....doc>, (12.05.2010).

103. مير العميدي، المحددات والمتغيرات للفرصة السياسية وأثرهما في نمو الحركات الاجتماعية.  
[http://www.al-daawa.org/main/index.php?option=com\\_content&view=article&id=823:2011-02-26-13-02-16&catid=20:figer&Itemid=26](http://www.al-daawa.org/main/index.php?option=com_content&view=article&id=823:2011-02-26-13-02-16&catid=20:figer&Itemid=26), (26.02.2011).
104. عبد الله مجيد، التربية المدنية: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية.  
<http://www.owu-dam.org-politic/21/fkr21-010.htm>, (10-07-2006).
105. رشا ابراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي، المفهوم والمشكلة.  
<http://Tanaowa.com/wp-content/uploads/2011/01....do>, (01.2011).
106. قائد محمد طربوش، الحقوق والحريات في الدول العربية - تحليل قانوني مقارنة.  
<http://www.wert.org/DTLS.PHP.?CONTENTID.=59>, (2011.11.01).
107. قسم البحوث والدراسات (الجزيرة)، الأحزاب السياسية في الوطن العربي.  
<http://www.ALJAZEERA.NET/NR/EXPRESS/E166.720D-22B9-4708.....HTM>, (03.10.2004).
108. منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية. ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات.  
[www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf](http://www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf), (mars.2011).
109. الائتلاف من أجل النزاهة، المساءلة، التقرير العالمي حول الفساد 2004.  
<Http://www.Aman-palastine.org/arabic/document/ CGR2004.doc>, (26.05.2006).
110. رافاييل باتاي، العقل العربي. ترجمة: علي الحارس، ص 11  
<http://4shared.com/document/km.1c3eft/-online.htm>.
111. عاطف السعداوي، روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة. ورقة مقدمة للدورة الرابعة عشر لمشروع دراسات ديمقراطية.  
<http://Arabfordemocracy.org/Democracy/pages/view/Aageld/22s>, (12.112005).
112. الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية. ترجمة: أحمد علوي حبة  
<http://www.pukmedia.com/articles/22716.2011.11.13.16.28.23>, (13.11.2011)
113. هبة عبد الرؤوف عزت، الأسرة والتغيير السياسي، ورواية إسلامية، دراسة مقدمة للمركز المصري لحقوق المرأة.  
[http://www.Momahidat.org/upload/pdf-files/family\\_and\\_politics.pdf](http://www.Momahidat.org/upload/pdf-files/family_and_politics.pdf), (01.2008).
114. ماجد بن ناصر بن خلفان الجروفي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة. ورقة مقدمة لدائرة الإشراف التربوي لمناهج.  
[www.moe-nizwa.net/moe4/upload/A8520.389.doc](http://www.moe-nizwa.net/moe4/upload/A8520.389.doc), 2008.
115. فارس بريزات، استطلاع مقياس الرأي العام العربي الجزائر، آذار 2008  
<http://www.arabbarometer.org/arabic/reports/countryreports/countryreportalgeria.pdf>
116. \_\_\_\_\_، استطلاع قياس الرأي العام العربي "اليمن"، آذار  
<http://www.arabbarometer.org/arabic/reports/countryreports/countryreportyemen2008>.
117. فارس بريزات، استطلاع قياس الرأي العام العربي "اليمن"، آذار 2008  
<http://www.arabbarometer.org/arabic/reports/countryreports/countryreportyemen>
118. حكمت الزين، دور الإعلام في الوصول إلى المعلومات وفي الشفافية. في: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا للفساد، حرية الاطلاع على المعلومات: حق من حقوق الإنسان.  
<http://www.transarensy-lebanon.org/publication/A21%20publication.doc>, (24/05/2006).
119. ساندرا داي لوكونور، استقلال القضاء.  
<http://www.iraqdemocracyinfo.org/volume3/4.html>, (24/05/2006).
120. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تقييم الديمقراطية.  
<http://www.idea.int/publications/sod/upload/demo.assinlayarabicL.pdf>, (2006/09/20).
121. أحمد صقر عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية.  
<http://www.arabgov-initiative.org/publications/egov/admin-reform-a.pdf>, (2006/05/19).

122. نادر فرجاني، الدور الرقابي للمجالس العربية.  
[http://doc.abhatto.net.ma/IMG/doc/\\_3.doc](http://doc.abhatto.net.ma/IMG/doc/_3.doc), (19/05/2006).
123. جون ويليامز، دور البرلمانات في مساءلة الحكومة و مكافحة الفساد.  
<http://www.arpacnetwork.org/role.doc> ، (2006/05/24) .
124. العربية نت، القصار: 800 مليار دولار خسائر ثورات الربيع العربي.  
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/02/241374.html> , 02/10/2012.
125. طلال عتريسي، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية. شؤون عربية (مجلة صادرة عن الأمانة لعامة لجامعة الدول العربية)، العدد 151.  
<http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.aspx?ID=8ecf9590-6fa1-48b2-8040-47b3c09afb7>.
126. علي بكر، الصدام القادم: تأثيرات الصعود السلفي في دول الربيع العربي. مجلة السياسة الدولية.  
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent.....aspx>.

## ثانيا: باللغة الانجليزية

### 1- Books

1. Anirudh .krishna(ed), **poverty, participation and Democracy** . , cambridge: Cambridge university press, 2008.
2. Anthony D. Smith, **National Identity** . England:Penguin Books, 1991.
3. Bertelsmann Stiftung, **The Arab Spring: one year After** . Gutersloh: Bertelsmann Stiftung, 2012.
4. Birgitte. Rahbek, (ed) ,**Democratisation in the middle east**. Copenhagen : aarhus. University press, 2005.
5. David Easley and Jon Kleinberg, **Networks, Crowds, and Markets: Reasoning about a Highly Connected World**. Cambridge : Cambridge University Press, 2010.
6. **Encyclopedia Of Social Problems**. USA: Sage Publications, 2008.
7. Gregory claeys.**Thomas Paine Social And Political Thought**.Landon : Un win hyman, LTD, 1989.
8. Herman R. Van Gunsteren , **A Theory of citizenship**. U.S.A: Westview press, 1998.
9. Jan – Erik Lane, Svante Ersson, **Culture And Politics**.2<sup>nd</sup> ed, England: Grower House, 2005.
10. Jehad Al omari, **understanding thje arab world**. oxford: how to conrent, 2 pbu,2008.
11. Jhon Field, **Social Capital key Idea**. London: Routledge Taylor & Francis Group, 2003.
12. John locke, **tow treatise ef government** , vol v , ch 8.
13. John loke , **A letter concerning toleration**. traslated by: william popple , 1689.
14. Johna kasper Bluntshli, **The theory of the state** . canada : Batoche booke, 2000 .
15. Laurence Whitehead (ed) , **Rethinking arab democratisation : elections without democracy**. Oxford, oxford university press, 2009.
16. ,Ofra Bengio, Gabriel Ben-Dor ,**Minorités and the state in the Arab world** .U.S.A: Lynne Reinner
17. Pippa Norris, editor, **critical citizens**. Oxford: oxford university press, 1999.
18. Ray mond Hinnebusch, **Prospects for democratisation in the middle east**. In : Birgitte. Rahbek, (ed), **Democratisation in the middle east**. Copenhagen : aarhus. University press,2005.
19. Richid Bellamy, **Citizenship a very short introduction**. New York: oxford university press, 2008.
20. Samir Makdisi, Ibrahim Elbadawi (ed),**democracy in the arab world explaining the deficit** . London : International development research centre, 2011.
21. Tobias Debiel (ed), **Global Trends 2013**, Dechenstrasse : Development and Peace Foundation, 2012.
22. Thoms Hobbs . **Leviathan**..1651. ch xiv.

23. Thomas paine , **the riehts of man**.ch1.

## 2- Periodicals

24. Bruce D.Keillor, G. Thomas, "A Five Country Study Of National Identity. International". **Marketing Review**, Vol 16, N1, 1999.
25. Bernard Lewis, More than the ummah : **a study of religious and national identity in the islamic world**. American Journal of islamic social sciences, 24(2),2007.
26. Charles Steinfield, Nicole B. Ellison, **Cliff Lampe, Social capital, self-esteem, and use of online social network sites:A longitudinal analysis**. **Journal of Applied Developmental Psychology** 29 ,2008.
27. J.E Peterson, Tribes and politics in eastern Arabia,Middle east journal,vol.31,N°3,summer 1977,
28. Jason Brownlee , **Executive elections in the Arab world When and how Do they matter ?**. **comparative political studues**. 44(7),2011.
29. Larry Diamon , Lipset and vuanlinz , Building and Sustaining Democratic Governments in developing countries,**world affairs**,N°1, Summer 1987.
30. Mark Tessler , Eleanor Gao, "democracy and the political culture orientations of ordinary citizen : a theory for arab world and beyond". Unisco : **ISSJ**, 2009.
31. Michel page, France ganon, **conceptual framework for an analysis of citizenship in the liberal democracies"**. Canada : **Strategic and analysis**, may 1999.
32. Renninger, K Ann and Shumar Wesley , **Building Virtual Communities**. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
33. Seymour Martin Lipset, **Some social requiste of democracy: economic development and political lgitimacy**.<sup>(11)</sup> **The Amercan political science review**, vol 53, n°:1, mars 1959.
34. Tany Bosak, Suzan Ican, Jeff Noonan, **Citizenship, Human rights and social justice**. Routege : **citizenship studies**, vol 10, N03, July 2006.

## 3- thesis

35. Farouk Youssef Ahmed, **Economic deprivation, and political instability with comparative study of Egypt and Iran**. PHD Dissertation, Cairo university, Faculty of commerce, 1972.
36. Melissa A Hackell , **Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis**. A thèses of the degré of doctor, Istite of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, 2007.
37. S. Ulas BAYRAKTAR, **Local Participatory Democracy**. Thèse of the dirigée of doctor, Institut d' etude politique de paris, 2006.

## 4- Research Papers

38. Anirudh K, Elizabeth.S, **Social Assessment tool**. Prepared for the Conference on Social Capital and Poverty Reduction The World Bank, Washington, June 22-24, 1999.
39. Anna Ohanyan, **THE DEVELOPMENTAL VALUE OF DUAL CITIZENSHIP**. Paper presented at conference titled "**Dual Citizenship: Alternative Arrangements, Economic Implications, and Social Dimension**", Yerevan, Republic of Armenia, June 17-18, 2006 .
40. Auvachez, Elise, **supranational citizenship-building and the UN: What can we learn from the European experience?** . Paper prepared for presentation at the *European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference* in Montreal, Quebec, Canada, May 17-May 19, 2007.
41. Daniel Corstange, **Tribes and the Rule of Law in Yemen**. Paper prepared for delivery at: **the 2008 Annual Conference of the Middle East Studies Association**, Washington, D.C., 22 25–November, 2008.
42. Kai Wegerich, **institution change: a theorical approach. Occasional**. Paper No 30, **Water Issues Study**, Group School of Oriental and African Studies (SOAS), University of London May 2001.
43. Luk Buckmaster , matthew thomas , Social inclusion and social citizenship-towards a truly inclusive society, Australia : research paper , n 8, 2009.

44. Mervat Rishmawi & Tim Morrirs, **overview of civil society in the Arab world**. Praxis paper No.20. International NGO training and research centre, october 2007.
45. **Mona Marshy, Freedom of association with regard to political parties and civil society in the middle east, " North Africa, and the Gulf : A literature review " ottawa : international development research center, april 2005.**
46. Peki K Blind, **Building Trust In The Twenty-first Century**. Paper presentfed in 7<sup>th</sup> global forum on reinnenting government, Vienna: 26.27 june 2007.

## 5- Documents and reports

47. **2009 index of economic freedom**, heritage foundation. Accessed on May 2, 2009.
48. Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2010: Democracy in Retreat**, EIU, 2010.
49. freedom house, **freedom in the world 2011**, Washington: freedom house, 2011.
50. IMF, **World Economic Outlook Database**, October 2010 and September 2011.
51. Office Of The U.N High Commissioner For Human Rights, **Frequently Asked Questions On human Rights –Based Approach To Development Cooperation**. New York : U.N, 2006.
52. **Rate Corruption Perceptions Index 2011**.
53. Statement Of Arab Reform Issue, **Alexandria Statement**. Alexandria : Bibliotheca Alaxandria, 2004.
54. the fund for peace, the failed states index 2010, Washington: the fund for peace, 2010.
55. the fund for peace, the failed states index 2011, Washington: the fund for peace, 2011.
56. the fund for peace, the failed states index 2012, Washington: the fund for peace, 2012.
57. The Legatum Institute, **The 2012 Legatum Prosperity Index**. London: LEGATUM INSTITUTE, 2012.
58. The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **Socio-Economic Context and Impact of the 2011 Events in the Middle East and North Africa Region**. December 2011.
59. UNDP, **Corruption and Integrity Improvement Initiative in Developing Countries**. New York : UNDP , April 1998.

## 6- Web Links

60. Abbas Alidina, Murtaza Amarsi, **Facebook usage in the Middle East & North Africa (MENA) region**.  
<http://www.slideshare.net/abbasalidina/facebook-usage-in-the-middle-east-north-africa-june-2011>.
61. Adel Omar Cherif, Nathan.J-Brown, **Judicial Independence in the Arab World (study represented to the pogar of the UNDP)** .  
<http://www.pogar.org/publications/judiciary/sherif/jud-independence.pdf> , (24/05/2005)
62. nita Blanchard and Tom Horan, **virtual social communities and social Capital**. Idea Group Publishing, 2000. p [8-11].  
<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.164.441&rep=rep1&type=pdf>
63. Carrington Malin, **Middle East & North Africa Facebook Demographics**.  
[http://www.spotonpr.com/wp-content/uploads/2010/05/FacebookMENA\\_24May10.pdf](http://www.spotonpr.com/wp-content/uploads/2010/05/FacebookMENA_24May10.pdf).  
<http://www.slideshare.net/YasserKharobi/mena-facebook-in-6m>. February 2011.
64. C.Wilzel, R. Inglehart, **Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change**.  
[/www.worldvaluessurvey.org/.../OUP\\_ch09.pdf](http://www.worldvaluessurvey.org/.../OUP_ch09.pdf).
65. Daniel Armah-Attoh, **Political Participation And Popular Perception Of Political Accountability In Ghana**.  
<http://www.afrimap.org/english/images/paper/Ghana%20popular%20perception%28fin%29.pdf>
66. David Easton, **An approach to the analysis of political systems**. Maryland: world politics, vol9, No3, Avril 1957,.  
<http://www.JSTOR.org/stable/2008920>, (21-10-2010).

A



67. Duncan J Watts, Peter Sheridan Dodds, **Influentials, Networks, And Public Opinion Formation**. U.S.A: **Jurnal Of Consumer Research**, vol 34, December 2007.  
<http://www.digitaltonto.com/wp-content/uploads/WattsandDoddinfluentials.pdf>.
68. Hussein.D Hassan , **Iraq :tribal structure, social and political activities**. Paper prepared for members and Committees of congress, 07 april 2008,  
[Fpc.state.gov/documents/organization/81928.pdf](http://Fpc.state.gov/documents/organization/81928.pdf).
69. International institute for democracy and electoral assistance, **voter. Tournout. Data for Tunisia**.  
[http://w.w.w.idea.int/vt/contry.view.cfm?country\\_code:TN](http://w.w.w.idea.int/vt/contry.view.cfm?country_code:TN), (20.10.2011).
70. Jacqueliën van Stekelenburg, Bert Klandermans, **The social psychology of protest**. Paper presented to International Sociological Association.
71. Jean bodin , **Six books of the commonwealth**, ,thanslated by : M.J. tooley,  
<http://www.condtitution.org/bodin/bodin.1.html>. (25.02.2005) .
72. **Josephine shaw, citizenship of the union: towards post-national membership?**  
<http://centers.law.nyu.edu/jeanmonnet/archive/papers/97/97-06-.htm>, (07.08.2009).
73. Marina Ottaway and Amr .Hamzawy, **Protest movements and political change, in the arab world**. Study for Carnegie endowment for internationl peace.  
[http://Carnegieendowment.org/files/Ottawayhamzawy\\_Outlook\\_Jan\\_11\\_Protest\\_movement.pdf](http://Carnegieendowment.org/files/Ottawayhamzawy_Outlook_Jan_11_Protest_movement.pdf) (28.01.2011).
74. ark Granovetter, The Strenght Of Weak Tie. American journal of sociologie, vol78, issue 6, may 1973.  
<http://sociology.stanford.edu/people/mgranovetter/documents/granstrengthweakties.pdf>. M
75. ernit, S, **Using social media for social change**.  
[http://wemedia.s3.amazonaws.com/BEB93FE3-484D-49DE-B95BA99EAA0CA3DB/FinalDownload/DownloadIdA7754D10A5DF0682A081F5D79A982803/BEB93FE3-484D-49DE-B95B-A99EAA0CA3DB/papers/tp/ifocos\\_wm\\_socialmedia.pdf](http://wemedia.s3.amazonaws.com/BEB93FE3-484D-49DE-B95BA99EAA0CA3DB/FinalDownload/DownloadIdA7754D10A5DF0682A081F5D79A982803/BEB93FE3-484D-49DE-B95B-A99EAA0CA3DB/papers/tp/ifocos_wm_socialmedia.pdf) [accessed 1 March 2011].. M
76. Michel L Ross, **Will Oil drown the arab spring ? democracy and the resource curoe**. U.s.a: **foreign affairs**, <http://www.foreignaffairs.com/print/68080>, (october 2011)
77. Mustapha Kamel Al- Sayyd, **Political participation in Arab countries**. Paper prepared for the Ara region Human development report.  
<http://www.UNHCHR.CH/HURIDOCDA/HURIDOCDA.NSF/....pdf> July 2001,
78. Neil Patrick, **nationalism in the gulf states**. Paper prepared to: kuwait programe on developement, Governaceand globalisation in the golf states .  
<http://www.shebacss.com/docs/steuss001-09.pdf>, (october2009).
79. Saad eddine Ibrahim , **Management and mismanagement of Dinersity**.  
<http://www.UNESCO.org/most/ibraeng.HTM>, (2011.05.15).
80. Thomas Faist, Jürgen Gerdes, **Dual Citizenship in an Age of Mobility**.  
<http://www.migrationpolicy.org/transatlantic/docs/Faist-FINAL.pdf>, (12.06.2010)
81. William Gumede, **"Building a Democracy Political Culture."**  
<http://pambazuka.org/en/category/features/61256>, (07.01.2010),
82. Wessam Fauad, **Facebook and the Arab Youth Social Activism or Cultural Liberation?**. World Security Institute (WSI), 2009, p95.  
[http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/103114/ichaptersection\\_singledocument/8bae3010-9536-48ab-85cd-68367eddc70f/en/Chapter+7.pdf](http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/103114/ichaptersection_singledocument/8bae3010-9536-48ab-85cd-68367eddc70f/en/Chapter+7.pdf).
83. Yasser AlKharobi, yasseronline.me, **MENA Facebook Users in 6M**.  
[areasofstaff/isppsummeracademy/instructors/Social%20Psychology%20of%20Protest,%20Van%20Stekelenburg%20%26%20Klandermans.pdf](http://areasofstaff/isppsummeracademy/instructors/Social%20Psychology%20of%20Protest,%20Van%20Stekelenburg%20%26%20Klandermans.pdf)

# فهرس الأشكال والجداول



أولاً: فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج حقوق المواطنة وواجباتها	29
02	تواجد المواطن على المستوى الفردي والمؤسسي	32
03	الإطار المفاهيمي لتحليل المواطنة في الديمقراطيات الليبرالية	33
04	أبعاد الهوية الوطنية	36
05	المشاركة السياسية، نموذج المساءلة السياسية	43
06	نظرية الأنظمة السياسية لدافيد استوان	53
07	رسم توضيحي لمستويات ونطاق الدعم و/أو الثقة السياسية	57
08	الإطار النظري لمستويات وأبعاد رأس المال الاجتماعي	65
09	احتمال انهيار الديمقراطية بالنظر لمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	81
10	العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية وعناصره غير المرتبطة بالدخل 1970-2010	82
11	العلاقة بين عدم المساواة في الصحة والتعليم والدخل ومستوى دليل التنمية البشرية	83
12	انخفاض المعدلات السنوية للتزايد السكاني في البلدان العربية	92
13	القدرة التنافسية للانتخابات الرئاسية في البلدان النامية.	105
14	معدل الانتخابات التنفيذية التنافسية في البلدان النامية (1974-2009)	106
15	حلقة التفاعل بين المنتظم السياسي ومنظومة التعليم وتأثيرها على تكوين مواطن المستقبل.	156
16	إعادة توليد السلطة في الاقتصاد الريعي -النفطي-	162
17	تأثير الوضع المهني على الأنشطة المرتبطة بالمواطنة	196
18	تأثير المستوى العلمي على الأنشطة المرتبطة بالمواطنة	199
19	الوضع المهني والعناصر السيكلوجية للثقافة السياسية	205
20	المستوى العلمي والعناصر السيكلوجية للثقافة السياسية	205
21	شكل توضيحي للترابط بين مكونات التنمية الإنسانية وفضاءات التفاعل المواطني	230
22	العلاقة بين القيم التحررية والفهم التحرري للديمقراطية	231
23	العلاقة بين القيم التحررية ومستوى الديمقراطية	232
24	النسبة المئوية للأفراد المستعملين للانترنت في البلدان العربية 2010.	234
25	اشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل في البلدان العربية 2010	235
26	تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية بين سنتي 2006 و 2011.	236

237	النسب المئوية انتشار استخدام الفاييسوك في البلدان العربية (أفريل 2011)	27
238	عدد مستخدمي تويتر النشطين في البلدان العربية (سبتمبر 2011)	28
238	معدل استخدام اليوتيوب قبل وبعد رفع الحظر على مواقع الإعلام الاجتماعي في سوريا	29
238	معدل استخدام اليوتيوب قبل وبعد رفع الحظر على مواقع الاعلام الاجتماعي في مصر	30
239	حركة انقطاع واستئناف التغلغل إلى شبكة الانترنت -مقتطفات مختارة-	31
239	الخريطة العالمية لانتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.	32
241	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	33
241	النسبة المئوية للأفراد المستعملين للانترنت في البلدان العربية 2010.	34
244	مستخدمي الفاييسوك حسب اللغة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	35
246	: استخدام اللغات في منطقة ش.أ.ش.إ	36
247	الفئات العمرية المتغلغلة للفايسوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2011.	37
250	لماذا تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعي؟	38
250	ما هي الدعايات السلبية المحتملة من وجهة نظرك نتيجة التعبير عن آرائك الاجتماعية/السياسية عبر وسائل الإعلام الاجتماعي؟	39
256	اعداد التغريدات اليومية وعدد مرات ورود "jan25" و sidibouزيد في مصر وتونس على التوالي.	40
256	مسار التأثير لخلف فضاء تواصل للتعاطف.	41
257	نموذج نظرية تدفق الاتصال ذو الخطوتين و النموذج الشبكي للتأثير	42
259	طريقة تشكل الجسور بين الحواشي	43
261	ماهو مصدر الأخبار والمعلومات التي استخدمتها لمتابعة الأحداث التي حدثت خلال التحركات الشعبية في بلدك.	44
261	استخدامات الفاييسوك خلال التحركات الشعبية في مصر وتونس.	45
262	كثافة تشكل العلاقات الجسرية في الانماط المختلفة من العلاقات عبر الفاييسوك.	46
263	كثافة تشكل العلاقات الجسرية في الأنماط المختلفة من العلاقات عبر الفاييسوك.	47
264	كثافة تشكل العلاقات الجسرية في الأنماط المختلفة من العلاقات عبر الفاييسوك	48
270	توجهات أفراد العينة حيال تأثير الاحتجاجات على بلدانهم وحياتهم الشخصية	49
270	توجهات أفراد العينة حيال الثقة في الحكومة بعد الاحتجاجات.	50

271	توجهات أفراد العينة حيال مسائل الحياة اليومية والقضايا العامة لعامي 2012-2011	51
272	توجهات أفراد العينة حيال الاولويات	52
273	توجهات أفراد العينة حيال أهم العقبات التي تواجه الشرق الأوسط.	53
277	حالة التحول السياسي 2008-2012.	54
283	التغير في الترتيب في مؤشر رأس المال الاجتماعي في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي	55
284	التغير في مستوى القانون وانتهاك حقوق الإنسان في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي	56
286	التغير في مستوى شرعية الدولة في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي	57

ثانيا: فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
80	الجانب الحقوقي للتنمية الإنسانية.	01
94	الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في البلاد العربية بين عامي 1996 و 2025 في الجناحين العربي، الآسيوي والإفريقي.	02
97	العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات لمن أقل من 5 سنوات و نسب انخفاض معدل الوفاة سنة 1990، و 2001 في البلدان العربية	03
98	نسب الملتحقين بالابتدائي والثانوي في البلدان العربية	04
111	مجموع مؤشرات متعلقة بالديمقراطية إطار مقارن	05
121	الأقليات اللغوية في البلدان العربية حتى بداية التسعينات	06
122	الأقليات الدينية (غير المسلمة) البلدان العربية حتى ثمانينات القرن العشرين	07
129	الهوية في ثماني دول عربية.	08
133	أعداد مشايخ القبائل والأغوات في البرلمان العراقي عبر الزمن	09
160	الأثر الريعي في العلاقة بين الفرد والنظام السياسي	10
170	التوزيع الجغرافي لمفردات العينة الجزئية -الجزائر-	11
171	التوزيع الجغرافي للعينة الجزئية ( اليمن )	12
172	التوزيع النوعي حسب الدول للعينة المبحوثة ( ذكور و إناث ).	13
172	التوزيع الفئات العمرية للعينة المبحوثة.	14
173	التوزيع حسب المستوى التعليمي	15
175	توجهات المستجوبين نحو دعم الديمقراطية.	16
175	المشاركة في آخر انتخابات نيابية	17
176	الارتباط بين دعم الديمقراطية وأهم سماتها.	18
177	نسب الارتباط بين الوضع الاقتصادي والوضع السياسي للبلد	19
178	ارتباط الوضع الاقتصادي للأسرة بالوضع الاقتصادي للبلد.	20
178	الارتباط بين الوضع الاقتصادي للأسرة والوضع السياسي للبلد.	21
179	تقييم الوضع السياسي حسب إجابات المبحوثين.	22
180	الربط بين الوضع السياسي العام في البلد وأهم تحدي يواجهه البلد.	23
180	تقدير المستجوبين لأهم ثاني تحدي يواجهه بلدانهم.	24

25	اعتقاد المبحوثين في قدرتهم على التأثير في قرارات الحكومة.	196
26	الارتباط اعتقاد المبحوثين في قدرتهم على التأثير في قرارات الحكومة ومستوى مشاركتهم في نشاطات لذات الهدف.	182
27	الارتباط بين نظرة المواطنين لقدرتهم في التأثير في سياسات الحكومة ومستوى حضورهم أو لقائهم من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة	183
28	محدد السلامة الشخصية للانضمام لمنظمات المجتمع المدني	183
29	الارتباط بين السلامة الشخصية والانضمام لمنظمات المجتمع المدني.	184
30	محدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة.	185
31	الارتباط بين مستويات المشاركة المدنية ومحدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة.	185
32	الارتباط بين مستويات المشاركة المدنية ومحدد السلامة الشخصية في انتقاد الحكومة.	186
33	أفضلية النظام الديمقراطي لتسيير الشأن الوطني.	186
34	الارتباط بين التوجهات : الوضع السياسي في البلاد وطريقة الإصلاح السياسي	187
35	الثقة في البرلمان.	187
36	الثقة في الأحزاب السياسية	188
37	دعم حكومة خبراء (الاستغناء عن البعد المشاركة في الديمقراطية)	188
38	توجهات المبحوثين اتجاه عمل المرأة خارج المنزل.	189
39	توجهات المبحوثين اتجاه تولي القيادة السياسية من النساء .	190
40	توزيع الموافقين والمعارضين لقيادة المرأة السياسية حسب الجنسين	190
41	توزيع الموافقين والمعارضين لقيادة المرأة السياسية حسب نظرتهم للتوافق بين الاسلام والديمقراطية.	191
42	مستويات الفخر بالانتماء للوطن	191
43	أهمية البنى التقليدية في اختيار مرشح للإنتخابات	192
44	مستويات القدرة الشرائية للجزائر، الكويت، لبنان واليمن مقرونة بمجموع متغيرات (تابعة افتراضا)	194
45	تأثير الوضع المهني على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام	195
46	تأثير المستوى التعليمي على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام	197
47	تأثير الفعالية الداخلية (الاهتمام) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام	200
48	تأثير الفعالية الداخلية (المعرفة/المعلومات) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام	200
49	تأثير الفعالية الخارجية (الإدراك) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام	202
50	تأثير الفعالية الخارجية (الاستجابة الحكومية) على الميل للمشاركة في تسيير الشأن العام	202

203	مقارنة بين تقييم الأداء الحكومي بالمشاركة ودون مشاركة	51
204	تأثير الوضع المهني على العناصر السيكولوجية للثقافة السياسية	52
207	مستويات الثقة في المؤسسات	53
207	الثقة في الأفراد	54
208	الارتباط بين اللاتقة في الجهاز التنفيذي وتوجهات الأفراد نحو الأداء الحكومي	55
208	الارتباط بين الثقة في البرلمان ومدى تأثيره في عملية صنع السياسات العامة	56
210	الارتباط بين الثقة في الأحزاب والثقة في الناس	57
211	الانتساب إلى منظمات، الجمعيات والنوادي	58
211	الارتباط بين الانتماء للمنظمات والثقة بين الأفراد	59
220	العلاقة بين القيم و المؤسسات وأثرها على وضع السياسات العامة و تقييم نتائجها.	60
240	ترتيب زيارة موقعي الفايبيوك واليوتيوب من بين 20 موقعا في الدول العربية، ديسمبر 2011.	61
244	سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلال الفرعية في البلدان العربية 2008-2010.	62
246	استخدام اللغات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	63
269	التوزيع الجغرافي للعينة حسب الدول والمناطق.	64
275	حالة التحول السياسي 2008-2012	65
280	التغير السنوي لتوقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي	66
283	التغير في الترتيب في مؤشر رأس المال الاجتماعي في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي	67
285	التغير في مستوى القانون وانتهاك حقوق الإنسان في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي	68
286	التغير في مستوى شرعية الدولة في بعض الدول التي عرفت حراكا سوسيوسياسي	69

# الفهرس

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة

01

12	الفصل الأول: المستوى الفردي في تحليل التفاعل المجتمعي
13	المبحث الأول: جدلية الإدماج والإقصاء في فلسفة المواطنة
13	المطلب الأول: تطور فلسفة الحق وتأثيرها على مفهوم المواطنة
27	المطلب الثاني: المواطنة: نحو فاعل موجه حقوقيا
33	المطلب الثالث: المرجعية والفضاء الدولاني للمواطنة
47	المبحث الثاني: المحددات الداخلية والخارجية للسلوك السياسي
47	المطلب الأول: الثقافة: منطق تفكير الجماعة لدى الفرد
52	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأنماط الثقافة السياسية
70	المطلب الثالث: بنية القيم المحلية وإشكالية التنميط السياسي
73	المبحث الثالث: التفسير النظري للتغير القيمي المرتبط بمستويات عليا للتنمية الإنسانية
73	المطلب الأول: المنطق الحقوقي للتنمية الإنسانية والمواطنة
81	المطلب الثاني: السلوك السياسي المرتبط بمستويات عليا للتنمية الإنسانية
90	الفصل الثاني: السلوك السياسي للمواطن في البلدان العربية: مواطنة الجماعة
91	المبحث الأول: انعكاس مستوى التنمية الإنسانية على مكانة المواطن في البلدان العربية
91	المطلب الأول: الدحض النظري لإشكالية الندرة في البلدان العربية
95	المطلب الثاني: بناء القدرات البشرية ومستوى التمتع بمخرجات النظام السياسي
101	المطلب الثالث: توسيع الخيارات ومستوى التأثير في مخرجات النظام السياسي
118	المبحث الثاني: الولاءات الفرعية في الثقافة العربية
118	المطلب الأول: الجماعات الإثنية في البلدان العربية تنوع أم معضلة ؟
130	المطلب الثاني: القبيلة: الفاعل الحاسم، غير الرسمي في الحياة السياسية في البلدان العربية



	المبحث الثالث	الجدور الاجتماعية والجغرافية لمكانة الفاعلين ونمط التفاعل
140		السياسي
140	المطلب الأول:	المضامين التسلطية للعلاقات الاجتماعية في البلدان العربية
150	المطلب الثاني:	تجليات التنشئة الاجتماعية على السلوك السياسي في البلدان العربية
158	المطلب الثالث:	المحدد الجغرافي كعامل مفسر لطبيعة الثقافة السياسية
168		
		الفصل الثالث: دراسة في نتائج المسح القيمي للبارومتر العربي
169	المبحث الأول:	توجهات المواطن العربي اتجاه قضايا محورية في العملية السياسية
169	المطلب الأول:	مشروع قياس الديمقراطية - البارومتر العربي -
175	المطلب الثاني:	تحليل البيانات
181	المطلب الثالث:	التناقضات بين الفكر والسلوك في الثقافة السياسية العربية
193	المبحث الثاني:	القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للسلوك السياسي - الحالة العربية -
193	المطلب الأول:	تأثير المحددات الاقتصادية - دراسة لتأثير الوضع الوظيفي والمستوى التعليمي على السلوك والتوجهات السياسية-
199	المطلب الثاني:	تأثير المحددات النفسية على الثقافة السياسية - دراسة في العلاقة بين المواطن والعملية السياسية والسياسات الحكومية .
206	المطلب الثالث:	العوامل المؤسسية المؤثرة في الثقافة السياسية .
212	المبحث الثالث:	مستويات التأثير لخلق ثقافة ديمقراطية
212	المطلب الأول:	المتطلبات الحكومية لخلق ثقافة ديمقراطية
222	المطلب الثاني:	دور الفاعلين في خلق بيئة تفاعلية.
229	المطلب الثالث:	الأثر القيمي لبناء القدرات البشرية
233		الفصل الرابع: الاحتجاجات في البلدان العربية، دراسة في احتمالية تغير قيمي
234	المبحث الأول:	الضرورة المنطقية للتنمية الإنسانية في توفر واستخدام التكنولوجيا في البلدان العربية
234	المطلب الأول:	انتشار استخدام تكنولوجيا التواصل في المنطقة العربية
240	المطلب الثاني:	انعكاس مستويات التنمية الإنسانية في مستخدمي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي

248	المطلب الثالث: ما الذي تتيحه مواقع التواصل الاجتماعي - الفايسبوك نموذجاً - ؟
252	المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي، إعادة النظر في مفهوم رأس المال الاجتماعي.
252	المطلب الأول: مستويات التحليل في تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على المجال السياسي
259	المطلب الثاني: آلية تحول السلوك الفردي إلى نمط مجتمعي
268	المبحث الثالث: هل هي احتجاجات من أجل الديمقراطية؟
269	المطلب الأول: مطالب ما بعد الاحتجاجات: دراسة في سلم الأولويات
274	المطلب الثاني: المنطق التفسيري لأولويات الشباب العربي
280	المطلب الثالث: تأثير الاحتجاجات على العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية في السياق العربي
287	الخاتمة
294	قائمة المراجع
304	فهرس الأشكال والجداول
311	الفهرس